



جامعة الحاج لخضر باتنة 1
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور المحروقات في العلاقات الأوروبية الروسية

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إشراف:

أ.د. دلال بحري

إعداد الطالب:

لطفي مزياوي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د/ حسين قادي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة - 1	رئيساً
أ.د/ دلال بحري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة - 1	مشرفاً ومقرراً
د/ رفيق بوبشيش	أستاذ محاضر - أ	جامعة باتنة - 1	عضواً ممتحنين
أ.د/ محمد الطاهر حديلة	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	عضواً ممتحنين
د/ رفيق لعابج	أستاذ محاضر - أ	جامعة سوق أهراس	عضواً ممتحنين
د/ سهام حروري	أستاذ محاضر - أ	جامعة بسكرة	عضواً ممتحنين

السنة الجامعية: 2020 / 2021

شكر وعرفان

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات

أتقدم بجزيل الشكر وجميل العرفان والامتنان إلى الأستاذة الدكتورة دلال بحري لتفضلها وقبولها الإشراف على هذه الأطروحة، وعلى صبرها الجميل في متابعة كافة أطوار إعداد هذه الأطروحة والتي لم تبخل لا بالوقت ولا بالجهد ولا بالتوجيهات لإخراج هذا العمل الأكاديمي في أحسن حلة. والشكر الكبير كذلك للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه وصفته على تعبهم في قراءة ومناقشة هذه الأطروحة لكم مني أسمى عبارات التقدير والاحترام.

كما لا أنسى سندي زوجتي العزيزة التي ساهمت بقدر كبير في إتمام هذا العمل بتشجيعها وتحفيزها لي طيلة مدة إنجازها.

الإهداء

إلى من تربيته في كنفيهما أبي وأمي حفظهما الله ورحمهما
إلى زوجتي العزيزة علي "نادية" على دعمها وسندها المعنوي الذي لم ينقطع
وصبرها الجميل.

إلى أبنائي قرتا عيني "رفيف فضيلة" و "يحيى"
إلى من فارقته الحياة وكانت خادمة للعلم أختي "فضيلة" رحمها الله وجعلها من
أهل الفردوس الأعلى
إلى أبنائها دون استثناء
إلى أختي العزيزة نورة وأولادها كل باسمه
إلى كل اخوتي وأزواجهم وأبنائهم دون استثناء
إلى كل من ساندني من قريب أو من بعيد .

لطفي مزياني

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: المحروقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا مقارنة مفاهيمية/ نظرية.

المبحث الأول: المحروقات وارتباطها بمصطلح الأمن.

المطلب الأول: مفهوم الأمن وارتباطه بالمحروقات في العلاقات الأوروبية الروسية.

المطلب الثاني: أبعاد ومستويات الأمن في ظل تغير مصادر التهديد.

المطلب الثالث: العلاقات الأوروبية الروسية ضمن مركب أمن الطاقة الإقليمي.

المبحث الثاني: تفسير علاقات الاتحاد الأوروبي- الروسي حسب نظريات العلاقات

الدولية.

المطلب الأول: العلاقات الأوروبية الروسية حسب تفسيرات البردايم الواقعية.

المطلب الثاني: العلاقات الأوروبية الروسية حسب البردايم الليبرالي.

المطلب الثالث: المقاربة البنائية في تفسير علاقات الاتحاد الأوروبي وروسيا.

المبحث الثالث: العلاقات الأوروبية الروسية حسب الطروحات الجيوبوليتكية.

المطلب الأول: الجيوليتك بين المفهوم والتطور.

المطلب الثاني: أهمية تحليل العلاقات الأوروبية-الروسية من المنظور الجيوبوليتكي.

المطلب الثالث: مناطق العبور وأهميتها في ضمان أمن المحروقات للاتحاد الأوروبي.

الفصل الثاني: الطاقة في الاتحاد الأوروبي دراسة جيواقتصادية.

المبحث الأول: تحليل الوضعية الطاقوية للاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: القدرات الإنتاجية لقطاع الطاقة في الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: المنظور الأوروبي لأمن الطاقة.

المبحث الثاني: الأبعاد الاستراتيجية لأمن الطاقة للاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: نحو بناء سوق طاقوية داخلية موحدة و متماسكة.

المطلب الثاني: تحقيق الاكتفاء الذاتي وإقامة اتحاد الطاقة.

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي.

المبحث الأول: دور المحروقات في السياسة الخارجية الروسية تجاه الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: الإمكانيات الطاقوية لروسيا.

المطلب الثاني: المحروقات ودورها في الاقتصاد الروسي.

المطلب الثالث: مكانة المحروقات في السياسة الخارجية الروسية بين المتغيرات الداخلية

والخارجية.

المبحث الثاني: المحروقات ودورها في خارطة العلاقات الأوروبية الروسية.

المطلب الأول: طبيعة العلاقات الأوروبية الروسية بين جدلية تبعية والاعتماد متبادل.

المطلب الثاني: جيوبوليتيك الطاقة: أنابيب نقل الغاز الروسي لأروبا غازبروم والبعث

الاستراتيجي الروسي.

المطلب الثالث: الحوار الطاقوي الأوروبي الروسي.

الفصل الرابع: الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على علاقات الاتحاد الأوروبي - الروسي.

المبحث الأول: الأهمية الجيوإستراتيجية لأوكرانيا بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: الأهمية الجيوإستراتيجية لأوكرانيا كرابط طاقي بين دول الاتحاد الأوروبي

وروسيا.

المطلب الثاني: الأزمة الأوكرانية وانعكاساتها على العلاقات الأوروبية الروسية.

المطلب الثالث: أزمة شبه الجزيرة القرم 2014 وتداعياتها على علاقات الاتحاد

الأوروبي وروسيا.

المبحث الثاني: الاتحاد الأوروبي وجيوبوليتيك تنويع مصادر الإمدادات الطاقوية

كإستراتيجية لكسر النفوذ الروسي.

المطلب الأول: توجه الاتحاد الأوروبي لمنطقة المتوسط ودور الجزائر في تأمين إمدادات المحروقات.

المطلب الثاني: منطقة الخليج والدور القطري البديل لضمان أمن إمدادات المحروقات.

المطلب الثالث: منطقة قزوين مفتاح ضمان تنويع إمدادات المحروقات.

الخاتمة.

قائمة المراجع.

فهرس المحتويات.

الملخص باللغتين العربية والانجليزية.

مقدمة

مقدمة

تعتبر المحروقات من المصادر الأساسية المحركة لاقتصاد الدولي، خاصة وأن أهميتها برزت بشكل كبير بالنسبة للدول الصناعية الكبرى التي تعتمد قاعدتها الصناعية على هذه الموارد التي اكتسبت طابعا مميزا في حياة كل من الأفراد والدول، يمكن اعتباره سلاح ذوحدين، سلاح للسلم وسلاح للحرب.

ويعد التوزيع غير المتكافئ للموارد الطبيعية في العالم مشكلة طويلة الأمد، سواء تعلق الأمر بمناجم الذهب والفضة في القرن السابع عشر أو رواسب النفط والغاز واليورانيوم، أين أصبحت الطاقة قضية مهمة أدت إلى تغيير الاقتصاد العالمي بسبب المنافسة المتزايدة للوصول إلى الموارد المحددة، بالإضافة إلى الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي الديناميكي وزيادة الطلب على الطاقة نتيجة نقص الاحتياطات في سوق النفط والغاز الطبيعي، مما جعل الاقتصاد العالمي حساسا لأي اضطراب يمكن أن يحدث، لذلك فأمن الطاقة يعتمد على عاملان رئيسيان من حيث العرض واستقرار الأسعار.

إن التحول في ميزان القوة نحو الدول المنتجة، جعل الدول المستهلكة تعتمد على الواردات المتزايدة بالبحث عن المزايا الجيوسياسية المتعلقة بكيفية الوصول إلى الموارد ذات الأهمية المتزايدة، ومدى موثوقية الموردين للمواد الهيدروكربونية خاصة في حال حدوث الأزمات.

فالجغرافيا السياسية المتغيرة لإمدادات الطاقة العالمية والطلب عليها، أحييت المناقشات الأكاديمية والسياسية المعاصرة حول المصادر وعواقب الصراع الدولي على المحروقات مما يثير تساؤلات عديدة جوهرية حول علاقة المحروقات-الطاقة-والأمن الدولي الذي يتصدر الأجندة الدولية والجغرافيا السياسية، وفي ظل أي ظروف، هل يتعلق الأمر بنذرة الإمدادات والاعتماد على الاستيراد أو التنافس على موارد الهيدروكربون.

مقدمة

يحتاج موضوع دور المحروقات في علاقات الاتحاد الأوروبي - الروسي إلى الكثير من المعلومات ودقة التحليل ومنه البحث عن حجم التساؤلات التجارية في اطار العلاقات البيئية.

ونظرا لأن دول الاتحاد الأوروبي لا تستطيع تلبية احتياجاتها الداخلية من المحروقات باستخدام الموارد الداخلية فقط فإن استيرادها يلعب دورا مهما في ضمان أمن الإمداد الذي يعتبر واحد من القضايا الرئيسية في الشؤون الأوروبية والدولية المعاصرة، أين تمثل عمليات التوريد الروسية جزء كبيرا من إجمالي استهلاك النفط والغاز في الاتحاد الأوروبي وبموجب إمداد الطاقة من مصادر آمنة، يعمل الاتحاد الأوروبي على توفيرها في ظل ظروف مقبولة اقتصاديا باستخدام موارد متنوعة ومستقرة ومتاحة خارجيا.

لذلك فدراسة العلاقات بين الدول المنتجة والمستهلكة، خاصة إذا تعلق الأمر بالاتحاد الأوروبي وروسيا لا يعني إغفال الأهمية الخاصة بعملية نقل المحروقات من بلدان المنشأ إلى جانب الاستثمارات في البنية التحتية وكيفية حمايتها، والعلاقات مع دول العبور ومع ذلك من المثير للاهتمام ملاحظة أن دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين تعتبر نفسها ضعيفة للغاية، إلى جانب انقسامها حول العلاقات مع أكبر مورد لها ألا وهي روسيا.

منذ بداية القرن الحادي والعشرين برز أمن الغاز كعنصر أساسي في سياسة الطاقة في الإتحاد الأوروبي، وبشكل أساسي فالتحدي الذي يواجهه حول مسألة أمنه الطاقوي يرقى إلى حماية إمداداته من الوقود الأحفوري والأكثر من ذلك كيفية التعامل مع المخاطر التي تشكلها روسيا، حيث تفسر الزيادة طويلة المدى في واردات الغاز وظهور عدم الوثوق في الطرف الروسي المخاوف المتزايدة بشأن الأمن، لأن عدم استقرار بعض موردي الغاز الرئيسيين مثل روسيا، أو حتى دول العبور مثل أوكرانيا تفسر طبيعة العلاقات القائمة في قطاع الطاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي بين التبعية والاعتماد المتبادل بين الطرفين خاصة في ظل التخلي عن الفحم الذي كان المصدر الأول للطاقة نظرا لانبعثاته الغازية

مقدمة

الكثيفة، مما استوجب وضع سياسات تسعى إلى الحد من هذه الانبعاثات وحماية البيئة كأحد الأهداف التي يجب مراعاتها عند استعمال الموارد الطاقوية.

لا يعتبر اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز من الموردين الخارجين سيما روسيا بالأمر الجديد، فخلال السبعينيات والثمانينيات ضمنت العلاقات التعاقدية القائمة على العقود الطويلة المدى الاستقرار النسبي لسوق الطاقة، والحاجة إلى تنويع مصادر الإمدادات.

فإنّ إنتاج دول الاتحاد الأوروبي الداخلي ضعيف جدا ولا يرقى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي نتيجة لتوسع هذا الأخير وضمه مجموعة من الدول الأخرى والذي أصبح بحاجة إلى مصادر خارجية، خاصة وأن المورد الداخلي المتمثل في النرويج لم تعد باستطاعتها تلبية احتياجات سبع وعشرون دولة داخل الاتحاد الأوروبي من الطاقة، ما دفعه إلى الاعتماد على روسيا باعتبارها دولة ذات ثقل طاقي مهم خاصة إذا تعلق الأمر بالغاز الطبيعي دون إغفال أهمية الاعتبارات التاريخية والجيوبوليتيكية بين الطرفين.

تميزت العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا باضطرابات متعددة، فعلى مدى نصف القرن الماضي كانت روسيا موردا حيويا للطاقة خاصة لدول أوروبا الغربية التي تعتبر مجالا مهما في التجارة الخارجية، فكما روسيا مهمة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن الاتحاد الأوروبي كجار له نصف مليار مستهلك للمحروقات له نفس الأهمية بالنسبة لروسيا، وبالتالي أدى التنافس الجيوسياسي إلى الاضطراب وتذبذب العلاقات بينهما على غرار تعزيز اندماج بعض دول أوروبا الشرقية داخل منظومة الاتحاد الأوروبي والتي تعتبرها روسيا مجال نفوذها الطبيعي مما جعله عاملا في زيادة هذا الاحتكاك، لذلك فإن الاعتماد على الغاز الروسي يعتبر تهديدا لثروة وقوة وأمن الإتحاد الأوروبي بالنظر إلى سياسة الطاقة الروسية المسيّسة والوضع المتوتر بين الطرفين.

إن الحديث عن دور المحروقات في العلاقات الأوروبية الروسية يبين طبيعة هذه العلاقات خاصة بعد الأزمات الأوكرانية المتكررة سنوات 2006 و 2009 والدور الذي لعبه

الغاز الطبيعي في هذه العلاقة، أين أدى إلى قطع الإمدادات عن الاتحاد الأوروبي وهو ما انجر عنه توقف القطاعات الصناعية، السكانية وغيرها لذلك فالتبعية للمصادر الروسية أثبتت ضعف وحساسية الدول الأوروبية لأمنها الطاقوي أين أصبح تأمين هذه الأخيرة- الطاقة- من الأولويات القصوى والأكثر أهمية، ولقد كان لهذا لصراع تأثير سلبي على صورة كل من أوكرانيا وروسيا، ما دفع بالقادة الأوروبيين إلى مراجعة العلاقات الطاقوية بين الطرفين ووضع استراتيجيات لتخفيف الضغط الروسي وكسر نفوذه في المنطقة عن طريق البحث عن مصادر تموين أخرى وذلك من خلال التوجه نحو الدول التي تمتاز بإنتاج وافر وباستقرار سياسي، أين كان لمنطقة جنوب المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط أهمية استراتيجية لتتويع الإمدادات وتجاوز المعضلة الأمنية المتعلقة باستمرارها والتقليل من الهيمنة الروسية على الأسواق الأوروبية الطاقوية.

1- التعريف بالموضوع:

أصبح ملف المحروقات من الملفات ذات البعد الاستراتيجي التي تطرح دائما على الأجندة السياسية والاقتصادية الدولية خاصة إذا ما طرحت قضية دور المحروقات في علاقاته مع روسيا.

لقد شهدت سنوات الـ2000 تذبذب هذه العلاقات بسبب الأزمات المتكررة في أوروبا الشرقية بين روسيا وأوكرانيا امتزجت بين الجوانب السياسية والاقتصادية، والذي انعكس سلبا على أداء الاتحاد الأوروبي سواء على المستوى الصناعي أو القطاع السكني جراء قطع الإمدادات خاصة الغاز الطبيعي عن أوكرانيا ومنه دول أوروبا الغربية، إضافة إلى ذلك ساهم ضم روسيا لشبه جزيرة القرم من تأزم العلاقات البينية الأمر الذي رفض من طرف المجتمع الدولي نتيجة استخدام الطرف الروسي للجانب العسكري لضمها إليه.

لذلك فموضوع الدراسة الموسوم بـ "دور المحروقات في العلاقات الأوروبية الروسية" ارتبط دائما بمسألة أمن إمدادات الغاز الطبيعي خاصة بالنسبة للطرف الأوروبي الذي يبحث



مقدمة

عن مصادر موثوقة ، آمنة ومستقرة أما بالنسبة لروسيا فنظرا لتوسع الاتحاد الأوروبي نحو دول أوروبا الشرقية وضمها إليه رأت في هذه الاستراتيجية أنها مصدر تهديد وتدخل في مناطق النفوذ تعتبرها روسيا تابعة لها منذ الحقبة السوفياتية ما جعل هذه الأخيرة تستخدم ورقة الغاز الطبيعي كآلية للضغط على الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر من بين أهم الأسواق لروسيا، وبالتالي طبيعة العلاقات الأوروبية الروسية ارتبطت بمسألة محاولة كسر النفوذ الروسي من خلال تنويع مصادر الإمداد كالتوجه نحو المتوسط والاعتماد على الجزائر الذي يعتبر الشريك الديبلوماسي المتزن في علاقات الطاقة مع الأطراف الخارجية حتى وإن كانت هناك أزمات، ثم منطقة الشرق الأوسط والدور القطري الذي أصبح ينظر إليه بأنه البديل الأمثل لأمن إمدادات الطاقة الأوروبي، وفي الأخير منطقة قزوين التي تعتبرها الإتحاد الأوروبي المفتاح لضمان أمنه الطاقوي نظرا لما تزخر به المنطقة وسعيه لتوثيق العلاقات مع الدول الموجودة به من خلال سياسات الشراكة والتعاون.

2- أهمية الموضوع:

تظهر أهمية الموضوع من قيمته العلمية والعملية.

أ- من ناحية قيمته العلمية:

يندرج موضوع الدراسة ضمن حقل الدراسات الاقتصادية والأمنية على حد سواء، الأمر الذي تقوم عليه العلاقات بين الدول داخل النظام الدولي، حيث دفعت الظروف الدولية المتعلقة بالمحروقات إلى إبراز أهميتها من الناحية التجارية بين الدول المنتجة والمستهلكة، إضافة إلى ضرورة تأمينها باستمرار فالدور الذي تلعبه المحروقات في العلاقات الدولية برزت منذ السبعينيات وبدأت أهميتها تتبلور منذ أول أزمة نفطية حدثت سنة 1973 مع الحظر البترولي إلى يومنا هذا ما أدى إلى التنافس الدولي للحصول على هذه الموارد الطبيعية خاصة النفط والغاز الطبيعي وهذا ما يفسر طبيعة العلاقات الأوروبية الروسية في

مجال المحروقات بسعي دول الاتحاد الأوروبي إلى إدخال مفاهيم الأمن في مسائله الطاقوية إذ لا يخلو أي نقاش على مستوى المفوضية الأوروبية من دراسة ملف أمن الطاقة الذي يعتبر الشريان للاقتصاد الأوروبي والمحرك الأساسي للقاعدة الصناعية.

وبالتالي فإن الدراسة تسعى إلى إحداث إسقاط على أهم الأطر النظرية المقاربة لسياسة الاتحاد الأوروبي في ضمان أمنه من المحروقات، خاصة وأن موقعه الاستراتيجي وقربه من روسيا على المستوى الإقليمي جعله عرضة للعديد من الأزمات التي تقع في أوروبا الشرقية خاصة بين روسيا وجيرانها، إضافة إلى إبراز مكانة روسيا في تأمين الاحتياجات الأوروبية من الهيدروكربون وأهميته والذي يعتبر كأداة تستخدمها روسيا في سياستها الخارجية، فالموارد الاقتصادية التي تتمتع بها روسيا جعل دول الاتحاد الأوروبي تسعى إلى التقليل من الضعف الذي تعاني منه على مستوى المحروقات في إطار سياسات الاعتماد المتبادل وخلق مصادر بديلة عن روسيا.

ب- من الناحية العملية:

تكمن أهمية الموضوع في تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه الغاز الطبيعي في تحديد علاقات الاتحاد الأوروبي وروسيا، حيث استطاعت روسيا استغلال تفوقها الهيدروكربوني في مواجهة بعض القضايا منها: توسع الاتحاد الأوروبي نحو مناطق أوروبا الشرقية الذي تعتبره روسيا كمحاولة احتواء السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق استخدام الاتحاد الأوروبي كأداة لتنفيذها.

كما تظهر القيمة العملية في كيفية الاستفادة من المرتكزات التي تملكها روسيا المتعلقة بخيارات تغيير مناطق العبور بين أوكرانيا وتركيا كمحاولة للحفاظ على موقعها داخل السوق الأوروبية وتوفير المحروقات باستمرار لدول الاتحاد بعيدا عن مشاكله مع أوكرانيا من خلال الاعتماد على تركيا كمنطقة عبور، إضافة إلى ذلك تنويع مصادر التمويل بالنسبة للاتحاد

الأوروبي بإدخال دول أخرى منتجة ومنه ضمان أمنه الطاقوي حتى في حال وجود أزمة مع روسيا، فإن التموين يكون مستمر ومنه تفادي أي خطر يمكن أن يشكل مصدرا للتهديد معيق للأنشطة الاقتصادية ويقلل من التدفقات الطاقوية.

3 - أسباب اختيار الموضوع:

تتراوح أسباب اختيار الموضوع بين الأسباب الذاتية والأسباب الموضوعية

أ- الأسباب الذاتية: تتمحور أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

✓ الرغبة الخاصة في تسليط الضوء على توجهات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بقضاياها الطاقوية التي أصبحت تشكل هاجسه الأمني، واهتمامه الخاص بهذه القضية ومحالة التعمق أكثر في دراسة أسباب الاختلاف بين روسيا والاتحاد الأوروبي حول مسائل الطاقة خاصة الغاز الطبيعي، إلى جانب محاولة فهم توجه السياسة الروسية نحو أوروبا.

✓ الرغبة في دراسة محورية قضية المحروقات في بلورة العلاقات الأوروبية الروسية والوقوف على أهمية القرب الجغرافي بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى دور الأسعار، الاستدامة والموثوقية في تأمين إمدادات الطاقة إلى جانب أهمية مناطق العبور التي تعتبر حلقة الوصل التي تربط بين الاتحاد الأوروبي وروسيا عن طريق خطوط الأنابيب.

ب - الأسباب الموضوعية:

رغم النقص الكبير في الكتابات العربية التي تتناول موضوع دور المحروقات في العلاقات الأوروبية الروسية باعتباره موضوع بالغ الأهمية، أردنا تقديم موضوع متجدد للدراسة في حقل العلاقات الدولية وذلك من خلال:

✓ ربط هذا الموضوع بأطره المفاهيمية، إذ لا يخلو أي نقاش على مستوى الدوائر الأوروبية من إبراز أهمية أمن الطاقة على مستوى الأجندة السياسية والاقتصادية، وأن موضوع المحروقات لا تقتصر أهميته فقط على الدول الأوروبية لكن تمتد إلى دول العالم الصناعية الكبرى الأمر الذي جعل من ربط هذا المورد بقضايا الأمن بالغ الأهمية، وهذا ما دفع بكلمينصو إلى التصريح إلى أن: "كل نقطة نفط تساوي نقطة دم" إذ يمكن تحويل أهمية المحروقات إلى سلاح نو حدين سلاح للحرب وسلاح للسلم ومحاولة دراسة مفهوم أمن المحروقات خاصة بعد التحولات التي طرأت على الأمن خاصة بعد الحرب الباردة بالتحول من المفهوم الصلب الذي كان قائما على الجانب العسكري إلى الأمن اللين في إطار المفهوم الموسع.

✓ الامكانيات الطاقوية التي تتمتع بها روسيا ومساهمتها في الاقتصاد الوطني ومكانتها في السياسة الخارجية.

✓ دور المحروقات في رسم حجم العلاقات الأوروبية الروسية وطبيعتها التي تتأرجح بين التبعية والاعتماد المتبادل عن طريق دراسة خطوط أنابيب نقل الغاز من روسيا إلى دول الاتحاد الأوروبي وتداخل هذه العلاقات، ففي الوقت الذي يعتمد فيه الاتحاد الأوروبي على المحروقات الروسية تستفيد روسيا بدورها من عائدات الصادرات الروسية من السوق الأوروبية لاستخدامها في اقتصادها الوطني خاصة بعد الانتعاش الذي عرفته سوق الطاقة منذ مجيء فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم.

4- إشكالية الدراسة:

منذ إقامة العلاقات الرسمية بين المفوضية الأوروبية والاتحاد السوفياتي تطورت العلاقات بين الطرفين في مجال المحروقات إلى حد كبير نتيجة للتغيرات العديدة المتعلقة

مقدمة

بالشركيين، منها تفكك الاتحاد السوفياتي مما سمح لروسيا بالظهور كلاعب دولي إلى جانب بروز الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية دولية إلى جانب القوة الصناعية.

كانت روسيا على مدى الثلاثين عاما الماضية فيما يتعلق بتفاعلات المحروقات تعتبر موردا موثوقا للغاز إلى السوق الأوروبية، إلا أنه في الآونة الأخيرة شهدت العلاقة بين الشركيين التجاريين تدهورا في مجال الاستثمار في المحروقات والعبور، حيث أدت النزاعات التجارية وأزمات الطاقة إلى مزيدا من الضرر أثر على هذا التعاون الذي كان من المفروض أن يقوم على أساس الاعتماد المتبادل بدلا من الخوف من فقدان الإمدادات أو فقدان الأسواق، ففي أعقاب انقطاع الإمدادات عامي 2006 و2009 أثرت المخاوف بشأن إمدادات الغاز في المستقبل، إلى جانب التطرق إلى سمعة روسيا كشريك موثوق خاصة بعد انتقال النظام السياسي الروسي في عهد بوتين وارتفاع أسعار النفط والغاز في العقد الأول من القرن العشرين، فأزمة الغاز الطبيعي التي أشعلها النزاع بين شركة غازبروم الروسية وأوكرانيا وتدهور العلاقات بين روسيا والغرب، أدى إلى إعادة إحياء الخوف من أن تصبح إمدادات الغاز مسيّسة خاصة وأن بعض أجزاء أوروبا لا تزال تعتمد على مصدر توريد واحد وعليه أصبح أمن الإمدادات وأمن الطاقة بشكل عام مصدر قلق كبير لهذه الدول التابعة للاتحاد الأوروبي بسبب سلسلة الصراعات في الجوار الأوروبي الذي حاول معالجة القضية بطرق مختلفة، وعلى هذا الأساس يعالج البحث الإشكالية التالية:

*** إلى أي مدى تلعب المحروقات دورا مهما في رسم حجم العلاقات الأوروبية الروسية؟**

كما يمكن إدراج التساؤلات التالية:

✓ كيف يمكن تفسير واقع الطاقة للاتحاد الأوروبي في ظل غياب سياسة طاقة قوية

مشتركة وسوق داخلية واحدة؟

✓ كيف تساهم المحروقات في رسم السياسة الخارجية الروسية؟



مقدمة

- ✓ كيف ساهمت الأزمات الروسية الأوكرانية في التأثير على أمن الطاقة الأوروبي؟
واعتبار الطرف الروسي مصدرا غير موثوق؟
- ✓ ماهي الاستراتيجيات التي وضعها الاتحاد الأوروبي لكسر النفوذ الروسي في المنطقة؟
- ✓ إلى أي مدى شكلت منطقة المتوسط، الشرق الأوسط وقزوين مفتاحا لتنويع مصادر الإمدادات؟

5- فرضيات الدراسة:

- للإحاطة بالإشكالية المطروحة، يمكن صياغة الفرضيات التالية:
- كلما نقص الإنتاج المحلي من المحروقات في دول الاتحاد الأوروبي، أدى إلى التبعية للمصادر الخارجية خاصة روسيا.
 - كلما زاد القرب الجغرافي بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، أدى إلى التأثير على طبيعة العلاقات الطاقوية بينهما.
 - اذا ارتفع التوتر بين روسيا وأوكرانيا حول مسائل الغاز الطبيعي، سمح ذلك بزيادة مخاوف الاتحاد الأوروبي بشأن انقطاع الإمدادات.
 - اذا تبنى الإتحاد الأوروبي خطوط أنابيب جديدة من دول منتجة أخرى، ساهم ذلك في ضمان أمنه الطاقوي.

6- المقاربة المنهجية:

- تستلزم طبيعة الموضوع الاعتماد على بعض المناهج لضمان تحليل أشمل وأدق لجوانب الدراسة، خاصة في موضوع دور المحروقات في العلاقات الأوروبية الروسية والذي من خلاله تم الاعتماد على ما يلي:

أ- المنهج التاريخي:

تقتضي الدراسة استعمال المنهج التاريخي بالنظر إلى أهميته وذلك من خلال تتبع تطور العلاقات الأوروبية الروسية، فبالرجوع إلى جذور الموضوع سيساعد على الفهم الجيد لطبيعة هذه العلاقات التي عرفت اختلافات جذرية ابتداء من عهد الرئيس السابق بوريس يلتسين إلى عهد فلاديمير بوتين، والذي عمل على تسييس قضية المحروقات في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي خاصة هذه الفترة التي عرفت ارتفاع أسعار المحروقات الأمر الذي ساعد على تقوية السياسة الخارجية الروسية إضافة إلى دراسة الخلفية التاريخية لأزمات الطاقة والتي أبرزت الدور المحوري للمحروقات ابتداء من أول أزمة نفطية سنة 1973، ثم بالرجوع إلى البحث موضوع الدراسة عملت الأزمات بين روسيا وأوكرانيا التي امتزجت بين الأسباب السياسية والاقتصادية على زعزت الثقة التي كانت قائمة بين روسيا والاتحاد الأوروبي خاصة مع ضم روسيا لشبه جزيرة القرم بالقوة العسكرية، الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في مفهوم الاعتماد المتبادل الذي كان قائما بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، إلى جانب دراسة مكانة هذا الأخير في السوق الأوروبية المتزامن مع الإجراءات الجديدة التي يعمل الاتحاد الأوروبي على تنفيذها من خلال تنويع مصادر الإمداد لكسر النفوذ الروسي في المنطقة والعمل على ضمان الأمن الطاقوي.

ب- المنهج الإحصائي:

يعتمد هذا المنهج على استخدام الطرق الرقمية في معالجة وتحليل البيانات وإعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها، وقد تم استخدام هذا المنهج للوصول إلى نتائج دقيقة قدر الإمكان والابتعاد عن العمومية، وذلك من خلال قراءة الجداول وتحليل بعض الإحصائيات التي ترتبط بحجم التجارة البينية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا في مجال الغاز الطبيعي، والذي يركز أكثر على حجم الاستهلاك الأوروبي للطاقة على المستوى الداخلي بعد توسع

مقدمة

هذا الأخير مما أدى إلى عدم قدرة النرويج على تزويد جميع الدول بالإمدادات من جهة، وتحليل نسب الاستهلاك القادمة من المصادر الخارجية منها أوروبا الشرقية خاصة روسيا موضوع الدراسة أو من الدول المصدرة الأخرى كمنطقة المتوسط والشرق الأوسط إلى جانب منطقة قزوين عن طريق خطوط الأنابيب والناقلات البحرية وحجم التصدير الذي يتلقاه الاتحاد الأوروبي من كل دولة نموذج كل سنة.

ج- المنهج المقارن:

يعتبر المنهج المقارن من المناهج المهمة والمساعدة في تحليل وتفسير طبيعة العلاقات القائمة بين دول الاتحاد الأوروبي وروسيا في مجال المحروقات في ظل تباين فترات الحكم في روسيا الى جانب اختلاف الرؤى داخل دول الاتحاد الأوروبي حول الأهمية الاستراتيجية لروسيا كشريك موثوق في المحروقات بالإضافة الى مقارنة الأزمات المتعددة بين روسيا وأوكرانيا حول مسائل الغاز الطبيعي وتأثيرها على دول الاتحاد الأوروبي.

7- أدبيات الدراسة:

عند دراسة موضوع دور المحروقات في العلاقات الأوروبية الروسية، ووجب الرجوع إلى بعض الأدبيات التي عملت على تمهيد وتسهيل الطرق وفسح المجال أمام توسيع هذه الدراسة، وذلك من خلال الاعتماد على بعض الكتب والدراسات التي سلطت الضوء على عدة جوانب من هذه الدراسة، الأمر الذي دفعنا إلى الاعتماد على البعض منها لإثراء هذا البحث، وهنا وجب الإشارة إلى وجود عدة أدبيات تناولت نفس الموضوع من زوايا مختلفة، مما دفعنا إلى قراءتها بعناية قصد الوصول إلى دراسة أكاديمية موضوعية.

ومن هذه الأدبيات نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

✓ كتاب لبافل باييف، تصوير أحمد يانسي بعنوان "القوة العسكرية وسلسلة

الطاقة بوتين والبحث عن العظمة الروسية" الصادر سنة 2010، والذي تطرق إلى

مقدمة

توظيف ورقة الغاز للتأهل إلى منزلة القوة العظمى، أين أصبحت غازبروم أداة فاعلة لتنفيذ هذا المخطط الموجه باتجاه أوروبا، خاصة بعد دعوة بوتين من قبل جاك شيراك وشرودر للدخول شريكا أساسيا في التحالف الثلاثي المناوئ للولايات المتحدة الأمريكية، والذي ساهم في الوصول إلى هذا المسعى هو إطلاق حوار الطاقة الأوروبي الروسي أكتوبر سنة 2000 وفتح الأسواق المحلية أمام المنافسين ناهيك عن اكتمال العمل في خط أنابيب يامال-أوروبا أوجب على روسيا زيادة حجم صادراتها من الغاز إلى أوروبا بما يتراوح بين 125 و 130 مليار متر مكعب ما بين سنوات 1999-2002 ليصل إلى 156 مليار متر مكعب سنة 2005.

✓ كتاب لمحمود سالم السمرائي المعنون بـ "استراتيجية روسيا الاتحادية الصاعدة نهاية القطبية الأحادية" الصادر سنة 2018، والذي يتناول فيه الباحث أزمة أوكرانيا وأزمة شبه جزيرة القرم من خلال تسليط الضوء على مسببات وتداعيات هذه الأزمات، والتي تعلق بالجوانب السياسية بين يانوكوفيتش التابع لروسيا ومنافسه يوشينكو الذي أفصح عن رغبته في التوجه نحو الغرب الليبرالي، ومانتج عنها من تداعيات على الصعيد الداخلي أسفر عن استفتاء انضمام شبه جزيرة القرم لروسيا وانفصالها عن أوكرانيا، ثم إضافة انعكاس هذه الأسباب على البعد الاقتصادي لهذه الدراسة من خلال دراسة أهمية البعد الجيوبوليتيكي لأوكرانيا بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي وما تمثله كمنطقة عبور للطاقة من روسيا إليها، وأن أي نزاع يحدث بين روسيا وأوكرانيا يؤثر سلبا على أمن لطاقة الأوروبي وهذا ما أثبتته أزمة الغاز سنتي 2006 و 2009 إضافة إلى المسار الروسي لشبه جزيرة القرم ذات القدر الجيوستراتيجي ليس من الناحية الأمنية فقط، وإنما الخوف من التوسع الأطلسي وضم أوكرانيا.

مقدمة

✓ كتاب لنتاليا غريب، ترجمة عمار قط بعنوان "إمبراطور الغاز" الصادر سنة 2011، والذي عرض فيه الباحث كيف يتحول الغاز في ظل إدارة فلاديمير بوتين من بضاعة إلى مصدر للسياسة الاستراتيجية وتبيين أن الغاز في أوروبا وفي روسيا يشكل أداة للتأثير على الموقف الدولي في العديد من دول أوروبا وآسيا، وتحول الغاز إلى كل شيء بالنسبة للاقتصاد والسياسات الروسية، إلى جانب إلقاء أزمة الغاز في جانفي 2006 بظلالها على منظومة العلاقات الهشة سواء السياسية أو الاقتصادية بين روسيا وأوروبا، وتم إضافة مساعي الاتحاد الأوروبي لتجاوز تأثير هذه الأزمات على أمنه الطاقوي من خلال وضع استراتيجيات طاقوية سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي نحو التوجه لمصادر إمداد بديلة تمتاز بالموثوقية والاستمرارية في الإمداد.

✓ كتاب خديجة عرفة المعنون بـ "أمن الطاقة وأثاره الاستراتيجية" الصادر سنة 2014، والذي تناولت فيه الكاتبة كيف تؤثر مصادر الطاقة كمورد استراتيجي على السياسة الخارجية لكل الدول المصدرة والمستهلكة لها، وكيف تعمل هذه الموارد كأداة للتأثير في السياسة الخارجية إبان فترة حكم فلاديمير بوتين والذي تزامن مع ارتفاع أسعار المحروقات، ويمكن ملاحظته في الدور الذي يلعبه الغاز الطبيعي بين روسيا أكبر الموردين لدول أوروبا الغربية من جهة، والاتحاد الأوروبي أحد أكبر الأسواق المستهلكة لهذه المادة وخاصة من روسيا التي أصبحت قضية الطاقة محورية في سياستها الخارجية.

✓ مقال للدكتور عبد الوهاب بن خليف المعنون بـ "العلاقات الأوروبية الروسية والعمق الاستراتيجي المتبادل"، المنشورة سنة 2014، والذي تطرق إلى التقاطع المصلحي بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، أين تمثل روسيا محورا مهما في علاقتها مع دول الإتحاد الأوروبي، حيث يمثل الغاز الطبيعي المورد رقم واحد في علاقاتها التجارية

البيئية، كما تعتبر روسيا المورد الأول لدول الاتحاد الأوروبي ثم تليها الجزائر والنرويج، علما أن النرويج تشهد تناقص مستمر في احتياطها من المحروقات مما يبرز أهمية روسيا على المديين المتوسط والبعيد فيما يتعلق بأفاق التعاون الروسي في مجال الغاز مع الدول الغربية.

✓ مقال لسامويلشوبيرت وآخرون Samuel R. Schubert et al المعنون بـ

"Two Futures: EU-Russia relations in the context of Ukraine"

العلاقة بين الإتحاد الأوروبي وروسيا في سياق أوكرانيا"، والذي عرض فيه الباحث كيف تطرح الأزمة المستمرة في أوكرانيا معضلة أمنية للاتحاد الأوروبي، وي طرح تساؤل هل ينبغي لها أن تعزز علاقاتها الاقتصادية والطاقوية على الرغم من إصرار روسيا المتزايد على أمل ترسيخ أمن الطاقة على المدى المتوسط والارتقاء في السياسة الخارجية الروسية، إلى جانب أن الإتحاد الأوروبي منقسم حول أهمية روسيا في أمن الطاقة الأوروبي لذلك فالاختيار ليس بالضرورة سهلا، إذ يعتبر الغاز الروسي أكثر أهمية بالنسبة لألمانيا وإيطاليا منه بالنسبة لفرنسا، لذلك يسعى الإتحاد الأوروبي إلى بناء سوق طاقوية داخلية موحدة وخلق نظرة تشاركية في المصادر المهددة لأمن الطاقة الأوروبي خاصة منها التحديات الخارجية، والتي تعتبر روسيا أكبر المهددين لها.

8- تبرير الخطة:

لمعالجة موضوع الدراسة والإحاطة بجميع جوانبه، والذي يعتبر موضوعا جديدا نسبيا، عملنا على تفكيك عنوان البحث ووضع في خطة متناسقة تخدم الموضوع، حيث تم تقسيم خطة الدراسة إلى أربعة فصول، ناهيك عن مقدمة والخاتمة

الفصل الأول يشكل مدخلا مفاهيميا ونظريا حول ربط قضية المحروقات بمصطلح الأمن الذي تغير مفهومه خاصة بعد الحرب الباردة، إذ لم يعد يقتصر على ذلك الخطر المعهود

مقدمة

والمترلق بالخطر الشيوعي في ظل الثنائية القطبية، وبالتالي تحول المفهوم من المفهوم الأمن الصلب **Hard Security** لينتقل إلى الأمن اللين **Soft Security** وعليه لم يعد يقصر فقط على المجال العسكري وإنما أخذ أبعاد أخرى امتزجت بين الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية لذلك فإن ربط المحروقات بقضية الأمانة يصب في هذا الإطار والذي يجمع بين التهديدات السياسية، الاقتصادية، المجتمعية والبيئية في إطار علاقات الاتحاد الأوروبي بروسيا في هذا المجال.

أما الفصل الثاني فخصص لمعالجة قضية الطاقة في الاتحاد الأوروبي من الناحية الجيواقتصادية وذلك استنادا إلى معايير الإنتاج والاستهلاك إضافة إلى الاحتياطات، وتم التطرق إليه من خلال دراسة تحليل هذه الوضعية التي تتميز بنقص الإنتاج المحلي مما يؤدي إلى الاعتماد على المصادر الخارجية، وهذا وفق المنظور الأوروبي لأمن إمدادات الطاقة حسب ما يراه مناسبا مع الإجراءات والمعايير الأوروبية، ثم التطرق في المبحث الثاني إلى الأبعاد الإستراتيجية التي يعمل الاتحاد الأوروبي على تطبيقها في مجال الطاقة عن طريق بناء سوق طاوية داخلية موحدة ومتماسكة كخطوة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه الموارد وإقامة اتحاد الطاقة لمواجهة التحديات الخارجية.

الفصل الثالث فبعد التعرف على الوضعية الطاقوية للاتحاد الأوروبي واستهلاكه الكبير للمحروقات تم رؤية كيف تستعمل روسيا سلاح المحروقات في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي ودورها في السياسة الخارجية الروسية استنادا إلى الإمكانيات التي تزخر بها ودورها في الاقتصاد الروسي، أما المبحث الثاني فكان مخصص لدور المحروقات في رسم حجم العلاقات الأوروبية الروسية التي امتزجت بين التبعية والاعتماد المتبادل وكيف تسيطر روسيا على السوق الأوروبية عن طريق شركة غازبروم من خلال خطوط الأنابيب.

وفي **الفصل الرابع** تم دراسة علاقات الاتحاد الأوروبي مع روسيا في مجال المحروقات وذلك على اثر ما خلفته الأزمة الروسية الأوكرانية، الأمر الذي أدى إلى قطع الإمدادات

لدول الاتحاد الأوروبي لأكثر من مرة، أين انعكس سلبا على العلاقات الأوروبية الروسية مما دفع إلى البحث عن مصادر أخرى تمتاز بالاستقرار والموثوقية كإستراتيجية لإنفاص الاحتكار الروسي وتنويع مصادر التموين ومنها دور منطقة المتوسط، الخليج وقزوين في هذه المعادلة.

9- صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات دراسة، ففي مرحلة إعداد هذه الأطروحة واجهتنا مجموعة من الصعوبات والتي تتعلق بالدرجة الأولى بطبيعة الموضوع في حد ذاته، فمن جهة تعتبر دراسة المحروقات في علاقات الاتحاد الأوروبي بروسيا دراسة معقدة ومتشابكة بالنظر إلى طبيعتها، حيث تتراوح بين الاعتماد المتبادل في حالة رؤية أهمية المحروقات القادمة من روسيا لدول الاتحاد الأوروبي وما تشكله السوق الأوروبية للاقتصاد الروسي الذي يعتبر المهمين على الإمدادات وهو ما ساهم في تحسين الاقتصاد الروسي بعد الارتفاع الذي عرفته مواد الهيدروكربون، أما من ناحية أخرى وبالنظر الى الأزمات المتكررة بين روسيا وأوكرانيا وسعي دول الاتحاد الأوروبي للخروج من هذه المعضلة يبين ما تعانيه الدول الأوروبية من التبعية للموارد الخارجية.

كذلك من الصعوبات التي واجهتنا هو نقص الدراسات والكتابات الخاصة بهذا الشأن خاصة باللغة العربية، فمعظم التحاليل الخاصة بموضوع الدراسة نجدها أكثر شيء في المقالات الأكاديمية والملتقيات إلى جانب التقارير والأوراق البحثية باللغة الأجنبية بدرجة كبيرة وهو ما يستلزم الترجمة والتمحيص الدقيق لتقديم أفضل تحليل للموضوع.

الفصل الأول:

المحروقات بين الإتحاد الأوروبي وروسيا

مقاربة مفاهيمية / نظرية

يعتبر البعد الطاقوي أو المحروقات من القضايا ذات الاهتمام المشترك بين كل من الإتحاد الأوروبي وروسيا، كلا الطرفين يعتمدان على هذا المورد الهام ذو البعد الإستراتيجي، فالإتحاد الأوروبي من الدول ذات الاستهلاك الواسع للمحروقات خاصة ما يتعلق بمادة الغاز الطبيعي وذلك لاعتماد قاعدتها الصناعية عليه بعد التخلي عن الفحم كمصدر للوقود نظرا للانبعاث الغازية المضرّة بالبيئة، أما بالنسبة لروسيا فامتلاكها لمصادر طاقوية مهمة جعلها من الدول الكبرى ذات الإنتاج الواسع وقربها جغرافيا من الإتحاد لأوروبي جعلها تحظى بمكانة هامة جدا في إمدادات الطاقة لها، كما تمثل أوروبا سوقا واسعا للمنتجات الروسية ما يستدعي توثيق علاقات التعاون والاعتماد المتبادل بين الطرفين، إلا أن الأزمات المتتالية بين روسيا وأوكرانيا وقطع الإمدادات عن هذه الأخيرة وبالتالي أوروبا دفع إلى البحث عن مصادر إمدادات أخرى أكثر أمنا وموثوقية استدامة للخروج من التبعية الروسية، والعمل على تنويع مصادر الإمداد لضمان أمن الطاقة.

المبحث الأول: المحروقات وارتباطها بمصطلح الأمن

لعبت المحروقات دورا مهما في استقرار الدول من الناحية الأمنية خاصة بعد التغيير في هذا المصطلح -الأمن- بعد الحرب الباردة، وذلك بتغيير مصادر التهديد فبعدها كانت مرتبطة فقط بالأمن الوطني والأمن الصلب hard security أصبح هناك متغيرات جديدة دخلت على هذا المفهوم خاصة بعدما قدمته الدراسات النقدية منها مدرسة **كوبنهاجن** بقيادة **باري بوزان** وويفر إذ أقروا أن الأمن لم يعد يقتصر فقط على أمن حدود الدول من أي تدخل خارجي، وإنما تحول ليمس قطاعات أخرى منها السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية وتحول بذلك إلى المفهوم اللين soft security

أما عن المحروقات فهو مرتبط أكثر شيء بالجانب الاقتصادي أين أثبتت أزمة الطاقة الأولى سنة 1973 أهميتها خاصة بالنسبة للدول المستهلكة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فتعدد الأزمات بين أوكرانيا وروسيا وقطع الإمدادات عن أوكرانيا وبالتالي عن أوروبا

أوضحت أهمية تأمين إمدادات المحروقات من المصادر الخارجية التي تتمتع بطاقات إنتاجية وتتميز بالموثوقية، وبالتالي فلمصطلح الأمن وارتباطه بقضية المحروقات دلالات على أهميته في اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى.

المطلب الأول: مفهوم الأمن وارتباطه بالمحروقات في العلاقات الأوروبية الروسية

شكل الأمن على مر التاريخ الهاجس الأكبر لرجال الدولة وصناع القرار الذين اعتبروا ضمان ظروف البقاء والاستمرار من أولويات السياسة الخارجية والداخلية على حد سواء، كما يمثل الأمن مشكلة من نوع خاص بالنسبة إلى الدارسين والأكاديميين، فهذا المصطلح من المصطلحات الخلافية والصعبة عن صياغة مفهوم محدد جامع ومانع له فبعد الانتشار الواسع للمفاهيم المتباينة حوله غداة الحرب الباردة لم يصبح هناك صراع حول الأمن بين الأمم فحسب وإنما هناك صراع بين المفاهيم لهذا المصطلح حسب تأكيد رأي

روني ليبشتر Ronnie D.Lipschutz¹.

فهو من المفاهيم الجدلية بعدم وجود إجماع واسع لارتباطه واعتماده على الأفراد وتصوراتهم الحقيقية لهذا نجد الأمن يأخذ قيما وتعريفات مختلفة، فخلال الحرب الباردة كان مفهوم الأمن مرتبط أساسا بمسألة سيادة لدولة وسلامة أراضيها الإقليمية ووحدتها وتجانسها السياسي.² وبعد الحرب الباردة وسقوط جدار برلين والتحولت التي شهدتها العلاقات الدولية حصلت مراجعة مهمة لمفهوم الأمن، فأول ما طرح للنقاش هو الوحدة المرجعية للأمن وطبيعة التهديدات التي تواجهها، والتعريف الذي قدم للأمن لأول مرة سنة 1952 من طرف

¹ - سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2018)، ص.7.

² - عزيز نوري، الخطاب الأمني تجاه الإسلام السياسي في منطقة المتوسط بعد إحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة مقدمة لنيل درجة دكتوراه (جامعة باتنة1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، 2018-2019)، ص.20.

أرنولد وولفز Arnold Wolfers في مقال له بعنوان: "الأمن القومي كرمز غامض"، رأى فيه أنه بمعنى موضوعي الأمن يعنى بقياس غياب التهديدات ضد القيم المركزية، أما المعنى الذاتي فهو يشير إلى غياب الخوف من أن تكون هذه القيم محل هجوم أما فرانك تراجي Frank Trager وفرانك سيموني Frank Simonie رؤوا أن الأمن القومي هو: "ذلك الجزء من السياسة الحكومية التي هدفها المركزي هو إتاحة الظروف الوطنية والدولية المناسبة لحماية وانتشار القيم الوطنية الحيوية ضد الخصوم الموجودين أو المحتملين".¹

من ناحية الدلالة اللغوية لهذا المصطلح -الأمن- فهو يدل على الأمان والاستقرار يتعلق بطمأنينة النفس وزوال الخوف، وبالتالي فهو مرتبط بأمن الإنسان نظرا لحاجته إليه، هذه الدلالة مشتقة من كلمة لاتينية Securitas التي تدل على الحرية والتحرر من الخوف، القلق، الألم، الحزن وغيرها أما الجانب الاصطلاحي يعتمد على أشكال العنف التي تمثل قلب السياسة الأمنية الذي اتسع وتحول من الحروب بين الدول ليشمل أنماطا مختلفة من الصراعات كالحروب الأهلية، المتمردين داخل وخارج الدول وانتشار الجريمة والعنف بكل أنواعه وبغض النظر عن إلحاق الضرر بالناس فإن ما هو مشترك بين هذه الأشكال جميعا هو تهديدها باحتكار القوة، لذلك فالهدف الأمني لأي دولة وحكومة وطنية هو توفير الحماية لمواطنيها وحقوقهم ضد كل أشكال الاضطرابات دون الفصل بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي.²

¹-جويدة حمزاوي، "من الأمن القومي إلى الأمن الإنساني"، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، المجلد 2، ع6، (مارس 2020)، ص.10.

²- صليحة كبابي، "الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث"، مجلة العلوم الإنسانية، ع38، (ديسمبر 2012)، ص ص.231-232.

أصبح الأمن الهاجس الأكبر للدول إذ لانتمية ولا استقرارا سياسيا أو اقتصاديا دون توفر منظومة أمنية تحمي المكتسبات والجهود المبذولة للتقدم والازدهار، فلا يمكن للإنسان أن يعمل أو ينتج دون توافر بيئة آمنة تحتويه والأمن الوطني National Security يقصد به تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار التي تهدده داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحه وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع، وفي تعريف أكثر ملاءمة يدمج **كيجلي** وآخرون تعريفهم للأمن الوطني بين الشعور المواطن وجهود الدولة باعتبار أنه: "شعور بالاطمئنان توفره الأهداف والبرامج التي تسعى الحكومة من خلالها إلى ضمان أمن الأمة وبقائها". ويتطلب الأمن الوطني من الدولة الاستعداد الدائم لتأمين الإمكانيات البشرية، المادية في كل مجالات لمواجهة أي تهديد عسكري أو فكري ضد أمنها من أي عناصر دولية معادية.¹

لذلك فموضوع الأمن كما يشير **هايد برايس Hyde-Price** ليس محدد، لأن أي مشكلة يمكن أن يتم تأمينها من قبل صانعي السياسات، أما **باريس رولاند Paris Roland** يقدم تعريفا أساسيا إذ يشير الأمن إلى وجود نوع من التهديد للبقاء على قيد الحياة وتكمن المعضلة في هذا التفسير إلى وجود ثلاث جوانب رئيسية هي :

أولا: أن هناك خطر يهدد البقاء **Menace to survival** فالأمن هنا يتعلق بالتهديدات وإدراك هذا التهديد.

ثانيا: أن مصطلح الأمن يتضمن عنصرا مرجعيا أو وحدة تحليل من حيث أن الخطر يشكل تهديدا لشخص ما أو شيء ما، كما أنه يمكن أن يكون مصدر التهديد شخص ما أو شيء ما فعلى سبيل المثال هجوم دولة على دولة أخرى هو تهديد أممي دولي كلاسيكي.

¹ - محمود شاكر سعيد وخالد عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)، صص 15-16.

ثالثا: غالبا ما تتضمن المناقشات حول الأمن الوسائل اللازمة للحماية من هذا

التهديد، لذلك فهذا المجال الثالث للنقاش يدور حول أفضل رد على أي تهديد أمني.¹
ويعرف عبد الوهاب الكيالي الأمن بمفهومه التقليدي على أساس أنه: "تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدي إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي"، وفي الوقت الذي تعددت فيه التعريفات المقدمة لمفهوم الأمن الوطني خلال فترة الحرب الباردة، إلا أنه من الملاحظ أن السمة السائدة هي عدم وجود اتفاق بين الدارسين حول ماهيته، والقيم الحيوية المعرضة للتهديد وكيفية حمايتها وبالتالي لم تطرأ أي تغييرات تذكر على مفهوم الأمن خلال هذه المرحلة، فقد بقي حقل الدراسات الأمنية التقليدية يركز على دراسة الحرب والعسكرة والقضايا المتعلقة بها مثل: الإستراتيجية النووية والردع ونزع السلاح إلى جانب شؤون الدفاع والعقيدة العسكرية، وفي هذا السياق أشار ستيفن لين جونز إلى أن حقل الدراسات الأمنية يتمحور حول موضوعين رئيسيين:
أولاً: أسباب الحروب وطرق منعها.

ثانياً: الإستراتيجية بمعنى مقدار القوة العسكرية المستعملة للأغراض السياسية.²

أ- تحول مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة:

يعتبر الأمن من بين الانشغالات الأساسية لمختلف الفواعل الدولية في تجلياتها الداخلية والخارجية، كونه يهتم بصياغة ركيزة البقاء لمختلف هذه الفواعل فتاريخيا ارتبط الأمن في المنظور التقليدي بكيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها

¹-Elisabeth.c, Jean.st,"The Changing Nature Of International Security: The Need For An Integrated Definition ", Paterson Review, A graduate Journal Of International Affairs, Vol8,(2007),pp.23-24.

²- عبد الفتاح علي الرشدان، "تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 46، ع3، (2019)، ص.119.

الترايبية واستقلالها إلى جانب استقرارها السياسي في مواجهة الدول الأخرى، فهذه الصفة يصبح هذا المصطلح مجرد مرادف للمصلحة الوطنية وكيفية تعزيزها بالاعتماد على القوة العسكرية مع ذلك لا يجب التغافل عن محاولة الدراسات النقدية لتغطية نقائص هذا التصور بحيث رفضت ربط الأمن بالحرب ودعت بدلا من ذلك إلى الارتكاز على مفهوم أكثر إيجابية وقد تزعمها **جوهان غالتونغ** Johan Galtung بدعوته إلى السلام الإيجابي positive peace و**كينيث بولدينغ** kenneth Boulding بمفهومه الخاص بالسلام المستقر stable peace، فالأمن حسب هؤلاء يجب ألا يقتصر على غياب الحرب(العنف المباشر)، بل يجب أن يتضمن إضافة إلى ذلك القضاء أو تقليص حدة العنف غير المباشر مثل ما تمثله صورة تكريس تبعية دول الجنوب لدول الشمال عبر المؤسسات الدولية، إذ توجد أشكال أخرى من المخاطر التي تهدد الدول وهي ذات طبيعة اقتصادية، بيئية وحتى ثقافية كما وقد يكون وراءها فاعلين غير الدولة كشبكات المافيا والمنظمات الإرهابية.¹

اتضح عقد الحرب الباردة وجود تحول بارز في مفهوم الأمن من حيث مصدر التهديد على أساس أن التهديدات كان قائما في مرحلة الحرب الباردة أيضا، وإن كان وجود مفهوم الأعداء في تلك المرحلة أكبر وأبرز منه في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ومع تنوع مصادر التهديد وأنماطه أضحت مفهوم الأمن أكثر تعقيدا، كما صعب الفصل ما بين التهديد والخطر عند استخدامها في تفسير الأمن.²

¹ - عادل زقاع، "المعضلة الأمنية المجتمعية خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع1، (سبتمبر 2011)، صص. 60-62.

² - حنان بن عبد الرزاق، تأثير المأزق الأمني الإثني على الاستقرار الداخلي للدولة: دراسة النموذج الإسباني منذ 1936، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، 2016-2017)، ص.7.

شهدت فترة الحرب الباردة صراع إيديولوجي امتد في أحيان كثيرة ليصبح عسكرياً، بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية حيث كان الأمن الوطني لكل منهما يتحقق بالانتصار على العدو الرئيسي، ورغم انتهاء الوضع الأمني الذي كان قائم أثناء الحرب الباردة، إلا أن الولايات المتحدة سعت إلى تحقيق أمنها وأمن المجتمع الدولي - حسب منظرها - بمواجهة التهديدات الجديدة التي ظهرت في التعامل على مستوى العلاقات الدولية مثل حالة الفوضى التي نشأت عن تفكك الإتحاد السوفياتي وبالتالي حدث تحول حول مفهوم ومصدر التهديد، فوجود التهديد محدد المعالم إبان فترة الحرب الباردة خلق استعمال السلاح النووي وانتشار الإيديولوجية الشيوعية وغيرها، أما بانهايار الإتحاد السوفياتي لم ينتقل مفهوم الأمن من مفهوم العدد إلى مفهوم التهديد لأنه دائماً كان هناك العدو البديل.¹

حسب **باري بوزان Barry Buzan** و**لين حسن Lene Hasen** فإن التطورات التي حدثت في دراسات الأمن الدولي أدت بالعديد من الدارسين إلى تغيير مفهوم الأمن منذ السبعينيات، والابتعاد عن فكرة حصره في القطاع العسكري أو اعتباره مجرد مرادف للدفاع أو الحرب، وهذا ما ذهب إليه كل من **جوزيف ناي Joseph Nye**، **ريتشارد أولمان Richard Ulman** و**جيسكا ماثيوز Jessica Mathews** والعديد من المنظرين الذين أجروا دراساتهم باستخدام مفهوم موسع للأمن يتضمن تهديدات أخرى ذات طابع سياسي اقتصادي، اجتماعي وبيئي، وحسب هذا المفهوم الموسع يقدم كل من **باري بوزان barry buzan**

¹ - طويل نسيم، المثلثاتية الإستراتيجية في منطقة شمال شرق آسيا دراسة لمرحلة حالة ما بعد الحرب الباردة، (برلين: المركز الديمقراطي الغربي للنشر، ط1، 2017)، ص ص. 27-28.

وأولييفر وجاب وايلد Jaap Wild أن الأمن: "يأخذ السياسة إلى ما وراء القواعد المعمول بها، ويؤطر القضية إما كنوع خاص من السياسة أو فوق السياسة".¹

ويعتبر كتاب باري يوزان الشهير والمنشور سنة 1991 (الناس، الدولة والخوف) الذي دعا فيه إلى توسيع نطاق التحليل ليشمل القطاعات المذكورة سابقا، ويمكن القول أن التطورات والأحداث التي شهدتها العالم منذ نهاية الحرب الباردة، ثم ما تبعها من تطورات وتغيرات بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 إلى استخلاص بعض النقاط المتعلقة بموضوع الأمن الوطني والدولي والتمثلة فيما يلي:

1- تأكيد أهمية الأمن بجوانبه المختلفة وأولوياته في جدول أعمال الإنسان، المجتمع والدولة على حد سواء.

2- لا وجود للأمن المطلق والشامل بالنسبة لجميع الدول والشعوب ومن ضمنها الدول الكبرى والعظمى على الرغم مما تملكه من مقومات وقدرات وهيمنة على النظام الدولي.

3- تنوع واختلاف مصادر التهديد والمشكلات الأمنية وازدياد عددها لتشمل مجموعات صغيرة وعصابات أفراد، أصبح بمقدورهم اختراق الأمن والعبث به وتهديده بالنسبة لجميع الدول.

4- اتساع نطاق التهديدات الأمنية وازدياد حدة تطورها، وذلك بسبب إمكانية ويسر الحصول على أسلحة الدمار الشامل، الكيميائية والبيولوجية من قبل الراغبين فيها إذا كانوا قادرين على دفع ثمنها، ويتضح أنه أصبح هناك ضرورة وإلحاح لتأسيس لمفهوم مختلف وجديد للأمن يتجاوز النطاق الضيق لمفهوم الأمن الصلب Hard Security

¹- Caroline Cordeiro Viana Silva and Alexandro Eugenio Pereira, "International Security And New Threats: Securitization And Desecuritisation Of Drug Trafficking At The Brazilian Borders", **Contex To International**, Vol41, N°1, (2019), p.210.

المتعلق فقط بالجانب العسكري ليشمل أبعاد أخرى سياسية، اقتصادية، اجتماعية وحتى بيئية.¹

أصبح الأمن في هذا العصر الشغل الشاغل للدول، إذ لا تنمية ولا استقرارا سياسيا أو اقتصاديا دون توافر منظومة أمنية تحمي المكتسبات والجهود المبذولة للتقدم والازدهار لأن الأمن أصبح ضرورة من ضرورات الحياة للكائن البشري، أو الدول.²

ب- الأمن الطاقوي/ أمن إمدادات الطاقة Energy Security of Supply

تعتبر الطاقة المحور الرئيس لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار والتقدم لأي مجتمع، بالنظر إلى إدارة وتنويع مصادرها الأولية، إلى جانب تحسين كفاءة وترشيد استخدامها وتوافر تكنولوجياتها إلى جانب تأمين الحصول عليها بأسعار مقبولة من جانب المستهلك، ومن جهة أخرى يحرص مورد الطاقة على الحصول على عائد بيع مناسب حتى يتمكن من الاستمرار في إنتاجها والاستفادة من موارده الطبيعية، فمفهوم أمن الطاقة يرتبط بعدة عوامل ومتغيرات مؤثرة بعضها داخلي يتعلق بالموارد الطبيعية والكلفة والترابط مع قضايا أمن المياه والغذاء، ومستويات المعرفة والحصول على التكنولوجيات والاستقرار السياسي والبناء المؤسساتي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أسس مستدامة، والبعض الآخر خارجي يتعلق بتوجهات السوق العالمي للطاقة.³

وقد برز موضوع أمن الطاقة العالمي باعتباره من المواضيع ذات الأهمية القصوى، والذي يعرف على أنه: "أمن إمدادات وضرورة استمراريتها وتدفقها ووصولها إلى مراكز استهلاكها في مختلف دول العالم دون انقطاع وبشكل آمن"، وهذا ما يجعلها ومنذ

¹ - عبد الفتاح علي الرشدان، مرجع سبق ذكره، ص ص. 120-121.

² - محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز الحرفش، مرجع سبق ذكره، ص. 15.

³ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، التعاون الإقليمي وأمن الطاقة في المنطقة العربية، (نيويورك: الأمم المتحدة، ديسمبر 2015)، ص ص. 1-2.

عقود لها دورا رئيسيا في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، وقد برهنت بأنها سلعة إستراتيجية رئيسية وبمثابة المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر والعقود الطويلة.¹

تعود الأفكار الأكاديمية حول أمن الطاقة إلى الستينيات، وقد نشأت مع أزمات النفط في السبعينات خاصة بعد قرار خطر البترول وغلق قناة السويس سنة 1973 الأمر الذي أدى إلى ازدياد الاهتمام بمسألة المحروقات، ثم رجع هذا الانشغال المتعلق بأمن الطاقة بعد استقرار أسعار النفط وتراجع التهديد بالحظر السياسي أواخر الثمانينيات والتسعينيات، وبعدها الاهتمام بمسألة المحروقات في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين مدفوعا بالطلب المتزايد في آسيا، واضطراب إمدادات الغاز في أوروبا، بالإضافة إلى الضغط المتزايد على إزالة الكربون من أنظمة الطاقة، ومع ذلك هناك فرق مهم بين دراسات أمن الطاقة المعاصرة والكلاسيكية، ففي سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي كان أمن الطاقة يعني: "استقرار الإمداد بالنفط الرخيص في ظل تهديدات الحظر والتلاعب بالأسعار من قبل المصدرين"، وهذا ما طرحه كل من Golglazier and Deese 1983 و Yergin 1988 وفي المقابل تمتد تحديات أمن الطاقة المعاصرة إلى ما هو أبعد من إمدادات النفط وتشمل مجموعة واسعة من القضايا منها التشابك مع مشاكل سياسة الطاقة الأخرى مثل توفير الوصول العادل إلى الطاقة الحديثة وتخفيف تغير المناخ.²

مفهوم أمن الطاقة ليس مفهوما جديدا، وترجع بداياته إلى قرار ونست ونترشال الذي يعد أول من طرح تعريفا له خاصة بعد حظر النفط العربي سنة 1973 والثورة الإسلامية

¹ - أوابك، "أمن الطاقة ودوره في تأمين مستقبل الصناعة البترولية"، السنة 45، ع6-7، (جوان، جويلية 2019)، ص.4.
² - Aleh Cherp and Jessica Jewell, "The Concept Of Energy Security: Beyond The Four AS", Energy Policy, vol75, (December 2014), p.45.

الإيرانية 1979، وتزايدت أهميته مع تزايد التهديدات الإرهابية بعد 11 سبتمبر على المنشآت النفطية سيما منطقة الخليج العربي ذات النقل الإستراتيجي في سوق الطاقة الدولية، وأصبح مفهوم "أمن الطاقة" جليا في إستراتيجيات الأمن القومي للدول الصناعية الكبرى، بل أنها أخذت في صوغ إستراتيجيات وطنية خاصة بقضية الطاقة وأمنها على المستويين الداخلي والخارجي، كما يواجه هذا المفهوم محاولة إيجاد تعريف محدد لأمن الطاقة عددا من الإشكالات من جهة، وصعوبة إيجاد تعريف متفق عليه سواء بين الباحثين والدارسين والدول المنتجة والمستهلكة من جهة أخرى، وتتمثل صعوبة تعريف مفهوم أمن الطاقة في ثلاث إشكاليات رئيسة:

أولاً: ليس هناك تعريف محدد في ظل تبني كل دولة (مستهلكة ومنتجة) تعريفا خاصا بها، حتى أن الدولة الواحدة قد تتبنى تعريفات مختلفة تختلف من فترة لأخرى تبرز صعوبة التنسيق بين الدول المنتجة والمستهلكة لضمان أمن الطاقة وطنيا وعالميا.

ثانياً: قضية الطاقة وإن كانت قضية اقتصادية في الأساس، إلا أن هناك أبعادا عدة للمفهوم لا تقل أهمية عن البعد الاقتصادي، و تمثل في الأبعاد السياسية، البيئية والأمنية ما يضيف قدرا أكبر من التعقيد على قضية أمن الطاقة.

ثالثاً: على الرغم من أن مصادر الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) سلع اقتصادية تخضع لمقتضيات العرض والطلب بسوق الطاقة العالمية، إلا أن هناك جملة من المؤثرات الأخرى التي تتحكم في أسعارها.¹

يتم الحفاظ على أمن الطاقة من خلال التخطيط الإستراتيجي لضمان تنوع الوقود بالإضافة إلى تنوع مصادر الإمداد والكفاءة والمرونة ومع ذلك فتحديد التهديدات التي تتعلق

¹ - عبد العاطي عمرو، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014)، صص 44-46.

بأمن الطاقة غاية في الصعوبة بما في ذلك كيفية الحصول على الطاقة بأسعار مقبولة، وما يتعلق بالنقل الآمن للوقود ومعالجته، إلى جانب ذلك ضرورة حماية البيئة والموارد، فاللبعضيين أمن الطاقة: "الحماية من اضطرابات الإمداد الناجمة عن السياسة" أي قيام الممون supplier بعملية إغلاق الإمدادات عن طريق أنابيب التوصيل أو ما تعلق بالأمر التقنية "حادث أو عطل" أما بالنسبة للبعض الآخر فهو يواجه تحديات الإرهاب أو معالجة قضية الاحتباس الحراري من خلال تغيير أنماط الاستهلاك.¹

ففي الحالات التي لا يمكن فيها حل المشاكل المتعلقة بأمن العرض والطلب من خلال السياسة الخارجية أو إعادة تنظيم السوق الخارجية، وجب معالجة آثار التغيرات الحادة في الأسعار و/أو التوافر أو الوصول إلى الأسواق من خلال التدابير المحلية، وهذه القدرة على التكيف محليا مع هذه التغيرات المهمة في تحديد درجة الحساسية والإنجراحية/Sensitivity Vulnerability على المدى القصير والبعيد لكل من البلدان المستوردة والمصدرة.²

هناك العديد من التعريفات المتنافسة لأمن الطاقة أو إمدادات الطاقة، تشمل جميعها تجنب التغيرات المفاجئة في توافر الطاقة بالنسبة للطلب ومع ذلك أظهرت التعاريف الاختلافات القوية في قياس درجة التأثير من خلال عملية انقطاع الإمدادات وهذا ما قدمته وزارة الطاقة وتغير المناخ سنة 2009 من أن: "الطاقة الآمنة تعني أن مخاطر انقطاع الإمدادات منخفضة"، بينما تعتمد التعاريف الأخرى على **الموثوقية Reliability** والتي تعتمد على قدرة النظام على تلبية متطلبات الطاقة للمستهلكين في جميع الأوقات، أما من الجانب الآخر فقد قدمت وكالة الطاقة الدولية **I.E.A** تعريف أمن الطاقة استنادا إلى

¹ - Andrew Monaghan, "Russian Oil And EU Energy Security", Conflict Studies Research Centre, **Russian Series**, N°5/65, (November 2005), p.2.

² - Ole Gunnar Austvik, "The EU Energy Union, Energy Security And Russian Gas", Harvard Kennedy School, **M-RCBG Associate working paper series**, N°51, (December 2015), p.7.

"التوافر المادي للإمدادات لتلبية الطلب بسعر معين" وهذا يعني ضمناً أنه بغض النظر عن انقطاع الإمدادات، فإن الأمن يتأثر فقط إذا أدت نذرة الطاقة إلى ارتفاع الأسعار فوق عتبة معينة، في حين أن تقلب الأسعار دون هذا الحد غير مناسباً ما قدمه مابرو Mabro في تعريفه: "يتأثر الأمن عندما تنخفض الإمدادات أو تنقطع في بعض الأماكن إلى حد يؤدي إلى زيادة مفاجئة وكبيرة ومستمرة في الأسعار السائدة" ففي هذا التعريف تكون النذرة المتزايدة أو انقطاع الإمدادات ذات صلة بالأمن فقط إذا كانت سرعة الزيادات في الأسعار وحجمها واستدامتها تتجاوز مستوى معين.¹

أصبح موضوع أمن الطاقة من المحاور الإستراتيجية في سياسات الدول، الأمر الذي أدى إلى طرح مفهوم أمن إمدادات الطاقة على جميع الأصعدة من وطنية، إقليمية ودولية خاصة وأن الدول الصناعية الكبرى تسعى إلى تأمين هذه الإمدادات واستمرارها بصورة موثوقة، وهذا ما يبحث عنه الإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المتكررة بين روسيا وأوكرانيا وإغلاق أو إيقاف الإمدادات عنها، ما يستدعي البحث عن مصادر أخرى للتنويع والخروج من الخطر الروسي الذي أصبح يستعمل هذه الورقة للضغط في ضوء التوتر المتصاعد بين روسيا ودول العبور السوفياتية السابقة، تفاقمت المناقشات المباشرة حول أمن الطاقة في الإتحاد الأوروبي بسبب تزايد اعتمادها على استقبال الطاقة من روسيا، وعلى الرغم من انخفاض سعر الطاقة بشكل كبير مع بداية الركود العالمي، فإن مسألة الموثوقية Reliability في إمدادات الطاقة أصبحت مسألة سياسية وإستراتيجية في الإتحاد الأوروبي خاصة مع توسعه إلى حدود الإتحاد السوفياتي السابق وروسيا.²

¹ - Chistraan Winzer, "Conceptualizing Energy Security", **Cambridge Working Paper In Economics**, N°1151, (July 2011), pp.4-5.

² - Klemen Grosej, "Energy Security In Russia-EU Partnership", **Politics In Central Europe**, Vol5, (June 2009), pp. 5-6.

ويرتبط هذا المفهوم أيضا بمفهوم مجمع أمن الطاقة الإقليمية Regional Energy Security Complex الذي يتم تحديده من خلال أنماط العلاقات، لكن ميزتها أنها ليست دائمة من حيث الصداقة والعداوة، بعبارة أخرى تكمن التصورات المتعلقة بالأمن والسلام في صميم اتفاقيات النظام الإقليمي حيث تعمل على بناء علاقات اجتماعية بين الجهات الإقليمية الفاعلة.¹

يعد مفهوم مجمع أمن الطاقة من المفاهيم الأساسية خاصة في دراسة طبيعة العلاقات الروسية الأوروبية في مجال المحروقات، ودورها في إثبات مدى الترابط بين أنماط الصداقة والعداوة بينهما، إذ يعتمد هذا المفهوم على مجمع الأمن الإقليمي RSC على النحو الذي اقترحه باري بوزان وويغر بعد مراجعته سنة 2003 ففي المقام الأول يرى بوزان وويغر أن: "الجوار المادي البسيط يميل إلى توليد تفاعل أمني بين الجيران أكثر من الدول الواقعة في مناطق مختلفة...فالتجاور فعال للأمن لأن العديد من التهديدات تنتقل بسهولة عبر مسافات قصيرة أكثر من تلك الطويلة" فبالنظر إلى الاختلافات بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي في اعتمادها على إمدادات الطاقة الروسية، فإن فكرة التهديدات الأمنية تنتقل بسهولة عبر مسافات قصيرة هي فكرة مناسبة، لهذا تشير البيانات الإحصائية إلى وجود علاقة إيجابية بين القرب الجغرافي للدولة من روسيا واعتماد تلك الدولة على إمدادات الطاقة الروسية.²

¹ - Ruth Hanau Santini, "A New Regional Cold War In The Middle East And North Africa: Regional Security Complex Theory Revisited", **The International Spectator**, Vol52, N°4, (2017), p.30.

² - Jack Sharples, "Russo-Polish Energy Security Relations: A Case of Threatening Dependency Supply Guarantee, Or Regional Energy Security Dynamics?", **Political Perspectives**, Vol6, N°1, (2012), p.30.

ولهذا فإن اختراق القوى العالمية قد أثر على ديناميكيات الأمن في كل منطقة تقريبا وأدى إلى زيادة دور المستوى الإقليمي مقارنة بالمستوى العالمي، فديناميات المشاكل الأمنية تقع داخل الوحدات نفسها وكذلك في بنيتها، وتعبير أدق فإن هذه الديناميكيات تستخلص في أربع متغيرات: نقاط الضعف المتولدة محليا، العلاقات بين الدول، التفاعل مع المناطق المجاورة واشتراك القوى العالمية في المنطقة.¹

المطلب الثاني: أبعاد ومستويات الأمن في ظل تغير مصادر التهديد

تقليديا كان ينظر إلى الأمن من حيث زاوية أمن الدول من الهجمات العسكرية القادمة من دول الأخرى، هذا نهج واقعي ينظر إلى الدول على أنها تسعى إلى هدف وحيد وهو تحقيق أمنها الوطني من أي عدوان خارجي، ويرفض أي مفاهيم أوسع لهذا المصطلح، لذلك قدمت مدرسة كوبنهاغن بقيادة باري بوزان وويفر طروحات جديدة لمصطلح الأمن وتقسيمه إلى خمسة قطاعات منها : عسكرية، بيئية، اقتصادية، سياسية ومجتمعية في إطار توسيع مفهوم الأمن خاصة بعد الحرب الباردة وتغير مصادر التهديد، علاوة على ذلك يرى ويفر Weaver أن الدولة هي الهدف المرجعي للأمن السياسي، العسكري، البيئي والاقتصادي في حين أن المجتمع هو الهدف المرجعي للأمن المجتمعي، وهذا الرأي يعني ازدواجية الأمن أي الدولة والأمن المجتمعي حيث يحمي الأول سيادته بينما يحاول الأخير الحفاظ على هويته.²

ارتفعت مع مطلع التسعينيات الأصوات التي ترى أن التركيز على الأمن في الدولة ذات السادة أصبح مناقضا للبيئة الدولية الصاعدة بعد نهاية الحرب الباردة، فالتهديد لم يعد

¹- Adrian Pop, "From Cooperation To Confrontation: The Impact Of Bilateral Perceptions And Interactions On The EU-Russia Relations In The Context of Shared Neighbourhood", **Eastern Journal Of European Studies**, Vol7, Issue2, (December 2016), pp.49-50.

²-Hawre Hasan Hama, "State Security, Societal Security And Human Security", **Jadavpur Journal Of International Relations**, Vol21, N°1, (2017), p.4.

موجها إلى بقاء واستقلال الدول كما كان في السابق، وإنما امتد ليمس القطاعات الأخرى والفواعل تحت الوطنية، وبالتالي قادت مثل هذه الأفكار إلى مزيد من التمييز بين أمن الدولة المستند على حماية السيادة وأمن المجتمع المستند على حماية الهوية.¹

اقترح بوزان في كتابه "الناس، الدول والخوف" 1983 "توسيع مفهوم الأمن والخروج من المفهوم الضيق الذي يرتبط فقط بمركزية الدولة، وأنه يفسر على أساس صراع القوة مما يؤدي إلى إعاقة صناعات القرار والباحثين في العلاقات الدولية إلى التوصل لفهم شامل للقضية الأمنية، لذلك يرى أنه يجب توسيع هذا المفهوم عموديا من خلال تقسيمه للأمن إلى ثلاث مستويات: الفرد، الدولة، النظام الدولي لأن مفهوم الأمن يربط الأفراد والدول والنظام الدولي من منظور شامل، من ناحية أخرى اقترح تعميق مفهوم الأمن أفقيا نحو القطاعات السابقة الذكر، إذ لا يمكن فصلها لأنها مرتبطة ارتباطا وثيقا ومعقدا مشكلة شبكة من المعلومات تؤثر كل واحدة على الأخرى.²

1- أبعاد الأمن:

على عكس النهج التقليدي الذي يركز على الاعتبارات المادية، أضافت مدرسة كوبنهاغن إلى هذه الأبعاد نمطا جديدا للتحليل وعملت مع قضايا غير عسكرية إلى جانب القضايا المادية، وذلك استنادا إلى أنواع محددة من التفاعل من بينها:

* علاقات الإكراه العسكري أو الإجباري.

* علاقات السلطة، الوضع الحاكم، الاعتراف.

* علاقات التجارة، الإنتاج، التمويل.

¹ - سيد أحمد قوجبلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2014)، صص 80-81.

² - فوزية قاسي، "أثر خطاب الأمننة على تطور الدراسات الأمنية بعد 9\11: إسهامات مدرسة كوبنهاغن"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، ع1، (أفريل 2019)، صص 1507-1505.

*علاقات الهوية الجماعية.

*العلاقة بين النشاط البشري والمحيط الحيوي.¹

فكل نوع من هذه التفاعلات يشكل بعدا من أبعاد الأمن حسب المفهوم الموسع للأمن الوطني.

أ- البعد السياسي:

يتعلق البعد السياسي بعدة جوانب، بعضها يتعلق بتلك العلاقات القائمة بين الدولة ومواطنيها، والبعض الآخر يتعلق بالجوانب السياسية للعلاقات الدولية، وعلى الرغم من أنه يفترض أن الدولة أنشئت من أجل مواطنيها، إلا أنه يمكن أن تشكل أيضا تهديدا لأمنهم مثلا هتلر في ألمانيا، وبول بوت في كمبوديا وبالتالي فإن القوة المفرطة والقمعية قد تشكل تهديدات أمنية في حد ذاتها، إضافة إلى أن الافتقار إلى شرعية الدولة والنظام والنضال الدائم للسيطرة على جهاز الدولة من أجل الحكم الذاتي غالبا ما تتخذ أشكالا عنيفة.²

لذلك فإن الأمن الوطني في بعده السياسي يرتبط بتأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، والعمل على إحداث التوازن والتكامل بين الأهداف على المستويين إلى جانب دعم قوة الدولة في مواجهة غيرها من الدول بما يمكنها من

¹-Luiza-Maria Filimon, "An Overview of The Copenhagen School's Approach To Security Studies: Constructing (In)Security Through Performative Power", **The Romanian Journal For Baltic And Nordic Studies**, Vol8, Issue2, (2016), p.54.

²-Bgorm Moller, "The Concept of Security: The Pros and Cons of Expansion And Contractor", Paper For Joint Sessions Of The " Peace Theories Comission And The SecurityAnd Disarmament Commission", Finland, **The 18th General Conference of The International Peace Research Association(IPRA)**, (5-9 August 2000), p.7.

المحافظة على كيانها القومي ووحدة أراضيها، وضمان أمن واستقرار المواطنين وحماية مصالحهم.¹

يمكن رؤية هذا البعد من خلال نمط التفاعل بين مستويين داخلي ويتعلق بحماية أمن الأفراد، أما على مستوى النظام الدولي فبأخذ طابع التعامل مع فوضوية النظام الدولي وكيفية تطور الوحدات السياسية داخلها.

ب - البعد العسكري:

يندرج في هذا البعد الأمن بمفهومه الصلب الذي يرتبط مباشرة بالتهديدات العسكرية التي تمس جميع مكونات الدولة ومؤسساتها وسلامة مواطنيها، ويشغل هذا القطاع بقاء الدولة استنادا إلى قدرتها الدفاعية والهجومية.²

يشير باري بوزان في كتابه الناس، الدول والخوف إلى قيود الخطاب الأمني الواقعي الذي يهيمن عليه التوجه المتمحور حول الدولة وهيمنة القوة العسكرية كأداة لسياسة الدولة في السياق الدولي، ويؤكد على أن كل من الأفراد، الدول والنظام الدولي يلعبون أدوارا مهمة ويجب اعتبار جميع جوانب الحياة سواء اقتصادية، اجتماعية، بيئية على نفس القدر من الأهمية العسكرية والسياسية، لذلك فالبعد العسكري يعمل على دراسة التفاعل بين القدرات التي تمتلكها الدولة وكيفية توظيفها في النظام الدولي، إلى جانب الإدراكات والنوايا التي

¹-علي عباس مراد، الأمن و الأمن القومي مقاربات نظرية، (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، 2017)، ص 30-31.

²- حفيظة مكي، "دراسة في الأبعاد والمستويات... النظرية النقدية الجديدة المفسرة للأمن"، في:

يشكلها تصور كل طرف للآخر مع تسخير الإمكانيات المادية لحماية الدولة وحدودها من أي عدوان خارجي ومنه حماية القيم، الأفراد والممتلكات.¹

ج- البعد الاقتصادي:

يعتبر الأمن الاقتصادي أحد أهم دعائم الأمن الوطني والإنساني على حد سواء، ذلك لأهمية عامل الاقتصاد وتداخله في شتى المجالات الحياتية، فالاقتصاديات الدول أصبحت مترابطة ببعضها البعض على جميع المستويات، هذا ما جعل حدوث أي خلل يصيب اقتصاد دولة يؤثر بالضرورة على اقتصاد الدولة الأخرى، ومن ناحية أخرى يركز الأمن في بعده الاقتصادي على اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة من أجل حماية الاقتصاد الوطني وبالتالي العمل على خلق الاستقرار والتنمية على كافة الأصعدة الوطنية، الإقليمية والعالمية.²

ويعتبر هذا البعد أن التنمية والأمن وجهان لعملة واحدة، وأن تأمين الموارد الاقتصادية الحيوية التي تحقق مستوى مناسباً من الاكتفاء لتجنب إمكانية الضغط عليها من الخارج.³

يتم تحديد البعد الاقتصادي للأمن بشكل عام من خلال نقاط الحساسية والضعف Vulnerabilities داخل اقتصاد السوق، أين تكون الطاقة هي المدخل الرئيسي للنظام

¹ - Salah Alam, "Broading The Concept Of Security: Identity And Societal Security", **Geopolitics Quarterly**, Vol6, N°4, (2010), p.231.

² - صلاح زين الدين، "أهمية الأمن الاقتصادي في تحقيق السلام الاجتماعي دراسة حالة مصر بعد ثورة 25 يناير 2011"، المؤتمر العالمي: " دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع"، جامعة طنطا: كلية الحقوق، (7-8 أبريل 2014)، ص.8.

³ - "الأمن الوطني المفهوم والأبعاد والمرتكزات"، مجلة **درع الوطن**، في:

Nationshiedg/ae/index.pgp/home/details/Files/-الأمن-الوطني-المفهوم-والأبعاد-المرتكزات (09/01/2021).

الاقتصادي حيث تستخدم على نطاق واسع في قطاعات الصناعة، السكن والنقل، لذلك فإن أسعار الطاقة المنخفضة شرط أساسي لخلق القدرة التنافسية الشاملة في النظام الاقتصادي. يهتم أمن الطاقة من الزاوية الاقتصادية بربط أفضل لخطوط أنابيب الطاقة وشبكات التوصيل لضمان إمدادات أكثر أمنا، وقد بينت الأزمة الروسية الأوكرانية إلى جانب الأزمة الجورجية وضم روسيا لشبه جزيرة القرم مدى هشاشة دول الإتحاد الأوروبي إذا تعلق الأمر بالموارد الحيوية لذلك أصبحت قضايا الطاقة على رأس أجندة النقاشات الأوروبية.¹

يركز تحليل أمن الطاقة من المنظور الاقتصادي الذي يعتبر من أهم الأبعاد في علاقات الإتحاد الأوروبي وروسيا على حقيقة أن الطاقة هي سلعة يتم تداولها في الأسواق مرتبنا بالتحدي المتعلق بالتوافر المادي ومستوى استقرار أسعار الطاقة، لذلك فوفقا لهذا المنظور فإن المسؤولية الأساسية لضمان حصول جميع الجهات الاقتصادية الفاعلة على الطاقة تعتمد على الأسعار المعقولة في المقام الأول على المشغلين الاقتصاديين.²

د- البعد المجتمعي:

يرتبط هذا البعد بقرة المجتمعات في إعادة خصوصيتها المتعلقة باللغة، الثقافة، الهوية والعادات في ظل الإفرازات العامة للعولمة، ويعتبر مفهوم الأمن في بعده المجتمعي واحدا من الإضافات الجديدة لمدرسة كوبنهاغن إلى حقل الدراسات الأمنية، حيث ارتبط بوجود وحدات مرجعية لأمن غير الدولة، وقد طور هذا المفهوم من خلال أولي ويفر الذي أحدث به قطيعة مع الدراسات التقليدية المتمحورة حول الدولة.³

¹- Andrei V.Belyi, "New Dimensions Of Energy Security Of The Enlarging EU And Their Impact On Relations With Russia", European Integration, Vol25, N°4, (2003), p.358.

²-Raphaél Metais, " Ensuring Energy security In Europe: The EU Between Market-Based And Geopolitical Approach", Belgium, Department Of EU International Relations And Diplomacy Studies, EU Diplomacy Papers, N°3, (2013), pp.11-12.

³- توفيق بوستي، مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية"، (تركيا: المعهد المصري للدراسات، 2019)، ص.9.

نما هذا المفهوم-الأمن المجتمعي-كمفهوم ضمن النقاشات حول الأمن في أوروبا حقبة ما بعد الحرب الباردة من خلال التركيز على مخاوف المجتمعات التي تفهم على أنها مجتمعات قومية أو عرقية أو دينية، أين يتم حل التوتر بين الاحتجاجات الأمنية ومصالح الدولة من افتراض أن الدولة والمجتمع والأمة تشكل واحدا متناسقا، لكن التطورات التي أعقبت الحرب الباردة مثل الانفصال العرقي والتطهير في يوغسلافيا، وظهور المقاومة المحلية لتوسع الإتحاد الأوروبي قد أظهرت أن الاحتجاجات والمصالح الخاصة بالدولة والمجتمع لا تتوافق دائما ، فعندما يكون تضارب للمصالح بين الاثنين أو المطالب مع السيادة داخل نفس الدولة فإن المجتمع يصبح موضوعا للأمن.

عرف ويفر Weaver الأمن المجتمعي بأنه: "قدرة المجتمع على الاستمرار في طابع الأساسي في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية...الاستدامة في ظل ظروف مقبولة للتطور للأنماط التقليدية منها اللغة، الثقافة، الجمعيات، الهوية والعادات الدينية والوطنية."¹

يجب أن ينظر إلى الأمن المجتمعي أولا من المنظور الوجودي على أنه حماية لسبل عيش الناس وتلبية احتياجاتهم ما يسمح بتحقيق التطلعات الحيوية، ومن ناحية أخرى يرتبط بتقسيم أنشطة المؤسسات لتقليل التهديدات الاجتماعية.²

يرتبط مفهوم أمن الطاقة في بعده المجتمعي بتوفير الاحتياجات الفردية للسكان من الموارد الحيوية، فهي تمس كل القطاعات الإستراتيجية داخل الدولة، السكن، النقل، الصحة وغيرها وبالتالي فتحقيق الاكتفاء من هذه الموارد كفيل بحماية مقومات الدولة من مخاطر

¹ - Pinar Bilgin, "Individual And Societal Dimensions Of Security", **International Studies Review**, Vol5, (2003), p.211.

² - Janusz Gierszewski and Juliusz Piwowarski, " Theoretical Basics Of Societal Security ", **International&National Studies**, N°18, (2016), p.40.

التبعية الخارجية، مما يؤدي إلى صراعات بين الدول خاصة بين الدول المنتجة والمستهلكة وهذا ما أنتجته الأزمة الأوكرانية بين روسيا والإتحاد الأوروبي، وخلق سوء الإدراك من اعتبار روسيا مصدرا غير موثوق في حين ترى روسيا أن الإتحاد الأوروبي من خلال عمليات التوسيع أصبح مصدر تهديد للمصالح والهوية الروسية.

هـ - البعد البيئي:

يرتبط البعد البيئي بالمحافظة على المحيط الحيوي (الكائنات الحية ومحيطها) المحلي والعالمي كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية، فقطاعات الأمن أو أبعاد الأمن لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، بل كل منها تثير نقطة مهمة في الإشكالية الأمنية.¹

ترتبط البيئة بالمجال الحيوي الذي يعتبر صمام الأمان للأمن العام، لذلك فالبعد البيئي للأمن يركز على خطر تناقص الموارد الطبيعية، وتدهور البنية العالمية التي من شأنها أن تقود إلى الاضطرابات الاجتماعية والصراعات الإقليمية بين الدول.²

وتعتبر الموارد الطبيعية هي كل ما تؤمنه الطبيعة من مخزونات طبيعية تساعد على بقاء الإنسان والتي تتحدد في مجموعة الموارد غير الحية كالماء والهواء وطاقة الشمس، المعادن ومصادر الطاقة، لذلك تعد السيطرة على المصادر الطبيعية من الأمور الإستراتيجية الهامة في مفهوم الأمن البيئي، ومهمة جدا لأمن أي دولة، وتعني السيطرة بسط النفوذ

¹ - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، (الجزائر: المكتبة العصرية، 2005)، ص.16.

² - منى طواهرية، "نحو مقارنة جديدة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع11، (جويلية 2017)، ص.161.

والحماية والتأمين لهذه المصادر ومنع الغير من استغلالها أو الانتفاع بها، فهذه المصادر حق أصيل للدولة وتعد من أسس كيانها السياسي.¹

لطالما كانت نذرة الموارد مصدرا محتما للصراع العنيف، لذلك هل ينبغي تصور ذلك من منظور بيئي لأن النذرة تتطوي على مورد طبيعي.

هناك جدل بين الأكاديميين حول قضية فصل البيئة عن الأمن في الأجنداث والأشكال السياسية وما ينجر عنه من عواقب، لذلك قضية ربط البيئة والأمن من أهم القضايا خاصة إذا تعلق الأمر بمسألة النذرة أو نضوب الموارد الحيوية وكيفية استغلال المحروقات وتأثيره على المناخ على سبيل المثال، يمكن أن يكون الأمن البيئي بديلا لأمن التقليدي المتمحور حول الدولة.²

أثبتت الصراعات شرق أوروبا أهمية المناطق التي تمتاز بوفرة في الموارد الطبيعية خاصة الدول التي كانت مشكلة للإتحاد السوفياتي السابق، فمع تطبيق اتفاقية كيوتو المتعلقة بالمناخ والتخلي عن استخدام الفحم في توليد الطاقة، تغيرت المعطيات العالمية بالتحول إلى الغاز الطبيعي كأحد المصادر البديلة والمحافظة على البيئة لقلة الانبعاثات الغازية، لطالما كان هذا المصدر مصدر قلق خاصة لدول الإتحاد الأوروبي ذلك أن معظم احتياجاته تأتي من روسيا، والتي لها نفوذ قوي على مناطق أوروبا الشرقية باعتبارها مجالا حيويا، ومنه أصبحت البيئة تشكل مصدرا للأمن خاصة للدول التي تعاني نقص الموارد أو لم تستطع تحقيق اكتفائها الذاتي، مما يجعلها في تبعية دائمة ومنه تصبح منكشفة أمنيا وتصبح مصدر تهديد لها.

¹ - فوزية هوشات، "الأمن البيئي بين مقارنة الأمن الوطني والأمن الإنساني"، مجلة العلوم السياسية، المجلد ب، ع 50، (ديسمبر 2018)، ص ص. 379-381.

² - Hugh Dyer, "Environmental Security And International Relations: The Case For Enclosure", Review of International Studies, Vol27, N°3, (2001), p.444.

تطور المنظومة الاقتصادية الدولية وتشابك العلاقات الاقتصادية ساهم في تطوير مفهوم الأمن من المفهوم الضيق الذي كان يتمحور فقط حول الدول إلى مفهوم أكثر توسعا.

2- مستويات الأمن:

إن الأهمية التي تعطيها أي دولة لإجراءات تحقيق أمنها وسلامة مواطنيها هي أهمية كبيرة، فكل دولة تسعى جاهدة في ضوء إمكانياتها إلى حماية قيمها الأساسية وتطور قدرتها على ردع التحديات الداخلية والخارجية، وذلك استنادا إلى توسيع نطاق مفهوم الأمن وتغيير مصادر التهديد والفواعل.

أ- المستوى الفردي:

يرتكز هذا المستوى على تحقيق الأمن الإنساني والإنعتاق من كل مصدر قد يشكل تهديدا له في جميع مستويات حياته، حيث ظهر هذا نتيجة التحولات التي عرفت فترة نهاية الحرب الباردة وما أفرزته من تحديات جديدة، يصبح التهديد يقتصر فقط على جانبه المادي العسكري وارتباط مفهوم الأمن فقط بالطرح الصلب Hard Security، بل ظهرت مجموعة من التهديدات أثرت على الفرد مما استدعى وجوب تحقيق أمن إنساني بالتخلص من كافة التهديدات سواء سياسية، اقتصادية، اجتماعية وغيرها، ومنه الشعور بالاستقرار والاطمئنان نتيجة لغياب أو عدم وجود ما يهدده.¹

لذلك الفرد هو الموضوع المرجعي والهدف الأساس للأمن، والدولة ما هي إلا الوسيلة لتحقيق هذه الغاية، بسبب التهديدات التي أفرزتها مسارات العولمة المتسارعة قد يؤدي إلى

¹ - أحمد الرشيدى وآخرون، المدخل للعلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003)، ص.6.

خلق توترات وتتامي الصدمات داخل الدولة والمجتمعات، لذا تتحول الدولة إلى وسيلة لحماية أمن أفرادها ومؤسساتها الحكومية.¹

ويتعلق المستوى الفردي على مستوى دور المحروقات بين الإتحاد الأوروبي وروسيا في سعي دول الإتحاد الأوروبي توفير هذه الموارد الحيوية نتيجة للاستهلاك العالي ونقص الإنتاج المحلي مما يشكل تهديدا لأمن الأفراد خاصة وأن موارد الطاقة تستعمل على نطاق واسع خاصة الغاز الطبيعي فهو الأكثر طلبا، على غرار القطاع الصناعي تستعمل أيضا في قطاع السكن وغيره نظرا لسرعته في توليد الكهرباء وقلة الانبعاثات الغازية الملوثة للبيئة، وقد أثبتت أزمات الطاقة الروسية الأوكرانية هذه الأهمية على المستوى الفردي.

ب - المستوى الوطني:

لا تعتبر قضية الأمن في مستواه الوطني من القضايا الجديدة في المضمون والجوهر، لأن استخداماته ظهرت مع ظهور الدولة القومية الحديثة، لذلك فالحديث عن المستوى الوطني للأمن يرتكز بالأساس على المخاطر التي من شأنها أن تمس الكيان الداخلي للدولة من مجموع الأخطار التي قد تواجهها سواء تعلق الأمر بالأخطار الداخلية أو الخارجية.²

إن الحديث عن الأمن على المستوى الداخلي مسألة مهمة وحيوية، إذ غالبا ما أثرت قوة ومثانة الأمن الداخلي في مواقف وانتصارات وهزائم بعض الدول أثناء خوضها غمار الحروب، وبالتالي يرتبط مفهوم الأمن الداخلي تقليديا باحتواء عناصر عدم الأمن أو اللأمن، أما الأمن في بعده الخارجي فهو يتعلق بضمان تحقيق أهداف السياسة الخارجية

¹-Charles-Philippe David and Jean Jaques Roche, **Théories De La Sécurité: Définition, Approches Et Concept De La Sécurité International**, (paris : Edition Montchrestien, 2002), pp.114-115.

²- محمد سعد أبو عامود، العلوم السياسية في إطار الكونية، (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005)، ص.101.

والقدرة على ردع مصادر التحديات الخارجية، فالأمن الخارجي هو واجهة الأمن الوطني الخارجية ويمثل دراع الدولة الممتد إقليمياً ودولياً لاستشعار التحديات الخارجية القائمة والمحتملة إلى جانب حماية الأهداف والمصالح الوطنية، وبعبارة أخرى توفير الحماية لكيان الدولة وهويتها السياسية وأراضيها وحدودها وشعبها إلى جانب ثرواتها الطبيعية.¹

غالباً ما يتم استنتاج الوضع الأمني في أي بلد بالاعتماد على معيار قدرة الدولة على استخدام الوسائل العسكرية المتاحة كأحد جوانب الأمن الوطني في حماية الحق في الوجود، في الوقت نفسه يتم التأكيد على أن الجيش ليس العنصر الوحيد الذي يمكن من خلاله تحديد مستوى الأمن الوطني، فإلى جانب العنصر العسكري يتم تحديد عناصر أخرى مهمة في المحافظة على الأمن الوطني كعناصر الدبلوماسية والسياسية، المصالح البيئية، الطاقة والموارد الطبيعية إلى جانب المصالح الاقتصادية المختلفة.²

لقد شكلت أزمات المحروقات المختلفة منذ الحظر الذي وقع سنة 1973 ثم بين روسيا وأوكرانيا سنوات 2006-2009 بعداً جديداً لدراسة الأمن الوطني والذي يتعلق بوفرة هذه الموارد لدى الدول التي لها نسبة كبيرة من الاستهلاك مثل الإتحاد الأوروبي الذي يسعى إلى خلق نظرة موحدة حول قضية أمن الطاقة على المستوى الوطني للدول الأعضاء، كما تسعى روسيا إلى تأمين ثرواتها الوطنية وأمنها من خلال البعد الأوراسي الجديد كإستراتيجية للسيطرة على المناطق الحيوية السوفياتية السابقة وكبح النفوذ الغربي إليها.

¹-ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، (عمان: الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2009)، ص.ص 329-331.

²- Janis Teivans-treinovski and Nikolajs Jefimovs, "State National Security: Aspect Of Recorded Crime", Journal Of Security And Sustainability Issue, Vol2, N°2, (2012), p.43.

ج- المستوى الإقليمي:

يتصل هذا المستوى من الأمن بمجال العلاقة التي تربط بين الدولة أو الدول وبين محيطها الجغرافي أو الإقليمي أي مجال ما يعرف بالنظام الإقليمي، وما يدخل تحت هذا الإطار من علاقات التهديد أو التعايش أو التعاون.¹

لا يمكن أن يكون الأمن الإقليمي منفصلا عن الأمن الدولي حيث تتميز بالتداخل والتفاعل بين وحدات النظام الإقليمي والنظام الدولي، فيطلق هذا المفهوم على السياسة الأمنية المشتركة للإقليم، ويتخذ مسميات مختلفة وعديدة حسب المنطقة أو الإقليم الذي يتصف به فعلى سبيل المثال يطلق عليه في أوروبا بنظام الأمن الأوروبي، وقد انتشر استعمال هذا المصطلح في أدبيات العلوم السياسية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية سيما بعد بروز ظاهرة التكتلات الإقليمية كإطار للتنظيم الإقليمي بعيدا عن المعسكرين وحربهما الباردة.²

بالنسبة للغرب، فإن ما يتعلق بالأمن الأوروبي/ الأوراسي تندرج ضمن الأزمات الإقليمية بينما تعتبرها روسيا ضمن الأزمات العالمية لأنها تتعلق بقواعد النظام العالمي وقواعد التدخل في الشؤون الداخلية، لذلك فإن الحل لمعالجة قضايا الأمن الإقليمي في أوروبا/ أوراسيا يكون في إطاره الإقليمي، فالصدام بالنسبة لموسكو التي تطمح إلى وضع القواعد ليس فقط على المستوى الإقليمي ولكن أيضا على المستوى العالمي لن ينهي مسألة الأمن الإقليمي، وتعتقد روسيا أن المنظمات الإقليمية القوية يجب أن تكون في قلب الحكمة

¹ - علاء عبد الحفيظ، الأمن القومي المفهوم والأبعاد، (تركيا: المعهد المصري للدراسات، 2020)، ص.19.

² - ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2004)، ص.79.

العالمية، وأنه سيتم ضمان الاستقرار الدولي إذا تم تطوير قواعد تفاعل هذه المنظمات الإقليمية.¹

ينظر الإتحاد الأوروبي إلى روسيا كمصدر تهديد إقليمي لأمنه الطاقوي لذلك فهي تنظر إلى طبيعة علاقاتها مع روسيا أنها مهددة وغير مستقرة مما يؤثر على أساليب التعاون أو الصراع في مستواها الإقليمي وذلك في إطار الجوار الأوروبي، بينما تنظر روسيا إلى طبيعة علاقتها مع الإتحاد الأوروبي كنوع من التدخل في الشؤون الداخلية ضمن سياسات التوسع لضم الدول المشكلة لإقليم روسيا وفي إطار محاولة ضمها لحلف الناتو الذي يستعمل الإتحاد الأوروبي كأداة لاحتواء المد الروسي وبالتالي محاولة الغرب تهديد مصالح روسيا في مناطق نفوذه والتحول من الأمن الإقليمي إلى العالمي، إذا لا يمكن فهم الأمن الإقليمي إلا من منظور المصالح الوطنية لدول الإقليم وأيضا باعتباره جزء أمن مصالح دولية متصادمة ضمن المفهوم الأشمل للأمن العالمي ويزداد الأمر خطورة عندما يصبح الإقليم لسبب أو لآخر هو الساحة المفضلة للممارسة الصراع بين مصالح القوى العالمية الكبرى.² ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، زيادة على دعمها لحركات التمرد بشرق أوكرانيا يمثل تحديا لسلامة الحدود الإقليمية لأوروبا طالما أن روسيا تعتبره ضمن نطاق نفوذها، فأوكرانيا دولة محور لعبور الطاقة لدول الإتحاد الأوروبي مما يشكل تهديدا إقليميا في حال الاعتماد على منطقة واحدة فقط لإمدادات الطاقة تتميزها بعدم الاستقرار السياسي.

¹ - Samuel Charap et al, **Getting Out From "In –Between " Perspectives On The Regional Order In Post-Soviet Europe and Eurasia**, (Santa Monica: Rand Corporations, 2018), p.41.

² - مصطفى علوي، "الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي"، مجلة مفاهيم، السنة الأولى، ع4، (أفريل 2005)، ص.5.

د- المستوى الدولي:

كان تركيز الأمن الدولي الذي تمت دراسته خلال الحرب الباردة ينصب على صراع القوى العظمى والحرب النووية، لكن مع نهاية الحرب الباردة بدأ المحللون يجادلون بأن موضوع الأمن الدولي يجب إعادة صياغته ليعكس الطبيعة المتغيرة للصراع، ذلك أن الأجندة الأمنية الجديدة ستكون بشكل متزايد من مخاطر وتحديات غير مدركة ومتفرقة حيث دعوا إلى توسيع مفهوم الأمن الدولي لأن نهاية الحرب الباردة أنتجت إعادة تقييم للافتراضات الرئيسية المعيارية منها والسياسية.¹

تسعى الدول لتأمين القدرة على مواجهة نتائج صراع الإستراتيجيات الكونية في البيئة الدولية وانعكاساتها على أمن الدولة، لأن هذه الدولة تجد نفسها بحاجة إلى إستراتيجية للأمن الدولي، حيث ارتبطت هذه التغيرات نتيجة لأن مصالح الأمن الخارجي وتنظيمها أصبحت تمثل الهدف الأسمى في فعاليات ونشاطات السياسة الخارجية لأي دولة، وخاصة الكبيرة منها بالإضافة إلى قلق الدول على مصالحها وأمنها.²

فالحديث عن الأمن بمستوياته الأربعة خاصة بعد الحرب الباردة في إطار توسيع مفهومه ومضمونه يثبت أن كل مستوى مرتبط بالآخر ابتداء من المستوى الفردي إلى المستوى الوطني والإقليمي فتحقيق الاستقرار داخل هذه المستويات يؤدي إلى تحقيق الأمن في مستواه الدولي، وبالنظر إلى اختلاف مصادر التهديد.

تشكل القضايا الاقتصادية أيضا محورا للأمن، إذ ترتبط بكل مستوى من هذه المستويات فأمن إمدادات المحروقات أيضا لها تأثير كبير سواء على مستوى الأفراد، الدولة والمؤسسات، أو حتى النظام الدولي وقد أثبت الحظر البترولي لسنة 1973 مدى أهمية هذه

¹-C.Elesabeth and St.Jean,Op.cit,pp.25-26.

²-ثامر كامل الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص.33.

الموارد الحيوية في النظام الدولي، ومعظم الحروب والنزاعات تقوم من أجل السيطرة والحصول عليها، فالمصلحة الوطنية تقضي استعمال كافة الأساليب من أجل تحقيقها والوصول إلى الأهداف المسطرة لتحقيق الأمن بجميع مستوياته.

المطلب الثالث: العلاقات الأوروبية الروسية ضمن مركب أمن الطاقة الإقليمي

لا تقتصر التحولات الجديدة في النظام العالمي على مجرد ما حدث من تحولات في هيكله هذا النظام وطبيعته وآلياته بل تضمنت أيضا تحولا نوعيا في أنماط تفاعلاته حيث أخذت التفاعلات الاقتصادية تكتسب موقعا متميزا وثقلا متزايدا ضمن هذه الأنماط لدرجة أنها أصبحت تؤثر بشكل ملموس على هيكله النظام العالمي الجديد وطبيعته وآلياته ببروز ما يعرف بالإقليمية الجديدة New Regionalism التي تتضمن نمط التفاعلات الاقتصادية والتجارية التي أخذت تتبلور ابتداء من منتصف الثمانينيات.¹

يذهب البعض في تعريفه للإقليمية الجديدة بأنها سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض.²

أ- مركب الأمن الإقليمي/نظرية مركب الأمن الإقليمي

قدم باري بوزان وويفر عددا من التعاريف لمفهوم مركب الأمن الإقليمي Regional Security Complex والتي منها: "مجموعة الدول التي اهتماماتها الأمنية الأولية مرتبطة مع بعضها البعض بشكل وثيق وكاف بحيث أن الأمن القومي للواحدة لا يمكن أن يكون

¹ - محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001)، ص. 137.

² - محمد لحسن علاوي، "الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، مجلة الباحث، ع7، (2009-2010)، ص. 109.

بعيدا عن الأخرى بشكل معقول"، ويعتبر هذا التعريف من بين التعاريف الأولى التي قدمها في تحديد المضمون الاستراتيجي للمفهوم، وفي تعريف أكثر حداثة عرفه بأنه: "مجموعة الوحدات التي تكون بينها العمليات الكبرى للأمننة Securitisation واللامننة Desecuritisation أو كلاهما جد مترابطة بحيث أن تحليل مشكلات الأمن لا يمكن أن تكون بعيدة الواحدة عن الأخرى".¹

فالطرح الذي قدمه باري بوزان في تعريفه لمركب الأمن الإقليمي يعتبر أداة جيدة للتصور القائم حول أهمية الأمن الإقليمي في إطار العلاقات الدولية المعاصرة، وذلك بالانتقال إلى التركيز على المستوى لإقليمي مقارنة مع المستوى الوطني والدولي، فالأقاليم أصبحت تشكل مركزا لاستقطاب القوى الخارجية الكبرى التي تسعى إلى التوسع والنفوذ من جهة، وما يمثله الجوار الإقليمي من أهمية، خاصة الدول التي توجد ضمن منطقة جغرافية معينة تكون اهتماماتها وشؤونها الأمنية الأولية والرئيسية مرتبطة مع بعضها البعض بشكل متقارب بحيث لا يمكن اعتبار الأمن القومي لدولة منفصل عن الأمن القومي لدولة أخرى.²

إذ يعتمد نموذج مركب الإقليمي (RSC) Regional security complex على درجة الترابط بين المصالح الرئيسية للأمن الوطني لمجموعة دول متماسكة جغرافيا، حيث يعرف باري بوزان **مركب الأمن الإقليمي** باعتباره: "مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بشكل وثيق بحيث لا يمكن اعتبار أمنها الوطني منفصلة عن بعضها البعض بشكل واقعي"، يعني ذلك أنه يتم إنشاء هذا الترابط الجوهري لأمن الدولة ضمن نموذج مركب الأمن الإقليمي من خلال ارتباطه بعدة أبعاد من بينها:

¹ - عامر مصباح، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1، 2012)، ص.292.

² - رابح زاوي، "التأسيس للنظام الإقليمي المغاربي كمركب أممي: قراءة في مرتكزات مدرسة كوبنهاغن"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 5، ع1، (جوان 2018)، ص ص

- المصالح المشتركة والمتضاربة.
- التصورات المترابطة وذلك استنادا إلى المعيار الجغرافي الإقليمي، فهو الذي يشكل مركبات الأمن.¹

ارتكز تحليل كل من باري بوزان وويفر في شرح وتحليل السياسة الدولية خاصة منذ نهاية الحرب الباردة على المستوى الإقليمي، فوفقا لما تم تقديمه حول مستوى تحليل مركب الأمن الإقليمي، فإن مزيجا من العوامل التاريخية، السياسية والظروف المادية في كل منطقة يشكل أنماطا محددة من الأمن أو انعدام الأمن فحسب بوزان وويفر فإن الأمن هو: "ما تصنعه الدول وفقا لأنماط أو طبيعة الصداقة والعداوة" وعلاقات القوة في كل مركب أمن إقليمي، لذلك فإن هناك أربعة مستويات في تكوين مركب الأمن الإقليمي:

- 1- الظروف الداخلية لدول المنطقة بما في ذلك نقاط القوة والضعف.
 - 2- العلاقات بين الدول المشكلة لمركب الأمن الإقليمي.
 - 3- طبيعة العلاقة بين منطقة ومنطقة أخرى خاصة مع الدول المجاورة.
 - 4- دور القوى العالمية في مركبات الأمن الإقليمي.
- فالأقاليم والمناطق هي المكان الذي تتربط فيه الجهات لفاعلة معا، وهي أيضا النقطة التي تجمع التفاعلات الأمنية الوطنية والعالمية، ففي كل إقليم يحدث تغلغل القوى الكبرى عندما يتعلق الأمر بالتنافس الإقليمي لأسباب مثل توازن القوى، وجود قوى خارجية في الإقليم، لذلك يعمل مركب الأمن الإقليمي على ربط أنماط الأمن الوطنية والعالمية.²

¹-Jannat khan Eyvazov, " Some Aspects Of The Theory Of Regional Security Complexes As Applied To Studies of The Political System in The Post-Soviet Space", **Central Asia And The Caucasus**, Vol12, Issue 2,(2011),p.18.

²- Fakhreddin Soltani and Saeid Naji, "Levels Of Analysis In International Relations And Regional Security Complex Theory", **Journal of Public Administration and Governance**, Vol4,N°4,(2014),pp.168-169.

تسمح مركبات الأمن الإقليمية بالتركيز على مجموعة الدول التي تهيمن أعمالها على الاعتبارات الأمنية للدول الأعضاء الأخرى، فتأثير ديناميكيات كل من الأعضاء أو الفاعلين يمكن فهمه من خلال التركيز على دور العوامل الخارجية التي تحدد تصرفات الطرف الآخر، حيث قدم كل من **لاك ومورغان Lake and Morgan** أن ما يقود مركب الأمن الإقليمي هو: "...ترابط الأعضاء بدرجة عالية من حيث أنهم لدرجة أن الإجراءات التي يتخذها أي عضو، إضافة إلى التطورات الأمنية الهامة داخل هذه المجموعة لها تأثير كبير على الآخرين"، للحصول على فهم أفضل لمركب الأمن الإقليمي من المفيد النظر إلى تنوع الدول التي تشكل المجموعة الإقليمية وديناميكيات التفاعل بين تلك الدول، لذلك تميز نظرية مركب الأمن الإقليمي بين البلدان المتقدمة المستقرة والبلدان المتخلفة غير المستقرة، فالاستقرار يعتبر عاملاً مهماً في بناء الأمن الإقليمي ولا يعتبر مركب الأمن الإقليمي الإقليم فقط كل ما يتعلق بالجوانب المادية والجغرافية، ولكن أيضاً ترابط هذه الأقاليم لدرجة أن الخوف من دولة ما يؤثر على الدول الأخرى من خلال شبكة من القضايا التي قد لا تعتبر منفصلة، وفي المقابل يشير الإقليم إلى المستوى الذي ترتبط فيه الدول أو الوحدات الأخرى ببعضها البعض بشكل وثيق، أين لا يمكن لا يمكن اعتبار أمنيتها منفصلة عن بعضها البعض في الوقت الذي تختلف درجة الاعتماد المتبادل من منطقة لأخرى، حسب طبيعة النظام السياسي السائد في الإقليم.¹

لذلك يشتمل مركب الأمن الإقليمي على تحليل طبيعة العلاقات بين الدول والتي من الممكن أن تؤسس شبكة واسعة من الصداقات والتحالفات مع تلك التي تشعر بالخوف.²

¹-Fatmir M.Xheladini, "Regional Security Complex: The Macedonian Context", **European Journal of Multidisciplinary Studies**, Vol1, Issue6, (September-December2016), pp.36-37.

²- Barry Buzan and Ole Weaver, **Region And Power: The Structure Of International Security**, (UK: Cambridge University Press,2003),p.45.

لقد أدى تفكك الإتحاد السوفياتي إلى خلق فراغ جيوسياسي خاصة في منطقة آسيا الوسطى وانتقال دول هذه المنطقة الخمس (كازاخستان، قيرغزستان، أوزباكستان، طاجاكستان وتركمانستان التي حصلت على استقلالها) إلى نموذج الدولة الأمة واستمرار اندماجها في النظام الدولي، فحقيقة أن الدول الإقليمية التي لها روابط القرابة، دين مشترك وحدود متاخمة قد تضمن بشكل خاص تكامل المنطقة في سياق جيوسياسي، لذلك فنظرية مركب الأمن الإقليمي Regional Security Complex Theory والتي تعتبر فعالة في تشكيل مركب الأمن الإقليمي، ترى أن وجود مثل هذه القواسم المشتركة مثل: الخلفيات التاريخية والثقافية إضافة إلى القرب الجغرافي تساعد في تحليل الإقليم من خلال هذه النظرية عن طريق دراسة طبيعة العلاقة بين فوضوية النظام الدولي ونتائج توازن القوى وتفاعل الدول، ومن الآثار الناجمة عن القرب الجغرافي وتفاعل الدول مع بعضها البعض في المجالات العسكرية، السياسية، الاجتماعية، البيئية والاقتصادية في سياق القطاعات الأمنية من جهة ثانية.¹

يشمل مركب الأمن الاعتماد المتبادل في مجال التنافس شأنه شأن المصالح المشتركة وعلى هذا الأساس فهو مرتبط بطبيعة ثنائية التهديد والخوف المتبادل بين دولتين أو أكثر، ومنه يعتبر هذا المقرب من الأطر المناسبة لمناقشة القضايا العالقة في أي منطقة في العالم.²

¹- Alpren Kursad Zngin and Ilyas Topsakal, "Gordian Knot In Central Asia Regional Security Complex: A Multi-Vector Analysis", **Eurasian Research Journal**, Vol2, N°2, (July2020), pp.19-20.

²- Mariane Stone, "Security According To Buzan: A Comprehensive Security Analysis", USA- New York, **Security Discussion Paper Series**, N°1, (2009), p.6.

ب - مركب أمن الطاقة الإقليمي:

يتم تعريف أمن الطاقة الإقليمي Regional Energy Security على أنه "التفاعل بين دولتين أو أكثر في مجال الطاقة سواء في إنتاجها، استيرادها، تصديرها أو نقلها هذا التفاعل قد يمثل مصدر تهديد في حالة الاعتماد الكامل لجهة عن أخرى مثل ما يعانيه الإتحاد الأوروبي جراء اعتماده على واردات الغاز الروسية، مما يشكل تهديدا كبيرا لأوروبا ليس فقط في قطاع الطاقة وإنما مختلف المجالات السياسية والقضايا الاقتصادية لذلك يمكن اعتبار التوزيع الإقليمي والجغرافي لموارد الطاقة والتبعية الإقليمية لهذه المصادر الهيدروكربونية ضمن مركبات أمن الطاقة، كما يمكن اعتباره موازيا لتوزيع القوة العسكرية ضمن المركبات السياسية والعسكرية، ويتطلب إمكانية مشاركة بلد ما في مركبات أمن الطاقة في المقام الأول تقييم القوة النسبية من خلال قياس مجموعة من العوامل في الاعتماد على مصادر الطاقة، بما في ذلك ميزان تجارة الطاقة، نسبة الموارد المحلية وكذلك فرص تنويع مصادر الإمداد والتموين.¹

إذ يعتمد مركب أمن الطاقة الإقليمي على ما طرحه كل من باري بوزن وويفر حول فكرة نظرية مركب الأمن الإقليمي، ففي المقام الأول يرى بوزان وويفر أن الجوار المادي البسيط يميل إلى إنتاج تفاعل أمني بين الجيران أكثر من الدول الواقعة في مناطق مختلفة، فالقرب الجغرافي فعال للأمن لأن العديد من التهديدات تنتقل بسهولة عبر المسافات القصيرة أكثر من المسافات الطويلة، فاستنادا إلى هذا الطرح الذي قدمه بوزان وويفر حول قضية انتقال التهديدات في حال التجاور القريب وبصورة أسهل، إضافة إلى النظر إلى التفاوتات بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي في درجة اعتمادها على مصادر الطاقة الخارجية

¹- Ahmed Elbassoussy, Op.cit, p.324.

خاصة روسيا، يتضح جليا أن فكرة هذه التهديدات هي فكرة مناسبة خاصة من خلال دراسة مركب الأمن الإقليمي ومركب أمن الطاقة الإقليمي كنماذج نظرية وإسقاطها على موضوع الدراسة الموسوم بدور المحروقات في العلاقات الأوروبية الروسية، وذلك لرؤية وتحليل كيف يشكل هذا المصدر تهديدا لأمن الطاقة الأوروبي.

تشير الإحصائيات إلى وجود علاقة إيجابية بين القرب الجغرافي للدولة من روسيا ودرجة اعتمادها على إمدادات الطاقة، لذلك فإن تهديد أمن الطاقة المرتبطة بدرجة التبعية تكون أكثر وضوحا لإعطاء تفسيراً جيداً لدراسة علاقة الإتحاد الأوروبي وروسيا في مجال أمن المحروقات ضمن ظروف وطروحات وتفسيرات مركبات الأمن الإقليمي/ مركب أمن الطاقة الإقليمي، فكلما كانت الدولة المستوردة أكثر قرباً من روسيا من الناحية الجغرافية كلما أعطى ذلك توضيحاً أكثر في ارتباط إمكانية تحقيق الأمن الطاقوي أو تهديده استناداً إلى البعد الإقليمي.¹

يعتمد تحليل طبيعة علاقات الإتحاد الأوروبي بروسيا ضمن تطبيق نموذج مركب أمن الطاقة من خلال التفاعلات الإقليمية بين دول تمتاز بجوار جغرافي، استناداً إلى طبيعة هذه التفاعلات (تبعية / اعتماد متبادل) مما يشكل تهديد متبادل للطرفين، وقد أثبتت الأزمة الأوكرانية الروسية وانقطاع الإمدادات الطاقوية خاصة الغاز الطبيعي في أوكرانيا ومنه دول الإتحاد الأوروبي مدى أهمية هذه الموارد التي ينظر إليها كمسألة ذات صلة بالتفاعلات الإقليمية بين الدول المتجاورة، خاصة وأن أوكرانيا تعتبر منطقة عبور هامة لمصادر الطاقة الروسية نحو دول الإتحاد الأوروبي، وبالتالي فهي حلقة الوصل الإقليمية بين الدولتين، ومنه فإن أي تهديد لأمن الطاقة الأوكرانية يعتبر مصدر تهديد مباشر لأمن الطاقة الأوروبي.

¹ - Jack sharples, Op.cit, p.30.

إن الحديث عن مركب أمن الطاقة الإقليمي يشمل نمط التفاعل القائم بين الإنتاج (التصدير) باعتبار روسيا أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، والمورد الأول لدول أوروبا الغربية، والشراء (الاستيراد) ويتعلق الأمر بالإتحاد الأوروبي الذي يعاني من قلة وضعف الإنتاج المحلي الأمر الذي يجعله تابعا للمصادر الخارجية خاصة روسيا بحكم القرب الجغرافي، بلدان العبور حيث تمثل أوكرانيا نقطة الارتكاز فهي تمثل البلد الإقليمي الرابط بين الإنتاج الروسي والاستهلاك الأوروبي، وعلى غرار التعريفات التي قدمها بوزان وويفر حول نظرية مركب الأمن الإقليمي RSCT، فإن التهديدات الناشئة عن الاعتماد على الطاقة عادة ما تكون أكثر كثافة بين الدول القريبة جغرافيا.¹ وهذا ما أثبتته الأزمة الروسية الأوكرانية سنتي 2006-2009 وتحول الاهتمام الأوروبي بمحاولة البحث عن مناطق إمداد أخرى تمتاز بالموثوقية، حيث أصبح ينظر إلى روسيا مصدر تهديد لأمن الطاقة الإقليمي، ومنه محاولة الخروج من السيطرة الروسية لإمدادات الغاز لدول الإتحاد الأوروبي لذلك تعمل الدول المستهلكة على حماية نفسها من الانقطاع التي من الممكن أن تؤثر على أمنها الطاقوي.

فوفقا لمركبات أمن الطاقة الإقليمي، فهي تتشكل من خلال التفاعل المتعلق بالطاقة بين دولتين أو أكثر في منطقة جغرافية محدودة والتي تتضمن علاقة تبعية يتم إدراكها كتهديد للأمن، وبالتالي تؤكد المركبات الأمنية الإقليمية على الارتباط الأساسي بمفهوم الأمن.²

¹-Mikko Palonkorpi, **Energy Security And The Regional Security Complex Theory**, (Finland: Aleksanteri Institute, 2006), p.3.

²- Maris Andzans, "Prospect Of Regionalisation of Security in The Cyberspace: Case of The Baltic States", Latvia, **Proceedings of The Conference of Turiba University**, (14 International Scientific Conference, Creating The Future: Communication, Education, Business, May2013), p.16.

المبحث الثاني: تفسير علاقات الإتحاد الأوروبي الروسي حسب نظريات العلاقات الدولية

المطلب الأول: العلاقات الأوروبية الروسية حسب تفسيرات البراديم الواقعي

أ- الواقعية الكلاسيكية:

يزعم أصحاب هذه النظرية أن أفكارهم تمتد إلى فلسفة وفكر ثيوسيديتس Thucydides (471-400 ق.م) وجون جاك روسو، هوبز وميكيافيلي وليست وليدة القرن العشرين .

يرى كل من بول فيوتي Paul R.Viotti ومارك كوبي Mark V.Kauppi أن ثيوسيديتس هو أول كاتب للواقعية التقليدية، كما يعتبر الأب المؤسس لعلم العلاقات الدولية في كتابه الحرب البيلوبونيزية Peloponnesian War بين أثينا واسبارطا، إذ يعتقد بأن دراسة الحرب بين المدن اليونانية هي دراسة للكفاح من أجل القوة السياسية والعسكرية.¹ يتمحور فكر أنصار الاتجاه الواقعي على الدولة كفاعل رئيسي فيما يتعلق بالأمن، وأولوية الأمن الوطني على ما سواه من المستويات المتعددة لهذا المفهوم وتقدم البعد العسكري على غيره من الأبعاد، حيث يعتقد منظرو المدرسة الواقعية أن القضايا الأمنية والعسكرية هي قضايا السياسية العليا، وماعداها من القضايا الاجتماعية والثقافية هي موضوعات السياسية الدنيا وبناء على هذا الاعتقاد يكون التهديد العسكري الخارجي ضمن قائمة الأولويات الإستراتيجية الرئيسية لأمن الدول.²

¹ - عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2016، صص 121-122).

² - علي أحمد حسين الحاج، "حرب أفغانستان: التحول من الجيوإستراتيجي إلى الجيوثقافي"، في أحمد بيضون وآخرون، "العرب والعالم بعد 11 سبتمبر"، سلسلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 23، (2002)، صص 252-253.

هذا الفكر لا يفترض الدولة كفاعل رئيسي فحسب، بل يعتبرها الفاعل أكثر أهمية لكونها المؤسسة التي تعمل من خلالها جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تنظم نهج هذه المنظمات وتقرر الشروط التي يمكنها أن تتصرف من خلالها، حيث أن السلوك الخارجي لدولة تتصف بالعقلانية والتخطيط والإدراك.¹

ويرى **جيفري ليجرو Jeffrey w.Legro** و**أندرو مورافيسيك Andrew Moravesik** أن الواقعية هي النموذج النظري الأقدم والأبرز في العلاقات الدولية وهي ليست نظرية واحدة بل مجموعة من النظريات بحيث يشترك منظور الواقعية في ثلاث فرضيات أساسية:

أولاً: طبيعة الفواعل Nature of the Actors: أنها عقلانية، وحدات سياسية وحدودية في الفوضى.

ثانياً: طبيعة الخيارات الدولية أنها ثابتة وأهداف متناقضة ومتعارضة.

ثالثاً: بنية النظام الدولي وأولوية القدرات المادية.

ومن هنا يشرح **جيفري ليجرو** و**أندرو مورافيسيك** أن الواقعيون يقرون على أن السيطرة على الموارد المادية في السياسة العالمية تكون جوهر هذا التيار، على الرغم من أن هذه النظرية كانت فقط مرتبطة بالجانب العسكري أو ما يسمى بالقوة الصلبة Hard Power إلا أن مؤسس الواقعية الحديثة **هانز مورغانثو** يؤكد على أنه في السياسة الدولية على وجه الخصوص، فإن القوة العسكرية كتهديد أو الإمكانيات تكون هي العوامل الأكثر أهمية في صناعة القوة السياسية للأمم وهذا يؤدي إلى فكرة أن القوة العسكرية ليست العامل المادي الوحيد بل توجد عوامل مادية أخرى ولكنها ليست بذات الأهمية عند مقارنتها بالقوة

¹ - جيفري سترن، تركيبة المجتمع الدولي: مقدمة الدراسة للعلاقات الدولية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص.38.

العسكرية، وبالتالي يقترح أن العناصر المادية الأخرى هي أيضا جزء من القوة الصلبة مثل: الموارد الطبيعية، القدرات والموارد الصناعية، نوعية الدبلوماسية والحكومة وكذلك موارد الطاقة التي تقع داخل الأراضي الخاضعة لسيطرة الدولة لها تأثير كبير على القدرة الصناعية للدولة.¹

ففي صراعات القوى الدولية، فإن الدول تنتهج سياسات تستهدف الحفاظ على الوضع القائم أو تحقيق توسع امبريالي، أو تحقيق الشهرة والنفوذ، فمن وجهة نظر مورغانثو فإن السياسات الدولية والمحلية ليست إلا إحدى ثلاث:

1- سياسة تسعى للحفاظ على القوة.

2- سياسة تسعى لزيادة القوة.

3- سياسة تظاهر بالقوة - عرض العضلات.²

فمنظروا المدرسة الواقعية يعتقدون أن الدول هي الفواعل الرئيسية في النظام الدولي الذي يتصف بالفوضى، ولكل دولة مجموعة مصالح خاصة تكون منفردة، عقلانية وأنانية تحددتها من خلال القوة وهذا هو الهدف الرئيسي لكل دولة التي تسعى إلى تعظيم قوتها وأمنها.³

بعد أزمة البترول عام 1973 تذكر العالم أن القوة تنمو أيضا من برميل بترول، حيث يقول هانز مورغانثو: "إن أزمة 1973 أزمة غير مسبوقه في التاريخ، لأنها فصلت بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية المعتمدة على المواد الخام." وهذا دليل على أن القوة العسكرية لم

¹-Giediws Cesmakas, "Energy Resources in Foreign Policy: A Theoretical Approach", **Baltic Journal Of Law & Politics**, Vol3, N°1, (14 July 2010), pp.32-33.

²-جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبدالحى، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985)، ص.71.

³- Ana Maria Ghimi, " EU-Russian Energy Relations, From Realist Point of View", **Europolis**, Vol5, N°1, (2011), p.89.

تعد وحدها التي تضمن قوة الدولة، وإنما دخلت قوى أخرى اعتمدت على الجانب الاقتصادي كأحد مصادر القوة التي تسعى كل دولة إلى كسبها، وهذا ما تفسره الحروب والنزاعات خاصة حول المناطق التي تزيد من كسب الثروة الاقتصادية.¹

تلعب الطاقة دورا حاسما في المسائل والقضايا الأمنية، وعلى القدرة التنافسية للدول، إذ تعتبر الحكومات المحروقات جزء من الأدوات السياسية، الاقتصادية والإستراتيجية للدولة وبالتالي فهي تهتم بدرجة كبيرة بتجارة الغاز نظرا لوجود صلة مادية بين المنتج والمستهلك والتي يتم تنظيمها على المستوى الحكومي لدول العبور والدول المستهلكة لأنها تتطلب التزاما عاليا من جميع الجهات.²

إن الفرضية الأساسية لهذا التحليل تتمثل في أن السياسات أو الإجراءات الروسية مفهومة، بل ويمكن التنبؤ بها إذا تم تحليلها في إطار واقعي، حيث تستخدم روسيا مواردها من الطاقة وبالتحديد غازها الطبيعي كأداة ضغط سياسية أكثر منها اقتصادية حتى ولو كان لروسيا القدرة على إتباع سياسة واقعية بحتة، فهل الإتحاد الأوروبي مستعد لقبول مثل هذه السياسات في منطقتة؟³

لقد عكست السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية معظم الطروحات الأساسية التي جاءت بها الواقعية الكلاسيكية، حيث أوضحت بصفة عملية مفهوم الدور المركزي للدولة في العلاقات الدولية، والتي تهدف إلى زيادة قوتها والبحث عن أولوياتها الخاصة بمصالحها الوطنية، فضلا عن طبيعة الاعتماد على الذات Self Help في تسيير السياسة الخارجية،

¹ - جوزيف سناي الإبن، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، تر: أحمد أمين الجميل وماجدي كامل، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمي، 1997)، ص.233.

² -Valentina Milaschew, " EU-Russian Energy Relations: How Russian's Power Affects Its Willingness To Cooperate With The EU In Gas-Related Matters", **EuropeanStudies** University of Twente School of Management and Governance Study Program, (August 2012),p.3.

³ - Anna Maria Ghimi, **Op.cit**,p.90.

معتمدة بذلك على أهمية ودور القوة في الشؤون الدولية.¹ حيث يشرح الواقعيون الكلاسيكيون سلوكيات الدول وفقا لنمط المعضلة الأمنية أو المأزق الأمني.²

تصور الواقعية جيوسياسية المحروقات كأداة إستراتيجية في المنافسة بين القوة الكبرى، وذلك من أجل التفوق السياسي على الساحة الدولية، إذ يركز الواقعيون بشكل خاص على مفهوم أمن الطاقة ، والذي يتم تعريفه بأنه: "الوصول غير المقيد إلى موارد الطاقة أو التحكم فيها"، نظرا لأن هذه الموارد الأحفورية Fossil Ressources محدودة، لذلك ينظر إلى سياسات الطاقة الدولية على أنها لعبة محصلتها صفر "اللعبة الصفرية Zero-Sum Game" بين الدول التي تسعى لتأمين السيطرة على الإمدادات المتاحة بمجرد تأمينهم، كما يمكنهم استخدام القوة في المشاورات السياسية مع الدول الأخرى التي ليس لديها موارد كافية، فمن وجهة النظر هذه فإن اعتماد الإتحاد الأوروبي على الغاز الروسي يشكل مصدر ضعف، حيث ستحاول روسيا استخدام مواردها الطبيعية كسلاح لتحقيق أهدافها السياسية وبالتالي ينظر إلى تجارة الطاقة بين الإتحاد الأوروبي وروسيا على أنها قضية أمنية لأنها تزيد من ضعف الدول الأوروبية أمام جيوسياسية روسيا لذلك فإن النهج الواقعي يستلزم إضفاء الطابع الأمني على علاقات الطاقة بين الإتحاد الأوروبي وروسيا، وعليه ففي هذه الحالة يعتبر هذا السلوك تهديدا أمنيا يوجب العمل على اتخاذ تدابير طارئة لمواجهة التهديد المفترض.³

¹ - Jacek Wieclawski, " Contemporary Realism And The Foreign Policy Of The Russian Federation", **International Journal Of Buisness Social Science**, Vol2,N°1,(January 2011),p.173-174.

²-Sasa Mijalkovic and Mariya Popovic Mancevic,**Contemporary Security Studies: An Introduction To Methodological Research And Theoretical Foundations Of Security**, (Belgrade: Academy Of Criminalistic And Police Studies,2018),p.20.

³- Marco Siddi, "EU-Russia Energy Relations: From A Liberal To A Realist Paradigm?", **Russian Politics**, Vol3,N°2,(2017),pp.6-7.

كانت استجابة روسيا لسياسات الإتحاد الأوروبي المعيارية ذات شقين، مما يكشف عن مستويين من الخطاب الروسي في أوروبا، يركز **المستوى الأول** على النموذج الواقعي التفاعلي، بينما يضيف **المستوى الثاني** إليه صفة قوية من الإيديولوجية المحافظة، إذ يمكن توضيح الفرق بين الاثنين من خلال الدلالات السياسية المختلفة لمفاهيم مجالات التأثير والمتعلقة بـ "جوهر اللغة الواقعية الروسية" و"العالم الروسي" الذي يقوم على تبرير هذه هوية دور روسيا الخاص في الدول المجاورة، أي البلدان التي يزعم أنها مرتبطة بروسيا حضاريا وثقافيا.¹

ب- الواقعية الجديدة أو البنوية: Structural Realism

أما الواقعة الجديدة أو البنوية التي تزعمها **كينيث والتز** فتميزت بإعادة طرح مشكلة الأخلاق والقانون في العلاقات الدولية، والانفتاح أكثر على مجالات الاقتصاد الدولي والقوى الدولية الأخرى الفاعلة في السياسة الدولية.²

يبين **التز** أن البنى السياسية يمكن تحديدها بالنظر إلى عوامل جوهرية ثلاثة:

أولاً: عن طريق المبدأ الذي وفقا لمقتضاه ترتب أو تنظم هذه البنى.

ثانياً: بالتمييز بين الوحدات وتحديد وظائفها.

ثالثاً: بتوزيع القدرات عبر هذه الوحدات.

ويمكن تنظيم البنى السياسية بطريقتين: أن تكون مركزية وهرمية مثل البنى السياسية

أو لا مركزية وفوضوية وهي حالة السياسة الدولية، حالة الفوضوية تتضمن بالضرورة أن

¹ - Andrey Makarychev, "Russia And/ Versus The EU: From Post-Political Consensus To Political Contestations," **"l'Europe En Formation**, N°374, (2014), p.30.

² - صليحة بوعكاكة، مدخل إلى العلاقات الدولية، (فاس: أنفو-برانت للطباعة والنشر والتوزيع، ط2017، 1)، ص ص 14-

الوحدات التي توجد في النظام -الدول- ينبغي التعامل معها مبدئياً على أنها متماثلة، والقول أن الدول متماثلة هي طريقة أخرى للقول أن الدول ذات سيادة.¹

أضاف الواقعيون الجدد فكرة تتعلق بأن الدول تسعى لكسب القوة ليس فقط من أجل القوة وإنما من أجل الدفاع عن أمنها لحفظ بقائها إذ يقول كينيث والتز: "في ظل الفوضى الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا، ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء، الريح والقوة" وبالتالي الاتجاه الواقعي يقتصر على حدود أمن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية ضد أي تهديد خارجي والقوة هي المؤشر الأساسي لتحقيق الأمن، حيث يقول كينيث والتز Kenneth Waltz: "إن التنافس من أجل الرفاهية والأمن، والتنافس أدى ويؤدي دوماً إلى النزاع. فالقوة قابلة للاستعمال من أي وسيلة أخرى للحفاظ على الوضع القائم وليس لتغييره، وهو الهدف الأدنى لأي قوة، فوفقاً لكينيث والتز يرى أن الدول تتصرف وفقاً لبنية قوتها في إطار العلاقات الدولية، فالنظام الذي يقدمه والتز يفترض أن الدول تكافح وتتصارع من أجل البقاء."²

فمن الصعب جداً تحقيق التعاون بين الدول وهذا راجع إلى سبب عدم وجود الثقة، إلى جانب الدرجة العالية من التنافس من أجل تحقيق مكاسب نسبية، ومن هنا فالدول قد تعود إلى نقطة البداية وهي كيفية ضمان أمن البقاء ضد التهديدات المتصورة.³

¹ - إلياس جوانيتا وبيتر ستش، أساسيات العلاقات الدولية، تر: محي الدين حميدي، (دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2016)، ص.75.

² - رياض حمدوش، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية، في: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق، (الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 2008)، ص.273.

³ - Cao Hui, "Energy Security Strategy In The European Union Neo-Realism Approach", Chinese Academy Of Social Sciences, Vol5,N°2,(2011),p.3.

ومع حدوث الاضطراب الاقتصادي الآسيوي سنة 1997، أصبح للواقعية الجديدة أهمية سياسية، فقد أدى انهيار الأسواق الاقتصادية للعديد من البلدان ك**تايلندا وكوريا الجنوبية** إلى إبراز القوى النظامية المنهاجية مثل: تآكل ثقة المستثمرين، وتأثير ذلك مباشرة على سياسات العلاقات الدولية للدول، ففكرة الواقعية الجديدة تعتمد على استقرار الهيمنة الذي يتم التوصل إليه من خلال السيطرة الاقتصادية لإحدى المؤسسات.¹

حسب كينيث والتز فإن وضع الدول في السياسة الدولية يعتمد على جميع قدرات الدول المتكون من السكان، حجم أراضي الدولة وعلى القوة الاقتصادية والعسكرية، ووفقا لفوضوية النظام الدولي الذي يتسم بغياب حكومة عالمية تتمتع الدول بسلطة على مستوى هذا النظام، ما يعني ضمنا أن الدول تعطي لأمنها الأولوية القصوى فكل هذه الدول التي لا تستطيع أن تساعد نفسها الاعتماد على مبدأ المساعدة الذاتية **Self Help** ستقتل في الازدهار والنمو وستكون عرضة للمخاطر، لذلك فإن الهدف الأساسي هو البقاء **Survive** لأنه أساس عملها في عالم لا يتم فيه ضمان أمن البقاء أين تسعى جميع الدول إلى توسيع إمكانياتها لذلك، تطبق الدول وتعتمد على الوسائل الاقتصادية لأغراض عسكرية وسياسية والوسائل العسكرية والسياسية لتحقيق المصالح الاقتصادية **Apply both economic means for military and political ends, and military and political means for achievement of economic interests**

ويمكن رؤية مجال تطبيقها من خلال استراتيجية توسع الإتحاد الأوروبي شرقا بالإضافة إلى سياسة الجوار لخلق نوع من التقارب في شكل اتفاقية شراكة بين الإتحاد الأوروبي وأوكرانيا، وهذا يفسر استعمال الإتحاد الأوروبي الوسائل السياسية لأغراض اقتصادية، ما دفع بروسيا أن تتفاعل مع توسع الإتحاد شرقا وخوفها من إضعاف مجال

¹- جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، (دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1، 2005)، ص ص 47-48.

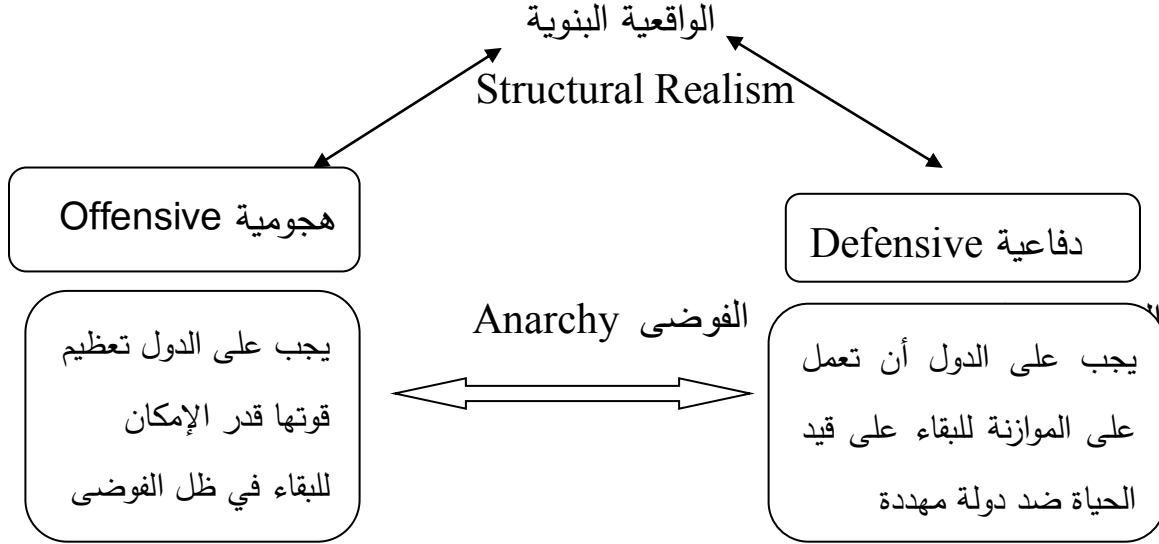
نفوذها الاقتصادي والسياسي بالعمل على منع زيادة قوة الغرب وتعطيل تقاربه مع أوكرانيا من خلال ضم شبه جزيرة القرم وزعزعة الاستقرار بشرق أوكرانيا، وبالتالي خلق صراعات من أجل المحافظة على مناطق النفوذ وبسط السيطرة على الثروات الطبيعية لزيادة قوتها الاقتصادية وبالتالي الرجوع إلى المكانة الدولية السابقة بينما يسعى الإتحاد الأوروبي إلى ضمان أمنه الطاقوي من خلال عمليات الشراكة الاقتصادية.¹

يؤكد هذا التفسير الذي قدمته الواقعية الجديدة على تضارب المصالح بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من جهة وروسيا من جهة أخرى، فوفقا للنهج الواقعي الجديد لم يتم أخذ المصالح الوطنية لروسيا بعين الاعتبار أو حتى تجاهلها من قبل صانعي السياسة الغربيين، ما دفع بروسيا إلى محاولة إعادة التوازن إلى نظام العلاقات الدولية، ويؤكد كل من أليسون Alisson وسيمز Simes أن الدولة الروسية لا يمكن أن تكون آمنة أبدا إذا انضمت أوكرانيا إلى الناتو NATO أو أصبحت جزء من المجتمع الأورو-أطلسي Euro-Atlantic المعادي لها، وبناء على ذلك أعتبر التوسع الروسي عملا من أعمال العدوان العسكرية ما تسبب في فرض عقوبات عليها ردا على هذا التوسع، حيث يؤكد السياسيون الغربيون أن ضم شبه جزيرة القرم يقوض النظام العالمي كما ظهر بعد الحرب العالمية الثانية.²

¹ - Maximilian klotz, " Russia And The Ukrainian Crisis: A Multiperspective Analysis Of Russian Behavior, By Taking Into Account Nato's And EU's Enlargement", **Croatian International Relations Review**, Vol23, N°80, (2017), pp.266-267.

² -Aleksandr Zivrev, "Competing Approach: Neorealism Versus Constructivism On The Ukrainian Crisis", St. Petersburg, Centre For German And European Studies, **Working Paper**, N°22, (2015), pp.10-11.

أصبح في الوقت الحاضر يطلق على طريقة والتز للواقعية البنوية، الواقعية الدفاعية، بينما تلعب الواقعية الهجومية أيضا دورا مهما في التفكير الواقعي البنيوي ويمكن تلخيصه فيما يلي:



المصدر: Russia's foreign policy toward south Caucasus shabnammammadova international forum of the caucasus studies scholars, N°1 April 2017, p.280.

فبالنسبة للواقعية الهجومية **Offensive Realism**: يعتبر ميرشايمر Mearsheimer الباحث الرائد فيها، يستند هذا الوصف إلى كتابة المؤثر مأساة سياسات القوى العظمى the tragedy of great power politics فهذه النظرية مبنية على خمسة افتراضات أساسية:

1- النظام الدولي فوضوي وفي هذا الصدد لا يعني الفوضى، ولكنها تشير إلى عدم

وجود التسلسل الهرمي، أي أنه لا توجد سلطة مركزية، وبتعبيره لا يوجد حارس ليلي

No night watch man يمكن للدول أن تلجأ إليه للمساعدة في حالة الطوارئ.

2- تركز الواقعية تقليديا على الدول، لكن الواقعية الهجومية تؤكد أن القوى العظمى هي

اللاعب الرئيسي في السياسة الدولية، ولكل منها بعض القدرة العسكرية الهجومية،

يعني ضمنا أن الدول من المحتمل أن تكون خطرة على بعضها البعض.

3- لا يمكن للدول أبدا أن تكون متأكدة من نوايا الدول الأخرى هذا الافتراض لا يشير إلى ضرورة النوايا العدائية ولكن يؤكد خطر عدم اليقين.

4- الهدف الأساسي للدول هو البقاء، قد يكون لديهم أهداف أخرى لكنهم لا يستطيعون السعي إليها دون تأمين وجودهم لذلك فإن البقاء على قيد الحياة أهم من أي دافع آخر.

5- الدول جهات فاعلة عقلانية، لا يستبعد هذا الافتراض إمكانية سوء الإدراك ولكنه يدعي أن الدول تفكر بشكل إستراتيجي وتتصرف عن قصد وعقلانية لصالحها، يؤكد ميرشايمر أن أي من هذه الافتراضات وحدها لا يعني أن الدول سوف تتصرف بعدائية تجاه بعضها البعض، ولكن المزج بين هذه الافتراضات الخمسة يخلق عالما خطيرا.¹

وبالتالي يصبح اهتمام الدول هو الحفاظ على وجودها وضمان الاستقرار من خلال زيادة قوتها العسكرية في حدود معينة سواء بشكل منفرد أو بالتحالف مع أطراف أخرى بما يكفل تحقيق توازن القوى أوزيادتها بصورة كبيرة لتحقيق الاستقرار القائم على الهيمنة

2. Hegemonic Stability

يؤكد ميرشايمر أن الدول لديها إرادة للسلطة من حيث أنها لا تسعى للبقاء فقط، ولكن لتزدهر في النظام الدولي الذي تقيدته الفوضى، أي أن الهدف هو تعظيم حصتهم من القوة العالمية بسبب الدوافع الهيكلية، وبالتالي تصبح القوى العظمى مهيأة للهجوم.³

¹-Jozef Golovics, " Contemporary Realism In Theory And Practice The Case Of The Ukrainian Crisis", PolgariSzmle, N°13, Evfl-3,(2017),p.364.

²- علي حلال معوض، مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية، (الإسكندرية-مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2019)، ص.68.

³- Brandon Valeriano, "The Tragedy Of Offensive Realism: Testing Aggressive Power Politics Models", International Interactions, Vol35,(2009),p.180.

حسب ما تطرحه الواقعية الهجومية، فإن الاستيلاء على الهيمنة الإقليمية أمر ضروري لأسباب أمنية وبالنظر إلى الحساسيات الجيوسياسية تسعى القوى العظمى إلى ممارسة أقصى قدر من السيطرة على توجه السياسة الخارجية لجيرانها وتثبيطهم عن إتباع سياسات تهدد مصالحهم الإستراتيجية، والسعي لإبقاء القوى الخارجية بعيدة عن مناطقهم لأنه فيه تهديد لهم إذا ما عملت بالقرب من أراضيها، وحسب ميرشايمر ينبغي النظر إلى السياسات التي اتبعتها روسيا خلال أزمة أوكرانيا في سياق الهيمنة الإقليمية ويؤكد على أن الدول تواجه الاحتمال الدائم بأن دولة أخرى ستستخدم القوة لإلحاق الضرر بها ولذلك تعمل روسيا على الهيمنة والسيطرة على الإقليم، والهدف من ذلك هو الحصول على أقصى مستوى من الأمن، سواء كانت القوى العظمى تسعى إلى إنشاء مجال نفوذ أو نظام إقليمي مهيمن ويجب أن يكون الهدف هو الحفاظ على جوار آمن، فوفقا للواقعية الهجومية تصرفت روسيا خلال الأزمة الأوكرانية بطريقة تتفق مع الافتراضات الرئيسية لسياسات القوى العظمى، فكان لدمج أوكرانيا في الإتحاد الاقتصادي الأوروبي شرطا أساسيا لتعزيز موقع روسيا المهيمن في منطقة ما بعد الإتحاد السوفياتي، لأن أوكرانيا تحتل مكانة حاسمة في السياسة الإقليمية الروسية بشكل عام تتماشى تصرفات روسيا مع افتراض السيناريو الأسوأ في الواقعية الهجومية القائم على أساس أنه قبل ظهور تهديد محتمل سعت روسيا إلى القضاء عليه من خلال الإجراءات العسكرية الوقائية.¹

أما بالنسبة للواقعية الدفاعية Defensive Realism فهي تعتبر من الإضافات المهمة للواقعية بالصورة التي قدمها كل من روبرت جرفيس Robert jervis، جورج كويستر George quester، ستيفن والت stephan walt، ستيفن فان إفرا Stephan

¹- Eray Ahm, "A Comparative Analysis Of The Ukraine Crisis Through The Prisms Of Offensive Realism And Liberal Internationalism", Journal Of Management Economics Literature Isslamic And Political Sciences, Vol4,N°1,(2019),pp.80-83.

van Evera و **جاك سنايدر** jack snyder حيث يجادل هؤلاء بأن احتمال الحرب أو وقوعها كانت أعلى حين كانت الدول تستطيع أن تتغلب على بعضها، لكن كلما كان الدفاع أسهل كان الأمن أوفر وحوافز التوسع أقل واحتمالات التعاون أعلى، بل حين يكون للدفاع فائدة وتكون الدول قادرة على التمييز بين الأسلحة الهجومية والدفاعية، فإن الدول تستطيع أن تكسب وسائل الدفاع عن أنفسها من غير أن تهدد أمن الآخرين، وبذلك تقلل من تأثيرات الفوضى الدولية، كما يدعى كل من **روبرت جرفيس** و **جاك سنايدر** أن قادة الدول بدءوا يفهمون أن تكاليف الحرب أصبحت بوضوح أكبر من فوائدها، وأن استخدام القوة العسكرية من أجل الغزو والتوسع عبارة عن إستراتيجية أمنية غير مرغوب فيها في العصر الذي يمتاز بالاعتماد المتبادل والعولمة.¹

فكلهم يقرون بأن المخاوف الأمنية يمكن تليبيتها من خلال سلسلة من المكاسب الايجابية، حيث يعمل الواقعيون الدفاعيون على تجنب التشاؤم العلني للواقعيين الهجوميين، وبدلاً من ذلك يضعون أكبر قدر من الثقة في آليات توازن القوى لضمان المخاوف الأمنية للدول تسعى فقط إلى البقاء، وحثهم في ذلك أن الأسلحة النووية وامتلاك القدرة على الضربة الثانية Second Strike على وجه الخصوص قد قلبت التوازن بين الهجوم والدفاع بشكل كبير لصالح الدفاع، وبالتالي توفير درجة من الأمن لمن يمتلك مثل هذه الأسلحة بغض النظر عن النوايا المجهولة للدول المتنافسة.²

فالفكرة العامة هي أن الفوضى شرط ضروري لتوليد مختلف أنواع سلوك الدولة من المنظور الدفاعي والهجومى، فكلاهما يتعلق بالنظام الثنائي القطب ويقترح وجهات نظر

2- أنور محمد فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، (السلامانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص ص. 384-385.

²- Peter Hough and Shahin Malik et al, **International Security Studies Theory And Practice**, (London: Routledge, 1sted, 2015), pp.17-18.

مختلفة لسياسة الدولة العسكرية والخارجية، فبالنسبة للواقعية الدفاعية كان بقاء الدولة هو الهدف الأساسي، ولم تكن القوة هدفا بحد ذاتها ويجب على الدول في النظام بما في ذلك الأقوى إتباع سياسة معتدلة في ضبط النفس.¹

يخشى الواقعيون أن صديق اليوم قد يكون عدو الغد في الحرب، كما يخشون من أن تحقيق مكاسب مشتركة تعود بالفائدة على صديق في الوقت الحاضر قد ينتج عنه عدو محتمل أكثر خطورة في المستقبل، فالسياسات التوسعية رغم أنها ليست شائعة في الواقعية الدفاعية إلا أنها توجد وتنشئ من حالات تصورات اللأمن، إذ هناك حالات محدودة فقط وذلك عندما يفضل النظام الدولي التوسع، حيث أنه في ظل فوضوية النظام فإن وسائل زيادة أمن دولة واحدة يقلل من أمن دولة أخرى.

ويحدث هذا على وجه الخصوص مع تصورات أن الدولة ستلحق الضرر بآخر أو في الحالات التي تكون فيها التدابير الدفاعية في وضع غير ملائم بسبب متغيرات مثل الجغرافيا أو التكنولوجيا العسكرية حيث تعتبر روسيا الإتحاد الأوروبي جزء من الهيمنة الغربية في أوروبا، ورأت أن اتفاقية التجارة الحرة بين الإتحاد الأوروبي وأوكرانيا معادية لها حيث يقدم الأكاديمي الروسي **تيموفي بورداتشيف** Timofei Bordachev سنة 2014 حججه على أساس أن الإتحاد الأوروبي يعمل كأداة للغرب ضد روسيا، وكتب أن ما حدث على الأزمة السياسية في أوكرانيا كان رأي الإتحاد الأوروبي لاستخدام اتفاقية التجارة الحرة مع أوكرانيا ضد روسيا، ومن وجهة نظر الواقعية الدفاعية نظرت موسكو إلى الاتفاقية باعتبارها

¹- Jack Wieclawski, **Op.cit**,p.173.

شكل من أشكال العدوان الانعكاسي، وهذا ما يفسر أن روسيا شعرت بأنها مضطرة للعمل بسبب التوسع الغربي والتأثير على المكاسب النسبية بين قوات الدولة.¹ تضيف هذه النظرية قوة غير عسكرية إلى التحليل، حيث يدعي ستيفن بروكس Stephen Brooks أن الدول ينظر إليها على أنها تسعى إلى تعزيز حصتها من الموارد الاقتصادية، ومن ثم قوتها لأنها توفر الأساس للقدرة العسكرية، علاوة على ذلك يمكن استخدام الموارد الاقتصادية نفسها للتأثير على الفاعلين الدوليين الآخرين، فهذه الافتراضات حول أهمية القوة الاقتصادية تخلق إمكانية تحليل موارد الطاقة في السياسة الخارجية، وهذا ما يقدم محاولة لشرح مصالح روسيا في مجال المحروقات وتوسعها في الخارج على أساس أفكار أمن الطاقة، فالواقعية الدفاعية لا تأخذ في الحسبان طموحات قادة الدول في السياسة الخارجية، وإنما توضح أن الدول توسع مصالحها فقط عندما تسعى إلى تحقيق الأمن، حيث تسعى الدول تقريبا إلى الهيمنة على الدول الأخرى لكن هذا مقيد بقدرات القوة المحتملة المتصورة لدى الدول.²

أما روبرت جرفيس يلاحظ أن المعضلة الأمنية تكون في أشد حالاتها عندما يكون تراكم القدرات الهجومية أكثر فعالية من حيث التكلفة من زيادة القدرات الدفاعية، كذلك عندما يتعذر التمييز بين هذه القدرات -الدفاعية والهجومية-.³

ج- الواقعية النيوكلاسيكية: Neoclassical Realism

حاولت الواقعية باختلاف مسمياتها تقليدية، جديدة أو بنوية، نيوكلاسيكية تقديم تغييرات مقبولة لما يحدث في العلاقات الدولية، ونقطة الاشتراك بينهم هي القول بتأثير معطيات

¹- Evan Kerrane, " Russian Insecurities: How Fear Drives Perception In The Near Abroad", **Journal Of Baltic Security**, Vol6,N°1,(2020),pp.27-28.

²-Giedrius Cesnakas, **Op.cit**,pp.42-43.

³- David Orsian and J.R.Avgustin et al, **Realism in Practice: An Appraisal**, (Bristol-England: E-International Relations Publishing,2818),pp.88-89.

البيئة الدولية على سلوك الفواعل الخارجية، غير أن ما يمكن ملاحظته فيما يتعلق بمواقفهم حول طبيعة الفصل بين ماهو داخلي وماهو خارجي هو اختلاف حدة هذا الفصل، حيث نجده صلبا عند كل من الواقعية الكلاسيكية والبنوية مع كينيث والتز، في حين يذهب أيضا الواقعية النيوكلاسيكية إلى تخفيف حدة هذا الفصل والقول بتأثير محددات البيئة الداخلية على السلوك الخارجي للدولة إلى جانب المحددات الخارجية.¹

يرى أنصار الواقعية الكلاسيكية أن القوة المادية النسبية تحدد المعايير الأساسية لسياسة الدولة الخارجية، ولقد لاحظوا في الصيغة التي وضعها ثيوسيدايديتس أن الأقوياء يفعلون ما في وسعهم، بينما يعاني الضعيف جراء هذه الأعمال.²

بدأ إطار العمل الواقعي النيوكلاسيكي يكسب وزنا أكاديميا في نهاية التسعينيات عندما عرض روز سنة 1998 المصطلح، حيث تلتقي هذه النظرية مع رؤية الواقعيين الجدد للقوى التي تشكل النظام في العلاقات الدولية، لذلك يسعون إلى شرح التباين في السياسات الخارجية للدولة بمرور الأزمنة.³

تعكس الواقعية النيوكلاسيكية الاتجاهات القديمة التي تركز فقط على العامل الخارجي، وتعمل على البحث لتطبيق مواد موضوعية مختلفة ذات طبيعة داخلية وخارجية، فهي نهج للسياسة الدولية التي تشدد على أن نطاق وطموح السياسة الخارجية لدولة ما يكون مدفوعا أولا وقبل كل شيء بمكانتها في النظام الدولي على وجه الخصوص، وذلك من خلال قدراتها المادية النسبية، كما يقر هذا بأهمية المتغيرات الموجودة على المستوى الوحدوي، على

¹- علاء هادي الحطاب، "أطروحة التقاطع والالتقاء بين الواقعية البنوية والهجومية الدفاعية"، في:

[-Ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=621248](http://Ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=621248). (16/12/2020)

²- Gideon Rose, "Neoclassical Realism And Theories Of Foreign Policy", **World Politics**, Vol51, (October 1998), p.146.

³- Yauheni Preiherman, " Belarus's Assymmetric Relations with Russia: The Case of Strategic Hedging?", University Of Tartu Press, **working paper**, N°4, (2017), p.10.

سبيل المثال: تلعب التصورات والذكريات التاريخية، الثقافية والعوامل الذاتية دورا في اختيار وتنفيذ استجابات السياسة الخارجية للبيئة الدولية وذلك حسب ما طرحه كل ما من طالبافيروTaliafero، لوبال Lobel وريبسمانRipsman سنة 2009، كما يذهب الواقعيون النيوكلاسيكيون إلى المطالبة بأهمية العوامل المادية كقوة دافعة للسياسة الخارجية لبلد ما في ظل النظام الفوضوي، ففي هذا النظام لا تحتاج الدول إلى التنافس على القوة العسكرية فحسب، بل الدول لا تزال تتاضل من أجل المكانة والنفوذ والهيبة، وهذا ما تعمل عليه روسيا وسعيها لضم الدول التي كانت تشكل الإتحاد السوفياتي السابق، وبالتالي العمل على إعادة الهيبة لروسيا في النظام الدولي، إذ يمكن فحص هذه النظرية وأهميتها كإطار نظري لهذا التحليل من خلال:

- 1- بسبب تركيزها على الدولة-روسيا- في تحليل توجهها على المستوى الخارجي، خاصة في ظل السياسات التوسعية للاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.
- 2- تساعد هذه النظرية النيوكلاسيكية في التأكيد على أهمية الضرورات الخارجية لروسيا تجاه الغرب، حيث تساعد الواقعية النيوكلاسيكية على دمج الفئات الذاتية مثل: المكانة، الهيبة، النفوذ والتصورات.¹

فنظام الإدراك perceptions وسوء الإدراك misperceptions عن الدول تزيد من إمكانية الدخول في منافسة التسلح أو الصراع، وهذا ما يميز بين المعدات العسكرية الموجهة للهجوم أو تلك الموجهة للدفاع عن الهجوم، لذلك طرح جون بيليس وستيف سميت سنة 2001 أن: "إدراك القادة هي الدافع الرئيسي لتحديد سلوك الدولة الخارجي"، لذلك يحلل المفكرون النيوكلاسيكيون السياسة الدولية من خلال النظر في متغير القوة النسبية Relative

¹ - Elena Kropatcheva, " Russian Foreign Policy in the Realm of European Security through the Lens of Neoclassical Realism", Journal Of Eurasian Studies, Vol3, (2012), pp.31-32.

Power ومجموعة من المتغيرات الوسيطة مثل: بنية الدولة، تقييم وإدراكات قادة لدول لهذه القوة النسبية، فالواقعية الكلاسيكية الجديدة مثل الواقعية البنوية تجادل بأن الطلب على الأمن هو السبب الرئيسي للدولة للبحث عن السلطة في النظام الدولي الفوضوي، حيث تكون المساعدة الذاتية عاملا حاسما في توفير الأمن، لذلك فالقوة ليست الهدف بل هي أداة للوصول إلى الأمن.¹

فالواقعيون النيوكلاسيكيون يفترضون أن الدول تستجيب لحالات عدم اليقين في الفوضى الدولية بالسعي للسيطرة على بيئتها الخارجية وتشكيلها أي الأهداف التي توجه السلوك الخارجي للدولة.²

تمثل السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه أوكرانيا حالة مثالية لاختبار فعالية قرارات السياسة الخارجية في نطاق طروحات الواقعية الكلاسيكية الجديدة، حيث أن أوكرانيا هي أكبر دولة وأكثرها جاذبية في الجوار الشرقي للإتحاد الأوروبي، إذ تعتبر منطقة ذات أهمية كبيرة جدا، ومنذ توسع الإتحاد الأوروبي شرقا عامي 2004-2007 والذي انضمت خلاله عشرة دول شيوعية إلى الإتحاد الأوروبي، أصبح الممر المتبقي من دول بيلاروسيا، مولدوفا وأوكرانيا الذي يقع بين الإتحاد الأوروبي وروسيا محورا هاما للسياسة الخارجية، وبناءا على ذلك سعت سياسة الجوار الأوروبية لسنة 2004 وبرنامج الشراكة الشرقية سنة 2009 (EAP) إلى تعميق التفاوض على الاتفاقيات الثنائية والتي تدعو إلى التوافق الاقتصادي والسياسي مع الإتحاد الأوروبي والوصول إلى التجارة التفضيلية كمحاولة لتقريب أوكرانيا من بروكسل، وفي هذا السياق يتضح أن هناك توزيع للقوة ثنائي القطب بين

¹- Jalal Dehghani Firooz abadi and Mojtaba Zare Ashkezari, " Neo-classical Realism In International Relations", **Asian Social Science**, Vol12, N°6, (2016), pp.96-97.

²- Mentor Beqa, "Neoclassical Realism: Its Promises And Limits As a Theory Of Foreign Policy", **European Academic Research**, Vol5, N°1, (April2017), pp.323-324.

الإتحاد الأوروبي وروسيا، بينما لا يستطيع الإتحاد الأوروبي استخدام نفس المستوى من القوة الصارمة مثل روسيا، ومع ذلك فهي بلا شك قوة اقتصادية أقوى بكثير، حيث تمثل أكبر سوق في العالم وثاني أكبر مزود لاستثمار الأجنبي المباشر.¹

المطلب الثاني: العلاقات الأوروبية الروسية حسب البراداييم الليبرالي

نشأ الفكر الليبرالي بشأن العلاقات الدولية مقترنا بالخطط المختلفة المتعلقة بالسلام والتي أفصح عنها الفلاسفة ورجال الدين منذ أوائل القرن السادس عشر، وقد رفض الليبراليون الأوائل الفكرة القائلة: "إن الصراع وضع طبيعي للعلاقات بين الدول، ولا يمكن تلطيف حدته إلا من خلال الإدارة الحريصة للقوة عبر سياسات ميزان القوى وإقامة التحالفات ضد الدولة التي تهدد النظام الدولي"، كان إيمانويل كانط وجيرمي بنثام يمثلان طليعة أنصار المذهب الليبرالي لحركة التنوير، وكان كلاهما يعارض همجية العلاقات الدولية أو كما وصفه كانط بـ"الحالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون" الذي قاد إلى وضع خطط من أجل "السلام الدائم".²

ترى الليبرالية أن الصراعات تنشب عادة بسبب الدول التي تقيم الحواجز والتي تشوه الانسجام الطبيعي في المصالح، وبالتالي يؤمن الليبراليون أن التبادلات التجارية غير المقيدة ستشجع قيام صلات عبر الحدود، وستحمل الولاءات بعيدا عن الدولة الأمة، ومنه سيقر

¹-Nicholas Ross Smith, " The EU's Difficulty in Translating Interests into Effective Foreign Policy Action: A Look at the Ukraine Crisis", **Baltic Journal Of European Studies**, Vol4,N°1, (2014), pp.56-57.

²- جون بيلسوستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، (دبي-الإمارات العربية المتحدة: تر: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004)، صص. 313-318.

القادة أن منافع التجارة الحرة تغلب على تكاليف الغزو الإقليمي وبالتالي القضاء على جاذبية الحرب من أجل تحقيق المصالح.¹

يركز رواد الليبرالية على الجانب الاقتصادي فيها، ويعتبرونه نقطة البداية في علاقة الدولة مع المجتمع من خلال ما ذهب إليه آدم سميث في عملية تحرير التجارة من القيود وفتح الأسواق ورفع الدولة يدها عن التدخل فيه، والتركيز على الملكية الخاصة، هذا فيما يخص التجارة، أما على مستوى السياسة الداخلية والسياسة الدولية فنظرتهم للحرب على أنها ليست صفة دائمة طالما أنه يمكن تغييرها ما دام هناك إمكانية لتغيير الأفكار البشرية لذلك فوحدة التحليل المركزية في النظرية الليبرالية هي "الفرد" حيث له الحرية في أفكاره وممارساته الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، أما ما تعلق بالجانب الدولي فإقامة حكومة فيديرالية من شأنها أن تضبط سلوك الأطراف وتحقيق قدر من انسجام المصالح، لكن الصراعات ما بين الدول العظمى مطلع القرن العشرين أعادت التشكيك بطروحات الليبرالية على المستوى الدولي.²

يمكن النظر إلى الليبرالية على أنها إعادة فحص للنظرية الواقعية من حيث قبولها الافتراضات الأساسية الأخيرة حول الفوضى، السيادة والمصلحة الوطنية، لكنها تضيف عددا من العوامل التي يعتبرها مؤيدوها مهمة، فبينما يعتبر الواقعيون أن قوة الدولة (العسكرية والاقتصادية على حد سواء) بالنسبة إلى نظرائها وتحالفاتها، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي هي المحددات الرئيسية لأفعالها، فإن الليبراليين يضيفون أن مستوى الديمقراطية في الدولة،

¹ - سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، تر: محمد صفار، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص 102-103.

² - محمد عقيل وصفي، "التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، ع1، (2015)، ص ص 105-106.

ودرجة اعتمادها على التجارة الدولية زيادة على عضويتها في المنظمات الدولية بخلاف التحالفات العسكرية لها نفس الأهمية حيث يؤكدون أن التقاء الديمقراطيات من خلال التجارة والمؤسسات الدولية تقريبا لا تخوض أبدا حريا مع بعضها البعض.¹

فالليبرالية منظور واسع يجمع بين **المثالية الويلسونية** Wilsounian Idealism والنظريات النيوليبرالية التي تتضمن كل من نظرية السلام الديمقراطي لروسات وأنطوليس 1993 Russet and Antholis، نظرية الاعتماد المتبادل كيوهان وناي 1977، keohane and Nye 1989، مقارنة السياسة الداخلية سنايدر 1991 snyder، ريسيكابين 1995 Risse-kappen مقارنة السياسات البيروقراطية أليسون وزيليكو Allison and Zelikow 1999 وعليه يمكن تلخيص أهم إسهامات النظرية الليبرالية فيما يلي:

- 1- التأكيد على تعدد الفاعلين الدوليين.
- 2- أهمية عوامل السياسة الداخلية في تحديد السلوك الدولي للدول.
- 3- دور المؤسسات الدولية في وضع قواعد السلوك للفواعل الدولية.
- 4- توسيع أجندة أعمال الدراسات الدولية سيما في مجال الاقتصاد السياسي الدولي من خلال التركيز على مجموعة أوسع من هذه المجالات والخروج من التفكير الهوبزي القائم على البقاء في بيئة فوضوية.²

لذلك فشرح طبيعة علاقات الإتحاد الأوروبي وروسيا يعكس الطروحات الليبرالية القائمة على أساس نشر الثقافة الليبرالية الديمقراطية وضرورة تطبيقها حتى لا تكون هناك مصالح متعارضة بينها وبين روسيا، وبالتالي أدى هذا إلى اختلاف تحديد مسار التوجه

¹-Carmicheal Callum Petrie, "Liberal Theory And The European Union", **Mapping Politics**, Vol5, (2013),p.16.

²- Johan Eriksson and Giampiero Giacomello, **International Relations and Security in the Digital Age**, (London: Routledge, 1st-ed, 2007), p.13.

الروسي بين اتجاهين مختلفين، **الاتجاه الأول** الذي يصنف بالأطلسي أوغربي أو ليبرالي عالمي، فوفقا لهذا النهج تعد روسيا جزءا عضويا من الحضارة الأوروبية ومصالحها قريبة من الغرب أو متطابقة معه، وبالتالي إعطاء العلاقات مع الغرب أولوية قصوى إذ ترى أنه ليس لروسيا أعداء وطموحاتها لا تسعى لأن تكون قوة عالمية، بينما يرى **الاتجاه الثاني** عكس ذلك تماما، فهذا النهج يوصف بأنه أوروبي آسيوي ويرى أن روسيا ليست جزء من الحضارة الأوروبية والآسيوية، لكنها عبارة عن مزيج خاص بين الاثنين، مصالحها مختلفة عن الغرب ولا ينبغي دمجها في أوروبا، لأن علاقاتها مع رابطة الدول المستقلة هي على رأس أولوياتها، وتتمسك روسيا بوصفها كقوة عظمى، ولديها أعداء خاصة الدول الليبرالية، وذلك ما أنتج ما يسمى بالواقعية الجيوسياسية التي بدأت سنتي 1993-1994 والتي تعتمد على تأمين مصلحة روسيا أولا وقبل كل شيء في فضاء جيوسياسي معين.¹

فروسيا تعمل وفق النهج الواقعي الذي يقوم على النفوذ والتوسع، وإعادة الهيبة ومكانة الإتحاد السوفياتي السابق وتطور سياسة روسيا في جوارها من منطق رغبتها في أن تكون لها أسلوب القوة العظمى "مجال المصالح الخاصة" حيث لا يمكن لأي طرف خارجي التدخل دون موافقته، مما يعني ضمنا سيادة محدودة لدول المنطقة، ففي إنشاء هذا المجال غالبا ما تعتمد موسكو على النموذج المتمركز حول النخبة ودورها في تبني التيار الشيوعي، لذلك تعمل على تدعيمها في مطالبها الخاصة بالسلطة استنادا إلى طبيعة الصداقة بينهما، فهذا النهج يتعارض مع معايير أوروبا الديمقراطية وكذلك مع نظرتها للنظام الأوروبي بناء على منظمة الأمن والتعاون، كذلك يمكن رؤية **الانعزالية الدفاعية** Insularism Defensive وراء العديد من السياسات الاقتصادية لروسيا، حيث ترحب بالاستثمارات الغربية لكن تصمم

¹-Janusz Bugajski, *Toward an Understanding of Russia New European Perspectives*, (New York: Council On Foreign Relations, 2002), pp. 136-137.

الاحتفاظ بالسيطرة على ما تعتبره صناعات مهمة من الناحية الإستراتيجية، في الوقت نفسه لا تعارض روسيا إنشاء مراكز احتكارية في الخارج كمورد للغاز إلى أوروبا، لذلك يفهم تدخل روسيا في الشؤون الداخلية الأوروبية على أنه جانب آخر من نضالها ضد الليبرالية العالمية، حيث تخشى موسكو من النفوذ الغربي في روسيا وبالتالي تعمل على التدخل في الغرب كإعطاء إشارة بالابتعاد عن روسيا لأنه بإمكانها إيذاء الغرب أيضا ولهذا فهي تنتظر إلى النفوذ كسلاح، بالإضافة إلى ذلك تقدم موسكو دعمها للقوى في الغرب التي تشاركها وجهة نظرها العالمية المتمحورة حول الدولة، أو لأسباب أخرى فهي حريصة على تأكل النظام الليبرالي الغربي، ومع ذلك بقيت أوروبا تستثمر بعمق في هذا النظام وجعلته جزء من هويتها انطلاقا من فكرة التعاون والسيادة المشتركة والديمقراطية التمثيلية كطريق إلى السلام و الازدهار، وهكذا فإن أوروبا محكوم عليها بمنافسة معيارية مع روسيا، وسيحاول كلاهما تشكيل طبيعة العلاقات الدولية لتعكس قيمها الخاصة، فتدخل روسيا في الديمقراطية الغربية هو محاولة لتفويض الإجماع الليبرالي الغربي من الداخل، فمن وجهة النظر الروسية أن هذا هو أمر متبادل "تفعل روسيا بالغرب ما يعتقد الغرب أنه يفعله بروسيا"¹.

كما يمكن تفسير هذه العلاقات حسب الطرح الليبرالي الجديد استنادا إلى طبيعة التعاون والاعتماد المتبادل بدل التبعية، إذ يعتبر الاعتماد المتبادل حالة العلاقة بين الطرفين حيث تكون تكاليف فسخ العلاقة أو خفض التبادلات متساوية تقريبا بالنسبة إلى كل من الطرفين، أما دراسة العلاقات الدولية فتحمل التبعية المتبادلة بين الدول بعدين إثنين:

1- الحساسية.

2- الهشاشة.

فالحساسية تدل على الدرجة التي تكون فيها الدول حساسة للتغيرات التي تدور في دولة أخرى وإحدى الوسائل لقياس هذا البعد هو دراسة ما إذا كانت التغيرات في مجالات معينة كمعدل التضخم، البطالة... الخ تختلف بذاتها عبر الحدود الإقليمية، أما الثانية فتدل

على توزيع التكاليف التي تتحملها الدول حينما ترد على تغييرات من هذا النوع، وهكذا قد تكون دولتان متساويتان في الحساسية إزاء ارتفاع أسعار النفط ولكنها ربما لا تكون بالهشاشة ذاتها، قد تجد إحداها أن الانتقال إلى طاقة بديلة أكثر سهولة بالنسبة إليهما مما تجده الأخرى فتقلص بالتالي اعتمادها على النفط.

أخذ مفهوم التبعية المتبادلة يخضع لدراسة عميقة في بداية السبعينيات القرن الماضي وأقر بعض المفكرين بوجود تغييرات أساسية ثلاثة في العلاقات الدولية هي:

1- تبعية الدول المتبادلة أصبحت أكبر ضمن مجموعة متنوعة من القضايا المتعلقة بالسلع الاستهلاكية، وارتباطها بمسألة الأمن.

2- أن قدرة الدول على صنع القرار إزاء الاقتصاد العالمي آخذة بالتضاؤل.

3- أنه كلما زاد الربط المتبادل بين الدول أصبح ضعفها أكبر إزاء الاضطرابات والأحداث في مناطق أخرى من العالم.¹

شهد عالم ما بعد الحرب الباردة تحولات كبيرة أين سيطرت الأجنداث السياسية للقوة العسكرية التقليدية والأمن الوطني من خلال سعي الجهات الفاعلة لخلق نظام عالمي مستقر وسلمي يفضي إلى تمتيتها اقتصاديا، وكان هناك إدراك بين الدول المتقدمة أن معايير تحقيق القوة لم تعد الأسلحة المتطورة والمؤسسات العسكرية الكبيرة وحدها، بل يتطلب ذلك أيضا أمنا من خلال الكفاءة الاقتصادية والتقدم التكنولوجي، حيث يمكن رؤية طبيعة العلاقات الأوروبية الروسية حسب الطرح الليبرالي الجديد تتأرجح ما بين التبعية الاقتصادية في مجال المحروقات خاصة الغاز الطبيعي، فروسيا تعتبر المورد الأول لدول الإتحاد الأوروبي بهذه المادة الحيوية، وتارة تصف العلاقات على أنها تركز على أسس الاعتماد المتبادل طالما أن

¹- خليل حسين، العلاقات الدولية: النظرية والواقع-الأشخاص والقضايا-، (بيروت-لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2011)، ص ص. 281-282.

الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى الغاز الطبيعي الروسي لتنمية اقتصادية فالطرف الروسي يعتمد بدوره على الأسواق الأوروبية باعتبارها أكبر الأسواق في العالم ومجال لنفوذها وذلك لأن سلعة الغاز الطبيعي تشكل مصدر دخل مهم جدا للاقتصاد الروسي إلى جانب القطاع العسكري، مادام أن دول الاتحاد أكبر مستهلك للمحروقات لطبيعة قاعدته الصناعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على الموارد الحيوية، لكن اختلاف الاتجاهات الاقتصادية ما بين الطرح الليبرالي والطرح الشيوعي أدى إلى خلق أزمات أثرت بطريقة أو بأخرى على طبيعة هذه العلاقات، فبينما تسعى روسيا إلى إرجاع مكانتها الدولية السابقة إبان الاتحاد السوفياتي ونشر القيم الشيوعية، فإن دول الاتحاد الأوروبي ترى بأن تطبيق الأفكار الليبرالية كفيل بتخطي هذه الأزمات وخلق جو من التفاهم والتعاون ما يؤدي بدوره إلى مزيد من الاعتماد المتبادل بين الطرفين، حيث تنطلق هذه الرؤية الجديدة من أن النظرية الليبرالية توسع من إدراك التطور المتزايد في التقنيات الحديثة وتطور وسائل الاتصال والنمو الكبير في الاقتصاد الدولي، وتؤكد بأن ذلك أدى إلى زيادة ظاهرة الاعتماد المتبادل في المجتمع الدولي، حتى أصبحت الدول في وضع لا يسمح لها بالاكتماء بما لديها من موارد وانتهاج سياسة العزلة، وأن سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية تبرز في نطاق التعاون أو التصارع بين الفاعلين الدوليين في سعيهم نحو تحقيق أهداف الرخاء والثروة أصبح محورا أساسيا في محتوى السياسات الدولية، ويرى الليبراليون أن علاقات الدولة والمجتمع له تأثيرات أساسية في محتوى السياسات الدولية، حيث أن الأفكار الاجتماعية والمصالح والمؤسسات لها تأثيرات أساسية على سلوك الدولة في السياسات العالمية، أي أن الأفكار الاجتماعية والمصالح والمؤسسات تؤثر على السلوك من خلال تشكيل أولويات الدولة، وهذه تعتبر غاية مهمة في ظل الحسابات الاستراتيجية للحكومات، فهذه العلاقات تشكل بواسطة المؤسسات الداخلية، أو بواسطة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، أو من خلال الأفكار المتعلقة

بتوفير الحاجات العامة الوطنية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وتؤكد على فضائل حرية الأسواق والتجارة.¹

فالليبرالية الجديدة اتجه ضمن التيارات والأفكار الليبرالية تم تطويره في سبعينات وثمانينات القرن العشرين من طرف كل من روبرت كيوهان وجوزيف ناي في إطار النظرية المؤسساتية الدولية والتي تؤكد على أن المؤسسات تؤدي دورها جوهريا في تحقيق الأمن الدولي وتحقيق التعاون والاستقرار لأن بوسعها توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية، وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق وتعمل بصفة عامة على تسهيل الإجراءات المتعلقة بالمعاملة بالمثل، إلى جانب تعزيز الأمن الداخلي عبر ما أصبحت تملكه من صلاحيات وعناصر تسمح لها بضبط بعض الجوانب في المسائل الداخلية كنتاج للتحويلات التي مست السياسة العالمية والتي لم تعد تجعل الدول تتصرف بشكل منفرد في سياستها الداخلية، فالمؤسسات الليبرالية ترى أن الاعتماد المتبادل سوف يؤدي إلى سلوك سلمي تعاوني بين الدول والوحدات الموجودة في النظام الدولي.²

يسعى مفكرو المدرسة الليبرالية الجديدة إلى إقناع الدول بالاهتمام بالمصالح طويلة المدى على حساب المصالح قصيرة المدى، وبالوصول إلى حالة من التعاون من أجل تحقيق المصالح المشتركة بدلا من التصارع على المصالح المتعارضة، ويستخدم الليبراليون الجدد معضلة السجين *prisoner's dilemma** لتوضيح القول بأن الدول تتعاون لأن ذلك في

¹ -أنور فرج، مرجع سبق ذكره، ص ص. 269-270.

² - توفيق بوستي، مرجع سبق ذكره، ص. 13.

* معضلة السجين *prisoner's dilemma*: هي النواة الأولى لمشكلة التعاون ضمن نظرية اللعبة، تتضمن هذه اللعبة متهمين لا يملك المحقق أدلة كافية على أي منهما لإثبات الجرم، والخيارات المتاحة أمام كل منهم أثناء التحقيق هي: إما أن يشهد على المتهم الآخر أمام القاضي أو أن يلتزم الصمت، وفي حال أثار المتهمان الصمت لا تستطيع المحكمة إثبات التهمة على أي منهما، ويحكم على كل منهما ستة أشهر فقط، أما لو شهد أحد المتهمين على صاحبه يخرج الشاهد دون حكم ويحكم على الآخر بالسجن 10 سنوات، إذا اختار المتهمين أن شهد على الآخر يحكم على الاثنين بخمس سنوات من السجن، كلا المتهمين لا يعلم بقرار الآخر أثناء التحقيق معه.

مصالحها فقط، حيث يمكن لدولة واحدة أن تريح إذا ما قامت بالتصرف وفقا لمصالحها فقط، وتجاهلت مصلحة الدولة الأخرى مما يؤدي تعرض الأخيرة للخسارة، وكان للأخيرة أن تفعل نفس الشيء الأمر الذي سيؤدي بالضرورة إلى تحقيق الطرفين قدر أقل من المكاسب التي يمكن تحقيقها إذا ما قامت الدولتان بالتعاون والاتفاق حول مصالحهما المشتركة، مما يدفع الدول للتعاون وعدم الصراع.¹

يشارك الواقعيون والليبراليون في نفس التصور حول مفهوم التعاون the concept of cooperation إذ يعرفه روبرت كيوهان Robert keohane بأنه: "عملية ضبط الفاعل لسلوكه الخارجي بما يتوافق مع التفاصيل الحالية أو المتوقعة للآخرين من خلال تنسيق السياسات." وتهدف عملية تنسيق السياسات بين الطرفين إلى تخفيض نتائجها السلبية للطرف الآخر، فمن هذا التعريف يمكن استخلاص أمرين أساسيين هما:

- أن السلوك التعاوني هو سلوك هادف.
 - أن التعاون يعني تحقيق أو تزويد الفاعل بمكاسب على سلوكياته.
- وتستند آراء الليبرالية المؤسسية حول التعاون إلى اعتقادها بأن الدول هي فواعل عقلانية وأنانية تسعى لتحقيق أقصى قدر ممكن من المكاسب المطلقة، دون النظر إلى المكاسب التي تحققها الدول الأخرى، وأن المؤسسات قادرا على التغلب على الغش ودفع العمل المشترك بين الدول.²

إن طبيعة العلاقات الأوروبية الروسية في المنظور الليبرالي الجديد يتميز بدرجة من التبعية والاعتماد المتبادل بين الطرفين، فكثيرا ما يستخدم مصطلح الاعتماد المتبادل للدلالة

¹- جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص. 77.

²- مراد بن قبيطة، "إشكالية المكاسب النسبية في العلاقات الدولية عند الواقعية الجديدة"، السياسة العالمية، ع2، (جانفي 2018)، ص. 115-118.

على الوضع القائم على السياسة العالمية، حيث تعتمد جميع الجهات الفاعلة على بعضها البعض بينما التبعية تعني حالة يتم تحديدها أو تأثرها بشكل كبير بالقوى الخارجية، وتتميز بالتعاون والمنافسة ففي الاعتماد المتبادل هناك آثار متبادلة مكلفة للمعاملات بين الجهات الفاعلة أي أن اجراءات وسياسات أحد الفاعلين لها تأثير كبير على إجراءات وسياسات الفاعلين الآخرين والعكس صحيح، لا يعني الاعتماد المتبادل السلام والتعاون فحسب بل يعني أيضا العلاقة بين الفواعل التي تتميز بالتعاون والتبعية والتفاعل في عدد من المجالات المختلفة والتي تتضمن أنماط الصراع أيضا.¹

هناك مكاسب من علاقات تجارة الغاز بين الإتحاد الأوروبي وروسيا ومع ذلك يمكن أن تتأثر هذه المكاسب الاقتصادية بالتوترات الجيوسياسية أو الاقتصادية بين روسيا والإتحاد الأوروبي أو تدخل طرف ثالث في هذه العلاقة مثل دخول الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى تفويض النفوذ الروسي، على وجه الخصوص قد تتعطل استمرارية تدفقات تجارة الغاز كما كان الحال خلال العديد من الأزمات بين روسيا ودول العبور وهذا يعني أن الأمن يمثل مصدر قلق لكلا الطرفين، أمن إمدادات الغاز للإتحاد الأوروبي الذي يريد تجنب الانقطاعات وأمن الطلب على الغاز الروسي التي ترغب في تأمين حصة مستقرة من سوق الغاز في الإتحاد الأوروبي.

فعلى الرغم من التوترات الجيوسياسية من الواضح أن هذين الهدفين - ضمان أمن الإمدادات وضمان الاستهلاك وكسب امتيازات داخل السوق الأوروبية- مرتبطان بشكل وثيق ويمثلان جوهر التبعية على الغاز بين روسيا والإتحاد الأوروبي، ومن المرجح أن تطوير أسواق الوقود سيؤثر على حالة هذه التبعية من خلال مشاريع خطوط الأنابيب

¹ - Rana Waheed, " Theory of Complex Interdependence: A Comparative Analysis Of Realist And Neoliberal Thoughts", **International Journal Of Business And Social Science**, Vol6,N°2, (February2015),p.291.

الجديدة، وهذا ما لا يتوافق مع أهداف روسيا وأوروبا الغربية، فكل طرف يمكن أن يكون مدفوعا باعتبارات اقتصادية وجيوسياسية، علاوة على ذلك قد تكون التبعية لاتمائية Asymmetric بين الطرفين بسبب اختلاف الرؤى حول الوصول إلى الأسواق البديلة.¹ يركز النيولبيراليون على مشكلة العمل الجماعي ويفترضون أن التعاون يعوقه مخاوف من خداع الطرف الآخر أو انشقاقه، وبالتالي يتوقعون عموما أن تكون حوافز التعاون عالية وأن ينظروا في كيفية قيام المؤسسات الدولية بتعزيز التعاون من خلال توفير معلومات عن قواعد ومعايير السلوك، وبالتالي تحمل ما يترتب على ذلك من امتثال الدول لتلك القواعد والمعايير لكن ما يميز علاقات الغاز بين الإتحاد الأوروبي وروسيا أنها لا تتميز بعملية إضفاء الطابع المؤسسي خاصة في سنوات 1991-2011 حيث لم تكن روسيا ضمن منظمة التجارة العالمية WTO، ولم تصادق على ميثاق معاهدة الطاقة (Energy Charter Treaty) لذلك ففكرة التهديدات للأمن هنا تكون بدرجة عالية وبالتالي لا يمكن تفسير التدهور في علاقة الغاز بين الإتحاد الأوروبي وروسيا بشكل كامل وحله ضمن الإطار المؤسسي النيولبيرالي.²

كان عدم تصديق روسيا على ميثاق الطاقة 1994 مشكلة متكررة بين الطرفين فالميثاق يتعلق بعلاقات الطاقة القائمة على حرية الوصول إلى الأسواق الطاقوية، العبور الحر لمنتجات الطاقة والتدفق الحر لرأس المال الاستثماري في الطاقة، أغلق بوتين مسألة التصديق بإبلاغه الحكومات الأجنبية بأن روسيا لن تنضم إلى الميثاق، والنتيجة الرئيسية لهذه الحقيقة هي أنه لا يوجد وصول متبادل إلى أسواق الطاقة، مما يبقي على احتفاظ شركة

¹-Chloé le Coq and Elena Paltseva, "The EU-Russia Gas Relationship A Mutual Dependency", Stockholm Institute of Transition Economics, **Working Paper**, N°18, (November 2012), pp.3-5.

²-Valentina Milatschew, **Op.cit**, p.5.

غازبروم باحتكارها أي الوصول إلى خطوط الأنابيب الخاصة بها لنقل الغاز الطبيعي من آسيا الوسطى إلى الإتحاد الأوروبي، لذلك فبروكسل مهتمة من الناحية الاستراتيجية بتحسين ظروف تجارة الطاقة نظرا للعلاقات الوثيقة بين الإتحاد الأوروبي وروسيا في هذا القطاع لأن طرق خطوط الأنابيب تتقاطع مع التبعيات السياسية، فالإتحاد الأوروبي يسعى من جهته بقدر كبير إلى الاستقلالية عن السيطرة الروسية فيما يتعلق ببلدان العبور، في حين تسعى غازبروم إلى الاعتماد على مصادر التوريد الأخرى للوفاء بالعقود مع المستهلكين النهائيين بشكل أساسي من حيث حجم توريد الغاز.¹

المطلب الثالث: المقاربة البنائية في تفسير علاقات الإتحاد الأوروبي وروسيا

البنائية مقارنة مميزة للعلاقات الدولية تشدد على البعد الاجتماعي أو الذاتي المشترك للسياسة العالمية، ويصر البنائيون أن العلاقات الدولية لا يمكن حصرها بأفعال وتفاعلات عقلية ضمن قيود مادية كما يدعي بعض الواقعيين أو ضمن قيود مؤسسية على المستويين المحلي والدولي- كما يزعم بعض الليبراليين- فبالنسبة إلى البنائيين لا يندرج التفاعل بين الدول ضمن المصالح القومية المحددة، لكن يجب أن يتم إدراكه بصفته نمطا من الأعمال يصوغ الهويات وتعمل هي على صوغه عبر الزمن، وتقدم البنائية الاجتماعية خلافا للمقاربات النظرية الأخرى نموذجا عن التفاعل الدولي الذي يدرس التأثير المعياري للهيكليات المؤسسية الأساسية وللصلة القائمة بين التغيرات المعيارية وهوية الدولة ومصالحها.²

تعرف النظرية البنائية النظام الدولي من خلال طبيعة الثقافة الدولية السائدة، هذا يعني أن المنظور الواقعي يركز على البنية المادية للنظام الدولي في حين يركز المنظور

¹ - Sandra Fernandes, "Russia and Transforming Security Relations in Europe: A Mix of Strategic and Normative Rationales", E-Cadernos CES, N°19, (June 2013), pp.94-95.

² - مارتن غريفتش وتيري أوكلهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص.108).

البنائي على بنيته الثقافية، وي طرح هذا المنظور تصورا مختلفا للمرحلة الانتقالية التي يمر بها النظام الدولي فالإصرار على فرض نظام العولمة الغربية باستخدام القوة الصلبة كما حصل في فترة الرئيس بوش الابن أو باستخدام القوة الذكية كما حصل في فترة الرئيس بارك أوباما أدى إلى ارتفاع مستوى الفوضى في العلاقات الدولية، وهو ما دفع إلى القناعة بضرورة تدعيم الاستقرار على حساب الديمقراطية وهذه الجزئية هي أحد المكونات الأساسية للعقيدة "النظامية" التي تعمل روسيا على تجديدها في العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة، لذا فإن هذه المرحلة الانتقالية التي يمر بها النظام الدولي من وجهة نظر البنائين مرتبطة ليس بعدم استقرار علاقات القوة، ولكن بعدم استقرار التجاذبات الإيديولوجية بين العقيدة النظامية التي تتبناها روسيا وإيديولوجيا نظام العولمة الغربية التي يتبناها الغرب كعقيدة إيديولوجية.¹

تعود الجذور التاريخية لظهور المقرب البنائي إلى حقل العلوم الاجتماعية مع اسهامات أعمال **ماكس فيبر** 1864-1920 و**ايميل دوركايم** 1857-1917، أما ارتباطه في الحقل الأمريكي للدراسات في العلاقات الدولية فهو يرجع إلى أعمال كل من المفكرين **جون ريجي** John Ruggi، و**فريدريك كراتوشويل** Friedrich kratochwil التي صدرت سنة 1986 بالإضافة إلى أعمال **الكسندر وندت** Alexander wendt سنة 1987.

كان لكتاب **نيكولاس أونوف** Nicolas Onuf بعنوان: "عالم من صنعنا world of our making" الذي صدر سنة 1989 البوابة والأثر الكبير لبروز المقرب البنائي أين تزامن ظهورها مع التحولات التي شهدتها الاتحاد السوفياتي سابقا على المستوى المحلي بوصول غورباتشوف إلى السلطة، حيث كانت اللبنة الأساسية للبنائية كتيار وتوجه نظري في العلاقات الدولية إلى **الكسندروندت** الذي أصبح عميد هذه المدرسة مع طرح

¹-جمال خالد القاضي، "مقاربة نظرية: لمستقبل التحولات الإيديولوجية في بنية النظام الدولي"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، ع16، (مارس 2018)، صص 13-14.

مقولته "Anarchy is what state make of it:the social construction of power politics" أو: "الفوضى هي ما تصنعه الدول:البناء الاجتماعي لسياسة القوة"والتي نشرت سنة 1992 في مجلة "International Organization" وعزز وندت طرحه بكتاب نشره سنة 1999 بعنوان "النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية social theory of international politics"¹

أدى بروز المقرب البنائي إلى زعزعة التصورات الواقعية والليبرالية بجميع أنواعها مع نهاية الحرب الباردة حول العديد من المفاهيم وعلى رأسها مفهوم الأمن الذي أخذ بعدا آخر في المنظور البنائي انطلاقا من أساس مرجعي وهو اعتبار كل ما يحدث ليس كمعطى مسبق وإنما مبنى اجتماعيا وبالتالي الإقرار بالتخلي عن الأبعاد المادية التي نادى بها الواقعية أو المؤسسية التي طرحتها الأفكار الليبرالية والرجوع إلى تبني دور الأبعاد الاجتماعية والمعارية وأهميتها في رسم السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.²

يجادل الكسندر وندت بأن الأفكار والثقافة المشتركة هي التي تعطي معنى ودلالة ومحتوى للعوامل المادية، وبرجوعه إلى كنيث والتز يقول وندت بأن نظرية والتز المادية للبنية تعتمد على مسلمات ضمنية عن توزيع المصالح، والتي بدورها يتم تشكيلها بواسطة الأفكار لذلك يرى بأنه من المهم أن نبدأ التنظير عن السياسة الدولية انطلاقا من توزيع الأفكار في المنظومة وبعدها يتم الحديث عن العوامل المادية وليس العكس، ومع ذلك يرفض وندت بأن تكون الأفكار هي كل شيء في الحياة الاجتماعية، ويدافع عما يسميه "قاعدة مادية"مجادلا بأن القوى المادية الصرفة تمارس شيئا من التأثير في تشكيل القوة

¹ -أيوب دهقاني،"البعد الثقافي والهوياتي في السياسة الخارجية الفرنسية: دراسة وفق المنظور البنائي للعلاقات الدولية"،المجلة الجزائرية لحقوق والعلوم السياسية،المجلد3،ع6، (ديسمبر2018)،صص.192-193.

² -عمار بالة،"المقاربات التكوينية لمفهوم الأمن من المقرب البنائي إلى نظريات ما بعد الحداثة"،مجلة الحقوق والعلوم السياسية،ع9، (جانفي2018)،ص.78.

والمصلحة، ويؤكد بأن الأفكار تؤثر في تشكيل هويات ومصالح الفاعلين وليس فقط في سلوكهم، فعندما يعيد الفاعلون تعريف ماهيتهم وماذا يريدون تصبح الاستراتيجية البنائية التي تعامل الهويات والمصالح على أنها داخلية بالنسبة للفاعل، وهكذا تعتبر متغيرات تابعة وفي عملية مستمرة فهاتان الاستراتيجيتان ليستا متناقضتين بشكل كامل ولكنهما مختلفتان، فكل منهما أفكار مختلفة حول "ما يحدث" في التغيير البنوي وماذا يسبب حدوثه.¹

إن التفاعلات مع الآخرين حسب ما قدمه واندت هي التي تختلف وتنشئ واحدة من الهويات والمصالح بدلا من بنية أخرى ليس لها وجود أو قوة سببية، بغض النظر عن الحالة العملية التي تسعى من خلالها الدول أن تكون آمنه وعلى قيد الحياة state wantto survive and be secured، حيث يتفق الواقعيون الجدد والبنائيون على هذا الطرح، لكن السؤال المطروح هو: أي نوع من السياسة الأمنية التي نتبعها؟ وهل تسعى الدول أو الدولة لأن تصبح أقوى ما يمكن؟ ويجادل وندت بأنه لا يمكن اكتشاف ذلك إلا من خلال دراسة الهويات والمصالح كما تتشكل في التفاعل بين الدول، وبشكل ملموس إذا قررت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أنهما لم يعدا أو يصبحا أعداء، فإن الحرب الباردة قد انتهت، لذلك فإن المعاني الجماعية هي التي تشكل الهياكل والبنى التي تنظم أعمالنا، يكتسب الفاعلون هويات مستقرة نسبيا من خلال فهم دور محدد لتوقعات الذات من خلال المشاركة في مثل هذا المعنى الجماعي.

لا تحتاج الدول الأوروبية خاصة دول أوروبا الغربية إلى البدء في موازنة القوة Balancing of Power ضد بعضها البعض لأن الحرب الباردة قد انتهت، فقد تكون أربعة عقود من التعاون قد أدت إلى خلق هويات أوروبية جديدة من التعاون والشراكة بينهما، حتى

¹-الكسندر ونت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، تر: عبد الله جبر صالح العتيبي، (الرياض: المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود النشر العلمي والمطابع 2006)، ص ص. 457-458.

في عصر العولمة هذا المنظور الأمريكي الذي يسعى جعل العالم قرية صغيرة واحدة، نلاحظ اختلاف حتى في المصطلح ما بين الطرح الأمريكي globalization والطرح الأوروبي Mondialisaion وذلك دليل على أن الدول الأوروبية تقبل بمصطلح العولمة بتسمية أخرى هي العالمية دون التخلي عن الهوية الأوروبية¹.

يشير كل منم بول فيوتي ومارك كوني إلى أن هناك أربعة افتراضات تنطلق منها البنائية في العلاقات الدولية وهي :

- 1- البنائية تخلق عن النظريات الوضعية حول المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية كالمصلحة الوطنية ، الهوية والأمن الوطني، إذ يرفض البنائيون هذه المفاهيم كما هي معطاة ويهتمون بالقوى الفاعلة غير الدولة كالمنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية، زيادة على ذلك يركزون على العوامل المعرفية والذاتية التي تنتج عن تفاعل هذه الوحدات في علاقاتها البيئية.
- 2- بنية النظام ذات بنية اجتماعية تتضمن مجموعة من القواعد والقيم والقوانين تؤثر بذاتها على الهوية والمصلحة للفاعلين.
- 3- تنظر البنائية إلى النظام الدولي بأنه عملية دائمة مستمرة من البناء الحاصل نتاج التفاعلات بين الفواعل والبناء نفسه، فالعالم هو دائما قضية متجددة وليس شيئا تم وانتهى، وبالتالي علينا قبوله كما هو.

¹- Robert Jackson and George Sorensen, **Introduction to International Relations: Theories and Approaches**, (New York: Oxford University Press, Third Edition, 2007), p.168.

4- يرفض البنائيون الافتراضات الوضعية بوجود قوانين وشبه قوانين تحكم الظاهرة الاجتماعية والسياسية بعيدة عن إرادة الفاعل وقدرته في التأثير في محيطه، وعدم

فصل الذات عن الموضوع فهب ذات طبيعة تذاثنية Intersubjective¹.

توفر البنائية مساحة فكرية منتجة للباحثين المهتمين بوصف العوامل المعيارية في مجال تهيم عليه حتى الآن المناهج المادية، حيث تركز النظريات العقلانية على التفاعلات الاستراتيجية والتي تكون فيها مشاركة الفاعلين على أساس هوياتهم واهتماماتهم وتحاول تحقيق تفضيلاتهم عبر السلوك الاستراتيجي فوفقا للبنائيين فإن فهم كيفية ارتباط هويات الفاعلين المشروطة بالبنى غير المادية مهم للغاية، لأن الهويات تصنع الاهتمامات أولا ثم تصنع السلوكيات وبالتالي فإنها تركز على الهويات الاجتماعية للدول، ويتم تحديد المصلحة من خلال هوية الدولة التي تعتمد على الخلفيات التاريخية، الثقافية، السياسية والاجتماعية على عكس الواقعيين الذين يرون أن الهياكل المادية مثل: توازن القوة العسكرية يحدد سلوك الدول، بينما يرى البنائيون أن أنظمة الأفكار والمعتقدات والقيم المشتركة لها أيضا خصائص هيكلية وأنها تمارس تأثيرا قويا على العمل الاجتماعي والسياسي، فالأفكار تفهم على أنها معاني بين الذات Intersubjective والتي هي الوسيط والداعم للسلوك الاجتماعي².

يجادل البنائيون بأن فهم كيفية تطوير الفاعلين لمصالحهم أمر مهم ومفتاح لشرح الظواهر الدولية، هذا يعني أيضا أن تكوين المصالح يرتكز على الهويات الاجتماعية للدول والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، أما فيما يخص صياغة السياسة الخارجية فيرى

¹- خالد المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، ع2، (2014)، صص. 317-318.

²- Mahdi Mohamed Nia, "A Holistic Constructivist Approach To Iran Foreign Policy", International Journal of Business and Social Science, Vol2, N°4, (March 2011), pp.280-281.

البنائيون بأنه على الرغم من أنه قد يبدو بديهيا أن السياسة الخارجية يجب أن تعمل للدفاع عن المصالح الوطنية وتعزيزها، فإن طبيعة هذه المصالح ليست بديهية ولا تتبع ببساطة من مكان الدولة الموضوعي في النظام العالمي، بدلا من ذلك فإن المصالح الوطنية لبلد ما مشتقة اجتماعيا وشرط تاريخي ما يعكس تفسيرها للعالم ومكانة الدول فيه فالفاعل الدولي يشكل سياقه الاجتماعي الخاص للقيم والمعايير المشتركة، مما تشكل مصالحه، هويته وسلوكه كأحد الإجراءات والتفاعلات في السياسة الخارجية، والتي تستند بدورها إلى القواعد والمعايير والقيم المحلية والدولية وهكذا تقدم البنائية آراء ووجهات نظر بديلة لتحليل وشرح التطورات الحالية في الشؤون الدولية.¹

لذلك فإن البنائية نظرية تدرس العلاقات الدولية من منظور اجتماعي، تستند هذه

النظرية إلى عاملين:

1- البناء construction

2- الفاعل Actor

فالبناء هو الهويات والقيم والأفكار إلى جانب التصورات والتفضيلات المشتركة للزعيم أو القائد السياسي، أما الفاعل فهي الوحدات التي تتفاعل مع بعضها البعض ومع الهياكل الاجتماعية وتؤثر على كل منها.

وترفض البنائية الحجج الواقعية القائمة على حقيقة أن الفوضى في النظام الدولي هي الحقيقة الثابتة للواقع البشري، ومع ذلك فإن الحقائق تبنى على أساس اجتماعي خلال تفاعل القيم والهويات والممارسات، ومنه ترفض البنائية تأثير فوضى النظام الدولي على السلوك الخارجي للدول، وإنما تميل في تفسير السياسة الخارجية للدول في إطار سياقها الاجتماعي،

¹-Laetitia Olivier," Theoretical Approaches In International Relations: The South African Military As a Foreign Policy Instrument", **South African Journal Of Military Studies**, Vol43,N°2,(2015),pp.50-51.

وبالتالي تصبح الهوية المحدد الرئيسي لتلك السياسة في عالم سياسي مبني اجتماعيا مما تساعد الفاعل على تعريف الذات وتحديد تفضيلاتهم واهتماماتهم.¹

ترتبط السياسة الخارجية بتأسيس سياق هادف يهتم فيه صانع القرار برسم أهداف يسعى إلى تحقيقها، ففي عالم التفاعلات البشرية غالبا ما تكون المعتقدات والعواطف وراء ما يبدو أنها قرارات محسوبة بعقلانية، فأى إجراء في السياسة الخارجية هو ظاهرة اجتماعية لا يمكن فهمه بشكل كاف دون الاستكشاف الكامل للسياق الذي تتشكل فيه.²

يجادل البنائيون بأن أنماط التعاون والصراع بين الدول تعتمد بشكل كبير على عملية تشكيل الهوية المستمدة من التفاعل فيما بينهما، وتشكيل مصالحها وعلاقاتها، فباتباع هذا المنطق كلما تماثلت الدول بطريقة ايجابية ودية بسبب التفاعل التاريخي السابق فإنها تميل إلى التعاون وتعزيز الثقة المتبادلة، أما إذ اختلفت الرؤى بطريقة سلبية وارتبطت بالمنافسة فإنها تؤدي إلى تضارب العلاقات مما يزيد من فرص توازن سياسات القوة وانعدام الثقة، بعبارة أخرى فالدول التي لها تاريخ في المنافسة تكون أكثر احتمالا للإخراط في تنافس أو نزاع مستقبلا، لأن عدم الثقة والتصورات السلبية لدولة أخرى هي بنيات تعزز نفسها بنفسها، فكيفية اظهار الدول لمصالحها تعتمد بشكل أساسي على كيفية تعريفها لنفسها فيما يتعلق بالآخر، مع تكوين الهويات اجتماعيا وتعزيزها من خلال علاقاتها ثم بعد ذلك تصبح المصالح تتوسط فيها الهويات اجتماعيا وتعزيزها من خلال علاقتها، ثم بعد ذلك تصبح

¹-Abdelraouf Mostafa Galal, "External Behavior of Small States in Light Of Theories of International Relations", **Review of Economics and Political Science**, Vol5, N°1, (2020), pp.49-50.

²- Andrei P. Tsygankov, "Contested Identity And Foreign Policy: Interpreting Russia's International Choices", **International Studies Perspectives**, Vol15, (2014), p.20.

المصالح تتوسط فيها هويات الفاعلين وفهمهم لذواتهم إلى جانب علاقاتهم مع الجهات الفاعلة الأخرى.¹

بالنسبة لمفكري السياسة الخارجية، فإن تجاهل سياسة الهوية قد يأتي على حساب سوء فهم مصادر السياسة والتوجه المستقبلي، على الرغم من أن الآخر الخارجي يمارس تأثيرا حاسما على الذات، وبالتالي فإن الذات والآخر ليسا موحدين في نقل واستقبال رسالة الهوية، فتفسير السياسة الخارجية يتضمن البدء بمراقبة تصرفات الدولة ثم السعي في تفسير معناها في مختلف السياقات الوطنية والدولية، فالسياسة الخارجية الناجحة لا تؤدي أبدا إلى تعطيل نظام القيم الثقافية بشكل أساسي، هذه السياسة ناجحة إلى الحد الذي يمكن من الحصول على الاعتراف في مختلف البيئات المحلية والعالمية، وبالتالي جعل التفسير الذاتي في البداية موضوعيا، تتضمن أي سياسة سلسلة من الإجراءات التي تقدم بها الدولة تشكيل واقعا اجتماعيا مفتوحا للتفسيرات، وبالتالي تحديد كيفية نظر المسؤولين إلى تصرفات الدولة وتحليل رؤية توجه الدولة لاتخاذ مثل هذه التصرفات.²

تتميز العلاقات الأوروبية الروسية بالتناقض وتعدد الأوجه، حيث يظهر ذلك من خلال تصور السياسات والتحويلات المفاجئة، فطالما كان الجدل الروسي حول أوروبا يدور حول روسيا نفسها وحول تاريخها وهويتها.

لقد كانت أوروبا مهمة بالنسبة لروسيا بطرق مختلفة وبصورة مترابطة وما يميزها هو تلك الصورة القائمة على أساس:

- أوروبا كفكرة. Europe as an idea.

¹ - Valdir Da Silva Bezerra, "Constructivism Revisited: An Evaluation of Russian Foreign Policy and Moscow- Washington Relations", Revista Conjuntura Global, Vol8, N°1, (2019), p.18.

² - Andrei P. Tsygankov, **Op.cit**, pp.23-24.

- أوروبا كنموذج .Europe as a model.

- أوروبا كواقع جيوسياسي.¹ Europe as a Geopolitical Reality

حتى داخل الدول المشكلة للاتحاد الأوروبي هناك اختلاف كبير وتضارب الرؤى خاصة ما تعلق بالسياسة الخارجية، حيث يمكن ملاحظة ذلك من خلال غياب سياسة خارجية واحدة وبالتالي كل دولة لها سياستها الخاصة، إذ لا تريد الدول التنازل عن جزء من سلطتها لصالح خلق سياسة خارجية مشتركة، فالإتحاد الأوروبي وصل إلى درجة كبيرة من التكامل الاقتصادي لكن يغيب ذلك على المستوى السياسي ما حال دون خلق دستور أوروبي موحد، إضافة إلى ذلك هناك بعض الدول التي كانت سابقا مشكلة للاتحاد السوفياتي قبل نهاية الحرب الباردة ما يشكل عائقا أما إتمام مسار التكامل باعتبارها كانت دول اشتراكية وضمها للاتحاد كانت ضمن سياسة احتواء المد الشيوعي ومحاولة كسر النفوذ الروسي في أوروبا الغربية، ومحاولة نشر القيم الليبرالية الديمقراطية وهذا ما تراه روسيا أنه تهديد للقيم والهوية السوفياتية.

يشير المحللون الروسيون والغربيون إلى هوية امبراطورية راسخة مستمدة من التوسع الامبراطوري لروسيا في القرنين السادس عشر والتاسع عشر وسجل الاتحاد السوفياتي، ويكتب ايغور زيفيلف Igor Zevelev المدير السابق لمكتب مؤسسة ماك آرثر بروسيا أن الهوية الروسية تتضمن الروس الصغار (الأوكرانيون)، الروس البيض (البيلا روسيون) والروس العظام (الروس العرقيون)، وترتبط الهوية الروسية أيضا بدول الاتحاد السوفياتي السابق، بما في ذلك وسط آسيا نظرا إلى ماضيها السوفياتي المشترك واستخدام اللغة الروسية، ويتم التعبير عن روابط روسيا مسؤوليتها وقيادتها على مستوى منطقتها بوصفها جزءا من السياسة

¹- André Gerrits and Max Bader et al, "The European Union and Russia: Perception and Interest in The Shaping of Relations", Netherlands, Institute Of International Relations Clingendael, **European Paper**, N°4,(2008), p.6.

الروسية من خلال المصطلح روسكي **Russkiy Mir** أو العالم الروسي وهو يعني دعم مواطني روسيا، كما تتضمن هذه السمات المشتركة المحتملة من بين عناصر أخرى السكان الروس العرقيين، المتحدثين باللغة الروسية، أتباع الكنيسة الأرثوذكسية الروسية ومواطني الإتحاد السوفياتي السابق ومتحدثي اللغة السلافية، وقد يتم تسييس تحديد الروابط والصلات المشتركة وتكييفها استنادا إلى أهداف السياسة الخارجية الروسية.¹

في الإطار المفاهيمي البنائي الذي يستتبط دور الهويات والخلفيات المختلفة التي أنشأها الوكلاء لتمثيل أنفسهم وتمثيل بعضهم البعض في سياسات الطاقة الدولية تظهر علاقات الطاقة بين الإتحاد الأوروبي وروسيا كنتاج لعمليات ديناميكية معقدة وعمليات اجتماعية مترابطة، وبرهن كل من **جوان دوبردولابن Joan Debardeleben**، **توم كاسير Tom Casier**، و**بيتر كراتوتشفييل Peter Kratochvil**، أن علاقات الإتحاد الأوروبي وروسيا في مجال المحروقات تحدد ليس فقط بالحقائق المادية والتركيبات المؤسسية، ولكن أيضا من خلال السياسة الخطابية في سياسة المحروقات الروسية التي تتحول وتتغير بمرور الوقت، وتتجلى هذه السياسات الخطابية لروسيا من خلال خطاب القوة العظمى **Energy Super Power** في مجال الطاقة الذي أسسه وأنتجه نظام بوتين.²

تقوم السياسة الروسية في تعاملها مع جيرانها خاصة الإتحاد الأوروبي من خلال اعتمادها على سياسة أكثر تنوعا، إذ تتضمن ركيزتين أساسيتين:

1- التكامل الأوراسي وفكرة العالم الروسي الذي يجمع الأبعاد العرقية، الدينية واللغوية وهذا ما يميزها عن إطار عمل الإتحاد الأوروبي.

¹ - أندرو رادينوكلينترتش، وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي، (كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2017)، ص ص. 12-

² - Anna Kuteleva, "Discursive Politics Of Energy In EU-Russia Relations", Routledge, **Problems of Post Communism**, (October 2008), pp.2-4.

2- إدخال البعد العسكري في الإيديولوجية الروسية لإعطاء قوة تسمح بلعب هذا الدور وهذا ما يمكن ملاحظته في دعمها للتمرد العسكري شرق أوكرانيا.

تسعى روسيا من خلال انتهاج هذه السياسات إلى المحافظة على هويتها وأبعادها العرقية والتي كانت مرتبطة بالاتحاد السوفياتي السابق لمحاصرة المد الغربي إلى مناطق نفوذها وحتى أراضيها من خلال استعمال الإتحاد الأوروبي كأداة لنشر المد الليبرالي، وبالتالي تستخدم روسيا ورقة الطاقة في علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي للضغط ضد هذه الأخيرة لانتهاجها سياسة التوسع شرقا بضم بعض الدول التي كانت منضوية تحت لواء الإتحاد السوفياتي وبالتالي تهديد مصالح روسيا في المنطقة.¹

ينصب التركيز على علاقات الغاز الطبيعي باعتبارها عامل مؤثر على عملية صنع القرارات خلال الفترات التي يميزها الاتفاق والتغيير، حيث تحدد ثلاث علاقات رئيسية بين الأفكار والقوة والتي تمس أيضا مفاهيم الشرعية والهوية وذلك لشرح الأفكار التي كانت تلعب دورا مهما في علاقات الطاقة بين الإتحاد الأوروبي وروسيا، فالتحليلات صورت الإتحاد الأوروبي على أنه جهة ليبرالية فاعلة في السوق من خلال قوة تأثير الأفكار على صنع سياسة الطاقة في الإتحاد الأوروبي، وقد يفهم نفوذ الإتحاد الأوروبي بأنه إدراك خسارة روسيا لمعركة الأفكار واعتقاده أن الأفكار الليبرالية للسوق تعمل على تقديم مزايا للطرف الروسي مقابل أن تتنازل عن بعض المعتقدات لكسب موقع مميز داخل السوق الأوروبية. فمحاولات الإتحاد الأوروبي لخلق سوق طاقي موحد، حر وعادل يدعمه سيادة القانون قد

¹-Andrey Makarychev, " Incomplete Hegemonies, Hybrid Neighbours: Identity Games and Policy Tools In Eastern Partnership Countries", **CEPS Working Paper**, N°2, (February2018), p.10.

تعرقلت بسبب رفض روسيا التصديق على معاهدة ميثاق الطاقة المهم للغاية مما يدل على ضعف الهوية والأفكار داخل الإتحاد الأوروبي عكس قوتها في روسيا.¹

المبحث الثالث: العلاقات الأوروبية الروسية حسب الطروحات الجيوبوليتكية

أفرزت بيئة ما بعد الحرب الباردة هيكلًا جديدًا لنظام عالمي، يختلف توزيع القوة فيه عن ذلك الذي كان سائدًا قبل نهاية الحرب الباردة، أين برزت أقاليم جغرافية ذات قيمة محورية أصبحت مركزًا للتنافس بين القوى الكبرى، من أبرز خصائصها موقعها المتميز والموارد التي تمتلكها وأهمية اكتسابها يزيد من قوة الدولة وتعزيز مكانتها في النظام الدولي من منظور المصالح الجيوسياسية والاستراتيجية البعيدة المدى للدول والتكتلات الدولية وسبل إيصالها إلى الأسواق وسياسات تسعيرها.

موارد الطاقة من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر وهو أحد أهم العناصر المكونة للصناعات التحويلية منها الكيماوية والبتروكيماوية ولا تنحصر تلك الأهمية في ظروف السلم فقط بل تمتد وبشكل أكثر فعالية في أوقات الأزمات والحروب.

تطور المشهد الدولي للمحروقات خلال السنوات الأخيرة بشكل دراماتيكي من خلال اكتشاف احتياطات نפט وغاز جديدة، كما شكل الصراع على ممرات الطاقة ومعايرها أحد الأوجه الخفية للصراعات الجديدة في شرق أوروبا وكان أحد أسباب العودة الروسية إلى حلبات هذا الصراع تحت مسميات ومبررات أمنية، بينها غايات اقتصادية تتمثل بالمحافظة على مستوى التأثير في هذه السوق الحيوية، أو تدفق الطاقة بما يتوافق مع مصالح كل منهما سواء لروسيا أو الإتحاد الأوروبي الذي يسعى إلى تنويع مصادر الإمداد كأحد الاستراتيجيات لضمان أمنه الطاقوي.

¹ - Caroline kuzeurko, " Ideas, Power and Change: Explaining EU- Russia Energy Relations", Journal of European Public Policy, Vol21,N°1, (2014), pp.60-65.

المطلب الأول: الجيوبوليتيك بين المفهوم والتطور

تعنى الجيوبوليتيكا عموما بدراسة الدول في محيطها الحيوي أو السياسي عبر مداخل عدة منها: التاريخية، الإقليمية والوظيفية، وعلوم الاجتماع والإنسان الاجتماعي (الأنثروبولوجيا) بحيث تتضمن مجموعة كبيرة من المفاهيم تحدد شكل وجود الدولة السياسية وحدود علاقاتها في محيطها الحيوي، وآليات تشكيل تحالفاتها والبحث عن توفير مواردها وأسواقها وكيفية تأمينها.¹

إن جوهر الجيوبوليتيكا هو تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء الأوضاع والتركيب الجغرافي، لذلك فالآراء الجيوبوليتيكية تختلف مع اختلاف الأوضاع الجغرافية التي تتغير بتغير تكنولوجيا الإنسان وما ينطوي عليه ذلك من مفاهيم وقوى جديدة.

ويقوم التحليل الجيوبوليتيكي على موضوعين أساسيين:

الأول: وصف الوضع الجغرافي وحقائقه كما تبدو بالارتباط بالقوى السياسية المختلفة.

الثاني: وضع رسم الإطار المكاني يحتوي على القوى السياسية -الدول- المتفاعلة والمتصارعة، فمن الصعب تحليل هذه الأفكار نظرا إلى تداخل الأطوار المكانية للقوى والتكتلات الدولية الحالية، لذلك لا يمكن وضع حدود مكانية واضحة وفاصلة إذ لا بد أن تعترتها التداخلات الزمانية من آن إلى آخر.²

تعددت التعريفات المقدمة لعلم الجيوبوليتيك وهذا راجع إلى تعدد الاتجاهات الفكرية من جهة، واختلاف الفترات الزمانية والأحداث الدولية من جهة ثانية حيث عرفه رودولف

¹ - جمال الشوفي، جيوبوليتيكا الدوائر المتقاطعة: سوريا في عالم متغول، (الدوحة-قطر: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2018)، ص. 114.

² - محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، (القاهرة-مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص ص. 51-52.

كجيلين Rudolf Kjellen والذي يعد أول من استخدم مصطلح الجيوبوليتيك سنة 1905 في كتابه "الدولة مظهر من مظاهر الحياة" على أنه: "دراسة البيئة الطبيعية للدولة، وأنهم ما تعنى به الدولة هي القوة، كما أن حياة الدول تعتمد على التربية، الثقافة، الاقتصاد، الحكم وقوة السلطان" ويحاول كجيلين التأكيد على أن الغرض الأسمى للعلم هو جعل الجغرافيا في خدمة الدولة أي بعبارة أخرى كيف يمكن لصانع القرار جعل الموقع الجغرافي في مصدر القوة للدولة في التعبير عن مواقفها السياسية؟

أما كارل هاوسهوفر Karl Howshofer فقد عرف علم الجيوبوليتيك على أنه: "العلم القومي الجديد للدولة، وهي عقيدة تقوم على حتمية المجال الحيوي بالنسبة لكل العمليات السياسية"، حيث اعتبر هاوسهوفر علم الجيوبوليتيك بمثابة العلم الجديد للدولة الذي يستند إلى الجغرافية السياسية بدل أمور أخرى.

أما ايف لاقوست Yves Lacoste فقد اعتبره "دراسة لمختلف أشكال صراع السلطة على الأرض والقدرة تقاس بالموارد التي يحتويها الإقليم بالقدرة على التخطيط خارج الإقليم" هذا التعريف الذي قدمه لاقوست ربط بين موارد الدولة وقوتها في صنع السياسة الخارجية.¹

يعود التفكير الأول في علاقة السياسة بالأرض أو الفضاء الجغرافي إلى العصور القديمة، وهذا حسب ما جاء به عدد من الفلاسفة والمؤرخون الأوائل الذين أكدوا باختلاف توجهاتهم وأفكارهم العلاقة الوطيدة بين الموقع الجغرافي للدولة وسياستها، ويمكن القول أن البداية كانت من خلال المؤرخ الأنثربولوجي الإغريقي هيرودوت Herodote من خلال مؤلفاته التاريخية المتعددة أين قال: "سياسة الدولة تعتمد على جغرافيتها" كما سار

¹ - محمد عبد السلام، الجيوبوليتيكا: علم هندسة السياسة الخارجية للدول، (—: دار الكتب، 2019)، ص. 17.

الفيلسوف أرسطو 384-332 ق.م على نفس النهج حينما تحدث في مؤلفه "السياسة" عن المعايير المثالية لنجاح توسع ما أسماه ب: "المدينة" كما تحدث عن أهمية ودور الموقع الجغرافي وتأثيره على سبيل المثال: كتب عن أهمية الطابع المعزول لجزيرة كريت Crete ودورها في التاريخ السياسي لليونان القديمة، كما أعطى مثالا آخر بأهمية الموانئ في التبادل التجاري.

أما في القرون الوسطى فنجد ابن خلدون 1332-1406 كان له وجود من خلال كتابيه "التاريخ" و "المقدمة" أين ركز على حجم الدول وتطورها من خلال التوسع الجغرافي وزيادة حجم أراضيها، فرغم تعدد الآراء إلا أنهم يركزون كلهم على أهمية الدولة وأهمية الجغرافيا للسياسة.¹

صاغ رودولف كيلين 1905 هذا المصطلح لأول مرة، وعرفه على أنه دراسات للطريقة التي تساعد بها العوامل الجغرافية-وغالبا أيضا التاريخية والاجتماعية- في تفسير القوة والدور في الشؤون الدولية الوطنية، ففي الصياغات الكلاسيكية لهذا المصطلح تم التأكيد على الروابط والعلاقات السببية بين القوة السياسية والمادية على الفضاء الجغرافي، كما وصف هالفورد ماكيندر Halford Makinder 1904 الكثير من الفكر الجيوسياسي للقرن العشرين واستراتيجيات القوى الكبرى إلى جانب التحالفات والأحداث العسكرية بناء على عوامل جغرافية وتاريخية، وغالبا ما كان ينظر إلى الجغرافيا السياسية على أنها لعبة تنافسية محصلتها صفر Zero-sum Game تلعبها الدول الوطنية في سعيها وراء القوة والأمن، والمكاسب من التجارة والاستثمار.²

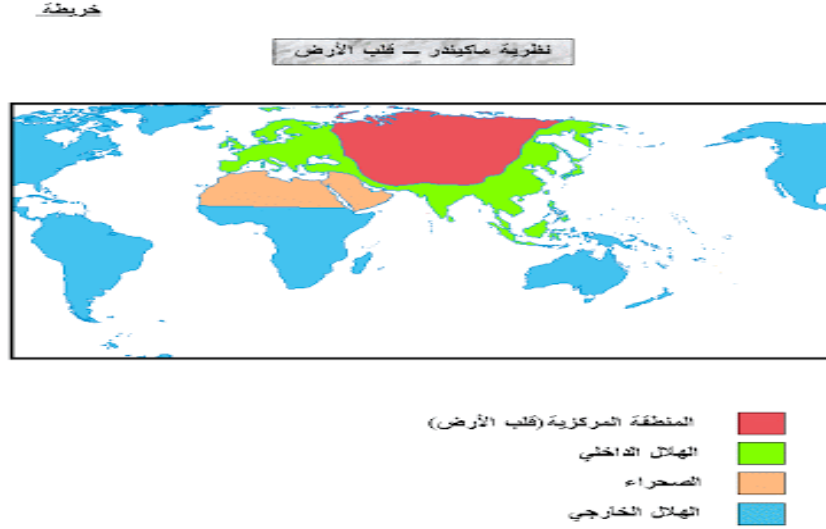
¹ - رضوان بوهيدل، "الجيوسياسية (الجيوبولتيك): من الفكرة إلى الأداة"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، ع2، (جويلية 2016)، ص ص. 218-219.

² - Ole Gunnar Austvik, "Concepts of Geopolitics and Energy Security", International Association for Energy Economics, Energy Forum, (Second Quarter 2018), p.25.

أعتبر الجغرافي الإنجليزي **ماكيندر** بنظريته عن هارتلاند (قلب الأرض Heart Land) أنه في الصراع العالمي بين الأرض والبحر كانت هناك غلبة للأرض، وتحديدًا في الدول التي كانت تسيطر على الهارتلاند الجزء الأوسط من قارة أوراسيا، والتي كانت نقطة الارتكاز أو المحور الذي يدور حولها تاريخ العالم، فهو يرى أن من يسيطر على أوراسيا يسيطر على قلب العالم ومنه يسيطر على العالم، لكن المشكلة التي طرحها هي أن أوراسيا كانت تحت سيطرة روسيا، أين حذر **ماكيندر** من أن روسيا وألمانيا الموحدة يمكن أن تتغلب على بريطانيا وهيمنتها العالمية، ذلك أن الأسطول البحري لهاتين الدولتين وإمكانياتهما تمكنهما من التغلب بسهولة على البريطانيين، وأكبر هاجس هو بناء خط السكة الحديدية برلين -موسكو-بغداد- الخليج العربي وبالتالي تعريض الاحتكار البريطاني في المحيط الهندي للخطر، وتضم الدولة الوسطى لهارتلاند منطقة أوكرانيا، روسيا الغربية، أوروبا الوسطى وشملت الأراضي الرئيسية حقول الحبوب الأوكرانية وموارد النفط الروسية حول بحر قزوين وبالتالي فأخذ المفاتيح الرئيسية للتيار الجيوسياسي الأطلسي من يحكم أوروبا الشرقية يحكم الدولة الوسطى، ومن يحكم الدولة المركزية يقود جزيرة العالم (أوراسيا+إفريقيا) ومن يحكم جزيرة العالم يقود العالم وبهذا الصراع يمكن ملاحظة تلك الثنائية العدائية تاريخياً:البحر ضد الأرض أو بمصطلحات أكثر معاصرة أطلانطس ضد روسيا.¹

¹- Radenko Scekcic, "Geopolitical Strategies and Modernity: Multipolar World of Nowadays", **Journal of Liberty and International Affairs**, Vol1, N°3,(2016),pp.85-86.

خريطة رقم 1: توضيح قلب الأرض



المصدر: <https://www.stores2021.ru/category?name=نظرية%20قلب%20لارض>

حسب ما قدمه ماكنيدر فإن السيطرة على القلب ستمكن من السيطرة العالمية، وبالتالي بالنظر إلى الخريطة نلاحظ هذا القلب موجود في آسيا أو معظمها تشمل بذلك روسيا، الصين، آسيا الوسطى، منغوليا، بحر قزوين، إيران وهذا دليل على محاولة القوى العالمية السيطرة عليه ما بين التحركات الأمريكية-الصينية-الروسية نظرا لما تحتله هذه المنطقة -آسيا- من مميزات اقتصادية وتنموية منها تلبية الحاجات الطاقوية فيما تحتل الريادة في الاحتياطي العالمي للمحروقات-الطاقة- مما يجعلها مركز استقطاب عالمي خاصة بين القوى الكبرى.¹

1- مجموعة مؤلفين، الثقل الآسيوي في السياسة الدولية: محددات القوة الآسيوية، (برلين-ألمانيا: المركز الديمقراطي الغربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، 2018)، ص.11.

أما **الفريد ماهان Alfred Thayer Mahan** يفترض أن القوة والسيطرة الجيوبولتكية ترتبط بالبحار والمحيطات والتحكم في السواحل والمداخل البحرية الاستراتيجية كأساس للسيطرة العالمية، فالقوة البحرية مرادفة لتحقيق القوة التجارية وبالتالي بناء حضارة بحرية- تجارية كونية، فحسبه من يتحكم في المحيط يتحكم في التجارة العالمية، ومن يتحكم في تجارة العالم يسيطر على الثروة العالمية وبالتالي يتحكم في مصير العالم، يعتبر ماهان روسيا بمثابة الأساس الأرضي الحيوي للجزيرة العالمية-أوراسيا- ومن ثمة يجب بناء قواعد بحرية قوية لمحاصرتها وحرمانها من الوصول إلى المجالات البحرية حتى لا تنفرد بمصير العالم.¹

على غرار الجيوسياسيين السابقين، فقد قدم **نيكولاس سبيكمان Nicolas Spykman** تقسيما كبيرا للعالم:

- **العالم القديم:** الذي يتكون من القارة الأوراسية، إفريقيا وأستراليا.

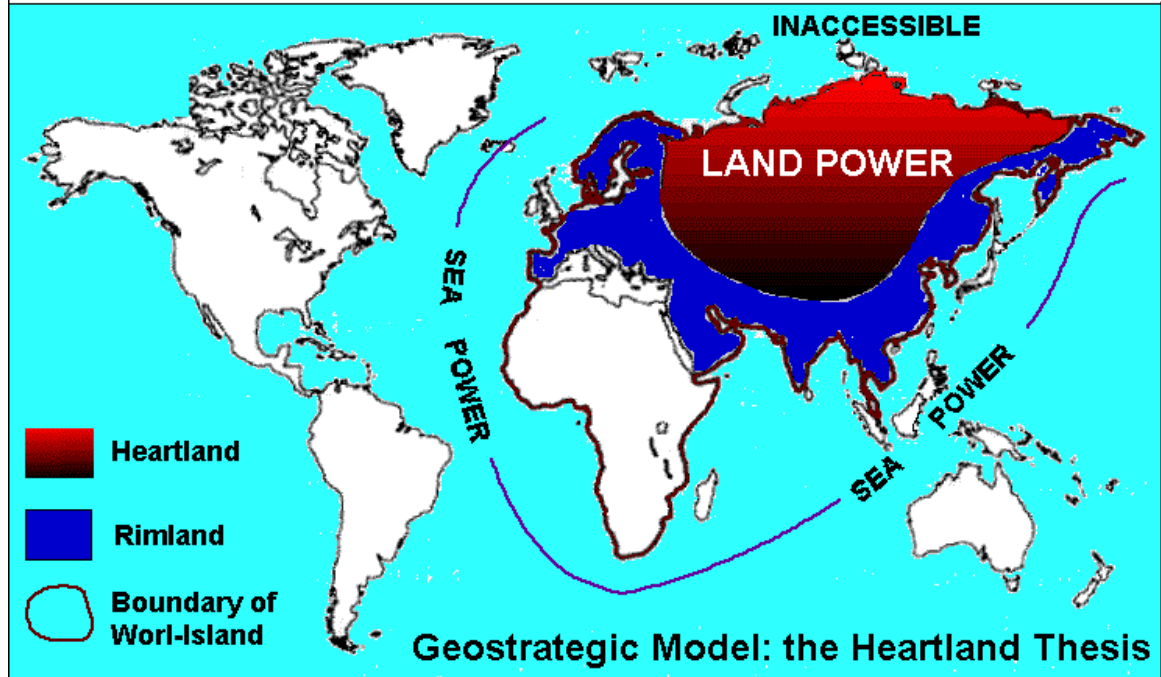
- **العالم الجديد:** الذي تكونه الأمريكيتين

هيمنت الولايات المتحدة على المجال الأخير-العالم الجديد- بينما يمكن للعالم القديم المنقسم تقليديا بين القوى أن يتحدى الولايات المتحدة إذا اتحد، ولذلك اقترح سبيكمان سياسة خارجية نشطة وغير انعزالية للولايات المتحدة لبناء والحفاظ على توازن القوى في العالم القديم ومنع أي تحدي لها، وقد حدد **ريميلاند Rimland** متبعا ماكيندر **بالهلال الداخلي Inner Crescent** على أنها الساحة الجيوسياسية الرئيسية.² ويرى سبيكمان أن الهلال الهامشي الذي يحيط بالهارتلاند عند ماكيندر يعتبر مفتاحا للسياسة العالمية ومن ثم تحديد الدولة الكبيرة.

¹- ابراهيم قلاوaz ومحمد غربي، "مضامين السياسات الأوروبية لبناء الإقليم المتوسطي"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع19، (جانفي 2018)، ص.166.

²- Colin Flint, **Introduction To Geopolitics**, (New Yourk: Routledge, 1sted, 2006), p.22.

خريطة رقم 2: توضح الريملاندي



المصدر: المدرسة-البريطانية-للجيوبوليتيكا. <https://www.politics-dz>

أطلق سببكيما على هذه الأراضي اسم الإطار أو الحافة Rimland التي تضم أوروبا الغربية والشرق الأوسط والهند وجنوب شرق آسيا والصين، يتمتع هذا الإطار بكثرة السكان إلى جانب مصادر ثروة هائلة بالإضافة إلى موقعه على بحار واسعة، وعليه بنى نظريته على أنه من يحكم الإطار يحكم أوراسيا، ومن يحكم أوراسيا يتحكم بمصير العالم.¹

كتب سببكيما أن الجغرافيا هي العامل الأساسي في السياسة الخارجية للدول لأنها الأكثر ديمومة، يأتي وزراء ويذهب آخرون، حتى الدكتاتوريون يموتون لكن سلاسل الجبال تقف دون انزعاج، وبهذا الصعود تعتبر أوروبا أو معظم أوروبا "حافة" لأنها تمتلك العديد من نقاط الوصول إلى البحر، وبالتالي فإن التهديد المتمثل في اكتساب القوة الأورو-آسيوية فهي واحدة لجميع موارد وثروة قلب المنطقة الأوراسية سيكون حتما قادرا على توسيع سلطتها

¹- عمر الحضرمي، "الدولة الصغيرة: القدرة والدول مقارنة نظرية"، مجلة المنارة، المجلد 19، ع4، (2013)، ص.54.

إلى الحافة والسيطرة على موارد العالم، فمن الناحية النظرية إذا سيطرت دولة واحدة على جميع الموارد الاقتصادية، السياسية والعسكرية لأوراسيا فإن تلك الدولة ستهيمن على العالم، بالإضافة إلى ذلك ستملك هذه الدولة الواحدة الموارد الديموغرافية والموارد الاقتصادية لتكون مكتفية بالكامل.¹

تقتضى المنظورات الجغرافية لأوراسيا أن الفصل بين القارتين الآسيوية والأوروبية لا يستند للأسس الجغرافية بسبب الافتقاد لخطوط طبوغرافية فاصلة بين القارتين واللذان تمثلان رقعة يابسة واحدة، وهو ما يجعلها القارة الأكبر في الكرة الأرضية بمساحة تصل إلى 55 مليون كلم² وما يمثل نحو 36,2% من مساحة اليابس، كما تضم أوراسيا ما يقارب 83 دولة، ومنه يمكن التفريق بين ثلاث اتجاهات:

1- العمق التاريخي للاتحاد السوفياتي: يهيمن على هذا التعريف لأوراسيا العمق

الجغرافي لمحيط الاتحاد السوفياتي وهو مرتبط بالاستقطاب الدولي الذي يهيمن على العلاقات الدولية خلال الحرب الباردة، حيث اتجهت روسيا للتمدد إقليمياً في الجوار الجغرافي لها لتأسيس نطاق جغرافي عازل في مواجهة الكتلة الغربية بالإضافة إلى سعيها للهيمنة على الممرات الملاحية التي تسمح لأساطيلها بالحركة، وهو ما يصل هذه الدولة ضمن الاتحاد السوفياتي: تشمل أوكرانيا، أوزبكستان، كازاخستان، بيلاروسيا، أذربيجان، جورجيا، طاجاكستان، مولدوفا، قيرغيزستان، لتوانيا، لاتفيا، إستونيا، تركمانستان، أرمينيا.

2- الثقافة الأرثوذكسية-السلافية: تركز على الخصوصية الثقافية التي تميز

الشعوب ضمن النطاقات السلافية الأرثوذكسية المرتبطة بروسيا وهو ما تطلق عليه بعض الأدبيات "الثقافة الأوراسية" Eurasianism لتمييزها عن الثقافة الغربية المتمركزة بالقارة

¹- William Mayborn, "The Pivot To Asia: The Persistent Logics Of Geopolitics And The Rise Of China", Journal of Military and Strategic Studies, Vol15, Issue4, (2014), pp.84-86.

الأوروبية، والثقافة الآسيوية المنتشرة بدول آسيا وبالتالي هذا يمثل العمق الثقافي للمكانة الروسية على المستوى العالمي والدعامة الأساسية لهوية روسيا.¹

3- **الرؤية القارية لأوراسيا:** تتناول هذه الرؤية أوراسيا من منظور قاري حيث تركز على الاعتماد المتبادل بين الدول في القارتين الآسيوية والأوروبية، وعدم امكانية الفصل بينهما مع التأكيد على أن الحدود الفاصلة بين القارتين مصطنعة ولا تستند لأي أسس جغرافية، وتتجاوز أوراسيا وفقا لهذا التعريف نطاق الهيمنة للاتحاد السوفياتي السابق عبر قارتين آسيا وأوروبا وبالتالي فهي تعبر عن الإقليمية والروابط الاقتصادية بين دول القارتين.²

لقد أسفرت نهاية الحرب الباردة عن آمال في نظام عالمي جديد، وتنبؤات بأن الاقتصاد كما قال ادوارد لوتواك "الجيواقتصاد Geoeconomic" سيحل محل الجيوسياسة كقوة دافعة في السياسة الدولية، لكن سرعان ما أثبتت الأحداث أن الجيوسياسة أو الجيوبوليتيك مازالت مهمة والدول لاتزال تصارع من أجل السلطة والأرض وأن القوة العسكرية لا تزال تتفوق على الاقتصاد على الأقل في المدى القصير، على عكس فرانسيس فوكوياما لسنا في نهاية التاريخ، ولم تكن نهاية الحرب الباردة نهاية التاريخ بل كانت أحداث تصادم بين قوة مهيمنة محتملة وتحالف دول معارضة لتلك القوة التي تسعى للهيمنة على العالم.³

¹ - منى مصطفى، "عودة أوراسيا: تجدد الاهتمام الأكاديمي بالترابط الجغرافي بين أوروبا وآسيا"، أوراق أكاديمية، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ع6، (أفريل 2019)، ص ص. 2-3.

² - منى مصطفى، المرجع نفسه، ص.3.

³ - Francis P.Sempa, **Geopolitics from the Cold War To The 21st Century**, (USA: New Brunswick Transaction Publishers, 2002), pp.4-5.

لقد أدى الصراع الإيديولوجي في القرن العشرين على الصعيد الثقافي، الاقتصادي، العسكري والتكنولوجي بين الليبرالية الرأسمالية والاشتراكية، وعلى صعيد نماذج الحكم بين الديمقراطية والأنظمة الاستبدادية إلى نشوء الجيوبوليتيك وتطورها من خلال ما أفرزته الحرب الباردة منها:

- تكاثر نقاط الاحتكاكات والصراعات المتعلقة بالمياه، الهيدروكربونات والغاز إلى جانب رواسب اليورانيوم والمياه الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة.
- زيادة الاهتمام الدولي بالحصول على هذه الثروات وتعظيم قوتها ومكانتها في النظام الدولي.¹

إذا فالنظرية الجيوبوليتيكية تقوم على افتراض وجود علاقة بين قوة الدولة وجغرافيتها، فالعامل الجغرافي مهم بشكل كبير في بناء الدولة وزيادة مصادر قوتها من خلال تكامل وترابط حجم الإقليم وموقعه وطبيعة موارده إلى جانب عدد ونوعية السكان، يرى فريديريك راتزل في نهاية القرن التاسع عشر في كتابه "الجغرافيا السياسية" أن الجيوبوليتيك هي الجغرافيا المسخرة لخدمة سياسة الدولة، أما في الوقت الحاضر فاللجيوبوليتيكس مفهومان عامان:

المفهوم الأول: يقوم هذا التعريف على الفكرة الألمانية الخاصة بالمجال الأرضي، بعده المجال الحيوي للدولة على أنها كائن حي، والذي يؤدي بالنتيجة إلى نشوب الحرب.

المفهوم الثاني: هو المفهوم الأوسع الذي يقوم على الدراسة الجغرافية للدولة من حيث سياستها الخارجية وهنا يكون التأكيد كله على المظهر الجغرافي للعلاقات الخارجية.¹

¹ - محمد طي، الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن، (----): المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ط1، (2019)، ص.7.

لقد ترتب عن نهاية الحرب الباردة إعادة قراءة للافتراضات الجيوبوليتيكية للسياسات والاستراتيجيات للقوى الرئيسية في النظام العالمي للبيئة الاستراتيجية الجديدة، وتتمحور الجيوبوليتيكية حول قطب الدولة والمكان والسياسة، فبانتهاء الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي تكونت بيئة جيوبوليتيكية جديدة في شرق آسيا ووسطها أدت إلى تغيير التهديدات الجيوبوليتيكية التقليدية وإضافة التهديدات الإيديولوجية، هذه الحقبة أكدت عن وجود حقيقة مكنونة مفادها وجود إدراك لدى صناع القرار حول رؤيتهم للطرف الآخر.²

منذ بداية الأزمة الأوكرانية، علق الإتحاد الأوروبي في مجموعة من النقاشات الجيوسياسية وأرجع العديد من المحللين أن من بين الأسباب التي أدت إلى الخلاف بين الإتحاد الأوروبي وروسيا هو الافتقار إلى التفكير الاستراتيجي الواضح من الجانبان، حيث ساهم القرار الروسي بإطلاق اتحاد اقتصادي أورو-آسيوي بشكل متبادل مع اتفاقية التجارة الحرة مع شركاء الإتحاد الأوروبي الشرقيين إلى تفاقم هذه النقاشات، ولا شك أن نهاية الحرب الباردة أت إلى عودة الجغرافيا السياسية في أوروبا.³

فروسيا تسعى إلى ضمان وضعها كواحدة من القوى العالمية، وذلك إذا تم الاعتراف بها كقوة إقليمية في أوراسيا، إلى جانب تعزيز الاقتصاد الروسي من خلال التعاون مع بعض جيرانها في مجالات العبور وأسواق الطاقة والزراعة، والعمل على خلق تنمية اقتصادية

¹- نورا جليل هاشم ومحمد كاظم عباس المعيني، "ما بين الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية: دراسة في اختلاف المفاهيم"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 4، ع2، (جويلية 2020)، ص ص. 435-436.

²- كاظم هاشم نعمة، "المحور الجيوبوليتيكي العربي-الإسلامي وعملية هيكل النظام الدولي: نحو مقارنة جديدة"، سياسات عربية، ع43، (مارس 2020)، ص ص. 11-12.

³- Jean F. Crombois, "Which Geopolitics For The European Union? The EU's Eastern Partnership," International Relations and Diplomacy, Vol3, N°7, (July 2015), p.483.

لملوسة ومشاريع استثمارية، ومن هنا تصور روسيا نفسها كقائد ونقطة محورية للقارة الأوروبية.¹

المطلب الثاني: أهمية تحليل العلاقات الأوروبية -الروسية من المنظور الجيوبوليتيكي

يعتبر علم الجيوبوليتيك من العلوم الذي يعنى بمعالجة الموارد الطبيعية والقيمة التي تتسم بها في رسم المصالح الجيوسياسية والاستراتيجية البعيدة المدى للدول والتكتلات الدولية، خاصة وأن هذه الموارد تختلف باختلاف أماكن تواجدها إضافة إلى طريقة وأساليب إيصالها من مناطق إنتاجها إلى الأسواق وسياسات تسعيرها، حيث يجب ربط العوامل الاقتصادية بعوامل موازين القوى القائم على طبيعة ومستقبل العلاقات بين الدول خصوصا الكبرى منها وأهدافها ومصالحها الجيوسياسية واستراتيجيات العلاقات فيما بينها، مما قد يساعد على فهم أسباب اختيار مناطق الإنتاج هذه بدلا من تلك، أو فهم أسباب اختيار هذا الأنبوب لإيصال المحروقات من المنتج إلى المستهلك بدلا من ذلك الأنبوب، لذلك فالعوامل الجيوبوليتيكية تجعل سياسات الدول المالكة للثروات الطبيعية أكثر استجابة لمصالحها الوطنية البعيدة المدى على وجه الخصوص.²

فمن المنظور الجيوسياسي تتأثر العلاقات بين الدول بالقيمة الاستراتيجية للمنطقة، مع ذلك تعتمد هذه القيمة على أهمية المنطقة من حيث مواردها الطبيعية وحجمها إلى جانب قربها وآفاقها المستقبلية فيما يتعلق بعلاقتها مع البلدان الأخرى، حيث يعد توفر الموارد

¹ - Marlene Laruelle, **The Russian World Russia's Soft Power and Geopolitical Imagination**, (Washington: Center on Global Interests, 2015), p.17.

² - محمد دياب: "مسألة الموارد الطبيعية من منظور الجيوبوليتيك"، في:

- Alriyadh.com/20144, (31-12-2020).

الطبيعية متغيرا جيوسياسيا مهما للغاية، فهو الدافع الأساسي الذي كان وراء الرحلات الاستعمارية للبحث واستغلال الثروات الطبيعية.¹

إن بقاء الدول أو سلطتها قد يعتمد على تأمين الوصول إلى الموارد الطبيعية الرئيسية، لذلك نلاحظ سعي مجموعة من الشركات الوطنية والمتعددة الجنسيات المدعومة من الدولة إلى الاستفادة من ديناميكيات العرض والطلب، فغالبا ما توفر الموارد الطبيعية الفرصة الأولى للمساعدة في الاستقرار وإعادة بناء وإحياء سبل العيش والأنشطة الاقتصادية الأخرى، في حال إدارة الحكومات لبيئتها ومواردها بشكل جيد ودمجها في مجموعة أنشطة بناء السلام، إذ يمكن للموارد الطبيعية أن توفر مسارا مستداما لتحقيق سلام دائم والحد من الفقر في حال الاستغلال الأمثل لهذه الموارد الطبيعية.²

قد تساهم الموارد الطبيعية مساهمة إيجابية في التنمية الاقتصادية أوقد تكون عائقا أمام التقدم الاقتصادي، خاصة تلك الدول التي تعتمد في اقتصاداتها على الموارد الطبيعية المرتكزة جغرافيا تكون أكثر قابلية للتحويل إلى نمط اقتصادي ريعي، وبالتالي تصبح أكثر عرضة للآثار السلبية أو معرضة لمعضلة الوفرة التي من شأنها أن تؤدي إلى :

- تقليل الإنتاجية والتنافسية في القطاعات غير النفطية.
- تذبذب في إيرادات الدولة بسبب التذبذبات في أسعار الموارد الطبيعية خاصة المحروقات، مما يرفع من حالة التردد في اتخاذ القرارات المالية بشأن إلغاء أو توقيف المشاريع.
- سوء إدارة الحكم العام للموارد.

¹- Sharif N.Es-saber et al, "Geopolitics and its Impact on International Business Decisions: A Framework for a Geopolitical Paradigm of International Business", School of Management, **Working Paper**, N°21, (January 2001), p.10.

²- UNEP, "Addressing the Role of Natural Resources in Conflict and Peace Building", Nairobi-Kenya, **Progress Report**, (2008-2015), p.8.

وبالتالي بالدول الريعية التي تعتمد على الثروة الطبيعية مرهونة بمدى توفرها أو نضوبها خاصة إذا كانت سياستها الداخلية أو قاعدتها الاقتصادية الداخلية تعتمد عليها بصورة كبيرة.¹

قد تكون الثروات الطبيعية السبب المباشر في الصراعات الدولية خاصة تلك المتعلقة بتوفر الموارد الخام كالمحروقات أو الثروات المعدنية كاليورانيوم، الذهب وغيرها، وبالتالي يكون لها تأثير كبير على اقتصادات الدول داخل النظام العالمي، فالتحولات المعقدة في النظام الاقتصادي العالمي خلال السنوات الأخيرة أدى إلى تكوين ترتيب جديد وجوهري لأسواق الموارد الطبيعية والعلاقات التجارية، فالنمو الاقتصادي المتسارع في اقتصادات الأسواق الناشئة كالبرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا (دول البريكس) أدى إلى وضع الإتحاد الأوروبي في منافسة ملموسة للوصول إلى الموارد الطبيعية، كما أدى ذلك أيضا إلى فرض السياسات الحمائية المتعلقة بالموارد الطبيعية النادرة، حيث يشكل استجابات فعالة للتحديات التي يخلفها الدور الاستراتيجي للموارد الطبيعية في الاقتصاد السياسي العالمي الذي يستمر بالتغير السريع ويضعه ضمن أولويات الحكومات في جميع أنحاء العالم واعتبارها تتدرج ضمن المشاكل الأمنية، وقد أدى الوعي المتزايد بالعلاقات المتبادلة بين الموارد الطبيعية والنزاع إلى تعزيز هذا المنظور، وباعتبار الإتحاد الأوروبي كتلة تجارية رئيسية فهو عرضة لعدم الاستقرار الناجم عن الصراع المتعلق بالموارد الطبيعية، خاصة في ظل اعتماده على إمدادات الموارد الخارجية، وبالتالي فمن مصلحته منع التوترات والصراعات

¹ - نسرين معياش، "النفط لعنة أم نعمة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر"، مجلة جامعة الشارقة، المجلد 16، 1ع، (جوان 2019)، ص. 60.

بين الدول والمتعلقة بالمنافسة للوصول إلى الموارد الطبيعية والسيطرة عليها في البلدان والمناطق المجاورة للاتحاد الأوروبي وخارجها.¹

فجيوبولتيك المحروقات عبارة عن طريقة تحليلية تشير إلى عملية إتخاذ القرار السياسي في كل من الشؤون الوطنية والدولية، من خلال تفحص طريقة صنع القرار في المجالات السياسية، الاقتصادية وحتى الاجتماعية فيما يتعلق بالمناطق الجغرافية المحددة بواسطة معلومات موارد الطاقة الأحفورية، إضافة إلى تفسير التفاعل بين القرارات والإجراءات السياسية ووجود الموارد الطاقوية، علاوة على ذلك كيفية استخدام هذه الموارد، يبين هذا دراسة العلاقة المتبادلة في مجال الطاقة على المستوى الإقليمي والعالمي، فنذرة الموارد تبرز العلاقة السببية بين هذه النذرة والقرارات السياسية المعينة، إلى جانب رصد جوانب أمن الطاقة التي لها صلة بإنشاء وتصنيف دول العالم وفقا لمواردها الطبيعية التي تتحكم فيها، لذلك ترتبط العلاقات الدولية العالمية والإقليمية بين الدول الغنية بالثروات الطبيعية، والقوة السياسية والاقتصادية، فالدول تصنف وفقا لمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والبيئية وحتى الثقافية مع ثروة دولهم في نوع من هذه الموارد الطاقوية استنادا إلى الطرح الذي يرى أن الطاقة سلاح استراتيجي وبالتالي هذا التحليل يعتمد على تأثير امتلاك واستخدام موارد الطاقة الأحفورية التي لها أثر مباشر على سيادة الدول.²

عادة ما ترتبط الجغرافيا السياسية في علاقات الإتحاد الأوروبي وروسيا بالمجالات الرئيسية المساهمة في فهم الدور المحدد للقوة العظمى السابقة في أوروبا، وهذا المنظور

¹- Nicholas Garretteand Anna Piccinni, "Natural Resources and Conflict:A New Security Challenge for the European Union", Stockholm International Peace Research, **Policy Brief**, (June2012),pp.1-2.

²- LoannisVidakis and Georgios Baltos, "Security Aspects of Geoenergeia and the Significance of Energy Resources management in International Politics", **Geopolitics of Energy**, Vol37, Issue3, (March2015),pp.3-5.

الذي تتبعه روسيا خاصة فيما يتعلق بتحليل واستغلال مواردها الطبيعية الهائلة، وتسليحها النووي والتقليدي حيث كان لهذين البعدين من القوة الدور الفعال في تفسير طبيعة هذه العلاقة، إلى جانب أن كلا الجانبين يمثلان أبعادا مادية للقوة، ومنه يفسران السياسة الخارجية من نظرة جيوسياسية.¹

فمورد الهيدروكربون تلعب دورا مهما في تغيير الواقع الجيوسياسي ويمكن أن تكون مصدرا للقوة أو السيطرة أو التأثير، وفي نفس الوقت يمكن أن تمثل نقطة ضعف كبيرة، إضافة إلى امكانيات تعزيزها للنمو الاقتصادي والازدهار أو عدم الاستقرار الاقتصادي والتدهور فعلى مر التاريخ ارتبطت مصادر الطاقة بالجيوسياسة دائما ولا تزال واحدة من أكبر المحددات الاستراتيجية في السياسة العالمية والإقليمية، فخطر انقطاع الإمدادات الطاقوية من شأنه أن يعرض أداء الدولة الاقتصادي و المجتمع للخطر مما يحد من الأمن الوطني.²

تمثل المحروقات في علاقات الإتحاد الأوروبي وروسيا مشكلة أساسية، خاصة وأن هذه العلاقات ترتبط بالغاز الطبيعي نظرا لما تمتاز به دول أوروبا الشرقية من وفرة كبيرة جدا من هذه الثروات، إلى جانب احكام روسيا السيطرة عليها باعتبارها مناطق نفوذ روسية استنادا إلى امتدادها لسياسات الإتحاد السوفياتي السابق، ومع تزايد استهلاك الإتحاد الأوروبي يبقى هذا الأخير يواجه تحديات كبيرة فيما يخص افتقاره لهذه الموارد واعتماده على الإمدادات الخارجية، التي تشكل حجرة عثرة أمام تطور الاقتصاد الأوروبي، خاصة وأن المنطقة الشرقية من أوروبا تشهد في بعض الأحيان عدم استقرار سياسي في ظل النزاعات المتكررة بين روسيا والدول المتاخمة لها، ومنه تأثير ذلك على طبيعة علاقاتها مع دول

¹- Sandra fernandes, **Op.cit** , p.86.

²- Ana Composand Carla Patricio Fernandes, "The Geopolitics of Energy", **IDN Cadernos**, N°24, (2017), pp.31-32.

الاتحاد الأوروبي إذا تعلق الأمر بأمن إمدادات الطاقة، فالإتحاد الأوروبي يسعى من خلال سياسة الجوار الأوروبي إلى التوسع والامتداد شرقا لضم دول كانت تحت سياسة الإتحاد السوفياتي سابقا في إطار تطبيق الاقتصاد الحر والانتقال إلى النهج الليبرالي الرأسمالي، بينما تستخدم روسيا ورقة الطاقة كنوع من الضغط على هذه السياسات الأوروبية التي يراها تهديدا لمصالحه في دول الجوار أو على مستوى إقليمه، وبالتالي غلق الإمدادات على أوكرانيا باعتبارها الدولة الركيزة لنقل إمدادات الطاقة، فروسيا تعتمد على الموارد الطبيعية وخاصة المحروقات وتعتبرها سلعة استراتيجية في تفسير طبيعة العلاقات الثنائية وارتباطها بأهمية الموارد الطبيعية بين الدولتين، أما القرب الجغرافي فكثيرا ما تختلف دراسات الصراع الدولي حول أسباب نشوب الحروب والنزاعات وارتباطها باستمرار باحتمالية القرب الجغرافي، فالدول الأقرب لديها المزيد من النزاعات الإقليمية مما يؤدي إلى تبني سلوك أكثر صراعا وبالتالي فهذه الصراعات الإقليمية قد تشمل الموارد الموجودة في إقليم معين مما يزيد من رغبة الدول في القتال من أجل الحصول والسيطرة عليها، إضافة إلى ذلك فالدول الأقرب تتفاعل بشكل أكبر بحكم طبيعة قربها، ومن هنا فإن المزيد من التفاعلات توفر فرصا للمزيد من تضارب المصالح مما قد يؤدي إلى مزيد من التنافس والصراع، أين تعمل الجغرافيا والتجارة معا في التأثير على التفاعلات الدولية.¹

فاستنادا إلى ما قدمه فازكيز vasquez سنة 1995 فإنه تزداد فرصة تضارب المصالح بين البلدين مع زيادة هذه التفاعلات نظرا لأن التواصل هو العامل الوحيد الذي يعزز هذه العلاقات، فمن المرجح أن يكون للدول المتجاورة نزاعات خطيرة وحروب كما يمكن لهذا التفاعل بين التجارة والقرب الجغرافي أن يحدد مستوى الصراع الدولي والتعاون.²

¹- John Robst et al, "Geographic Proximity, Trade and International Conflict/Cooperation", New York-USA, **IZA Discussion Paper**, N°1988, (February 2006), pp.3-5.

²- John Robst et al, **Op.cit**, p. 5.

ساهم القرب الجغرافي كأحد العوامل الجيوبوليتيكية في تفسير دور المحروقات بين الإتحاد الأوروبي وروسيا، فقد ينظر إلى هذا القرب الجغرافي على أنه عامل مساهم في توثيق العلاقات الثنائية وزيادة مؤشرات التفاهم، التعاون والاعتماد المتبادل كـرغبة الإتحاد الأوروبي في أمن إمدادات المحروقات وسعي روسيا إلى كسب مكانة متميزة في السوق الطاقوية الأوروبية، أو قديكون هذا القرب الجغرافي عاملا لخلق علاقات تتافر وتنازع بينهما، كسعي الإتحاد الأوروبي إلى التوسع شرق أوروبا ورؤية روسيا لهذه العملية تهديدا لمصالحه الجيوسياسية في المنطقة، فهذه الثنائية التناقضية ينظر إليها على مستويين:

- مستوى طبيعة الصداقة.

- مستوى طبيعة العداوة بين الدولتين.

فكلما كانت مؤشرات التفاهم عالية زاد ذلك القرب الجغرافي من مؤشرات التعاون والاعتماد المتبادل والتنمية، أما إذا ارتبطت بإدراك صناع القرار القائم على رؤية الطرف الآخر كمصدر للتهديد، وبالتالي التركيز على أنماط العداوة فقد يلعب القرب الجغرافي دورا سلبيا في زيادة الصراع وعدم التفاهم ، مما يخلق أزمة عدم الثقة بين الطرفين.

المطلب الثالث: مناطق العبور وأهميتها في ضمان أمن المحروقات للإتحاد الأوروبي

يعتبر ضمان أمن الطاقة من بين الأهداف الرئيسية للدول والمؤسسات الدولية، فهو أحد المكونات الأساسية للأمن الوطني للبلدان المستوردة والمصدرة على حد سواء، هذه الموارد الحيوية لا تخلو من التحديات نتيجة للسماح لقوى السوق بلعب أدوارا أكثر أهمية نتيجة الاعتماد المستمر على الطاقة المستوردة، إضافة إلى ذلك ظهور منتجين جدد في دول غالبا غير سياحية مما يتعين نقل كميات أكبر من المحروقات عن طريق عبور العديد من الحدود من مناطق الإنتاج وصولا إلى الأسواق الاستهلاكية، مع ضرورة التقليل من مخاطر العبور الذي قد يؤدي إلى تهديد ضمان أمن الإمدادات الطاقوية، فالترانزيت يساهم في وصول البلدان المنتجة إلى الأسواق، كما يساهم بدوره في تأمين الإمدادات للبلدان

المستهلكة بالإضافة إلى أنه مصدر دخل الدول العبور التي تساهم في التجارة الحرة المفتوحة.¹

ففي ظل هذه الخلفيات فإن النقل عبر الحدود أو عبر الإقليم لموارد الطاقة ليس ظاهرة جديدة، حيث يعتمد على مجموعة متنوعة من الوسائل بما في ذلك السفن ووسائل النقل الأخرى، والقنوات مثل خطوط الأنابيب عبر الحدود البرية، وتحت الماء - عبر البحار والمحيطات، وذلك لجلب سلع الطاقة إلى الأسواق.

فإذا كانت الطاقة وخاصة النفط والغاز الطبيعي هي الدم الذي يحافظ على الاقتصاد الحديث، فإن خطوط الأنابيب العابرة للحدود ستكون بمثابة الأوعية الدموية العالمية، حيث تتزايد تجارة الطاقة العالمية مع التأكيد على أهمية عبورها عبر خطوط الأنابيب، ويرجع ذلك إلى عدم تكافؤ قاعدة الموارد مع ارتفاع الطلب على الطاقة، خاصة في الأسواق الجديدة والناشئة، إلى جانب الهدف السياسي الخاص بإمداد الطاقة وتأمينها وكذلك طبيعة المنتج نفسه، علاوة على ذلك فإن الطلب المرتفع والأهمية الاستراتيجية للطاقة تجعل عبور الأحجام الكبيرة أكثر اقتصادا وأكثر أمنا عند استخدام أنظمة خطوط الأنابيب عبر الحدود ومع ذلك فإن هذه الأنظمة لا تخلو من إثارة القضايا السياسية، التجارية، البيئية والقانونية التي قد تشكل حواجز لتحقيق نقل الطاقة.²

تتميز موارد الطاقة بسمة رئيسية وهي التوزيع الجغرافي غير المتكافئ، بحيث نجد دول مكتفية ذاتيا ودول أخرى تعاني النذرة والنضوب، لذلك تعتمد تجارة الطاقة بشكل كبير على وسائل النقل وطرق العبور، فعلى سبيل المثال لا يمكن للكهرباء الوصول إلى وجهة

¹-Peter Schutterle, "Energy Transit: The Multilateral Challenge", Moscow, **G8 Energy Ministerial Meeting**, (April 1998), p.14.

²- Rafael Leal-Arcas, "Energy Transit Activities: Collection of Intergovernmental Agreements on Oil and Gas Transit Pipelines and Commentary", **Report Prepared for the Energy Charter Secretariat Knowledge Centre**, (July 2014), pp.7-8.

معينة إذا لم تكن هناك سعة كافية للبنية التحتية على عكس النفط والغاز، وتعتبر الدول الثالثة دول مهمة للغاية في نقل موارد الطاقة إلى أسواق الاستيراد، لذلك فدول العبور لها دور أساسي حساس في هذه التجارة من الناحية الاقتصادية أهمها: أنه سيزداد الطلب العالمي على الطاقة في العقود القادمة مدفوعا بالنمو السكاني والاقتصاديات الناشئة وبالتالي سيكون هناك حاجة لاستثمارات ضخمة في البنية التحتية للنقل من أجل تلبية هذا الطلب.

ووفقا لوكالة الطاقة الدولية، سيتعين استثمار ما يقارب 26 ترليون دولار أمريكي لتلبية الطلب العالمي المتوقع على الطاقة بحلول 2030 وعلى هذا النحو سيصبح العبور حجر الزاوية في قطاع الطاقة وذلك للأسباب التالية:

- يتطلب نقل سلع الطاقة استثمارات مكلفة والتي قد تكون معادلة للأموال اللازمة للإنتاج، حيث يمكن لهذه الاستثمارات التعرض لمخاطر سياسية عالية على المدى الطويل.

- يعتبر نقل الغاز عبر خطوط الأنابيب حساسا لاقتصاديات الحجم، على الرغم من بنائها كثيف لرأس المال، فهذه الأنظمة فعالة من حيث التكلفة.

- تزيد مرافق العبور من المنافسة بين الدول المستوردة ودول العبور، مما يؤدي إلى التقليل من تعريفات العبور لصالح المستهلكين النهائيين، على سبيل المثال: واجهت الدول المجاورة لبحر الشمال منافسة من دول جنوب أوروبا عندما أصبح العبور ممكنا بين المنطقتين، ففي هذه الحالة قللت مرافق العبور من القدرة التفاوضية للولايات الشمالية وخفضت الأسعار النهائية، ومن بين التحديات الرئيسية لقطاع الطاقة هي إيجاد طرق عبور فعالة من حيث التكلفة للتفاوض بشأن التخفيف من التكاليف المرتفعة مع دول العبور،

حيث تفضل دول التصدير والاستيراد طرقا بديلة أكثر تكلفة لتجنب النزاعات مع دول العبور.¹

يمثل عبور الغاز ظاهرة اقتصادية مثيرة للاهتمام، تتعلق بهياكل السوق والعوامل الخارجية، فهي تبين مدى ارتباط الجغرافيا بالسياسة والتكنولوجيا مع الاقتصاد في حالة أسواق الغاز، فقد أولى المحللون اهتماما خاصا بمخاطر الإمداد غير الآمن من مشاريع خطوط الأنابيب التي تمر عبر بلدان العبور، في الواقع أن ظهور بلدان العبور هو تأثير جغرافي وسياسي بحت يتم تجاهله في الاقتصاد الكلاسيكي الجزئي والتنظيم الصناعي، حيث يجب أن تتعامل دول العبور مع حقيقة أن رسوم العبور التي تكسبها مرتبطة بخدمة قابلة للجدل بشكل أساسي، فبلدان العبور يمكن أن تولد صراعا مع منتجي الغاز ومستهلكيه، حيث يمكن أن تؤدي قيود النقل إلى عملية الابتزاز من أجل الحصول على بعض الامتيازات، كدور تركيا في استخدام خط نابوكو لابتزاز الإتحاد الأوروبي بشأن قضية الانضمام أو تحصيل رسوم نقل عالية أو كليهما.²

لذلك يعتبر **ميثاق الطاقة Energy charter treaty** عامل رئيسي لقضية العبور الطاقة، إذ يعمل على تطوير العلاقة القائمة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة ودول العبور في قطاع الطاقة، فكل هذا يتعلق بالبنية التحتية ومدى تطورها إضافة إلى ضرورة الاستمرارية في الإمدادات، فالهدف الأساسي من نظام النقل هو تعزيز و تطوير نقل الموارد الطاقوية وربطها ببعضها البعض لتسهيل الوصول إليها، ووفقا لأهداف ميثاق الطاقة إذ يعتبر النقل عبر الأراضي الوطنية أمرا ضروريا لتحرير التجارة الخاصة بالمحروقات مع

¹-Pamela Ugaz, " Prospect for Transition Regime on Energy in WTO". **Agenda International**, Vol18, N°29, (2011), pp.251-253.

²- Yuri Yegorov and Franz Wirl, "Gas Transit, Geopolitics and Emergence of Games with Applications to CIS Countries", International Association for Energy Economics, **Working Paper**, N°10-044, (February 2010), p.13.

مراعاة أن يتم ذلك في ظروف اقتصادية وبيئة سليمة، واستنادا لمبدأ العبور الحر لا يجب التمييز بين المنشأ الوجهة والجنسية الخاصة بأطراف العلاقة الطاقوية، بالإضافة إلى ذلك العمل على توافق الأطراف المتعاقدة على تنسيق تحديث البنية التحتية، تطويرها واعتماد تدابير من شأنها أن تقلل من انقطاع الإمدادات وتسهيل الربط البيئي للبنية التحتية للنقل، كما يشير هذا الترتيب إلى نقطة مهمة وهي في حالة النزاع لا يمكن لأي طرف قطع تدفق إمدادات الطاقة قبل الوصول إلى اتفاق.¹

هذه الاتفاقية كانت محل خلاف بين روسيا والاتحاد الأوروبي، حيث يرى الإتحاد الأوروبي أن بنجاح هذه الاتفاقية فإنها تساعد على ضمان أمن الإمدادات وتجنب الانقطاعات المفاجئة خاصة من روسيا دون وجود إخطار مسبق بمجرد وقوع نزاع أو خلاف بين الدول المنتجة ودولة العبور، بينما تراها روسيا على أنها عملية لتقييد التحرك وتهديد للمصالح في مناطق النفوذ، بالنسبة للإتحاد الأوروبي، فإن دول أوروبا الشرقية مهمة لأنها تعمل كدول عبور للغاز والنفط الروسي لدول الإتحاد الأوروبي، فمن منظور الجوار الأوروبي فهي دول تمتاز بالقرب الجغرافي مقارنة بالشرق الأوسط، إلا أنها تمتاز بعدم الاستقرار السياسي مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تهديد الأمن الطاقوي، كما أنها تشكل تحدي فيما يتعلق بتطوير سياسات تلك الدول، مما يشكل عبئا كبيرا على الإتحاد الأوروبي في إطار علاقاته الطاقوية مع روسيا، فهذه الدول خاصة أوكرانيا، مولدوفا ترتبط ارتباطا وثيقا بروسيا في قضايا الطاقة، وبالتالي فنجاح سياسة الجوار الأوروبي سيؤدي إلى ضمان الأمن الطاقوي لذلك فانخراطه بشكل أعمق في قضايا المحروقات سيؤدي إلى إثارة

¹ - Ernesto Bonafé and Aurore Vanhay, **The Role of the Energy Charter Treaty in Fostering Regional Electricity Market Integration: Lessons Learnt from the EU and Implications for the Northeast Asia**, (Brussels- Belgium: Diana Spotinova for Spotin Print LTD, 2015),p.17.

التوترات ليس فقط الاقتصادية وإنما الأهم من ذلك وهي التوترات السياسية بينها وبين روسيا والدول المتاخمة لها، إضافة إلى هذا فإن ارتفاع مستوى استهلاك الطاقة في كل من أوكرانيا وغيرها وعدم كفاءتها يجعل هذه الدول رهينة لسياسات وقرارات روسيا.¹

تعتبر أوكرانيا وتركيا من بين الدول ذات الاهتمام المشترك بين كل من روسيا والاتحاد الأوروبي على اعتبارهما بلدان عبور الطاقة الروسية نحو دول الاتحاد الأوروبي من خلال عملية ربط هذه الأخيرة بمجموعة من خطوط الأنابيب لتأمين إمدادات الطاقة وكعملية لتتويج طرق العبور لتجنب أي خطر قد يمس خاصة المصالح الاقتصادية الأوروبية جراء انقطاع الإمدادات كالذي حدث سنتي 2006 و2009.

يعتبر الموقع الجغرافي لكل من أوكرانيا وتركيا من بين أهم المواقع الجيوسياسية في مجال التجارة العالمية خاصة ما تعلق منها بمصادر الطاقة القادمة من البحر الأسود، ومنطقة قزوين لتزويد دول أوروبا بالمحروقات خاصة منها الغاز الطبيعي، فقد أصبح البحر الأسود مسرحاً لتنافس جيوسياسي قوي على موارد الغاز الطبيعي، ما أدى إلى تزايد المخاوف الأمنية في هذه المنطقة بسبب احتياطات الطاقة وخطوط الأنابيب القادمة منها، فكل من روسيا، أوكرانيا، بلغاريا، رومانيا، تركيا وجورجيا يمكن اعتبارها وحدة تحليل واحدة، لذلك فإن التفاعلات المرتبطة بالمحروقات بين هذه الدول هي تفاعلات قوية ومهمة من منظور أمن الطاقة.

فديناميات الغاز بين روسيا وأوكرانيا تحتل مكانة مهمة من منظور منطقة البحر الأسود، حيث كانت روسيا تصدر كميات كبيرة من الغاز إلى الغرب عبر أوكرانيا، ونظراً لتعدد الخلافات بين البلدين حول دفع مستحقات العبور أدى إلى تذبذب العلاقات الثنائية

¹ - Man-Uachen et al, *Energy Security in Central and Eastern Europe*, (Prague: Association for International Affairs, 2008), p.20.

الاقتصادية والسياسية، ومع ذلك نص اتفاق العبور بين روسيا وأوكرانيا على أن تسمح أوكرانيا بعبور ما لا يقل عن 65 مليار م² من الغاز الروسي سنة 2029 وما لا يقل عن 40 مليار متر مربع سنويا بين 2021 و2024 وهذا يمثل خطوة مهمة في اتجاه الحفاظ على دور أوكرانيا بوصفها بلد عبور، فضلا على أن العقد يحق لأوكرانيا في تلقي رسوم عبور تبلغ نحو 7 مليار دولار وهذا أدى إلى خلق حالة استقرار مؤقتة في علاقات الغاز وبنية أمن الطاقة من منطقة شمال البحر الأسود.¹

سيكون من الصعب تقليل العبور عبر أوكرانيا إلى الصفر بحلول 2020 وربما حتى 2025 بسبب المعارضة السياسية من الإتحاد الأوروبي الذي يتمتع بسلطة كبيرة، فيما يتعلق بقدرة غازبروم على بناء واستخدام خطوط أنابيب تصدير بديلة، فطريق العبور الأوكراني هو الأقصر والأقرب بالنسبة لعمليات التسليم إلى دول جنوب شرق أوروبا وتركيا وبالتالي سيكون المفضل من وجهة النظر التجارية، وفي حالة قبول شروط العقد الخاص بالعبور لسنة 2019 الخاص بضمان الأمن المادي للمرور عبر أوكرانيا، سيؤدي ذلك إلى نقل أحجام الغاز- وإن كانت منخفضة- عبر أوكرانيا بعد 2020.²

أدت الخلافات والنزاعات المتكررة بين روسيا وأوكرانيا حول إمدادات الغاز الطبيعي وتهديدها لأمن الطاقة الأوروبي إلى إعادة النظر في طرق العبور وإيصال الموارد الطاقوية إلى الأسواق الأوروبية، وأصبحت محور اهتمام كبير في أجندة كل من روسيا والإتحاد الأوروبي كأحد الخطوات لتفادي انقطاع إمدادات الطاقة وتأمينها بشكل مستمر.

¹- توماس كوزما، "ديناميات الغاز الطبيعي في البحر الأسود: التداعيات الجيوسياسية"، في:

[ديناميات-الغاز-الطبيعي-في-البحر-الأسود/\(04/01/2021\)-Trendsresearch.org](https://www.trendsresearch.org/ar/insight/ديناميات-الغاز-الطبيعي-في-البحر-الأسود/(04/01/2021)-Trendsresearch.org)

²- Simon Pirani and katjaYafamiva, " Russian Gas Transit Across Ukraine Post-2019: Pipeline Scenarios, Gas Flow Consequences and Regulatory Constraints", The Oxford Institute for Energy Studies, **Oies Paper**, NG105,(February 2016),p.9.

وتعتبر تركيا مثالا بارزا في إعادة رسم استراتيجياتها في تلبية تلك المتغيرات وفق معادلة مغادرة الأطراف والاستقرار في مركز الأحداث، وهذا ما يلاحظ من خلال تنامي الدور التركي المستند إلى نظرية العمق الاستراتيجي التي عمل على تنفيذها، والتي تعتبر أن الموقع الجيواستراتيجي لتركيا وتاريخها سيشكلان دافعا أساسيا نحو التحرك الإيجابي خصوصا جوارها الجغرافي لاعتبارات استراتيجية والقائم على الدور المحوري الإقليمي.¹

تتمتع تركيا بموقعها الاستراتيجي بين مناطق آسيا، أوروبا والشرق الأوسط على هذا النحو فهي تطمح أن تكون ممرا مهما لنقل الطاقة ومركزا مهما للوصول إلى خطوط الأنابيب، وزيادة على ذلك من أجل تأمين إمدادات الطاقة عملت على تنويع إمدادات الغاز والنفط وتوسيع مرافق التخزين لديها، حيث وقعت تركيا اتفاقيات مع الإتحاد الأوروبي لتأمين إمدادات العبور وتنويع الطاقة بينهما، كما تسعى تركيا لأن تحتل محل أوكرانيا وتخطط لتصبح واحدة من أكبر دول العبور للموارد الطاقوية، أين تعمل على نقل مواد الغاز الطبيعي من روسيا، إيران، أذربيجان، كازاخستان وتركمانستان ودول أخرى عبر الأراضي التركية للوصول إلى أسواق الطاقة الأوروبية المستقر.

تعد تركيا واحدة من أفضل الحلول للمخاوف الأوروبية المتعلقة بأمن الطاقة، وقد بدأت تلعب دورا نشطا في بناء مناخ سياسي مريح لإيران ودول حوض بحر قزوين، كما عملت على خلق نفس المناخ السياسي لروسيا للوصول إلى سوق الطاقة الأوروبية عبر أراضيها.²

¹ - عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة، بحث مقدم في الملتقى العلمي: "الرؤى المستقبلية العربي والشركات الدولية"، الخرطوم-السودان، (3-5 فيفري 2013)، ص.3.

² - Yusif Huseynov, "Geopolitics of the Republic of Turkey's Energy Policy", **International Journal of Energy Economics Policy**, Vol7, Issue3, (2017), pp.337-338.

احتلت تركيا موقع القلب في خطط الإتحاد الأوروبي التي استهدفت تعزيز أمن الطاقة الأوروبي، حيث رسم الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لتركيا دورا استهدف كسر الاحتكار الروسي لمنطقتي جنوب القوقاز وآسيا الوسطى اللتين تسيطر موسكو فيهما على شبكة من خطوط الغاز والنفط السوفياتية، ومع تكرار حوادث قطع الغاز في أوروبا بدأ الجدل من جديد حول مشروع نقل تركيا للغاز التركماني إلى أوروبا كجزء من تعزيز أمن الطاقة الأوروبي.¹

تركيا دولة مهمة تربط الغاز والنفط العراقي وروسيا وبحر قزوين بأوروبا عبر خطوط الأنابيب.

تعتبر الممرات والمضائق البحرية حلقة الوصل في التجارة العالمية، إذ يمكن أن تعمل على تسهيل حركة التجارة، كما أنها تلعب دورا مهما في الإمدادات الطاقوية ويعتبر البحر المتوسط كأحد ساحات التأثير بين القارات الأكثر كثافة من الناحية الثقافية، الاقتصادية والسياسية، حيث يصل القارات الثلاث أوروبا، آسيا وإفريقيا وهو ثروة الغاز العربي، لذلك يمثل أهمية كبيرة خاصة شرق البحر المتوسط لتوافر كميات هائلة من الغاز الطبيعي لدى الدول التي تقع على الشاطئ الشرقي منه، إذ تمثل اكتشافات الغاز الضخمة منه مرحلة هامة من حيث أنها تعد من مصادر الثروة والموارد المالية.²

حتى الدول التي لا تتمتع بطاقة إنتاجية وإنما تكون محورا لعبور الموارد الطاقوية لها أهمية من حيث أنها تصبح الرابط بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، إضافة إلى الاستفادة

¹ - تامر بداوي، "تركيا وجيوبوليتيك الطاقة: الخيارات المحتملة بعد الأزمة الأوكرانية"، في:

[-Studies.Aljazeera.Net/ar/reports/2014/07/20147894919298391.html](http://Studies.Aljazeera.Net/ar/reports/2014/07/20147894919298391.html) (4-1-2021).

² - عليان محمود عليان، الغاز الطبيعي الغربي: من مضيق جبل طارق إلى مضيق باب المندب التحديات والمخاطر الاستعمارية، (برلين-ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية، 2016)، ص.34.

من رسوم العبور، مما يساعدها على التنمية شريطة أن تتمتع هذه الدول بالاستقرار السياسي والاقتصادي حتى لا يكون هناك تهديد لأمن الطاقة بين المنتج والمستهلك النهائي.

الفصل الثاني:

الطاقة في الاتحاد الأوروبي - دراسة

جيواقتصادية

المبحث الأول: تحليل الوضعية الطاقوية للاتحاد الأوروبي

يعتبر تحليل الوضعية الطاقوية من بين أهم العناصر لدراسة وفهم طبيعة العلاقات الأوروبية الروسية في مجال المحروقات وهذا من خلال توضيح مدى التناسب بين مؤشري إنتاج واستهلاك مختلف مصادر الطاقة، مما يساعد على إدراك خطورة التحدي الطاقوي الذي يواجهه الاتحاد الأوروبي، حيث أدركت الحكومة مكانة الموارد الحيوية من الهيدروكربون ودورها في ضمان أمن واستقرار الدول، لذلك فإن كسب مصادر طاقوية هي اليوم من الأولويات الرئيسية في أجندة السياسة والاقتصاد الدولي، هذه المصادر ليست موزعة بشكل متساوي في العالم، فبعض المناطق والبلدان مكتفية ذاتيا وبعضها الآخر تابعة تماما للدول المنتجة، خاصة وأن القاعدة الصناعية لدول الاتحاد الأوروبي تعتمد بدرجة كبيرة على هذه المواد خاصة المحروقات.

المطلب الأول: القدرات الإنتاجية لقطاع الطاقة في الاتحاد الأوروبي

لعبت الطاقة دورا حاسما في بدايات تكامل القارة الأوروبية، فميلاد الجماعة الأوروبية كان مرتبطا بتوقيع المعاهدات المتعلقة بإنتاج الطاقة والتي تكلفت بإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب منذ عام 1951، وواحدة من معاهدات روما هي معاهدة الأوراتوم* EURATOM من سنة 1957، فمن خلال التوقيع عليها كانت الدول الست الأعضاء الأصلية ملزمة بضمان الإمداد المنتظم والمتساوي للفحم، والاستخدام الاقتصادي والأمن للطاقة النووية، لكن العقبة تمثلت في قضية تشكيل سياسة مشتركة للطاقة نظرا لقرار

* euratom ضمت معاهدة الأوراتوم ستة دول هي : دول البنيلوكس: فرنسا، ألمانيا الغربية وإيطاليا" فبنجاح هذا التنظيم كان حافزا للدول الستة لتوحيد جهودها في مجال البحوث الذرية واستغلال نتائجه في إنتاج الطاقة والتطبيقات الصناعية.

الدول بالاحتفاظ بالسياسة الداخلية خاصة فيما تعلق بصنع السلطة في هذا المجال الاستراتيجي.¹

أ/ الفحم:

يعتبر استخراج الفحم أحد الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في أوروبا، فقد كان في بدايات التكامل الأوروبي عاملا حاسما في تنمية الاقتصاد، ثم تراجع بشكل كبير نتيجة إغلاق عدد كبير من المناجم والمصانع مما أدى إلى اختفاء بعض الصناعات الوطنية التي كانت تعتمد على هذا المصدر، وعلى الرغم من ذلك فإن بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بقيت تعتمد على الفحم -المستورد في معظمه- لتحقيق متطلباتها من الطاقة، أين أكدت أن هذا المصدر سيظل جزء من مزيج الطاقة لديها نظرا لاحتياطاته الواسعة والموزعة بشكل منتظم في جميع أنحاء العالم تقريبا، إضافة إلى استقرار سوق الفحم نسبيا مقارنة بمصادر النفط والغاز، ويرجع سبب التراجع في استهلاكه إلى آثاره السلبية والمشاكل البيئية التي يسببها نتيجة الانبعاثات، فهو إلى حد بعيد الوقود الأكثر تلويثا، هذه الإيجابيات والسلبيات لطاقة الفحم تعطي نظرة عن حالة إنتاجه واستهلاكه بين الدول الأعضاء وسياسة استخدامه كمصدر من مصادر الطاقة.²

ولا يزال الفحم هو الغالب في توليد الكهرباء في العديد من دول الاتحاد الأوروبي: 80% في بولندا، 77% في استونيا، و49% في جمهورية التشيك على سبيل المثال، ولم تتخذ سوى عدد قليل من دول الاتحاد الأوروبي قرارات بإغلاق محطات توليد الطاقة التي

¹-Vladimir Jenicek and V.Krepl, **Energy and the European union**,(Prague: University of Economics, 2009), p.1.

²- Karel vanheck, "Coal Power in the European Union", **Working Papers European Affairs Program**, Vol 60 , N20, (2007), at: -aei.pitt.edu/907/1/coal.power.in.EUKVH1.pdf

تعمل بالفحم، وكانت المملكة المتحدة UK أول دولة تحدد موعدا لإنهاء استخدام الفحم، ومن المقرر أن تغلق آخر محطة لتوليد الطاقة بحلول عام 2025، ثم اتبعت فرنسا هذا الطرح من خلال تحديد موعد التخلص التدريجي 2022، بعدها اقترحت هولندا وإيطاليا خططا بالتخلي عن توليد الطاقة التي تعمل بالفحم بحلول عام 2030 و 2025 على التوالي لأن استمرار نظام توليد الكهرباء بالاعتماد على هذا المصدر يرجع بالسلب على البيئة، المناخ وصحة الإنسان.¹

تراجع الاستخدام الفعلي للفحم أدى إلى فائض في الإنتاج وانخفاض شديد في الأسعار، فبينما كان الوقود يلبي ما يقارب 45% من الزيادة في الطلب العالمي على الطاقة، أصبح يمثل فقط 10% من النمو، وتراجع استهلاكه في دول الاتحاد الأوروبي إلى نحو ثلث المستويات الحالية إلى غاية 2040.²

وتشكل عملية التخلي عن الفحم في أوروبا على المدى القريب أحد الرهانات التي يواجهها، فهو يشكل أحد الركائز المهمة لمصادر الطاقة خاصة وأن بلدين عضوين في الاتحاد يعتمدان عليه بشكل كبير وهما بولندا أول منتج للفحم وتعتمد عليه بنسبة 80% لتأمين حاجاتها من الطاقة الكهربائية، بالإضافة إلى ألمانيا التي قررت التخلي نهائيا عن استخدام الذرة في إنتاج الكهرباء انطلاقا من عام 2022، إذ تعول عليه بنسبة 40% لتلبية

¹ - Simone Tagliapietra, "Beyond Coal: Facilitating the Transition in Europe", Brussels, **Policy Brief**, Issue5, (2017), p.02.

² - International Energy Agency, **World Energy Outlook, Arabic Translation**, (France- Paris, 2015), p. 06.

حاجاتها الطاقوية، لذلك فألمانيا تساهم لوحدها في إنتاج 23% من الانبعاثات الحرارية في دول الاتحاد الأوروبي كلها.¹

لذلك فإن تصديق دول الاتحاد الأوروبي على اتفاق باريس حول المناخ الذي يهدف إلى تخفيف الانبعاثات الغابية CO₂ مهمة صعبة المنال نظرا للدور الرئيسي الذي يلعبه الفحم في توليد الطاقة في بعض الدول الأعضاء، إضافة إلى امتلاكها ثالث أكبر سوق للطاقة في العالم، زيادة على هذا فإنه مصدر آمن للطاقة نتيجة توفر مصادره في جميع العالم وأسعاره المعقولة.²

يمكن القول أن الفحم كأحد مصادر الطاقة الأحفورية، تراجع استهلاكه نتيجة ظهور مصادر أخرى تمتاز بسرعة إنتاج الطاقة وقلة الانبعاثات مقارنة مع الفحم، من بينها النفط والغاز إضافة إلى الطاقات المتجددة التي بدأت تطرح كبديل عن الغاز والطاقة العضوية Biomass الذي أصبح ينظر إليه كأحد البدائل التي يمكن أن يعوضها النفط مستقبلا.

ب/ النفط

لا يعتبر النفط مصدر للطاقة فقط بل أداة سياسية واقتصادية لها تأثير كبير على الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، فهو من بين المصادر المحركة للنشاط السياسي والاقتصادي، لكن درجة تأثيره تختلف عن المصادر الطاقوية الأخرى.

بقي النفط مصدرا للطاقة الأكثر استخداما في الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك انخفض إجمالي الاستهلاك الداخلي وذلك حسب بيانات سنة 2008 التي توضح حدوث انكماش

¹ - حسان التليلي: هل تتخلص أوروبا عما قريب من الفحم الحجري؟ في:

[http://www.mc-doualiva.com/chronicles/environnement-mcc//20181129\(2019/04/04\)](http://www.mc-doualiva.com/chronicles/environnement-mcc//20181129(2019/04/04))

² - John Kessels, "Coal in Europe in the Role of Coal in the Energy Supply of the EU-28," **The Official Journal of the World Coal Industry**, Vol04, Issue 3, (2016), p.01.

إضافي بنسبة 1.5% فمع عملية التوسع التي شهدتها الاتحاد الأوروبي وسياسات ترشيد استهلاك الطاقة أظهرت بيانات سنة 2007 نسبة الاستهلاك حسب القطاعات كالتالي: قطاع النقل المستهلك الأكبر بنسبة 33.8%، تليها الصناعة 27.3% ثم السكان 24.1%¹. شهدت صناعة النفط تطورا كبيرا في الدول الصناعية مما أدى إلى تغيرات كبيرة في الأسواق العالمية من خلال حجم الإنتاج، الاستهلاك والاحتياطات المؤكدة، حيث تراجعت الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في هذه الدول حسب تقديرات سنوات 2003-2012 من 238 مليار برميل أي ما يعادل 19.6% من إجمالي الاحتياطات العالمية إلى 223 مليار برميل أي ما يعادل 14.6% من إجمالي العالمي، وعرفت دول الاتحاد الأوروبي انخفاضا في الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام خلال نفس السنة (2003 - 2012) من 18.3 مليار برميل أي ما يعادل 7.7% إلى 10.9 مليار برميل ما يعادل 4.9% من إجمالي احتياطات الدول الصناعية، وهو أدنى مستوى لها خلال هذه الفترة.

كما عرفت طاقة إنتاج النفط انخفاضا كبيرا من 6 مليون برميل ما يمثل نسبة 30% ليصل إلى أقل مستوياته وهو 3.6 مليون برميل أي ما نسبته 18.6% فقط من إنتاج الدول الصناعية، ويعود سبب هذا الانخفاض بالأساس إلى تناقص القدرة الإنتاجية من حقول النفط في بحر الشمال وإلى الزيادات الأخيرة التي شهدتها معدلات الضريبة لقطاع النفط، ويقابله كذلك انخفاض معدل الاستهلاك الذي تراجع من 14.7 مليون برميل أي 33% ليصل إلى 13.0 مليون برميل أي ما يعادل 31.2% من إجمالي الكميات المستهلكة، والسبب وراء هذا التراجع يعود إلى السياسات الحكومية التي تشجع الاستخدام العقلاني لها، كما ساهم

¹- European Commission, "Europe's Energy Position: Markets and Supply", Belgium, **Annual Report**, (2009), pp.7-11.

ضعف الأداء الاقتصادي في أوروبا إلى هذا الانخفاض في معدلات الاستهلاك للمنتجات النفطية.¹

هذا وعلى مدى عقود كان النفط الخام والمنتجات البترولية تمثل أكبر حصة في إجمالي استهلاك الطاقة الداخلية في الاتحاد الأوروبي الذي يمثل 28 دولة على الرغم من انخفاض الإنتاج والاستهلاك في السنوات الأخيرة، أين بلغ الإنتاج الأولي من هذا المصدر في سنة 2015 نحو 69.1 مليون طن سنويا بينما كان قد بلغ ذروته سنة 2002، ووصل عند 151 مليون طن سنويا، ومنذ ذلك الحين انخفض هذا الإنتاج بنسبة 54%، وكانت أكبر الدول المنتجة للنفط في الاتحاد الأوروبي عام 2015 هي المملكة المتحدة UK بـ 43.8 مليون طن، ثم الدانمارك 7.6 مليون طن، تليها إيطاليا 5.5 مليون طن، رومانيا 4.0 مليون طن، كما وصل إنتاج النفط الخام في النرويج خارج الاتحاد الأوروبي حسب تقديرات سنة 2000 إلى ذروته ووصل إلى 163.6 مليون طن مكافئ، أما بحلول سنة 2015 انخفض إلى أقل من 81.0 مليون طن مكافئ.²

فاحتياجات أوروبا من النفط ارتبطت بشكل أساسي على قطاع النقل حيث لا يوجد بديل عنه، وكانت كل من النرويج والمملكة المتحدة تغطي حوالي 14% من استهلاك دول الاتحاد الأوروبي من هذا المصدر بينما يتم استيراد الباقي من روسيا والمملكة العربية السعودية، ليبيا وإيران، لكن معدلات التبعية تختلف من حيث المصدر والمستوى بين الدول

¹ - ماجد ابراهيم عامر: " الواقع والآفاق المستقبلية للطلب على النفط والغاز الطبيعي في الدول الصناعية والانعكاسات على الدول الأعضاء " مجلة منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، المجلد 40، ع 149، (2014)، ص ص.62-65.

² - Marcel Jortay, **Energy, Transport and Environment Indicators**, (Luxembourg: Eurostat Statistical Books, 2017), p.88.

الأعضاء، فعلى سبيل المثال سلوفاكيا، بولندا، المجر، ليتوانيا تعتمد كلياً على الواردات الروسية.

فتوسع الاتحاد الأوروبي إلى 28 دولة وانخفاض إنتاج الدول التي كانت أكبر الموردين في الاتحاد الأوروبي كالمملكة المتحدة والدانمارك أدى لعدم الاكتفاء الذاتي من مصادر النفط والاعتماد على المصادر الخارجية لتلبية الاحتياجات الداخلية.¹

ج/ الغاز الطبيعي

أصبح الغاز ينافس النفط في مجال الطاقة في أوروبا، حيث أنه لم يكن مستخدماً على نطاق واسع إلى غاية بداية الستينيات التي تعد نقطة التحول بعدما اكتشفت هولندا حقل غاز ضخمة وبدأت بتصديره إلى ألمانيا الغربية سنة 1962، ثم بلجيكا سنة 1966 وبعدها فرنسا في سنة 1967، فكان يتميز بالضخامة ما جعل هولندا تدخل في علاقات تجارية لبيعها لدول الجوار، ومنذ ذلك الوقت بدأت شبكة أنابيب نقل الغاز الطبيعي الأوروبية في التوسع.²

يتميز الغاز الطبيعي بسرعة الاشتعال والنظافة إضافة إلى ضآلة ما يساهم به في تلويث البيئة مقارنة مع المصدرين السابقين (الفحم والنفط)، لأن نسبة الانبعاثات أقل وهذا ما جعله يعتبر وقوداً مثالياً من الناحية البيئية، وخاصة الاستعمالات المنزلية، فما يطلقه الغاز الطبيعي من الكربون لا يتجاوز 0.63 طن كربون عند الاشتعال مقارنة مع النفط الذي

¹- Raphael Metais, **Ensuring Energy Security in Europe: The EU Between a Market-Based and a Geopolitical Approach**, (Belgium: department of EU international relations and Diplomacy Studies, 2013), p.6.

²- محمد الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية، وجهة نظر عربية**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982)، ص.87.

يطلق مقابل طن نفط نحو 0.82 طن كربون، أما الفحم فيطلق نحو 1.05 طن كربون، كما يتميز بالكفاءة في توليد الكهرباء نظرا لسرعته، هذا ما جعل زيادة ارتفاع نمو الاستهلاك من 1.5 مليون برميل معادل نفط يوميا إلى 3.1 مليون برميل يوميا خلال النصف الأول من السبعينيات أي ما بين 6.7% إلى 13.1%، لكن مع ارتفاع أسعار النفط خلال النصف الثاني من نفس الفترة قررت دول أوروبا الغربية كجزء من ترشيد الطاقة حظر استخدام الغاز في توليد الكهرباء والتوسع في استخدام الطاقة النووية والفحم المحلي.

أدى انخفاض الأسعار وتوفر مصادر كافية للغاز من بحر الشمال وروسيا وشمال أفريقيا وتساعد الوعي بالأضرار التي يمكن أن يحدثها الاعتماد على الطاقة النووية والفحم على البيئة إلى ارجاع الغاز الطبيعي إلى نقاشات الأجندة السياسية والاقتصادية، مما دفع بالمفوضية الأوروبية إلى وضع اقتراحات لخفض انبعاثات الغازات الملوثة، وإلغاء الحظر الذي كان على الغاز واستخدامه في كافة المجالات.¹

فمن خصائص تجارة الغاز الطبيعي أن عائقها الكبير يتمثل في النقل، حيث يتم نقله إما في حالته الطبيعية وذلك عن طريق أنابيب (Gozoducs) من آبار الإنتاج إلى المستهلك النهائي، أو تحويله إلى الحالة السائلة تحت شروط معينة من الضغط ودرجة الحرارة (تبريده إلى -161°) أي يتناقص حجمه 600 مرة وبالتالي يمكن نقله عن طريق صهاريج أو في ناقلات خاصة (methaniers) على شاكلة ناقلات النفط، وكلا الطريقتين باهظة الثمن حيث يقدر في المتوسط أن تكلفة النقل تمثل 45% من سعر تكلفة الغاز الطبيعي.

¹ - حسين عبد الله، "الغاز الطبيعي وقود الغد في انتظار سياسة منسقة عربيا"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 01، ع02، (جوان 1999)، ص ص. 2-7.

تمثل أوروبا أحد أكبر الأسواق في العالم، فهي ثالث أكبر سوق بعد الو.م.أ والصين، أين عرفت زيادات في حجم استهلاك الغاز الطبيعي بشكل طفيف، لكن في تسعينات القرن العشرين تسارعت هذه الزيادات بشكل لافت وهذا بسبب الزيادات المفاجئة في استخدام الغاز الطبيعي في محطات توليد الطاقة (كهرباء وحرارة) ما يعكس أهمية هذا المصدر في دول الاتحاد الأوروبي، إذ يمثل ربع الاستهلاك الإجمالي من الطاقة الأولية سنة 2006.¹

استطاع الإنتاج المحلي الأوروبي أن يغطي معظم الطلب على الغاز، لكن بحلول سنة 2013 عرفت دول الاتحاد الأوروبي معدلات سريعة لاستهلاك الطاقة وبالمقابل تراجع إنتاج الغاز الطبيعي أين أصبح يشكل 57% من الطلب الإجمالي، وهذا التراجع في الإنتاج والزيادة في نسبة الاستهلاك يجعل أوروبا معتمدة وتابعة بشكل متزايد على الواردات الخارجية.

كانت كل من النرويج وهولندا أكبر منتجين لمادة الغاز الطبيعي في أوروبا حيث كانتا تزود حوالي 70% من الإنتاج المحلي سنة 2013، النرويج بـ 109 مليار متر مكعب، هولندا 86 مليار متر مكعب، بينما لا يزال الإنتاج في المملكة المتحدة UK يقدر بـ 38 مليار متر مكعب لكنه لا يمثل سوى نصف الاحتياجات الوطنية، كما أنتجت 19 دولة أوروبية أخرى الغاز الطبيعي، في نفس السنة تم استخدامه من قبل أسواقها الوطنية فقط باستثناء الدانمارك التي استطاعت تصدير كميات صغيرة منه.

هولندا: كانت هولندا أكبر منتج ومصدر للغاز في أوروبا بعد أن وصل الإنتاج الإجمالي إلى ذروته عام 2010، ويعد حقل **جرونينجن Groningen** واحد من أكبر عشرة

¹ - عبد القادر مطالبس، "مستقبل الغاز الطبيعي في ميزانية الطاقة"، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، ع 21، (جوان 2014)، ص ص 148-149.

حقول للغاز في العالم، حيث بلغ إنتاجه 54 مليار متر مكعب في سنة 2013، لكن بعد المخاوف من الهزات الأرضية المتكررة تم حفظ الإنتاج في المناطق الأكثر تعرضاً للخطر وتم تحديده بحقل جرونينجن لسنوات 2014-2015-2016 وضبطه لضمان سلامة الناس في المقاطعة بـ 42.5، 42.5 و 40 مليار متر مكعب على التوالي، وفي سنة 2016 تم تقييم المواقف المتخذة حول الطاقة الإنتاجية وضبط أقصى إنتاج سنوي بـ 40 مليار متر مكعب، ويفترض بحلول سنة 2020 إلى غاية 2030 خفض الإنتاج بصورة كبيرة لتصل إلى 16 مليار متر مكعب.

المملكة المتحدة: أنتجت المملكة المتحدة 38 مليار متر مكعب سنة 2013 معظمها تقريباً من الحقول البحرية، من بحر الشمال البحر الأيرلندي، ووصل الإنتاج إلى ذروته سنة 2000 أين بلغت حوالي 120 مليار متر مكعب، ليبدأ الإنتاج في الانخفاض بداية من أواخر سنة 2010، حيث أكدت وزارة الطاقة وتغير المناخ أنه سينخفض أكثر فأكثر ليصل حسب التوقعات بحلول سنة 2030 إلى حوالي 20 مليار متر مكعب.

أما باقي الدول في الاتحاد الأوروبي فقدر الإنتاج في كل من ألمانيا بـ 11.7 مليار م³، لكن من المتوقع أن ينخفض بمعدل 5% سنوياً ليصل إلى أقل من 5 مليار م³ بحلول عام 2030، كما تنتج رومانيا 10.6 مليار م³ سنة 2013، ومن المرتقب أيضاً انخفاض هذا الإنتاج ليصل إلى 6 مليار م³ بحلول نفس السنة (2030)، ولا تزال إيطاليا تنتج 7 مليار م³ من الغاز سنوياً لكنها في انخفاض على المدى الطويل، أما بولندا فحجم إنتاجها قدر بأكثر من 6 مليار م³ إلا أنه في تراجع مستمر.¹

¹-Ralf Dicke and Elham Hassen Zedah et al, "Reducing European Dependence on Russian Gas, Distinguishing Natural Gas Security from Geopolitics", Oxford Institute for Energy Studies, OIES Pape, NG9,(2014), pp. 12-14.

يمكن اعتبار كل من هولندا والمملكة المتحدة أكبر الحقول في الجرف القاري المسؤولة إلى حد كبير عن هذا الانخفاض، ولم يكن الإنتاج في النرويج في السنوات الأخيرة كافياً لتعويض الانخفاض في هولندا خاصة في حقل جرونينجن عام 2014 بسبب النشاط الزلزالي المرتبط باستخراج الغاز إلى جانب توقف الإنتاج في المملكة المتحدة.¹

د/ الطاقة النووية

تتصدر الطاقة النووية قائمة المصادر البديلة للنفط كونها المصدر المؤهل مستقبلاً لسد قسم كبير من حاجة العالم إلى الطاقة، ويعتمد هذا المصدر على مادة اليورانيوم كعنصر أساسي لتوليد الطاقة النووية بواسطة مفاعلات أو محطات تبني خصيصاً لهذه الغاية.

استعملت الطاقة النووية إبان الحرب العالمية الثانية لإنتاج القنبلة الذرية ثم تطورت بعد ذلك إلى أن بدأ استخدامها تجارياً لتوليد الكهرباء في منتصف الخمسينيات، هذه التقنية لم تحقق النتائج المرجوة منها بالرغم من المبالغ الطائلة المخصص لها، والدراسات والأبحاث العلمية في ميدان الطاقة بسبب الصعوبات التقنية والبيئية التي تواجهها.²

في بدايات القرن الواحد والعشرين أصبحت الطاقة واحدة من أصعب الأسئلة التي تواجه أوروبا خاصة وأن الطلب عليها يزداد كل عام ما بين 1 و2% مع ارتفاع نسبة الواردات من الدول خارج الاتحاد الأوروبي إلى أكثر من 50% من الوقود الأحفوري نظراً للاعتماد الكبير عليها وزيادة نسبة استهلاكها في مزيج الطاقة المحلي، ومن جهة أخرى فإن المخاوف بشأن قضية الاحتباس الحراري أدت إلى البحث عن أشكال أخرى من مصادر

¹- David Recardo straad, "Russia to Keep its Dominance in European Gas Market", Netherlands, Atradius Economic Research, (July 2018), p .01.

²- حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، (لبنان - بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000)، ص 38.

الطاقة تكون أكثر كفاءة وأكثر تنوعا، وهذا ما تم طرحه من طرف المفوضية الأوروبية من خلال مختلف المبادرات خلال السنوات الماضية كاستجابة لهذه التحديات عن طريق الورقة الخضراء المعنونة بـ " الاستراتيجية الأوروبية لطاقة آمنة مستدامة وتنافسية" ففي خضم هذا النقاش يدور الجدل حول مساهمة ومستقبل الطاقة النووية التي تسهم إسهاما إيجابيا في استغلال الطاقة في الاتحاد الأوروبي، وتساهم في توفير أمن الإمدادات بعيدا عن النفط والفحم والغاز الطبيعي، وبالتالي بدأ النقاش حول قضية استعمال الطاقة النووية في توفير الكهرباء كأحد المصادر البديلة وامتيازاتها بأنها طاقة تنتج كمية ضئيلة من ثاني أكسيد الكربون CO₂ مما يساعد على محاربة تغيير المناخ ومنه تحقيق التنمية المستدامة.¹

لا يكاد يكون هناك أي أمر آخر في أوروبا لا يزال يثير الكثير من النقاشات مثل قضايا الطاقة النووية ليس فقط بين السياسيين، بل امتد ذلك حتى بين أوساط المواطنين، وبين المؤيد والعارض يقوم الجدل حول إيجابيات وسلبيات الطاقة النووية من حيث إن كان طابعها صديقا للبيئة والاقتصاد، إلى جانب ذلك سلامة المحطات الخاصة بإنتاج الطاقة النووية وكيفية إدارة النفايات المشعة، زيادة على هذا مازالت الحادثة المعروفة عالميا وهي "كارثة تشيرنوبيل" وما خلفته من أضرار تثير الكثير من المخاوف جراء استعمال الطاقة النووية، وهذا ما جعل المناقشات داخل الاتحاد الأوروبي تتحدث عن مستقبل الطاقة النووية في أوروبا، فمنذ توقيع معاهدة اليورانيوم 1957 كان يعتقد أن الطاقة النووية تشكل المصدر الأساسي مستقبلا، ثم اختلف الوضع بين الدول الأعضاء، إذ تعارض بعض الدول وبشكل

¹- European commission, "European and Nuclear Safety", **Special Eurobarometers Report**, N° 271,(2007), p.03.

أساسي استخدام الطاقة النووية، بينما البعض الآخر كان من دعاة الخيار النووي منذ أمد طويل.¹

توفر الطاقة النووية مساهمة كبيرة في سياسة الطاقة، إذ تساهم بنسبة 30% من الكهرباء المولدة في أوروبا، إضافة إلى ذلك فهي تساهم في استقرار سعر الكهرباء، فالمفوضية الأوروبية تدعو إلى سياسة طاقة جديدة، والخيار متروك لكل دولة عضو فيما يتعلق باستخدام محطات الطاقة النووية لتوليد الكهرباء.²

لقد ازداد تأييد إنتاج الطاقة باستخدام محطات القوى النووية بشكل كبير في الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2005، وهذا منذ استطلاع الرأي حول مواقف الأوروبيين من النفايات النووية، واتسم هذا الاستطلاع بالانقسام الشديد، وتكاد نسبة المؤيدين للطاقة النووية التي تمثل نسبة 44% متطابقة مع نسبة المعارضين التي وصلت نسبتها لـ 45%، ومنذ سنة 2005 أصبح الأوروبيون أكثر ميلاً لإنتاج الطاقة النووية بشكل عام ومعتدل منذ زيادة نسبة التأييد إجمالاً بنسبة 7% لتصل إلى 44% وانخفاض نسبة المعارضة بنسبة 10% لتصل إلى 45%.³

تساهم الطاقة النووية بحوالي 27% من مزيج الكهرباء الأوروبي، إذ تشغل 14 دولة من أصل 27 دولة عضو محطات للطاقة النووية حسب ما قدمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في باريس سنة 2012، وتختلف نسبة استعمال هذا المصدر في مزيج الكهرباء داخل

¹-Karel Vanhecke, " Nuclear Energy in the European Union ? ", **Working Papers European Affairs Program**, Vol 60, N° 02, (2007), P. 01.

²-هيبرأوتابلوم، "رؤية أوروبا الاستراتيجية"، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المجلد 02، ع 49، (مارس 2008)، ص. 49.

³- ملف الطاقة، "انقسام حول الطاقة النووية"، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المجلد 01، ع 50، (سبتمبر 2008)، ص. 34.

الاتحاد الأوروبي على نطاق واسع، حيث تدير هولندا مفاعلا واحدا فقط يساهم بنسبة 3.4% في المزيج الوطني للكهرباء، بينما تدير فرنسا 58 مفاعلا تصل نسبة مساهمتهم إلى 74.1% مما يجعل فرنسا أكبر دولة تعتمد على الطاقة النووية.

بلغ عدد المفاعلات في أوت 2012 داخل الاتحاد الأوروبي بعد أن قررت ألمانيا إغلاق ثمانية من مفاعلاتها نهائيا 135 مفاعلا، بعد إلغاء المشروعين البلغاريين **بيلان 1** و**بيلان 2** (Belene 01 , Belene 02) أين قدر إنتاج كل واحد منهما 935 ميجاوات حسب الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مارس 2012، فالاختلافات القائمة حول استخدام الطاقة النووية في مزيج الكهرباء بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يرجع إلى مسألة السيادة الوطنية.¹

كما لا يزال هناك العديد من العوامل التي تؤثر على القرارات المستقبلية في الاتحاد الأوروبي، وفي أساسها حادثة تشيرنوبيل، والحادث الكبير الذي وقع في فوكوشيما اليابان في 11 مارس 2011 عندما تسبب الزلزال الذي وقع تحت سطح البحر في ارتفاع موجة المد بـ 15 مترا والذي أدى إلى تدمير معدات السلامة الحيوية في محطة **دايتشي** للطاقة النووية في فوكوشيما، فضلا عن تدمير المنطقة المحيطة التي صعبت الاستجابة لحالة الطوارئ في الأيام الثلاث الأولى من الحادث، حيث ذابت قلوب ثلاثة مفاعلات بالكامل تقريبا، ثم تم فقدان الطاقة الكهربائية إلى جانب توقف أنظمة التبريد عن العمل، ما دفع بعد هذه الحادثة إلى بذل جهود كبيرة لتوفير السلامة في استعمال الطاقة النووية وأنها لا تزال مصدرا حيويا

¹- Daymar Kiyar and Bettina B.F Wittneben, " Nuclear Energy in the European Union after Fukushima: Political and Economic Considerations", **IFO Dice Report**, Vol 10, N° 03, (2012), P .09.

يمكنه توفير الكهرباء منخفض الكربون كخطوة لإعادة الثقة في هذا المصدر بعد أن أعلنت ألمانيا غلق جميع مفاعلاتها سنة 2022 بسبب هذا الحادث.¹

عملت مجموعة من الدول الأعضاء على إقامة مشاريع بناء جديدة بإنشاء أربع مفاعلات في فنلندا وسلوفاكيا، كما أن هناك مشاريع أخرى في كل من هنغاريا والمملكة المتحدة تخضع لعملية منح التراخيص، بينما بقيت المشروعات في الدول الأعضاء الأخرى منها بلغاريا، جمهورية التشيك، ليتوانيا ورومانيا في مرحلة تحضيرية، وأعلنت المملكة المتحدة (بريطانيا) عن عزمها إغلاق جميع محطات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم بحلول سنة 2025، ولسد الفجوة بالاعتماد على محطات الغاز والطاقة النووية بضرورة ضمان أعلى معايير السلامة وحماية المواطنين من الإشعاع.²

أما في سنة 2017 وجد ما مجموعه 127 مفاعلا نوويا في 14 دولة من أصل 28 دولة عضوة في الاتحاد الأوروبي بقدرة كهربائية صافية وثابتة تبلغ 110.561 ميغاوات، بالإضافة إلى المفاعلات النووية ومحطات الطاقة، هناك أبحاث حول إنشاء 140 مفاعلا نوويا في الاتحاد الأوروبي، 46 في ألمانيا، 26 في فرنسا، 19 في المملكة المتحدة و 14 في إيطاليا، علاوة على هذا يوجد 26 مصنعا نوويا، كما توجد 10 منشآت لمعالجة الوقود و 45 منشأة لتخزينه في جميع أنحاء الدول الأعضاء.

¹- Ian Anthony, " The Role of the European Union in Strengthening Nuclear Security", Sweden, **Non-Proliferation Papers**, SIPRI N°32,(November 2013),p.2.

²- European Commission,"Communication From the Commission Nuclear Illustrative Program" , Brussel, **Presented Under Article 40 of the Euratom Treaty - Final after Opinion of EESC**, (Mai 2017), p .02.

فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لهذه المفاعلات يوجد حوالي 45% من المجمع النووي للاتحاد الأوروبي في فرنسا، و14% يمكن إيجادها فقط في دول أوروبا الشرقية مع المنشآت النووية.

أما من الناحية التكنولوجية، تعتمد المفاعلات النووية الـ 128 العاملة في الاتحاد الأوروبي على تقنيات وأنواع مختلفة ، ف 101 منها مفاعلات تعتمد بشكل رئيسي على ضغط المياه، 11 مفاعلا يعمل على الماء المغلي، 14 مفاعل تبريد الغاز، وأيضا 2 مفاعلات تعمل على الماء الثقيل المضغوط ، ويبلغ متوسط عمر هذه المفاعلات النووية الأوروبية بين 23-53 سنة بالإضافة إلى هذا هناك محاولات لتمديد عمر المفاعل ما بين 50-60 سنة حسب توقعاتها.¹

هـ/ الطاقات المتجددة

تمثل مصادر الطاقة المتجددة أكثر من 81% من إجمالي القدرات الكهربائية المضافة في 2011، كانت مساهمة الطاقة المتجددة من إجمالي الكهرباء المستهلكة عام 2010 ما نسبته 19.8% مقارنة بسنة 2009 التي قدرت بـ 18.2%، ولا تزال ألمانيا تحتل صدارة الدول الأوروبية المستخدمة للطاقة المتجددة لإنتاج الكهرباء وعمليات التخزين والنقل، وفي سنة 2011 وفرت الطاقة المتجددة 12.2% من إجمالي استهلاك الطاقة في

¹- Nikolett Deutsch, " The Changing Role of Nuclear Power in the European Union: Reflections from Official Senarios Released Before and After the Fukushima Daïchi Accident," **Club of Economics in Miscolc**, Vol 13, N° 01, (2017), pp.18-19.

ألمانيا و20% من استهلاك الكهرباء، و10.4% من الطلب على التسخين، و5.6% من وقود النقل باستثناء وقود الطائرات.¹

تتمتع الطاقة المتجددة بالكفاءة وبالإمكانيات الكبيرة في التنمية الاقتصادية، وهذا من خلال تعزيز أمن الطاقة، خلق فرص العمل فضلا عن المساعدة في مكافحة تغير المناخ، نظرا لأن فوائد الطاقة المستدامة أصبحت واضحة وأضحت أحد المجالات الرئيسية لدى صانعي السياسة، فالطاقة المتجددة هي أي مورد يتم تجديده بشكل طبيعي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من الشمس أو من حركات وآليات طبيعية أخرى من البيئة التي تتمتع أوروبا الوسطى بإمكانيات هائلة من الكتلة الحيوية Biomass، والتي يمكن استخدامها لتوليد الكهرباء، توفير تدفئة محايدة الكربون، وإنتاج الوقود المتجدد لاستعماله في النقل، إضافة إلى الطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية التي يجب ان تكون تكنولوجيات الطاقة المتجددة مناسبة للظروف الإقليمية التي تتطلب قياس الموارد الإقليمية وضبطها وفق الاستراتيجيات طويلة المدى.²

على الرغم من تكرار الكثير من النداءات نحو تعظيم الاعتماد على المصادر المتجددة للطاقة، إلا أن البدائل التي يمكن إضافتها إلى حزمة الطاقة لبلد ما تظل مرهونة بشروط ثلاثة: أولها الإتاحة التكنولوجية، وثانيها : توافر الكفاءة البشرية وأخيرا الجدوى الاقتصادية كما هو حاصل مع طاقة الرياح، حيث تتوافر فيها جميع هذه الشروط.³

¹ - محمد مصطفى محمد الخياط، "الطاقات المتجددة 2012: تقرير الوضع العالمي"، فرنسا- باريس، شبكة سياسات الطاقة المتجددة للقرن الواحد والعشرين، (2012)، ص. 06.

² - Viera Slavikova, " Thematic Study on Energy Efficiency and Renewable Energies", Brussels, Central Europe Program, (2014), pp. 3-4.

³ - رمزي بدرجة، "الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة تجربة ألمانيا نموذجا"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، ع 5، (جوان 2017)، ص. 611.

وبفضل خطط دعم الطاقة المتجددة، يأخذ هذا المصدر مسارا جديدا بحيث تواجه أوروبا المسؤولية العالمية في الحفاظ على الاحتباس الحراري في حدود 1.5 درجة مئوية، كما زادت الطاقة المتجددة في الاتحاد الأوروبي بنسبة 71% بين عامي 2005-2015 مما ساهم في التنمية المستدامة، وإحداث المزيد من الوظائف المحلية في معظم البلدان والمناطق المتقدمة في أوروبا، فقبل عشر سنوات اعتبر الكثيرون أن مصادر الطاقة المتجددة لا تؤدي إلى النمو والازدهار الاقتصادي، وهذا ما ذهب إليه أنصار صناعة الوقود الأحفوري على وجه الخصوص من أن هذا المصدر المشكل من الرياح والطاقة الشمسية والكتلة الحية وغيرها كانت باهظة الثمن وأنها في الواقع لن تكون قادرة على توفير أكثر من 3% إلى 4% من الطلب على الكهرباء، فقد كان التخوف من أن التحول إلى الطاقة المتجددة سوف يؤدي إلى إبطاء التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء أوروبا، ومع ذلك تقدمت عدد من الدول الأوروبية بشكل بارز كالدانمارك وألمانيا واستثمرتا في مصادر هذه الطاقة الرائدة على الرغم من تكلفتها ودورها غير المؤكد، واستحوذت على غالبية طاقة التوليد الجديدة لمدة ثمانية سنوات (08 سنوات) متتالية لتصل نسبة استهلاكها النهائي للطاقة في الاتحاد الأوروبي سنة 2015 نسبة 16.7%، ثم عرفت سنة 2009 انخفاضا كبيرا وسريعا في تكاليف التقنيات، حيث انخفضت تكلفة الطاقة الشمسية بنسبة بلغت 75% والرياح بنسبة 66%، لا تزال هناك اختلافات صارخة بين الدول الأعضاء في مصادر الطاقة المتجددة في الاتحاد الأوروبي التي تمثل نسبة 30% من إجمالي استهلاك الطاقة النهائي في فنلندا والسويد بينما تشكل فقط نسبة 5% في لوكسمبورغ ومالطا.¹

¹- Dietmar Bartz , **Energy Atlas: Facts and Figures About Renewables in Europe**, (Germany: Heinrich Böll Foundation, 1ed, 2018), pp.12-14.

وفي سنة 2014 تغير الكثير في قطاع الطاقة أين حققت التقنيات المتجددة المستعملة في الطاقة الشمسية والكهروضوئية والرياح على سبيل المثال تخفيضات مذهلة في التكاليف تفوق التوقعات سواء من حيث سرعتها ومدائها، ومع تحسن هذه الإمكانيات الخاصة بالطاقة المتجددة تتحسن الكفاءة في استخدامها وكذلك انخفاض التكلفة مقارنة مع باقي المصادر الطاقوية بالإضافة إلى أن الاتحاد الأوروبي يمكن مضاعفة حصته فيما يخص الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة بحلول سنة 2030، والذي يتطلب التنفيذ الكامل من خلال الرجوع إلى خيارات الطاقة المتجددة في ظل سيناريو الطلب المرجعي الذي سيزيد من حصة مصادر الطاقة المتجددة إلى 33% بحلول هذه السنة.¹

فالاستهلاك الإضافي لهذا المصدر سمح للاتحاد الأوروبي في سنة 2016 بخفض الطلب على الوقود الأحفوري بمقدار 143 مليون طن مكافئ مقارنة بمستويات سنة 2005، وهو ما يعادل نسبة 11% من إجمالي الاستهلاك الداخلي، وأدى الاعتماد على الطاقة المتجددة بتوافر مصادر الوقود الأحفوري أين ساعدت الاتحاد الأوروبي بعد سنة 2005 على تحقيق تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 460 مليون طن من CO₂ أي نسبة 9.4% سنة 2016، فهذه التغيرات حدثت في القطاعات الصناعية التي تعرف كثافة الاستهلاك وهذا بموجب نظام تجارة الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي (ETS).^{2*}

¹- European commission, "Renewable Energy Prospects for the European Union", **International Renewable Energy Agency**, (2018), p.07.

(ETS) يعد هذا النظام (الإتجار بانبعاثات الاتحاد الأوروبي) حجرا أساسيا في سياسة الاتحاد الأوروبي لمكافحة تغير المناخ وأداته الرئيسية لتقليل لانبعاثات الغازات الدفيئة بشكل فعال، إنه أول سوق رئيسي للكربون وأكبر سوق في العالم.
²-European Environment Agency, "Renewable Energy in Europe, Recent Growth and Knock on Effects", Denmark, **EEA report**, N°20, (2018), p.06.

المطلب الثاني: المنظور الأوروبي لأمن الطاقة

يعد الأمن الطاقوي أحد المفاهيم الذي يتميز بأبعاد متعددة والذي يتعدى التعبير عن القدرة التنافسية الاستدامة وتوفير الإمدادات إلى الأخذ بعين الاعتبار كل الإجراءات الداخلية والخارجية التي توجب تطبيق التدابير السياسية، الاقتصادية والأمنية على حد سواء، وبالتالي هذا المفهوم عبارة عن مقترب يجمع بين مختلف الجوانب المتعلقة بأمن الطاقة.

عادة ما يتم تعريفه على أنه: " توفر إمدادات موثوقة بأسعار معقولة"، في حين لم يتم فحص هذا التعريف حول ما يشكله العرض الأمن لمصادر الطاقة ومنه يتم إدراك وضوح صعوبة هذه القضية، وبالتالي فإن المثلث القائم على أساس أمن الإمدادات الاستدامة والتنافسية الذي يتم الاستشهاد به في كثير من الأحيان يوضح ضرورة العلاقة بين هذه المتغيرات الرئيسية الثلاثة لسياسة الطاقة، لكنها تبقى غير كافية كإطار تحليلي لمفهوم أمن الطاقة¹.

عملت المفوضية الأوروبية على تعزيز هذا المفهوم منذ أزمة النفط عام 1974 والذي كان مقيدا بالتدابير الاقتصادية والتكنولوجية لمواءمة سياسات الطاقة الوطنية، غير أن وثائق المفوضية الأخيرة حول سياسة الطاقة في الاتحاد الأوروبي بشكل عام وأبعادها الخارجية بشكل خاص لسنوات 2006 و2007 تميزت بلهجة عالية حول قضية التأمين، خاصة وأن مصادر التهديد التي حددتها المفوضية بشأن إمدادات الطاقة واختلال وظائفها في أسواق الطاقة العالمية ارتبطت بالاعتماد المتزايد على واردات الطاقة وتركيز الاحتياطات في عدد قليل من البلدان والمناطق فقط ومعظمها يتميز بعدم الاستقرار، فالطلب العالمي

¹-Florian Baumann, " Energy Security as Multi-Dimensional Concept ", Munich, C.A.P, Policy Analyses, N° 01, (March 2008), p.04.

المتزايد على الطاقة وعدم وجود تدفقات موثوقة ومستدامة منها ما يجعل الموردين يستخدمونها كأداة سياسية للتأثير على الدول المستوردة.¹

ترتكز المقاربة أو المقاربات الأوروبية لأمن الطاقة على ثلاثة مجالات تكون دائماً محور النقاشات في الأجندة الأوروبية وهي: **أولاً** : دراسة كل ما يتعلق بالنقاشات التي تدور حول الاستراتيجيات الجيوسياسية المتعلقة بالسوق وكل ما له صلة بالأطر التحليلية للعلاقات الدولية على نطاق واسع وكل ما يرتبط بالاقتصاد السياسي الدولي التي تستمد منها هذه النقاشات، **ثانياً**: ينصب التركيز الرئيسي على العلاقة القائمة بين أمن الطاقة وهياكل الحكم في الدول المنتجة، **وثالثاً**: يعتمد على خصائص الاتحاد الأوروبي كفاعل دولي في مجال الطاقة باعتباره ثاني أكبر مستهلك للمصادر التقليدية بعد الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة الربط بين هذه المجالات الثلاثة لتحقيق الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي.²

تعرف مجموعة البنك الدولي الأمن الطاقوي على أنه ضمان قدرة الدول على إنتاج الطاقة واستخدامها بشكل مستدام وبأسعار معقولة وذلك من أجل:

- ✓ تسهيل النمو الاقتصادي والحد من الفقر.
- ✓ تسهيل وتحسين المستوى المعيشي مباشرة من خلال توسيع نطاق الوصول إلى خدمة الطاقة الحديثة.

¹- Michal Naturski and Anna Herranz Surralles, " Securitized Moves to No Where? The Farming of the European Union's Energy Policy," United Kingdom, **Journal of Contemporary European Research**, Vol 4, Issue2, (2008), p.75.

²- Richard Youngs, **Energy Security: Europe's New Foreign Policy Challenge**, (London: Routledge Advances in European Politics, 2009), p.06.

ومع ذلك يختلف المعنى الدقيق لأمن الطاقة من بلد لآخر وذلك حسب مؤشرات النمو الاقتصادي، توافر مصادر الطاقة، وأخيرا التأثير المحتمل من الطلب الإجمالي على الطاقة.

فبالنسبة لمنتجي الطاقة يرتبط هذا المفهوم على القدرة لتأمين أسواق طويلة المدى وأسواق تجذب مواردهم الطبيعية التي غالبا ما تقوم عليها اقتصاداتهم، أما بالنسبة للاقتصاديات الصناعية الكبرى فترتبط بالإمداد المستمر الذي يساهم في دعم ودفع اقتصاداتها إلى مزيد من التقدم وبالتالي ضمان نوعية حياة نامية ومتنامية.

تعتبر الطاقة أو الأمن الطاقوي بالنسبة للدول الفقيرة عبارة عن عنصر حيوي هام جدا يساهم بطريقة أو بأخرى للخروج من دائرة الفقر، إذ يساهم هذا المصدر بنسبة عالية في الدخل ويعتمد عليها اقتصادهم كمصدر وحيد للتنمية.¹

فأمن الطاقة سيظل يعتبر مشكلة بسبب الأهمية المستمرة له ونقص الإنتاج والاستهلاك الكبير الذي تشهده الاقتصادات المعاصرة، زيادة على هذا من المرجح أن يستمر أمن الطاقة بلعب دور مهم في الأجندات السياسية بسبب الأهمية الكبيرة والمستمرة للوقود الأحفوري ولاسيما الهيدروكربون Hydrocarbons والذي يوضحه الاستهلاك الإجمالي من النفط والغاز الذي كان حوالي 60% من إجمالي الطلب على الطاقة منذ سنوات الثمانينيات.²

¹ - The World Bank Group, "Energy Security Issues", Moscow- Washington, **Briefing Paper**, (2005), p. 03.

² - Xavier Labandeira and Baltasar Manzano, " Some Economic Aspects of Energy Security ", **Working Paper**, N° 09 , (2012), p. 04 .

فالنقاش الدائر حول مفهوم الأمن الطاقوي يتمحور حول موضوعين مترابطين، فالأول: يقوم حول تعقيد هذا المفهوم ومختلف التداخلات الموجودة على هذا المصطلح، والثاني: حول دراسة التداخلات السياسية المتبعة كمحاولة لجعل الطاقة أكثر أماناً، وبالتالي معرفة كيفية تأثير السياسة المرتبطة بمفهوم أمن الطاقة في البيئة المعاصرة على مختلف التداخلات السياسية والآثار المترتبة على هذه الخيارات.¹

أما في الأدبيات الأكاديمية فإن الأمن الطاقوي له تفسيرات مختلفة، حيث يقر ميكو بالونكوربي Mikko Palonkorpi بأن أمن الطاقة هو: محاولة عملاء الطاقة Energy customers حماية أنفسهم من الانقطاعات التي قد تعرض إمدادات الطاقة للخطر نتيجة لحادث معين كالإرهاب، نقص الاستثمار في البنية التحتية للطاقة أو عدم كفاية تنظيمها. على العموم معظم الأكاديميين يحددون أمن الطاقة من وجهة نظر الدول المستهلكة التي تركز بشكل أساسي على فكرة الإمداد Supply هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا المصطلح في إطاره العالمي يأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر المنتجين وبلدان العبور وتتنظر الدول المنتجة إلى أمن الطاقة على أنه ضمان الطلب والوصول الكافي إلى أسواق المستهلكين.²

أما فيما يخص أمن الإمداد Security of supply فيعد هدفا مهما لسياسة الطاقة في العديد من دول العالم، حيث يعتمد الاتحاد الأوروبي على ثلاث ركائز لسياسة الطاقة، تشمل كل من الكفاءة، الاستدامة، وأمن الإمدادات.

¹ - Simon Langlois-Bernard, "The Contemporary Concept of Energy Security", Canada, Center For Operational Research and Analysis, Contract Report, 148, (July 2010), p.3.

² - Ilkim Mammadli, "European Energy Security: Prospects of the Caspian Basin", Lunds University Publication, (2012), p.04.

هناك العديد من التعاريف التي تخص أمن الإمداد التي تتضمن جميعها فكرة تجنب التغييرات المفاجئة التي تطرأ على توافر الطاقة عند الطلب، ومع ذلك تظهر التعاريف اختلافات قوية في قياس الأثر جراء استمرارية زيادة استخدام الفوائد ومستوى توقف الإمداد الذي يعرف بأنه غير آمن.

يضم هذا المصطلح -أمن الإمداد- ثلاث مجموعات، حيث تشمل **المجموعة الأولى**: المختصين الذين يركزون على مفهوم استمرارية الإمداد السلعي، إي استمرار إمدادات السلع، وهذا المفهوم هو أساس أيضا لجميع التعاريف الأخرى لأمن الطاقة.

المجموعة الثانية: تذهب إلى التمييز بين مستويات استمرارية الأمن واللاأمن وأبرز هذه التعاريف هو التعريف الذي قدمته الوكالة الدولية للطاقة IEA والذي يرى بأن أمن الطاقة هو: "التوافر المادي للإمدادات لتلبية الطلب وبسعر معين"، فالمفهوم الكامن وراء هذا التعريف يعني أنه بغض النظر عن انقطاع الإمداد فإن الأمن لا يتأثر إلا إذا أدت ندرة الطاقة إلى ارتفاع الأسعار عن عتبة معينة.

أما المجموعة الثالثة: فتعتمد على توسيع قياس نطاق التأثير بدلا من قياس الأسعار والكميات المتوفرة في سوق السلع الأساسية، فإنها تقوم بتوسيع دائرة التأثير لتشمل كل من الأسعار واستمرارية الخدمات وتأثيرها على الاقتصاد وفي بعض الأحيان على البيئة.¹ ويشير مفهوم أمن الإمدادات إلى مفهوم الاعتماد على الطاقة، والتي لها صلة بالسكان، الصناعة، الخدمات، الدولة ومختلف الإدارات المحلية، حيث تعتمد الاقتصادات

¹- Christian Winzer, "Conceptualization Energy Security", University of Cambridge, **EPRG Working Paper**, N° 1123,(2011), pp. 4-5.

الحديثة على إمدادات الطاقة العالمية وبالتحديد على الاعتماد على الكهرباء، النفط والغاز الطبيعي، التي تسعى الدول لتعزيز ضمان أمنها على المستوى المحلي والدولي.¹ أصبح أمن الطاقة مصطلحا شاملا للعديد من الأهداف السياسية المختلفة وتشمل الأسباب المحتملة لعدم وجود تعريف عالمي واحد على:

✓ الاختلافات في كيفية تقييم أصحاب المصالح المتنوعين لأهمية العوامل

المختلفة على سبيل المثال اللامركزية في كثافة إمدادات الطاقة.

✓ الاختلافات الوطنية فيما إذا كان أصحاب هذه المصالح من البلدان الغنية

بهذه الثروات أم دول مستوردة فقط، هل هي بلد تركز على حلول السوق أم

أن الدولة تتداخل في شؤونه، وبالتالي الاختلافات في الأولويات والفرص في

البلدان الصناعية والدول النامية.

✓ الاختلافات الموجودة على مستوى الخلفية العلمية للباحثين كان عالم سياسي،

مهندس...

✓ أن أمن الطاقة هو نتاج العيد من الصفات المتنوعة، وهذه تحتاج إلى تقييم

الإطار المنهجي الذي يأخذ كل تلك الخصائص بعين الاعتبار.

✓ أن أمن الطاقة هو نتاج التفاعلات والاعتمادات المتبادلة لنظام معقد الذي لا

يتم شرح خصائصه بصفة كاملة وفهم الأجزاء المكونة له.

إن النقص في تعريف يترجم مباشرة إلى نقص غياب مؤشرات واضحة المعالم لأمن

الطاقة، وهذا يؤدي إلى صعوبة تحسين هذه المشكلات التي لا يمكن قياسها بشكل كاف.¹

¹-Jean-Marie Chevalier, " Security of Energy Supply for the European Union", **European Review of Energy Markets**, Vol 01, Issue 03, (November 2006), pp. 5-6.

وعلى ضوء ما سبق يمكن الإشارة إلى أن تباين مختلف الأطراف يرجع إلى المسؤوليات والإمكانيات والأهداف، فمن جانب المجتمع الدولي يعتبر أمن الطاقة من أهم الأولويات ، لارتباطه بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والاعتبارات البيئية، ومن جهة مستهلكي الطاقة يركز الاهتمام على ضمان استمرار الإمداد بالطاقة بكلفة معقولة ومقبولة، أما من جانب منتجها لاسيما النفط والغاز الطبيعي، يركز الاهتمام على ضمان استمرار تدفق عائدات مبيعات الطاقة حتى تتمكن هذه الدول من تمويل موازنتها العامة فيما يرتبط ببرامجها التمويلية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.²

يمكن تحقيق امن الطاقة عندما تتوفر المصادر المستقرة بأسعار معقولة، كما يمكن تحقيق مستوى عال من الأمان من خلال مصادر الطاقة الداخلية (المحلية) أو المصادر الخارجية (المستوردة). لذلك فإن رخاء وأمن الاتحاد الأوروبي يعتمدان على الإمداد المستقر والوفرة من الطاقة، ومن هنا فإن المواطنين في معظم الدول الأعضاء لم يجربوا أي انقطاع دائم للإمدادات منذ الأزمات النفطية في سنوات التسعينيات، وبعد ذلك بدأ هذا المصدر وأهميته يكتسب مكانة بارزة في النقاشات السياسية للاتحاد الأوروبي، وهذا ما جذب اهتمام وسائل الإعلام في السنوات التي تلت نزاعي الغاز والذي أدى بدوره إلى الاهتمام بمفهوم أمن الطاقة الذي ترجم إلى تغيير السياسة على المستوى الأوروبي.³

¹- Johan Couder, "Literature Review on Energy Efficiency and Energy Security, Including Power Reliability and Avoided Capacity Costs", Belgium, University of Antwerp, **Working Paper**, (August, 2015), pp.6-7.

²- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "التعاون الاقليمي وأمن الطاقة في المنطقة العربية"، نيويورك، (ديسمبر 2015)، ص. 03.

³-Kacper Szulecki, "The Multiple Faces of Energy Security: An Introduction", **Researchgate**, University of Oslo, (2017), p.2. At: https://www.researchgate.net/publication/318209933_The_Multiple_Faces_of_Energy_Security_An_Introduction (17/05/2019).

وزاد الاهتمام بهذا المفهوم خاصة بسبب أزمة الغاز لسنتي 2006 و 2009، عندما توقف تدفق الغاز الروسي عبر خطوط الأنابيب الأوكرانية بسبب أسعار الغاز والديون، هذا الانقطاع أدى إلى انتقال الأزمة إلى الدول الأوروبية ما جعلها تعاني شتاء 2006 دون غاز، إن هذه الأزمات زادت من مخاوف دول الاتحاد الأوروبي من انقطاع الإمدادات بسبب قومية هذه الموارد في الدول المصدرة للطاقة وفي سياق ارتفاع أسعار النفط، وكان الشاغل الرئيسي هو أن اقتصادات أوروبا كانت عرضة للضغط السياسي من مصدري الطاقة أو المنافسة الاستراتيجية مع الصين المتعطشة للموارد. إذن تتراوح تعريفات أمن الطاقة من القضايا الضيقة المتمثلة في تعطيل الإمداد المادي إلى المشكلات الأوسع نطاقا والتي تتطوي على الآثار الاقتصادية والبيئية والسياسية للتغيرات في أسواق الطاقة.¹

ويمكن إدراج مفهوم أمن الإمداد في وجهتي نظر تتعلق الأولى بالرؤية السياسية أما الجانب الآخر من المفهوم فيتعلق بالشق الاقتصادي.

أولا: أمن الإمداد من الزاوية السياسية

إن المنظور السياسي لقضية أمن الإمداد يرتبط بضمان السير السليم للاقتصاد من خلال التوافر المادي المستمر للطاقة دون انقطاع وبسعر مناسب مع مراعاة المخاوف البيئية، إذ لا يسعى أمن الإمداد إلى تحقيق أقصى قدر من الاكتفاء الذاتي من الطاقة أو تقليل الاعتماد على المصادر الخارجية بقدر ما يهدف إلى تقليل المخاطر التي يمكن أن تنفجر عن هذه التبعية، ومع ذلك فإن المفوضية الأوروبية ترى بأن خطر فشل الإمداد

¹-Lana Dreyer and Gerald Stang, "What Energy Security for the EU", European Union Institute for Security Studies, **Brief Issue**, N°39, (2013),p.1.

المرتبط بزيادة الاعتماد على الهيدروكربونات المستوردة في تزايد مستمر، وبالتالي فإن وجهة النظر السياسية لأمن الطاقة يعتمد على استمرار توفر الطاقة بأشكال متنوعة، بكمية كافية وبأسعار معقولة.

ثانياً: أمن الإمداد من الزاوية الاقتصادية

يعتمد هذا المفهوم على شرط أن يكون للأمة وجميع مواطنيها وأعمالها التجارية أو معظمها القدرة للوصول إلى مصادر الطاقة الكافية بأسعار معقولة لضمان مستقبل خال من الأزمات والمخاطر التي يمكن أن تمس الخدمات، وبالتالي فإن مفهوم أمن الطاقة هو مفهوم يدل على الحفاظ على إمدادات مستقرة لتجنب الاختلالات الاقتصادية الكلية المرتبطة بالاضطرابات غير المتوقعة في العرض أو تلك المتعلقة بالسعر، فالأسواق الحرة في خط الدفاع الأول للمستهلكين.¹

رغم الالتباس الذي يحيط بمفهوم أمن الطاقة، لكن يبدو أن هنالك اتفاقاً على أن الأمن متعلق بالمخاطر والتهديدات، ففي حالة أمن الطاقة تلك المخاطر والتهديدات متعلقة بوجود تأثير على سلسلة إمدادات الطاقة، فالفكرة الموجودة بين جميع هذه التعريفات يمكن وصفها بغياب الحماية أو عدم القدرة على التكيف مع التهديدات التي تؤثر على هذه الإمدادات، أو التهديدات الناجمة عن تأثير تلك السلسلة.² فإن أمن الإمدادات لا يخلو من بروز مجموعة من التهديدات التي تقف عائقاً أمام محاولة الوصول إلى المصادر لتلبية النقص

¹ - Arianna Checchi and Arno Behrens et al, "Long-Term Energy Security Risks for Europe: A Sector-Specific Approach", Centre for European Policy Studies, **Working Document**, N°309, (2009), p.2.

² - Christian winzer, **Op.cit**, p.9.

والنضوب التي تعاني منها دول الاتحاد الأوروبي والتي تتراوح بين المخاطر البيولوجية أو التقنية وغيرها.

فمعضلة أمن الطاقة EnergySecurity Delima قد تؤدي إلى انقطاع الإمدادات نتيجة للنزاعات التجارية وتقليص إمكانيات قطاع الطاقة على المستوى الوطني، ومن الجانب الآخر العلاقات الاقتصادية وتأثيرها على العلاقات السياسية والجيوسياسية، كما يمكن لهذه المعضلة أن ترفع من منظور أمن الطاقة نحو المخاوف البيئية والمناخية التي تبعد الأنظار عن الأهداف بعيدة المدى وانعكاساتها الشديدة على تعديل المناخ والقدرة التنافسية للاتحاد الأوروبي.¹

إن وجود التعريفات المختلفة لمفهوم أمن الطاقة وأمن الإمدادات والتي تختلف من الناحية السياسية والاقتصادية إلى الناحية الجيوبوليتيكية يدل على أنه لا يوجد إجماع بين السياسيين والاقتصاديين وخبراء الطاقة حول التسلسل الهرمي أو التدريجي حول المخاطر التي تواجهها أوروبا في مجال الطاقة، في المقابل تتعدد وتتنوع هذه السياسات التي يجب أن تستخدم للتقليل من هذه المخاطر أو إزالتها.²

بالنسبة للبعض، هذا يعني الحماية من انقطاع الإمداد الناجم عن اضطرابات العرض المستحدثة سياسياً أو تقنياً، بينما البعض الآخر فهي تواجه تحدي الارهاب أو التعامل مع

¹- Ellen Scholl and Kristen Westphal, "European Energy Security Reimagined, Mapping the Risks, Challenges and Opportunities of Changing Energy Geographies", Germany, German institute for international and security Affairs, **SWP Research Paper**, (2017), p.5.

²- مصطفى علوي، "خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية"، في: www.sivassa.org.eg/News/8769.asp. (15/5/2019).

صدمة الأسعار، أما البعض الآخر فيهتم بقضايا الاحتباس الحراري، وتماشيا مع النقاش الحالي حول أمن الطاقة والإمداد في أوروبا، يمكن تحديد المخاطر التالية:

أ/ المخاطر الجيولوجية Geological Risks

تلك التي تشير إلى احتمال استنفاد مصدر الطاقة، تناقص احتياطات النفط والغاز في الاتحاد الأوروبي، حيث يتم التحكم في أكثر من 90% من احتياطات العالم من الهيدروكربون من قبل الشركات المملوكة للدول في الشرق الأوسط وأوراسيا، ولا يقتصر الأمر على وصول النفط والغاز إلى الشركات الأوروبية، ولكن يبقى إجمالي احتياطات موارد الهيدروكربون غير معروفة، بالإضافة إلى ذلك فإن تزايد وتيرة استهلاك الطاقة في العالم يشكل مصدر قلق حول مدى توافر الموارد في المستقبل، تضاعف الاستهلاك العالمي للطاقة بين عامي 1973 و2005، ويرجح أن تكون زياد أخرى بنسبة 55% بحلول سنة 2020 بسبب النمو الاقتصادي السريع للدول النامية حسب تقديرات الوكالة الروسية للطاقة لسنة 2007.

ب/ المخاطر التقنية

وهي تلك التي تشمل فشل النظام بسبب الطقس، قلة الاستثمارات الرأسمالية، أو عموما الأوضاع البيئية لأنظمة الطاقة، فهي تمثل مصدر قلق خاص للكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المتجددة، الفحم والطاقة النووية، انقطاع الكهرباء في إيطاليا الذي استمر 09 ساعات سبتمبر 2003، كذلك انقطاع التيار الكهربائي في نوفمبر 2006 في ألمانيا بسبب فشل خطوط الضغط العالي والذي أثر على 15 مليون أسرة أوروبية، تظهر العواقب المحتملة من المشاكل التقنية والتي تؤثر على قطاع الكهرباء.¹

¹-Arianna checchi and Arno Behrens et al, **Op.cit**,pp.2-3.

ج/ الأخطار الاقتصادية

تتعلق أساسا بالاختلالات بين العرض والطلب، والناجمة عن نقص الاستثمار أو العقود غير الكافية مع الدول المنتجة لتغطية النقص الموجود على مستوى الدول المستهلكة لموارد الطاقة، خاصة الدول الصناعية الكبرى التي تعاني نضوب هذه المصادر من النفط والغاز الطبيعي¹، أو بسبب التقلبات في أسعار الطاقة نتيجة اختلال التوازن بين الاستهلاك والإنتاج أو بين العرض والطلب.

يمكن أن تكون الأدوات المالية مفيدة لإدارة الطلب وتوجيه شروط التبادل التجاري لكن هناك مفاضلات، فضرائب الطاقة العالية لها ثمن من حيث الكفاءة الاقتصادية²، وغالبا ما يتم خلط أسعار الطاقة المرتفعة بمخاطر الإمداد، وهذا خطأ طالما أن هذه الأسعار المرتفعة مستقرة وتعكس الأساسيات الاقتصادية أو الخيارات السياسية المستقرة إلى حد معقول، فارتفاع الأسعار ليست هي المشكلة (حيث يمكن على المدى الطويل أن تتكيف الاقتصادات مع هذه الأوضاع بسهولة نسبية) لكن المشكلة تكمن في سرعة وحجم التغيرات المفاجئة للأسعار التي تؤدي إلى اضطرابات اقتصادية، فأنظمة الإنذار المبكر وآليات التخزين المؤقت مثل المخزونات الاستراتيجية هي في غاية الأهمية³.

¹- Christian Egenhofer and Leonid Grigoriev et al, "European Energy Security What Should it Mean ? What to Do?", Brussels, Centre for European Policy Studies, **ESF Working Paper**, N°23, (October 2006),p.6.

²- Jean Horst Keppler, "International Relations and Security of Energy Supply: Risks to Continuity and Geopolitical Risks", France, **IFRI**, (2007),p.21.

³-Jean Horst kepler, "Security of Energy Supply, A European perspective", **European Review of Energy Markets**, Vol 2, Issué2, (December2007),p.21.

د/ الأخطار الجيوسياسية

يمكن تعريف المخاطر الجيوسياسية من خلال تحديد المواقف التي لا يمكن فيها حل صراعات القوى على الأراضي بطريقة سلمية وديمقراطية، وفقا لذلك فإن تعريف الخطر الجيوسياسي بأنه الخطر المرتبط بالهجمات الإرهابية، الحروب، والتوترات القائمة بين الدول والتي تؤثر على المسار الطبيعي والسلمي للعلاقات الدولية، فالمخاطر الجيوسياسية تجسد كلا من خطر حدوث هذه الأزمات، والمخاطر الجديدة المرتبطة بتصاعد الأحداث القائمة.

فهذا التعريف للمخاطر الجيوسياسية ليس شاملا، بمعنى أنه لا يمكن الاعتماد بشكل فريد على هذا التعريف لتصنيف الأحداث والمخاطر على أنها جيوسياسية، لا، لهذا وجب إضافة بعض الآراء والمؤشرات المطلوبة لهذه المخاطر منها على سبيل المثال التوترات السياسية المحصورة داخل حدود الدول والتي لا تهدف إلبالتأثير على المسار الطبيعي للعلاقات الدولية، أين يمكن أن تتصاعد وتخلق عدم استقرار جيوسياسي.¹

فالمحيط الجغرافي يضطلع بدور مهم في حياة الأمم والكيانات الأخرى، فهو بالإضافة إلى كونه يقدم فرصه وإمكانات كبيرة، إلا انه قد يشكل أيضا مصدرا للمخاطر، حيث يرتبط ارتباطا وثيقا بالموارد الطبيعية والتي تتربع على مصادر الطاقة، أين يتم اختيار المصادر أو المفاضلة بينها استنادا لأسباب واقعية مرتبطة بالفرص والإمكانات المتوفرة لكل دولة.²

¹- Dario Caldara and Matteo Iacoviello, "Measuring Geopolitical Risk", **International Finance Discussion Papers**, N°1222, (February 2018), pp.6-7.

²- اصطفان الشدياق، "مصادر الطاقة المستقبلية وأثرها على الواقع الجيوسياسي"، في:

<http://www.lebarny.gov.lb/ar/content> (16/05/2019).

إلجانب هذا عدم الاستقرار السياسي أو التوتر بين البلدان التي يمر منها خط الأنابيب، يمكن اعتبارها أيضا مخاطر جيوسياسية في حالة استخدام بلد ما كبلد عبور كالأزمة الروسية الأوكرانية التي تدل على وجود خطر استراتيجي لأمن إمدادات الطاقة في الاتحاد الأوروبي.¹

ه/ الأخطار البيئية

يعد استخدام الطاقة شرطا أساسيا لجميع الأنشطة الاقتصادية تقريبا، ومن الأهمية بما كان أن تكون قادرا على الوصول إلى الكميات الكافية من الطاقة بتكلفة مقبولة من منظور اقتصادي وبيئي، وقد تضمنت العديد من التقارير تقديم عدد من السياسات المتعلقة بتغيير المناخ وآثار الاستخدام غير العقلاني لموارد الطاقة على البيئة وما ينجم عنه من مخاطر، كتلك السياسات الخاصة التي جاءت في ديسمبر 2008 والمتعلقة بحزمة المناخ والطاقة للاتحاد الأوروبي ودراسة التفاعل بين تحقيق أمن الطاقة وعلاقتها والسياسات المناخية التي تهدف إلى حماية البيئة.² وبالتالي تحقيق أمن الطاقة يؤدي لتحقيق البيئيا لأمن وذلك بعد التخلي عن استعمال الفحم الذي يتميز بكثافة الانبعاثات الغازية والتحول إلى استخدام الغاز الطبيعي ومصادر الطاقة النووية نظرا لقلة الغازات الدفيئة المنبعثة منها وقلة تأثيرها على المناخ والبيئة، لكن يستوجب ذلك الاعتماد على معايير السلامة البيئية خاصة عندما يتعلق الأمر باستخدام مصادر الطاقة النووية فيما يتعلق بالنفايات النووية Nuclear

¹-Yanni Salavopoulos, "Need to strengthen Energy security in EU with new Risks Management and continuity Concept", AT: <https://www.votewatch.eu> (16/5/2015).

²- James Greenleaf et al, " Analysis of Impacts of Climate Change Policies on Energy Security", European Commission DG Environment, **Final Report**, (2009),p.5.

Waste وما يمكن أن تلحقه بالبيئة وهذا ما حدث في حادثة تشيرنوبيل 1986 شمال أوكرانيا السوفياتية إضافة إلى حادثة فوكوشيما مارس 2011 في اليابان.

وبهذا تدخل سياسة الطاقة في الاتحاد الأوروبي حقبة جديدة يكون فيها أمن الطاقة وتخفيف آثار تغيير المناخ هدفين أساسيين، ويتطلب تحقيق هذين الهدفين تغييرات جوهرية في الطريقة التي يتم بها تصدير، إنتاج واستخدام الطاقة.¹

المبحث الثاني: الأبعاد الاستراتيجية لأمن الطاقة للاتحاد الأوروبي

تتضمن سياسة الاتحاد الأوروبي كل الجوانب المتعلقة بأمن الطاقة، حيث يعتمد مزيج الطاقة على تكثيف كفاءة استخدامها للوصول إلى الهدف المسطر وهو 20% في سنة 2020 والاستعمال الواسع للطاقة المتجددة، وهذه الأبعاد الاستراتيجية تهدف إلى زيادة تنوع الإمدادات على المستوى الخارجي من جهة، ومن جهة ثانية يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق سوق داخلية موحدة، وتحقيق تدابير التضامن بين الدول الأعضاء في حالة انقطاع الإمدادات، وهذا ما يعاب على الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة، إذ يعاني من تحديات داخلية جعلته عرضة لتبعية خارجية خاصة لروسيا التي تسيطر على معظم أسواق الطاقة في الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر أكبر الأسواق وأغناها في العالم في ظل غياب سوق أوروبية مشتركة وضعف البنية التحتية، إضافة إلى مصادره من النفط والغاز المحدودة جداً، فهي تشكل تحد لأمن الطاقة، وفي ظل هذا يسعى الاتحاد الأوروبي إلى إعادة بناء استراتيجية على المستوى الداخلي كخطوة لمجابهة كل التحديات.

¹- Camilla Adelle et al, "Climate Change and Energy Security in Europe: Policy Integration and its Limits", Stockholm, Swedish Institute for European Policy Studies, **Report**, N°4, (June 2009), p.50.

المطلب الأول: نحو بناء سوق طاقة داخلية موحدة (لتحقيق سوق طاقة**متناسكة)**

يعمل الاتحاد الأوروبي على وضع استراتيجية دبلوماسية تهدف إلى تعزيز أواصر التعاون مع كافة الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة والتي تمر الطاقة عبر أراضيها ولقد ظل البعد الجيوسياسي لأمن الطاقة الأوروبي يهدد مستقبله في ظل سعي الصين إلى تأمين الوصول الكامل والمنفرد لمصادر الطاقة في إفريقيا وفرض عملاق الطاقة الروسي غازبروم إلى فرض سيطرته على الشركات الغربية، فلا تستطيع أوروبا أن تؤسس سياسة خارجية فعالة دون إبراز القدر الأدنى من التجانس بين السياسات التي تتبناها الدول الأعضاء فيما يتعلق بتدفقات الطاقة، والعلاقات المتبادلة، إلى جانب البنية التحتية والاستثمار وإفراز قدر أعظم من التقدم نحو تأسيس سوق موحدة للطاقة.¹

تبرز وثيقة المفوضية الموجهة للمجلس الأوروبي أبرز أهم القضايا على مستوى السياسة الخارجية والتي تتعلق بقضية بناء سياسة طاقة متناسكة وبهدف مزدوج يتمثل في:

- أ- تعزيز الأمن الجماعي للاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة.
 - ب- التصدي بفعالية لاستراتيجيات المحتملة من قبل كبار موردي الطاقة الخارجية وتأثيرها على سياسات السوق.
- هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها في السياسة الخارجية دون تحقيق شرط مسبق وهو خلق سياسة طاقة داخلية متناسكة.

¹-جاك ساريوز ولسكي، "تأمين مستقبل الطاقة في أوروبا"، في:

<https://Alghad?com/> /تأمين-مستقبل-الطاقة-في-أوروبا. (17/05/2019).

بالنسبة للاتحاد الأوروبي تم الانتهاء من سوق الطاقة الداخلية الذي قرره المجلس الأوروبي في برشلونة مارس 2002، والذي يعمل على خلق سوق داخلية أكثر انفتاحا وتضامنا بين الدول الأعضاء، خاصة في قطاع البترول، الغاز والكهرباء.¹

ويؤدي الطابع الأوروبي لأسواق الطاقة إلى عمليات الاندماج والاستحواذ بين شركات الطاقة، لأن بناء سوق الطاقة الداخلية هو تطبيق لقانون المنافسة خطوة بخطوة بشكل عام، ومراقبة عملية الاندماج بشكل خاص وهذه مهمة صعبة، إذ يعد إنشاء أسواق الطاقة الإقليمية ودمجها في نهاية المطاف في سوق طاقة واحدة في الاتحاد الأوروبي عملية معقدة، فهذه العملية قد تتطوي على بعض الانحرافات قصيرة أو متوسطة المدى فيما يخص المنافسة، لذلك من الأهمية بمكان معالجة هذه المخاطر وتصميم الآليات المناسبة لضمان توفير فرص متساوية لجميع اللاعبين في الاتحاد الأوروبي، وكذلك ضمان التقارب السريع والسلس لجميع الأسواق الإقليمية في سوق طاقة أوروبي واحد.

أشار المدير العام للمنافسة في المفوضية الأوروبية فيليب لوي Philip lowe إلى أن عمليات الاندماج يمكن أن يكون لها تأثيرات تنافسية عندما تسمح للعاملين الجدد بدخول الأسواق الوطنية التي تهيمن عليها الاحتكارات القانونية السابقة، ومع ذلك يمكن أن يكون لها آثار سلبية على المنافسة عندما تعزز الموقف المهيمن لتلك الاحتكارات السابقة.²

يعمل الاتحاد الأوروبي على إيجاد قطاع طاقة مشترك يتمتع بالانفتاح والشفافية والاستقرار، ويبني على سياسة المعاملة بالمثل، ويكمن القول بأن الجوانب الداخلية

¹-Bichara khader,"Quelle Sécurité Energétique pour l'UE ? Le Cas du Pétrole et du Gas", Géostratégique, N°20,(Juillet 2008),p.110.

²- Jorge Vasconcelos,"Towards the Internal Energy Market: How To Bridge a Regulatory Gap and Build a Regulatory Framework",European Review of Energy Markets ,Vol1 ,Issue1 , (September 2005), pp.102-103.

والخارجية لسياسة الطاقة متداخلة إلى حد كبير، فلا يمكن لأوروبا أن تضع سياسة خارجية جيدة دون تحقيق الحد الأدنى من التجانس فيما بين سياسات الدول الأعضاء فيما يتعلق بتدفقات الطاقة والاتصالات الداخلية والبنية الأساسية والاستثمارات، والمزيد من التقدم نحو سوق الطاقة الموحد، إن هذا المسعى يكون من خلال إدراج أحكام قوية بهدف إصلاح مؤسسات الاتحاد لضمان توفر القدرة على التفاوض مع الدول الأخرى في حالة قطع الإمدادات، وينبغي استبدال النزعة الأحادية في مجال الطاقة بسياسة مشتركة جديدة تبنى على التضامن.¹

إن واقع الطاقة الجديد سيؤدي إلى تغييرات تدريجية في سلوك السوق، لأن ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري Fossil Fuels سيزيد من جاذبية الطاقات البديلة سيما منها الطاقات المتجددة أو الطاقة النووية، ويغير استراتيجيات الاستثمار، وسيستمر استكمال السوق الداخلية للكهرباء والغاز في إحداث تغييرات في هيكل السوق، والتي لا ينبغي أن تكون على كاهل المستهلكين خاصة الأكثر ضعفاً، ومع ذلك فلا يمكن لأوروبا اللجوء فقط إلى الحلول القائمة على السوق للتعامل مع واقع الطاقة الجديد، ولهذا ستواجه المؤسسات على الصعيدين الوطني والأوروبي مسؤولية مشتركة من خلال تنفيذ سياسة عامة استباقية وطويلة المدى في مجال الطاقة²، فالاعتماد على التزامات المعاهدة والاستراتيجية طويلة المدى لإنشاء سوق داخلي للطاقة والذي يعرف باسم الحزمة الثالثة Third package من تشريعات الاتحاد الأوروبي بشأن سوق الطاقة 2009، حيث توضع مجموعة من القواعد قصد إنشاء سوق طاقة قادرة على المنافسة، فهذه القواعد تقوم على خلق صلة بين أمن

¹ جاك ساريوز، مرجع سبق ذكره.

² - Robert Goebbels and Hannes Swoboda, "Une Politique Énergétique Durable et Commune pour l'Europe", PSE, Groupe Socialiste au Parlement Européen, (2006), p.13 .

الطاقة، الاستدامة، والمقبولة الأسعار بالإضافة إلى القدرة على المنافسة الاقتصادية، كما تسعى إلى خلق صلة بين الجوانب الداخلية والخارجية لسوق الطاقة هذه السياسة المنتهجة تمثل تحولا في مقاربة أمن الطاقة القائمة على أساس دبلوماسية الطاقة والمشاريع الفردية ذات الكفاءة العالية إلى تكامل السوق وتماسك السياسات، فهذه القواعد الجديدة تشجع تنظيم تكامل قطاع أسواق الطاقة الوطنية، وذلك عن طريق التقليل من تفكك السوق مع السعي لضمان المنافسة وإعادة بناء أواصر الثقة بين الإنتاج ومصالح الموردين.¹

إن النقاشات المتمحورة حول سياسة الطاقة في الاتحاد الأوروبي لا تنشأ من قضايا تتعلق بمبادرة اتحاد الطاقة فقط، فقد أعلنت لجنة "يونكر" أن هدف اتحاد الطاقة هو تعزيز تكامل سياسة الطاقة في الاتحاد الأوروبي، حيث أصبح من الواضح أن تكامل سوق الطاقة الداخلية للكهرباء والغاز هو أحد أهم أجزاء مبادرة اتحاد للطاقة، ولفهم مسألة ما هو سوق الطاقة الداخلي IEM في الواقع لا بد من القاء نظرة على أهداف مؤسسات الاتحاد الأوروبي المرتبطة به، فوفقا لما طرحه البرلمان الأوروبي في 2015، يتمثل الهدف في ضمان سوق عاملة ومتعادلة إلى جانب حماية المستهلك وتحقيق مستويات كافية من الترابط البيئي وقدرة التوليد، زيادة على هذا فإن سوق الطاقة الداخلي يجب أن يساعد في إزالة الكربون عن الاقتصاد، والحفاظ على أمن الطاقة من خلال تقليل الاعتماد على الواردات، وتخفيض التكاليف للمستهلكين مع زيادة القدرة التنافسية الذي بدوره يؤدي إلى تحفيز النمو وفرص العمل في الاتحاد الأوروبي بأكمله.²

¹- Boyka Stefanova, "European Strategies for Energy Security in the Natural Gaz Market", **Journal of Strategic Security**, Vol5, Issue3,(2012),pp.61-62.

²- Malte Fiedler, "The Making of the EU Internal Energy Market", Brussels Office, **Policy Paper**, (2015),p.2.

على ضوء ذلك شدد المسؤولون الأوروبيون على ضرورة توافق أي عقد مستقبلي في مجال الطاقة مع مصالح السوق الداخلية الموحدة في أوروبا، ومع الأهداف الأوروبية في مجال محاربة آثار التغير المناخي، ومن جهة أخرى أكدت على ضرورة تشجيع مشروعات الطاقة المتجددة داخل الاتحاد الأوروبي مع استخدام كافة الوسائل المتاحة إطار السياسة الخارجية الأوروبية لتعزيز التعاون في هذا المجال مع دول الجوار والدول الشريكة، خاصة دول العبور، وتناولت كثير من الدراسات مسألة إنشاء اتحاد الطاقة الأوروبي وقد أشارت إلى أن هذا الاتحاد يشتمل على خمسة أبعاد رئيسية ومتكاملة وهي:

1. تعزيز أمن الطاقة والثقة بين دول الاتحاد الأوروبي.
 2. تكامل سوق الطاقة الداخلية في كافة الدول.
 3. تحقيق كفاءة الطاقة كمساهمة في خفض الطلب على الطاقة.
 4. تقليل الانبعاثات الكربونية المتسببة في ارتفاع درجة حرارة الأرض.
 5. تشجيع البحث والابتكار لزيادة القدرة التنافسية للشركات الأوروبية.
- يرى المراقبون أن اتحاد الطاقة الأوروبي يسعى إلى زيادة القوة التفاوضية لدول الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بصفقات الغاز والنفط عن طريق إنشاء لجنة تكون مهمتها دراسة كافة الاتفاقات الأوروبية بشأن هذه الصفقات.¹
- وفي ظل الأزمات التي عرفها الاتحاد الأوروبي خاصة الأزمة الأوكرانية التي أدت إلى انقطاع الإمدادات قد أثارت مخاوف أوروبا على نطاق واسع بشأن استمرارية تدفقات

¹ -أحمد قنديل، "فرص عربية: أبعاد ودلالات تأسيس اتحاد الطاقة الأوروبي" في:

<https://Futureual.com/ar/mainpage/Item/742-الطاقة-اتحاد-تأسيس-أبعاد-دلالات>
 فرص عربية-أبعاد-دلالات-تأسيس-اتحاد-الطاقة- (26/05/2019).
 الأوروبي

الطاقة واستقرار أسعارها، لذلك قرر المجلس الأوروبي في 23 و 24 أكتوبر 2014-2015 اتخاذ تدابير عاجلة منها:

- أولوية استخدام المخزونات وتطوير التدفقات العكسية للغاز.
 - تعزيز آليات الطوارئ والتضامن لحماية الدول الأعضاء الأكثر تعرضا للخطر.
 - تسريع مشاريع البنية التحتية على اراضي الاتحاد الأوروبي.
- ويعد وجود سوق داخلية أكثر تنافسية وترابطا أمرا ضروريا لتحقيق الأهداف الرئيسية لسياسة الطاقة الأوروبية، أين تلعب القدرة التنافسية وأمن الإمدادات العناصر الرئيسية له، حيث نشرت المفوضية الأوروبية في 15 أكتوبر 2014 رسالة تحدد فيها بشكل خاص النقاط التي لا يزال يتعين عليها بذل الجهود لإكمال سوق الطاقة الداخلية.¹
- لأن السوق الطاقوية الأوروبية تقدم تباينات كبيرة ليس فقط في أنماط الاستهلاك، لكن أيضا في خيارات الإنتاج خاصة حول مسألة الطاقة النووية، الفحم أو الغازات غير التقليدية، أين تفقد كل من فرنسا وألمانيا انتقالهما الطاقوي بشكل منفصل.
- تتمتع سياسة الطاقة الألمانية التي تهدف إلى الخروج من الطاقة النووية بحلول سنة 2021 بميزة إجبارها على تطوير قطاع الطاقات المتجددة بسرعة، وتكون قابلة للتجديد بسرعة، بينما تعتمد سياسة الطاقة لفرنسا على الاستخدام الواسع للطاقة النووية كمصدر بديل لمصادر الطاقة التقليدية (فحم، نפט، غاز) إذن الاختلافات الداخلية الموجودة على مستوى الدول الأعضاء تساهم في زيادة التبعية للمصادر الخارجية وهذا في ظل غياب سياسة طاقوية مشتركة خاصة على المستوى الداخلي، الامر الذي يوجب تقريب الرؤى بين

¹- Dominique Ristori, "Enjeux et Défis de la Politique Energétique En Europe", Revue Geoeconomie, N°73, (2015), pp.53-54.

الدول الأعضاء لخلق سوق طاوقية مشتركة كأحد الخطوات لضمان أمن إمدادات الطاقة وتقادي الانقطاعات التي قد تنتج عن بعض الاختلافات السياسية والاقتصادية بين الدول المستهلكة والمنتجة.¹

إن فوائد السوق الداخلية واضحة من حيث اختيار المستهلك للتمكن من السيطرة على السعر، الطاقة وأمن الإمدادات من خلال إحراز مزيد من التقدم في مجالات التجارة عبر الحدود وتطوير البنية التحتية وذلك التصدي لأي حالة من الحالات التي تؤدي إلى عزل دولة عضو عن شبكات الغاز والكهرباء الأوروبية.

ففي قطاع الغاز يجب أن يركز الاستثمار أولاً على إنهاء عزلة دول البلطيق وتنويع الإمدادات في العديد من بلدان وسط وشرق أوروبا، أما بالنسبة للكهرباء فتعمل على إعطاء الأولوية لتحسين ربط دول البلطيق وشبه الجزيرة الأيبيرية وربط أفضل بين إيرلندا والمملكة المتحدة وبقية القارة الأوروبية، فهذه المشاريع تهدف إلى دمج الأسواق بشكل أفضل وتحقيق إنشاء سوق طاقة داخلي بلا حدود.

ولقد أظهرت الأزمة الأوكرانية أهمية وجود سوق طاقة أوروبية متصلة ومتكاملة تكاملاً جيداً، ما يسمح بالتضامن بين الدول لمواجهة أي انقطاع محتمل في الإمدادات.² فمعظم النقاشات تسلط الضوء بالدرجة التي يجب أن تكون قدرة الأسواق الأوروبية مرتبطة ومنسقة فيما بينها من خلال التنظيم والتصميم لإنشاء أسواق موحدة، فهذا المنهج من شأنه أن يجعل الطاقة أكثر فاعلية من حيث التكلفة للمستهلكين، وبالتالي تقليص

¹ - Attali Bernard and Giqueaux Frédéric et al, **La Conquête des Marchés Dans le Secteur de l'Énergie**, (Paris : Institut National des Hautes Etudes de la Sécurité et de la Justice, 2014), p.10.

² - Dominique Ristori, **Op.cit**, p.54.

التكاليف المحتملة على نطاق الاتحاد الأوروبي التي تتراوح بين 40 إلى 70 مليار أورو سنويا بحلول سنة 2030.

ومع ذلك أثرت العديد من الأسئلة التي تدور حول مدى الحاجة إلى التنسيق وماهي الآليات اللازمة لتمكين دول الأعضاء من التعامل مع الأحداث والتوترات المترامنة، فمن الضروري وجود اتفاق سياسي واضح بين ارتباط الدول الأعضاء والاتفاقيات التقنية بشأن التعاون بين مشغلي أنظمة النقل إذا أريد التغلب على هذه العقبات، من أجل ضمان استمرار الإمدادات بالغاز والكهرباء على وجه الخصوص.¹ بالإضافة إلى سوق تنافسية ومتكاملة، ستكون هناك حاجة إلى إجراءات حكومية خاصة لتحقيق الأهداف السياسية الطويلة المدى، حيث يعتمد الاتحاد الأوروبي على الواردات من مناطق لا تطبق فيها قواعد السوق والقرارات الاقتصادية المتعلقة باستكشاف إنتاج أو بيع الطاقة فهي مرتبطة إلى حد كبير بالاعتبارات السياسية، هذه الإجراءات المتخذة بشأن إقامة سوق طاوية موحدة ومتكاملة من شأنها تقديم القيمة المضافة للاتحاد الأوروبي في حالة تطبيق بعض المقترحات التي تتعلق بـ:

1. من ناحية الطلب Demand side: فمن الممكن أن يؤدي الترويج لسياسة تطمح لتوفير كفاءة الطاقة إلى التقليل من الاعتماد على البلدان غير المستقرة سياسيا أو غير الموثوق بها.

2. من ناحية الإمداد Supplside: تقديم الدعم لتقنيات الكربون القريبة من الصفر من حيث الانبعاثات ودرجة التأثير على البيئة كاستخدام مصادر الطاقة المتجددة

¹- House of Lords, "European Energy Governance", London, **6th Report of session 2015-16**, (December 2015), pp.12-13.

والتقاط الكربون وتخزينه وترك الأمر للأسواق لاختيار التقنيات المناسبة بناء على الأهداف السياسية للاتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء فيه.

3. تركيز جهد البحث والتطوير على جميع تقنيات الطاقة، بما في ذلك الطلب والإمداد بهدف الحفاظ على زيادة تنويع ومرونة أسواق الاتحاد الأوروبي وأسواق الطاقة العالمية، ولتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن الوقود الأحفوري.¹

4. فبالنسبة للنفط: يسعى إلى تحقيق هدف مرونة السوق أو زيادتها في كل من الاتحاد الأوروبي والعالم لتخفيض تكاليف المعاملات وذلك اعتمادا على تحسين أداء الأسواق.

5. أما بالنسبة للغاز: يعمل على تحسين أداء السوق الداخلي، سيما عن طريق زيادة الغاز الطبيعي المسال وأنابيب النقل.

6. قطاع الكهرباء: من خلال تعزيز الاستمرارية والموثوقية عن طريق خلق إدارة موحدة للشبكة الأوروبية تكون أكثر تناسقا بمزيد من الاستثمار في شبكات توليد الكهرباء وتحسين التعاون بين مشغلي أنظمة النقل، هذه التدابير بمثابة مفتاح لتعزيز الأسواق الإقليمية والتكامل في أسواق الطاقة الأوروبية في نهاية المطاف لإنشاء سوق طاقة موحدة بين الدول الأعضاء لتجاوز التفكك في أسواق الاتحاد والعمل وفق منهج واحد في مجال الطاقة.²

وبعد صياغة الحزمة الثالثة للطاقة Third Energy Package بدعم من المفوضية الأوروبية أطلقت أيضا مبادرة إقليمية في سنة 2006 لتسريع استكمال السوق الداخلية

¹- Arno Behrens and Christion Egenhofer, "Energy Policy for Europe: Identifying the European Added-Value", Brussels, **CEPS Task Force Report**, (2008), pp.16-17.

²- **Ibid**.p17.

الموحدة، وذلك بإحداث خطوة مؤسسية في مجال سوق الطاقة بإنشاء مجلس منظمات الطاقة الأوروبية CEER أين أصبحت تعمل بشكل كامل سنة 2011، فهي تنسق وتكمل أنشطة الهيئات التنظيمية الوطنية، وتساهم في إنشاء الشبكات الأوروبية وقواعد السوق، وترصد وترقب عمل أسواق الغاز والكهرباء، وكذلك عمل الشبكات الأوروبية لمشغلي أنظمة النقل، وبناء على اعتمادها على المنافسة وقوى السوق الداخلية، بدأت اللجنة عملية إضفاء الطابع المؤسسي من الحكم غير الرسمي نحو مؤسسات جديدة للتعاون مع القوى الرسمية.¹

مرت عملية إنشاء السوق الموحدة عبر مجموعة من الحزم التي اعتمدها المفوضية الأوروبية حيث كانت **الحزمة الأولى 1st Package** تعمل على إقامة القواعد الأولى للسوق الداخلية والتحرير أي التحرير الجزئي، وامتدت فترتها من 1996-1998، أما **الحزمة الثانية** فكانت حول تسريع عملية التحرير وتكامل السوق بين سنوات 2003-2005، لتأتي **الحزمة الثالثة** التي تعمل بها المفوضية الأوروبية في الوقت الحالي وتقوم على وجود الإطار المؤسسي والتنظيمي الواسع للاتحاد الأوروبي وتعزيز تفكيك الملكية وإنشاء قواعد موحدة عبر الحدود حيث بدأت هذه الحزمة سنة 2009.²

فأحياناً حتى مؤسسات الاتحاد الأوروبي لها مصالح متنافسة، فعلى سبيل المثال قد يكون لدى المديرية العامة للمنافسة والمديرية العامة للطاقة وجهات نظر متعارضة، لأن المنافسة لا تتوافق دائماً مع بناء سوق واحد ومتكامل خاصة فيما يتعلق بالمبادلات التجارية التي تعتمد في أساسها على الطاقة، وحتى في حالة إجراء دمج السوق فإن الأسعار غير

¹-Maya Jegen, "Energy Policy in the European Union: The Power and Limits of Discourse", Centre D'études Européennes, **Les Cahiers Européens de Sciences Po**, N02, (2014), p.10.

²-Alberto Pototsching, "The Integration of the Internal Energy Market in the European Union: Recent Developments and Future Challenges", Cambridge, **Agency for the Cooperation of Energy Regulators (ACER)**, (2015), p.2.

مقاربة إذا كان مزيج الطاقة أو سياسة الطاقة مختلفة بين الأقاليم، وهذا هو التحدي الذي يواجه مزج ودمج السوق في وسط غرب أوروبا، والذي يجمع كل من النمسا، بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، هولندا وسويسرا فالعامل الرئيسي الذي يؤثر على تباين الأسعار هو تطور سياسة الطاقة الألمانية بعد أن بدأ دمج السوق في وسط غرب أوروبا نوفمبر 2010، تقاربت الأسعار بثبات حتى صدور القرار الألماني الخاص بالتخلص التدريجي من الطاقة النووية، هذا ما أدى إلى انفصال الأسعار بين ألمانيا وهولندا من جهة وفرنسا وبلجيكا من جهة أخرى، زيادة على هذا انفصلت أسعار المنتجات الألمانية عن الفرنسية، البلجيكية والهولندية منذ نهاية سنة 2012.¹

لذلك تعد المرونة داخل نظام الطاقة في الاتحاد الأوروبي عاملا أساسيا في مواجهة الآثار السلبية التي تنتج من الانقطاعات المحتملة بسبب الصدمات والاختلافات بين المنتجين والمستوردين فيما يخص الإمدادات الخارجية، بالإضافة إلى ذلك فإن سياسة وضع سوق طاقة داخلية متماسكة وتقريب وجهات النظر حول ما تشكله الأخطار الخارجية على أمن الإمدادات ودمج الأسواق الإقليمية للدول المجاورة للاتحاد الأوروبي أمر ضروري، للمشاركة بشكل بناء وفعال مع الشركاء الخارجيين، والتحدث بصوت واحد حول مسائل الطاقة الإقليمية والعالمية، وهذا الترابط الداخلي يعتمد على درجة التماسك والتناسق مع البنية التحتية للاتحاد الأوروبي.²

¹ - Anélique Palle, **Regional Dimensions to Europe's Energy Integration**, (Oxford: Institute for Energy Studies, 2013), pp. 7-8.

² - Aspen European Strategy Group : "A More Coherent European Energy Action: Three Intertwined Dimensions", **Background Paper Prepared on the Occasion of the International Seminar of the "Energy Security as a Priority for Europe's Foreign Policy"**, Brussels, **Centre for European Policy Studies**, (November 30- december 1, 2015), p. 10.

يوجد اليوم قواعد للطاقة تم وضعها على المستوى الأوروبي، لكن على المستوى العملي لديه 28 هيكلًا تنظيميًا وطنيًا، وهذا لا يمكن أن يستمر لأن هناك حاجة إلى سوق طاقة متكامل من شأنه أن يخلق المزيد من المنافسة، تؤدي إلى زيادة كفاءة السوق عن طريق الاستخدام الأفضل والعقلاني لمرافق توليد الطاقة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، وقدرة إنتاجية بأسعار معقولة للمستهلكين، فجزر الطاقة تستمر في الوجود، حيث أن العديد من الأسواق غير متصلة بشكل صحيح بجيرانها مما يزيد من التكاليف التي يواجهها المستهلكون ويخلق حساسية Vulnerability من حيث أمن الطاقة، فغالبًا ما تستخدم سياسة الطاقة كأداة للسياسة الخارجية، خاصة في الدول المنتجة وبلدان العبور والمحاور الكبرى، والتي يجب أخذ هذا الواقع بعين الاعتبار عند مناقشة سياسة الطاقة الخارجية لأوروبا، لذلك يتعين على الاتحاد الأوروبي تحسين قدراته وقياس ثقله في أسواق الطاقة العالمية، والعمل على تحسين نظام الحوكمة العالمي للطاقة، الذي يؤدي إلى خلق أسواق طاقة عالمية أكثر تنافسية وشفافية.¹

يعمل الاتحاد الأوروبي في إطار مراجعة لائحة تنظيم إمدادات الغاز على اقتراح ضمان الشفافية المناسبة للعقود التجارية الخاصة بتوليد الغاز والتي قد يكون لها تأثير على أمن الطاقة، وعلى الرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، لا يزال نظام الطاقة في أوروبا ضعيف الأداء ومشروع السوق الحالي لا يؤدي إلى استثمارات كافية، كما لا يزال التركيز على السوق الذي ينشئ آلية تبادل المعلومات فيما يتعلق بالاتفاقيات الحكومية الدولية بين الدول الأعضاء وبلدان العالم الثالث في مجال الطاقة وضعف المنافسة يمثل

¹- European Commission, "Energy Union Package: Framework Strategy for a Resilient Energy Union with a Forward-Looking Climate Change Policy", Brussels, **Policy Document**, 80, (2015), pp.3-6.

مشكلة الاتحاد الأوروبي الذي يعمل على إعطاء دفعة سياسة جديدة لاستكمال سوق الطاقة الداخلية من خلال أجهزة الترابط والتي تعمل على دمج الأسواق الداخلية، إذ لا تكفي أنظمة نقل الكهرباء والغاز عبر الحدود لجعل سوق الطاقة الداخلية تعمل بشكل صحيح، وربط جزر الطاقة المتبقية بشبكة الغاز والكهرباء الرئيسية.¹

فالبنية التحتية داخل العديد من الدول الأعضاء ليست مناسبة بعد لسوق الطاقة الداخلية، لذلك فلتطوير البنية التحتية عبر الحدود والتعاون بين الدول الأعضاء المتاخمة عمل الاتحاد الأوروبي على إتباع جملة من التوصيات منها:

- تطابق البنية التحتية عبر الحدود التي لا يتم استخدامها إلى أقصى إمكاناتها وذلك لدعم سوق الطاقة الداخلية.

- العمل مع أصحاب المصالح في الدول الأعضاء من أجل تحسين مدى استخدام هذه البنية التحتية فعلياً بشكل مستمر لصالح سوق الطاقة الداخلية.

- استكشاف فوائد مشغلي أنظمة النقل الإقليمية كوسيلة لتشجيع وإدارة تدفقات الطاقة بكفاءة عبر الحدود والاستفادة القصوى من البنية التحتية الحالية.

- وضع تقييم شامل لاحتياجات البنية التحتية للطاقة على مستوى الاتحاد الأوروبي كأساس لتطوير سوق الطاقة الداخلية.

عززت المفوضية الأوروبية تطوير أسواق الكهرباء والغاز الطبيعي الداخلية كأساس لتأمين إمداد الطاقة للاتحاد الأوروبي الذي يشمل التنظيم، والبنية التحتية لتسهيل تجارة الغاز والكهرباء والتدفق الحر عبر أراضي الاتحاد الأوروبي، حيث عملت المفوضية

¹- Ionelia Bianca BOSOANĂ, "Energy Policy in the Actual Context of Foreign Policy", Online Journal Modelling the New Europe, Issue N°22,(2017),p.166.

الأوروبية على وضع استراتيجية تكون كمفتاح لتحسين توفير الطاقة منذ 28 ماي 2014، عن طريق انتهاج سوق طاقة داخلي فعال، وخلق روح التضامن بين الدول الأعضاء على الصعيدين الإقليميوالأوروبي، سيما فيما يخص تنسيق تطوير الشبكات وفتح الأسواق.¹

ومع ذلك فإن وجود سوق أكثر تكاملا مع استثمارات نامية وقدرة نقل عبر الحدود، إضافة إلى المشاريع التنظيمية التي تعزز الاستخدام الفعال والتوزيع يعني أن السياسات الوطنية لمزيج الطاقة ستترتب عليها آثار وطنية بشكل متزايد، فمستويات أسعار الكهرباء والغاز، مستويات أمن الإمداد المادي Physical Supply، وربما أيضا مستويات أسعار الكربون تتأثر بقرارات سياسة الدول المجاورة، وبالتالي أصبحت قضايا السياسات المتعلقة بتكامل الأسواق عبر الحدود والبنية التحتية للطاقة ذات طابع إقليمي أكثر فأكثر، وهذا ما أدى إلى مبادرة للتعاون في تصميم الشبكات وتطويرها في بحر الشمال.²

يعمل اتحاد الطاقة في جوهره بتعميق دور أداء السوق الطاقوية الداخلية، الذي يعد مفتاحا لتزويد المواطنين بإمدادات الطاقة المستدامة والموثوقة في إطار المنافسة، حيث أدت الاستثمارات في البنية التحتية الذكية بما في ذلك التوصيلات البينية عبر الحدود والترتيبات المشتركة لإدارة وحماية الانقطاعات إلى زيادة أمن الإمدادات الطاقوية.³

¹- European Court of Auditors, "Improving the Security of Energy Supply by developing the Internal Energy Market: More Efforts Needed", Luxembourg, Publication Office of the European Union, **Special Report**, N°16, (2015), pp.9-11.

²- Jacques de Jong and Koen Groot, "Regional EU Energy Policy," Netherlands, **Clingendael International Energy Programme (CIEP)**, paperN°6, (2013), p.12.

³-European Commission, "State of The Energy Union", Brussels, **ForthReport**, (2019), pp.1-2.

فمن خلال التنسيق بين البحوث والاستثمار، وتشجيع الترشيح ودمج أسواق الطاقة، سيساعد اتحاد الطاقة في مكافحة تغير المناخ، وتزويد أوروبا بالحافز الاقتصادي وحماية القارة من صدمات الإمدادات كتلك التي أحدثتها الأزمات في شمال إفريقيا وأوكرانيا، هذه الفكرة التي طرحت في 2009 تعمل على تزويد أوروبا بنحو 10% من احتياجاتها من الكهرباء الخالي من الكربون القادمة من استغلال رياح بحر الشمال، والذي يحتاج إلى تفويض سياسي بالدرجة الأولى، وتعمل هذه الشبكة كحلقة كبيرة تربط بين كل من النرويج بالمملكة المتحدة ثم تمتد إلى فرنسا، بلجيكا، وهولندا قبل أن توصل توسعها إلى ألمانيا ثم تعود إلى الدول الاسكندنافية بحلول سنة 2030، فتنفيذ هذه الاستراتيجية يسمح لأوروبا بإقامة منطقة تجارة حرة للطاقة المتجددة، والحد من الحاجة إلى التخزين، والقدرة الفائضة لدعم إمدادات الطاقة المتغيرة، فهذه الشبكة لنتغطي تكاليفها بنفسها فحسب، بل إنها بمجرد تشغيلها بسوق تخفض تكلفة مزارع الرياح الجديدة بنسبة 30% وذلك من خلال ربطها بالفعل بأسواق الطاقة.¹

إن العمل ضمن إطار موحد في خلق فرص استثمار داخل سوق الطاقة الأوروبي سيعمل على ضمان أمن الإمدادات، وهذا ما صرحت به المفوضة مارغريت فاستيغر المكلفة بشؤون المنافسة 2015 أنه يتعين على الحكومات أن تعمل ويكون لها مصلحة مشروعة لضمان ما يكفي من إمدادات الكهرباء، ولا ينبغي للمنازل أو الصناعات (الشركات) أن تواجه لحظات توقف الإمدادات، وهذا يتطلب الحفاظ على تدابير عامة لدعم الاستثمار في

¹-ريان إيمن، "اتحاد الطاقة الأوروبي"، في:

<https://www.Aljazeera.Net/News/ebusiness/2015/2/24> (10/06/2019). **اتحاد-الطاقة-الأوروبي**

مجال الكهرباء، والعمل كذلك على تحسين اتصالات شبكات الكهرباء بين الدول الأعضاء بدلا من بناء محطات جديدة لتوليد الكهرباء.¹

المطلب الثاني: تحقيق الاكتفاء الذاتي وإقامة اتحاد الطاقة

يرى معظم خبراء الطاقة الأوروبيين بشكل عام أن أمن الإمدادات الطاقوية بعد سنة 2030 تكون أكثر وفرة، هذه النظرة التفاؤلية تنجم من التوسع في استخدام واعتماد مصادر الطاقة المتجددة، والتي من المرجح أن تكون لها القدرة لتحل محل الوقود الأحفوري Fossil fuels، وذلك باعتماد مجموعة من الأهداف قصد تحسين قطاع الطاقة في الاتحاد الأوروبي والخروج من دائرة التبعية للمصادر الخارجية، وتلخصت هذه الإجراءات فيما يلي:

- العمل على زيادة كفاءة الطاقة بنسبة 20% في جميع أنحاء دول الاتحاد الأوروبي.

- التوقع بأن تقل أهداف بروتوكول كيوتو* بنسبة 20% بحلول سنة 2020 مقارنة بسنة 1990 في حال إذا التزمت الدول الصناعية الأخرى مثل الو.م.أ، الهند والصين بتطبيق سياسات مماثلة ، فإن الاتحاد الأوروبي يعمل على ضمان إمكانية خفض الانبعاثات بنسبة 30%.

¹ - مصطفى عبد الله، "الإتحاد الأوروبي يسوق تكتله الموحد للطاقة... وتكلفته السنوية منها تصل إلى 400مليار أورو"، في: <https://aowsat.com/home/article/351491> الإتحاد- الأوروبي-سوق العدان-تصل-إلى-400-مليار (11/06/209).

* اتفاقية كيوتو معاهدة بيئية دولية، عقد في ريو دي جانيرو-البرازيل 1992 ،هدفت المعاهدة إلى تحقيق تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي،واقفت الدول الصناعية على خفض الانبعاث الكلي للغازات الدفيئة بنحو 5,2% مقارنة بعام 1990،ألزم الاتحادالأوروبي بتخفيض نسبة 8% ، الو.م.أ 7%،اليابان 6% وروسيا 0% كما سمحت بزيادة انبعاث الغاز الدفيئة بنسبة 8% لآستراليا، 10% لآيسلندا.

- العمل على توليد ما نسبته 20% كحصة من مزيج الطاقة الناتجة من مصادر الطاقة المتجددة.¹

فالعامل على توفير الطاقة ينتج من إنشاء دعامة للتواصل بين الدول الأوروبية لتسهيل التعاون فيما بينهم، وهذا من أجل ضمان الموارد اللازمة لإنتاج الطاقة المستمدة من المصادر التقليدية أو من مصادر بديلة، فإذا لم يكن هناك في الماضي مسألة ضمان أمن الطاقة، فيجب الأخذ بعين الاعتبار أن كل دولة قادرة على إنتاج احتياجاتها الطاقوية من مواردها الخاصة.²

فمن خلال مبادرات كفاءة استخدام الطاقة، تحاول المفوضية الأوروبية معالجة مشكلة أمن الطاقة وانبعاثات الكربون المتعلق بالطلب المتزايد على هذه الموارد باتباع المنطق القائل بأن أرخص وأنظف طاقة هو عدم إنتاجه أو استهلاكه، حيث تسعى المفوضية الأوروبية إلى التفكير في كفاءة استخدام الطاقة "كمورد"، فمع كفاءة استخدام الطاقة في استراتيجية اتحاد الطاقة Energy Union يجب دعم الاستثمارات بالأدوات المالية للاتحاد الأوروبي ، والتركيز على جانب الإمدادات، والعمل على دمج سوق الطاقة الداخلي، إضافة إلى إنشاء ممرات غاز جديدة لتحسين وتوفير أمن الطاقة.³

يحتاج اتحاد الطاقة أيضا إلى عملية تسيير ومراقبة متكاملة، وهذا للتأكد من الإجراءات المتعلقة بالطاقة على المستوى الأوروبي، الإقليمي، الوطني والمحلي تسهم جميعها في تحقيق أهداف اتحاد الطاقة، كما يجب ان تخدم عملية الحوكمة الأغراض التالية:

¹ - Frank Umbach, "Global Energy Security and the Implications for the EU", **Energy Policy**, Vol38, Issue3, (March2010), pp.1234-1235.

² - Ionelia Bianca Bosoanca, **Op.cit**, p.168.

³ - Malte Fielder, **Op.cit**, p.5.

- الجمع بين الإجراءات المتعلقة بالطاقة والمناخ، إضافة إلى الإجراءات في مجالات السياسة الأخرى ذات الصلة بالمجال الطاقوي، مما يؤدي إلى مزيد من تماسك هذه السياسة على المدى الطويل.
 - التنفيذ الآمن لسوق الطاقة الداخلية وتقديم إطار الطاقة والمناخ لسنة 2030، سيما ما تعلق منها بمصادر الطاقة المتجددة، كفاءة استخدام الطاقة ونظام الاتجار بغير الانبعاثات وعملية الترابط بين الدول الأعضاء.
 - إشراك أصحاب المصالح في حوار الطاقة Energy dialogue لإثراء عملية صناعة السياسات ودعم المشاركة النشطة في إدارة الانتقال الطاقوي Energy transition.
 - تعميق التعاون بين الدول الأعضاء بما في ذلك على المستوى الإقليمي.
 - تقديم تقارير سنوية إلى البرلمان الأوروبي وللمجلس عن حالة اتحاد الطاقة، من أجل معالجة القضايا الرئيسية وتوجيه النقاش السياسي.
- فتحقيق اتحاد الطاقة يعني تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في هذه الاستراتيجية¹. تعتبر مسألة كفاءة الطاقة واحدة من القضايا المهمة والتي تتطلب إلى جانب الأدوات المالية كذلك تبسيط الإجراءات الإدارية للمستثمرين لتنفيذ هذه البرامج، أين تم إعلان المفوضية الأوروبية ببروكسل تخصيص 750 مليون أورو لمشاريع البنية التحتية لضمان أمن إمدادات الطاقة، وتكون الأولوية للمشروعات في قطاع الغاز والكهرباء، والعمل على خلق اتصال وترابط جيد بين الدول الأعضاء، والعمل على تكامل مصادر الطاقة المتجددة،

¹ - European Commission, "Energy Union Package", Op.cit, pp.17-18.

وشبكة الطاقة الأوروبية¹، أين يجب أن تركز الجهود على سلسلة الطاقة بأكملها بدءاً من إنتاج الطاقة، عبر النقل والتوزيع وحتى الاستهلاك النهائي، كل هذا يتطلب من الدول الأعضاء السلطات الإقليمية والمحلية تكثيف عملها من أجل تنفيذ كل السياسات الملائمة والاعتماد على كل المؤشرات المتاحة من أجل بناء خطط عمل وطنية شاملة لكفاءة الطاقة.²

يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال هذه الجملة من الاستراتيجيات الداخلية إلى تعزيز الطاقة، وتوفير الإمدادات خاصة في مراحل الأزمات التي مر بها بداية من الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 ثم الهزة التي شهدتها الاتحاد الأوروبي في سنتي 2006 و 2009 بسبب النزاع بين روسيا وكرانيا حول قضية زيادة أسعار الغاز ما جعل أوروبا تعيش شتاء بارداً، كل هذا دفع بالاتحاد الأوروبي اتخاذ جملة من الإجراءات بعد تحقيق اكتمال سوق الطاقة إلى اتخاذ تدابير جديدة من شأنها تقليص التبعية للمصادر الطاقوية الخارجية ولتحقيق كفاءة الطاقة ومن بينها:

أ- تعزيز البنية التحتية للطاقة في الاتحاد الأوروبي

يمر نظام الطاقة الأوروبي بمرحلة انتقالية كاملة ويواجه تغييرات كبيرة، فهناك زيادة في حصة مصادر الطاقة المتجددة واستعمال التقنيات الجديدة بما في ذلك تخزين الطاقة

¹ - مصطفى عبد الله، "الإتحاد الأوروبي يعد تدابير جديدة لضمان أمن الطاقة على خلفية الأزمة في

أوكرانيا"، في: <https://aawsat.com/home/article/98711> (26/06/2019)

² - Günther Oettinger, *Energy 2020, A Strategy for Competitive, Sustainable and Secure Energy*, (Luxembourg: Publications Office of the European union, 2011), p.8.

Energy Storage ورقمته العمليات digitalization of Operations وتخزين الكربون

التي تم إضافتها إلى البنية التحتية.¹

شهدت أوروبا خلال العقود الماضية توسعا كبيرا في الطاقة المتجددة، ليس فقط على المستوى الوطني ولكن أيضا على المستوى الأوروبي من خلال بعض التطورات التي عرفتة الطاقة المتجددة كإدخال التوجيه التشريعي EC/77/2001/directive في قطاع الكهرباء الذي يعتبر تحفيزا للعمل التشريعي على الصعيد الوطني في كل دولة من الدول الأعضاء سواء من حيث خطط دعم الطاقة المتجددة، وجوانب أخرى مثل إجراءات التخطيط، إذ زادت حصة مصادر الطاقة المتجددة بنسبة 50% بين عامي 1997 و 2007 ولم يتحقق الهدف الأوروبي بتوفير نسبة 12% من هذا المصدر في إجمالي استهلاك الدول الداخلية بحلول سنة 2010 بسبب السلطة التقديرية الواسعة الممنوحة للدول الأعضاء في تنفيذها.²

اعتمد الاتحاد الأوروبي في إصلاح التشريعات للطاقة المتجددة سنة 2009 لتحسين الوضع التوجيهي EC/28/2009 من خلال تفعيل هدف الاتحاد الأوروبي الملزم الذي تم الاتفاق عليه سنة 2007 وهو تخصيص 20% من مصادر الطاقة المتجددة في استهلاك الطاقة النهائي سنة 2020، فهذا التوجيه المحدد الأهداف كان أيضا ملزما على المستوى الوطني، مع مراعاة الإمكانيات الاقتصادية لكل دولة عضو.³

¹- Edwin Haesen and Pieter Vingerhoets et al, " Investment Needs in Trans European Energy Infrastructure Up To2030 and Beyond", Luxembourg, Publication Office of the European Union, **Final Report**, (2018),p.1.

²- كاميليا باوش ومايكل ميلينج، تعزيز التوسع في الطاقة المتجددة مع تعرفه الربط الكهربائي: النموذج الألماني، (مكتب الأردن والعراق: مؤسسة فريديش ايبيرت، 2014)، صص. 11-12.

³-كاميليا باوش ومايكل ميلينج، المرجع نفسه، ص. 12.

فسياسة الطاقة الأوروبية هي شأن كل الأوروبيين، فالتشريع الأوروبي له تأثير كبير على التشريعات الوطنية وخاصة في مجال الطاقة، حيث يتبنى البرلمان الأوروبي (الذي يتم انتخاب أعضائهم كل خمس سنوات من طرف الأوروبيين) ومجلس وزراء الاتحاد الأوروبي (الذي يمثل حكومات الدول الأعضاء) في صياغة النصوص الأوروبية من خلال لجان الخبراء الوطنية، كما تشارك المنظمات المهنية والمجتمع المهني في هذه العملية الشفافة خلال مراحل التشاور المختلفة.¹

ب- تنسيق سياسات الطاقة الوطنية وتوحيد سياسة الطاقة الخارجية

مع تطور ونمو الاتحاد الأوروبي أدى إلى التخلي عن التمايزات والفروق التقليدية بين السياسات الخارجية والداخلية، حيث تبدأ السياسة الخارجية وتنتهي السياسة الداخلية، أين استطاع الاتحاد الأوروبي ضم مجموعة من الدول قبل الحرب الباردة لمواجهة مجموعة من التحديات التي كانت تشكل تهديدا لأمن أوروبا، وبعد نهاية الحرب الباردة عمل الاتحاد الأوروبي على التوسع نحو مناطق أوروبا الشرقية لضم دولا كانت تحت راية الاتحاد السوفياتي عقب سقوط الشيوعية، مما فتح نقاشا حول إمكانية إقامة دوائر متحدة يكون الاتحاد الأوروبي نواتها أو مركزها الداخلي وأن دولا مثل بولندا، المجر وجمهورية التشيك تشكل منطقة تجارية اقتصادية مرتبطة به وإن لم تكن ضمنه فعلا، أما روسيا والدول الأخرى التي كانت جزءا من الاتحاد السوفياتي السابق فيمكن أن تشكل الدائرة الخارجية الأكثر بعدا عن المركز، خلق هذا اختلاف الرؤى بين الدول المشكلة للاتحاد الأوروبي خاصة بين ألمانيا المؤيدة لعملية التوسع شرقا بحكم علاقاتها الاقتصادية مع روسيا والدول المجاورة لها،

¹- Commission Européenne, " Comprendre les Politiques de l'Union Européenne-Energie", Bruxelles,Belgique, **Direction Générale de la Communication Publications**, (2012),p.7.

وفرنسا التي كانت أقل حماسة لهذه الاستراتيجية وتسعى محاولة الخروج من السيطرة الروسية على أوروبا.¹

أدى هذا الاختلاف إلى وجود هوة سارخة على مستوى السياسة الخارجية الأوروبية، فمن بين الانتقادات التي وجهت للبعد الخارجي لسياسة الطاقة في الاتحاد الأوروبي يكمن في فشل صياغة استراتيجية أوروبية متماسكة لأمن الطاقة والتحدث بصوت واحد من خلال دراسة العلاقة بين التطورات الخارجية وعملية صنع السياسة على المستوى الداخلي.² إلى جانب غياب التنسيق وسياسات التعاون والتضامن خاصة في المجال الطاقوي في ظل الاعتماد على مصادر الإمداد الروسية مما يشكل تهديدا لأمن الطاقة لذلك يعمل الاتحاد الأوروبي على تقريب الرؤى بين أعضائه على المستوى الوطني والتحدث بصوت واحد في سياسة الطاقة الخارجية، والذي يستلزم بالدرجة الأولى حوارا مع روسيا.

إن إمكانية رد الفعل المشترك على حالات الأزمات الخارجية وفقا لمبدأ التضامن هي من بين أولويات سياسة الطاقة الأوروبية، أين اقترحت الورقة الخضراء المعنونة بـ "الاستراتيجية الأوروبية للتنافسية المستدامة وأمن الطاقة" أنه يجب أولا أن يكون هناك اتفاق حول الأهداف المتعلقة بسياسة الطاقة الخارجية والإجراءات اللازمة على المستوى المحلي والمستوى الوطني مما يسمح للدول الأعضاء والمفوضية الأوروبية بالتنسيق الحقيقي وتمكين

¹ - رونالد تيرسكي وجون فان أودينارن، السياسات الخارجية الأوروبية: هل مازالت أوروبا مهمة؟، تر: طلعت الشايب، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، 2016)، صص 43-44.

² - Richert Jorn, "From Single Voice to Coordinated Polyphony EU Energy Policy and the External Dimension", European Foreign Affairs Review, Vol22, N°2, (2017), p.215.

الاتحاد الأوروبي من خلق سياسات الطاقة الوطنية بالدرجة التي تكون موحدة ومنه انعكاس هذه الأهداف على المستوى الخارجي.¹

فمن الموضوعات المتكررة في حزمة الاتحاد الأوروبي للمناخ والطاقة المتكاملة، الحاجة المزعومة للتحدث بصوت واحد وهذا يشمل ضمناً الاتساق بين السياسات الداخلية والخارجية على الرغم من أن مفهوم التحدث بصوت واحد يعبر عن القيمة المضافة للاتحاد الأوروبي الذي يقدم موقفاً خارجياً منسقاً، إلا أنه يواجه معضلة أن الدول الأعضاء تتبع مصالح وسياسات وطنية مختلفة تتبع من عدم تجانسها لذلك فإن هذه الاستراتيجية تناقض دائماً مثلها مثل درجة تحرير سوق الطاقة، أو الاختلافات في مزيج الطاقة أو مستويات التنويع ضمن أهداف السياسة الخارجية.²

كل هذه الاستراتيجيات التي وضعها الاتحاد الأوروبي كخطوة نحو التوحيد على المستوى الداخلي والاعتماد على الإمكانيات المحلية تسعى للتخلص من التبعية العالية لروسيا، ويصبح الاتحاد الأوروبي بتحقيق هذا الهدف في موقف تفاوضي أمام روسيا التي تعتمد على ورقة الغاز الطبيعي كوسيلة ضغط سياسية واقتصادية، وبالتالي كما أن الاتحاد الأوروبي بحاجة لمصادر الطاقة الروسية فإن هذه الأخيرة بحاجة إلى الأسواق الأوروبية لتصريف منتوجاتها، ومنه نستنتج سعي الاتحاد الأوروبي إلى إكمال هذه السياسات لتتحول العلاقات الطاقوية بين روسيا ودول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من التبعية إلى الاعتماد

¹- Oliwer Geden et al, " Perspectives for European Union' s External Energy Policy: Discourse, Ideas and Interests in Germany, the UK, Poland and France", Berlin, German Institute for International and Security Affairs, **SWP Working Paper**, FG1, (December 2006), p. 14.

²- Arno Behrens and Christian Egenhofer, **Op.cit**, p24

المتبادل، أين يؤدي التغيير في سياسة ما من أي دولة إلى التأثير المباشر على الطرف الآخر.

الفصل الثالث:

المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في

علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

المبحث الأول: دور المحروقات في السياسة الخارجية الروسية تجاه الاتحاد الأوروبي

تعتبر المحروقات من بين السلع التي تتمحور حولها كل السياسات، الاستراتيجية والاستراتيجيات والخيارات، فهي مصدر من مصادر الطاقة التي تنشأ حولها الأزمات الدولية، وتعتبر اليوم مرادف للسيادة الوطنية تعتمد عليه التجارة الدولية باعتبارها أعظم متغير في هذه المعادلة. احتل النفط خاصة البترول والغاز الطبيعي بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، والحروب الإقليمية والدولية خاصة حروب الشرق الأوسط دورا أساسيا وعسكريا في إدارة الصراعات الإقليمية والدولية، أين أصبح يستعمل كأداة سياسية للضغط على الدول المستهلكة من أجل تحرير بعض السياسات والاستراتيجيات، وبذلك تعاني القارة الأوروبية من هذه الأزمات خاصة دول الاتحاد الأوروبي من السيطرة الروسية على الإمدادات نظرا لامتلاكها مصادر كبيرة من النفط والغاز الطبيعي على وجه الخصوص، تستخدمهما روسيا لتحقيق أهداف تتعلق بسياساتها الخارجية.

المطلب الأول: الإمكانيات الطاقوية لروسيا

روسيا من أكبر الدول في العالم من حيث المساحة 17,7 مليون كلم² موزعة بين قارتي أوروبا وآسيا، ويبلغ عدد سكانها ما يفوق 150 مليون نسمة (2% من سكان العالم)، أما عسكريا فروسيا من أكبر الدول التي تحوز على ترسانة هائلة من الأسلحة، إضافة إلى أنها تشكل أحد أقوى الجيوش في العالم، حيث تحتل روسيا الصدارة فيما يخص صادرات الأسلحة والتي تصدرها لما فوق 80 دولة، أين تحتكر 30% من تجارة السلاح عالميا كما

يوجد لديها أكبر مخزون من الأسلحة النووية بنحو 1600 رأس نووي، مترتبة في المركز الثاني عالميا من حيث مخزون الصواريخ الباليستية.⁽¹⁾

تعتبر روسيا سابع أقوى اقتصاد في العالم، كما تمتلك العديد من الموارد الطبيعية وخصوصا موارد الطاقة، إذ تعدت من أكبر الدول التي لديها احتياطات تعدت بها من النفط والغاز والفحم⁽²⁾.

فروسيا واحدة من أكبر منتجي الطاقة في العالم، فهي أكبر منتج للغاز الطبيعي وثاني أكبر منتج للنفط الخام، ورابع أكبر منتج للكهرباء بعد الولايات المتحدة، الصين، اليابان على عكس الدول الصناعية الكبرى الأخرى، تتمتع روسيا بالاكتمال الذاتي في مجال المحروقات بفضل الموارد الطبيعية الوفيرة، حيث تمتلك البلاد أكبر احتياطات الغاز الطبيعي في العالم، والثاني من حيث احتياطي الفحم، كمالها إمكانات هيدروكهربائية كبيرة تقدر بـ 9% من موارد المياه في العالم، ولهذا فإن مصدر الكهرباء الخاص بها متنوع نسبيا إذ توفر المولدات الحرارية التقليدية 66% من الكهرباء، و18% من الطاقة الهيدروليكية، أما الطاقة النووية فتوفر ما قدره 16%⁽³⁾.

تلعب المحروقات جزءا رئيسيا في الاقتصاد، فهو أحد العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي وتساهم في الناتج المحلي الإجمالي، ويشمل هذا القطاع عادة على عدد كبير من الصناعات التي تدخل في إنتاج وبيع الطاقة، بما في ذلك استخراج الوقود، تكريره

¹ - خديجة عرفة، أمن الطاقة وأثاره الاستراتيجية، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2014)، ص.173.

² - المرجع نفسه، ص.174.

³ - Nadia Campaner , "Les Nouveaux Enjeux Géopolitiques et Economiques de la Coopération Énergétique entre l'UE et la Russie, "**Rapport pour le Conseil Français de l'Énergie**, Paris, second volet, (novembre 2008), p.13.

وتوزيعه، فمذ تفكك الاتحاد السوفياتي في التسعينيات، أصبحت قضية التحول في قطاع الطاقة والاهتمام به ضمن أجندة التحول الاقتصادي بعد الفناء السوفياتي، ومع ذلك فإن هذا التحول الاقتصادي بما في ذلك التحول في الطاقة كان نموذجيا أيضا في دول ما بعد الاشتراكية أيضا.⁽¹⁾

تقدر احتياطاتها من الغاز بحوالي 47 ترليون متر مكعب أي 26% من المجموع العالمي، أما فيما يخص النفط فيقدر احتياطاتها بما يزيد عن 100 مليار برميل بالإضافة إلى ذلك تعتبر سيبيريا الغربية Western Siberia أغنى مقاطعة هيدروكربونية في العالم، كما أن هناك بعض الاحتياطات الهائلة في بعض المناطق الأخرى التي لم تستغل بعد أو حتى استكشافها بالكامل من بينها شرق سيبيريا، جمهورية كومي، نينيتس **Nenets**، منطقة بارنتس **Barents**، أكروغ المستقلة بحكم ذاتي، عرفت روسيا زيادة كبيرة في الإنتاج والتصدير بشكل عام منذ أواخر التسعينيات وصلت صادراتها النفطية إلى مستوى جديد بعد الاتحاد السوفياتي والذي بلغ 9,53 مليون برميل يوميا.²

حقق إنتاج النفط في روسيا زيادة خلال سنة 2006 قدرت بحوالي 2,3% مقارنة بحجم إنتاج سنة 2005، فحرص روسيا على ضمان أمن الطاقة هو أحد الدوافع الأساسية التي دفعت بها إلى زيادة إنتاجها، حيث تستهدف زيادة الفوائد الاقتصادية التي تحصل عليها

¹– Evgeny Lisin and Wadim Strielkowski, Ivan Garanin, "Economic Efficiency and Transformation of the Russian Energy Sector" ,**Economic Research**, vol28, No1, (2015), p.621.

² –Andrew Monaghan and Lucia Montanaro-Jankovski, "EU-Russia Energy Relations: The Need for Active Engagement", **European policy center**, Issue paper No45, (March2006), p.18.

من وجودها في أسواق الطاقة الدولية، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح بالإضافة إلى حصولها على صفة جيوسياسية جديدة بفضل تنامي دورها في مجال الطاقة.

تهتم القيادة الروسية بصفة متزايدة بالاستثمار شرق سيبيريا، ويعتقد المحللون أن الوضع في شرق روسيا (شرق سيبيريا) يعتبر خطرا داخليا كبيرا، لما تتعرض له هذه المناطق منذ تفكك الاتحاد السوفياتي إلى أزمات معقدة، تؤدي إلى تقليص عدد السكان الذي بلغ 50% إضافة إلى تقلص التصنيع، وهذا ما دفع بالرئيس فلاديمير بوتين في فترة رئاسته الثانية إلى تنفيذ خطط تطوير البنية التحتية لسيبيريا والشرق الأقصى لتحقيق معادلة أمن الطاقة، إذ يتم فيها استخراج حوالي 90% من الغاز الطبيعي الروسي و70% من النفط والفحم، كما تحتوي هذه المنطقة على احتياطي روسيا الأكبر للمعادن الحديدية وغيرها من المعادن الأخرى، كما تم الكشف عن احتياطي ضخم للخامات الكيميائية، وأكثر من نصف الموارد المائية والطاقة المائية بمناطق سيبيريا، إضافة إلى أن الجرف القاري الروسي وسيما المنطقة القطبية الشمالية يوجد بها حوالي 30% من احتياطي الغاز الروسي، كما يوجد في ياقوتيا وسخالين حوالي 20 إلى أكثر من 40 ترليون م³ للغاز¹.

¹ -جانا يوريسوفنا، "استراتيجية موسكو النفطية تحتاج لاستثمارات جادة"، في:

<https://www.albavan.ae/opinions/2006-12-23-1.968255>

(04/07/2019)

*أوبك: منظمة عالمية تضم 12 دولة تعتمد على صادراتها النفطية لتحقيق مدخولها يعمل أعضاء الأوبك لزيادة العائدات من بيع النفط في السوق العالمية، تملك الدول الأعضاء من هذه المنظمة 40% من الناتج العالمي و70% من الاحتياط العالمي للنفط، تأسس في بغداد عام 1960 كانت تضم كلا من سوريا، إيران، الكويت، فزويلا، الجزائر، أنغولا، الأكوادور، الغابون، العراق، ليبيا، نيجيريا، الإمارات العربية المتحدة.

تمتلك روسيا 6% فقط من مخزون نفط الكوكب، أي احتياطات النفط الموجودة في الشرق الأوسط تقارب 10 أضعاف احتياطي روسيا يمكن الوصول إليها بصفة سهلة على عكس الحقول البعيدة في روسيا وكانت سنة 2008 أكبر مورد للغاز الطبيعي في العالم، وثاني أكبر منتج للنفط والفحم بعد المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، ثم أصبحت روسيا أكبر منتج للنفط الخام بعدما خفضت المملكة العربية السعودية إنتاجها نظراً للقيود الإنتاج التي فرضتها أوبك* Opec بسبب الأزمة العالمية، زيادة على ذلك تغطي روسيا ما يقرب من عشر 1/10 الإنتاج العالمي لليورانيوم كونها رابع أكبر منتج في العالم. إن امكانات التصدير الحالية لروسيا (الإنتاج والاستهلاك الخاص) لمختلف أنواع مصادر الطاقة كبيرة يمكن تحليلها حسب الجدول التالي:

جدول رقم 1: احتياطات الطاقة الروسية في الساحة الدولية

احتياطات العالم الكلي (%)	الإنتاج العالمي الكلي (%)	امكانية التصدير - الاستهلاك	اجمالي الإنتاج -
23,4	19,6	181,5bcm	الغاز الطبيعي
6,3	12,4	358,1MT	النفط
19,0	4,6	51,5MTOE	الفحم

الاختصارات

المصدر: بريتيش بتروليوم 2009

مليار متر مكعب = bcm

مليون طن = MT

مليون طن معادل للنفط = MTOE

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن طاقة روسيا للتصدير بإمكانها أن تكون أكثر من 180 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وحوالي 360 مليون طن من النفط، وأكثر من 50 مليون طن مكافئ النفط من الفحم، حيث يتكون ثلثا صادرات روسيا من النفط والغاز، ويتم توليد الناتج المحلي الإجمالي للبلاد من قبل قطاع الطاقة 10 % من شركة غازبروم وحدها.¹

تمتاز الإحتياطيات الروسية بوفرة كبيرة وطاقة كافية لدعم خطط الإمدادات، فحوالي 26% من إجمالي احتياطيات الغاز العالمية موجودة بها، أي 48 ترليون متر مكعب من احتياطيات الغاز العالمية تحوز عليها روسيا، أين سجلت شركة غازبروم سنة 2006 زيادة في هذه الاحتياطيات من 29,13 ترليون متر مكعب إلى 29,85 ترليون متر مكعب.

وتجدر الإشارة إلى أن كفاءة الاحتياطيات لا تشكل مصدرا للقلق على الرغم من أن العديد منها تقع في مناطق مليئة بالتحديات سواء داخل أو خارج ساحل القطب الشمالي، وإنما يكمن القلق من ناحية الاستثمار في هذا القطاع ، فلتلبية الطلب على الغاز الروسي ستكون هناك حاجة إلى حوالي 18 مليار دولار أمريكي سنويا لضمان إنتاج الغاز الكافي إلى غاية 2030، بصفتها مالك نظام خطوط الأنابيب الروسي ومطور منطقة يامال yamal مما يجعل شركة غازبروم تتفق الغالبية العظمى من استثمارات خطوط الأنابيب الأولية تقريبا.²

¹-Kari Liuhto, **Energy in Russia's Foreign Policy**, (Finland : Pan-European Institute, Turku School of Economic, 2010), pp.8-9.

²- Robert Orttung and Jeronim Perovic et al , "Russia's Energy Sector Between Politics and Buisness ", Bermen ,Germany, **Working Paper**, N92, (February 2008), p.28.

من الناحية التاريخية، اختار الاتحاد السوفياتي أن يضغط باستمرار على مستوى إنتاجه من الموارد الهيدروكربونية حيث سعى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية إلى البحث المكثف والجامع عن زيادة الإنتاج بغض النظر عن أي اعتبار للحماية المنطقية للمورد، ففي سنة 1960 مثل الاتحاد السوفياتي حوالي 15% من الإنتاج العالمي للنفط، وابتداء من السبعينيات عززت إنتاجها من النفط من 353 مليون طن في سنة 1970، ليرتفع الإنتاج إلى 490 مليون طن سنة 1975 و603 مليون طن سنة 1980 أي بزيادة قدرها 70,8% في سنة واحدة فقط.

بالتزامن مع إنتاج النفط، يتبع إنتاج الغاز السوفياتي اتجاهها تصاعديا بنفس الوتيرة التي شهدها النفط، ففي سنة 1945 انتج 3,2 مليار متر مكعب فقط، وبعد مرور خمسة عشر سنة بلغ الإنتاج 45,3 مليار متر مكعب بزيادة قدرها 1,315,5%، وطوال الثمانينات واصل الاتحاد السوفياتي زخمه ووصل إلى 661 مليار متر مكعب من الغاز عشية انهياره، وفي سنة 45 ضاعفت إنتاجها من الغاز بمقدار 206,5 مليار متر مكعب.¹

تمتلك روسيا سبعة أحواض نفطية تتوزع على مساحة كبيرة، وتتمتع أكبر ثلاثة أحواض منها بطاقة إنتاجية كبيرة، تتمثل هذه الأحواض في:

1- حوض سيبيريا الغربي:

لعب حوض سيبيريا الغربي الدور الكبير في زيادات الإنتاج في روسيا في الآونة الأخيرة خاصة في منطقة **خانتي مانسيسك أوكورج khanty-Mansysk Okurg**، فما نسبة 75% من الإنتاج الروسي من النفط يأتي من هذه المنطقة، كما يوجد ثلثا الاحتياطي

¹-Stéphane Dubois , "La Russie et ses Hydrocarbures :la Tactique à Court Tterme Aux Dépens de la Stratégie à Long Terme ?", **Cairn info**, Editionschoiseul ,vol1 ,No48 ,(2009),p.75.

بها، وتتكون هذه المنطقة من مناطق **تومسك Tomsk** و**تيومين Tyemen** وهناك 270 حقلا آخر في هذه المساحة الشاسعة وأهم حقول النفط هي **سماتور Samator** وأوست **باليك Ust-Balyk** و**ساليم Salym**، تقوم خطوط الأنابيب بنقل النفط للتصدير إلى البحر الأسود وبحر البلطيق وساحل المحيط الهادي.

2- حوض فولغا الأورال Volga-Ural

يقع هذا الحوض على طول نهري يايك (الأورال) وفولغا ومن المعروف أيضا باسم باكو الثانية، تبلغ مساحتها حوالي 70 مليون كلم²، حيث كانت أكبر منطقة لإنتاج النفط في الاتحاد السوفياتي ولايزال يحتفظ الحوض باحتياطات تتراوح بين 1,2 و 1,5 مليون طنا إذ يمثل هذا $\frac{1}{5}$ إجمالي إنتاج النفط في روسيا.¹

3- حوض تيمان بيتشوارا: Timan-Petchora

يقع هذا الحوض في شمال الجزء الأوروبي من روسيا، على أراضي جمهورية كومي **komi** و**نينتيسكي أوكروغ Nénetsky Autonome Okroug** وتعتبر من بين أهم المناطق للإنتاج، فامتداده الخاص إلى بحر برانتس تبلغ 800000 كلم²، يرتكز الإنتاج في جمهورية كومي التي يهيمن عليها كومي نפט بنسبة 50% من إنتاج المنطقة، وبسبب الوضع الجغرافي (بشكل عام في الدائرة القطبية الشمالية) فإن الظروف المناخية

¹-Yulia Grama , "The Analysis of Russian Oil and Gas Reserves", International Journal of Energy Economics Policy, Vol2,N°2,(2002),pp.82-83.

تجعل استكشاف وتطوير هذه المنطقة أكثر صعوبة، ونتيجة لهذه الظروف والأسباب فإن جودة النفط في هذه المنطقة يمتاز بأنه أكثر صعوبة وقساوة¹.

استعادت روسيا الشعور بالسيادة مع هذه القوة الاقتصادية المكتشفة، تعيد تأكيد نفسها كلاعب عالمي رئيسي في مجال المحروقات، وتعكس الإذلال الدولي التي عانت منه في التسعينيات في رسم السياسة الخارجية المستقلة، أين تمارس روسيا هيمنة على جمهوريات أوراسيا السوفياتية السابقة وتحاول الاستعادة من الوضع المعلن عنه كقوة عظمى في مجال الطاقة مع الدول الأخرى المستهلكة للنفط والغاز الطبيعي في أوروبا وخارجها، وعملت روسيا على موازنة مستقبلها القائم على النفط والغاز واللذين يكونان عرضة لتقلبات السوق العالمية، وبالتالي فإن نجاح البلد يعتمد على أسعار الطاقة المرتفعة مع القدرة على الحفاظ على الإنتاج².

وبدأ الاقتصاد الروسي في الانتعاش بسرعة منذ الربع الثاني من سنة 1999 بسبب ارتفاع الصادرات الذي يقوده ارتفاع أسعار النفط والذي يساهم في النمو من خلال توفير السيولة، وإلى جانب هذا الارتفاع فقد ساهمت الحماية من زيادة المنافسة الأجنبية في المجالات الرئيسية للصناعة والتجارة³.

¹-Renar Garifullin, "Evolution Récente et Perspectives d'Evolution de l'industrie pétrolière En Fédération de Russie Et Plus Spécialement dans la République du BACHKORTOSTAN", thèse de doctorat, (Université de Bourgogne ,Ecole du Pétrole et des Moteurs, IFP ,2001), pp.32-33.

²-Washington, The Brookings Institution, "The Russian Federation-Executive summary, the brookings foreign policy studies", Energy Security Series, (2006), p.1.

³-Tugce Varol, The Russian Foreign Energy Policy, (Macedonia:Europeau Scientific Publishing, 2013), p.92.

المطلب الثاني: المحروقات ودورها في الاقتصاد الروسي

أ/ دور النفط في الاقتصاد الروسي (مساهمة النفط في الاقتصاد الروسي)

أعطى انخفاض تكاليف المدخلات وارتفاع أسعار الطاقة لشركات النفط الروسية رأس المال لتحسين كفاءة الإنتاج دون ضخ استثمارات جديدة، أين ساعدت خطوط أنابيب جديدة ومرافق الموانئ في تخفيف قيود تصدير الطاقة، ففي سنة 2001 عرفت شركات النفط الفردية زيادة كبيرة في الإنتاج خلال سنة 2000، زادت شركة يوكوس yukos في روسيا ثاني أكبر شركة نفطية من حيث الاحتياطات والإنتاج بعد شركة لوك أويل العملاقة في الصناعة إنتاجها بأكثر من 17% بين سنتي 2000-2001، وقد اعتمدت استراتيجيتها المستقبلية بزيادة الإنتاج بنسبة 33% سنة 2005 مع تزامن توسع النطاق الدولي للشركات الروسية جنبا إلى جنب مع الإنتاج¹.

كما كان لارتفاع أسعار النفط دور أساسي وعامل رئيسي في تعزيز انتعاش صناعة النفط الروسية التي تأثرت سلبيا بانهيار الاتحاد السوفياتي، ما جعلها تشهد فترة طويلة من التراجع في التسعينيات، وابتداء من سنة 1993 بدأت روسيا في خصخصة الصناعة تدريجيا وبصفة جزئية.

فقد تم إنشاء عدد من شركات النفط المتكاملة والتي تجمع بين خصائص التنقيب عن النفط، التكرير، التوزيع والبيع بالتجزئة، مع تنظيم بعض الشركات على أساس إقليمي

¹- Fiona Hill and Florence Fee , "Fueling the Future: the Prospects for Russian Oil and Gas", Demokratizatsiya, vol10, N°4, (September 2002), p.06.

وبعضها يكون جزء من ملكية الدولة، كما ساهمت هذه الخصخصة في صناعة النفط إمكانية دخول الجهات الاقتصادية الجديدة والفاعلة إلى هذا القطاع.¹

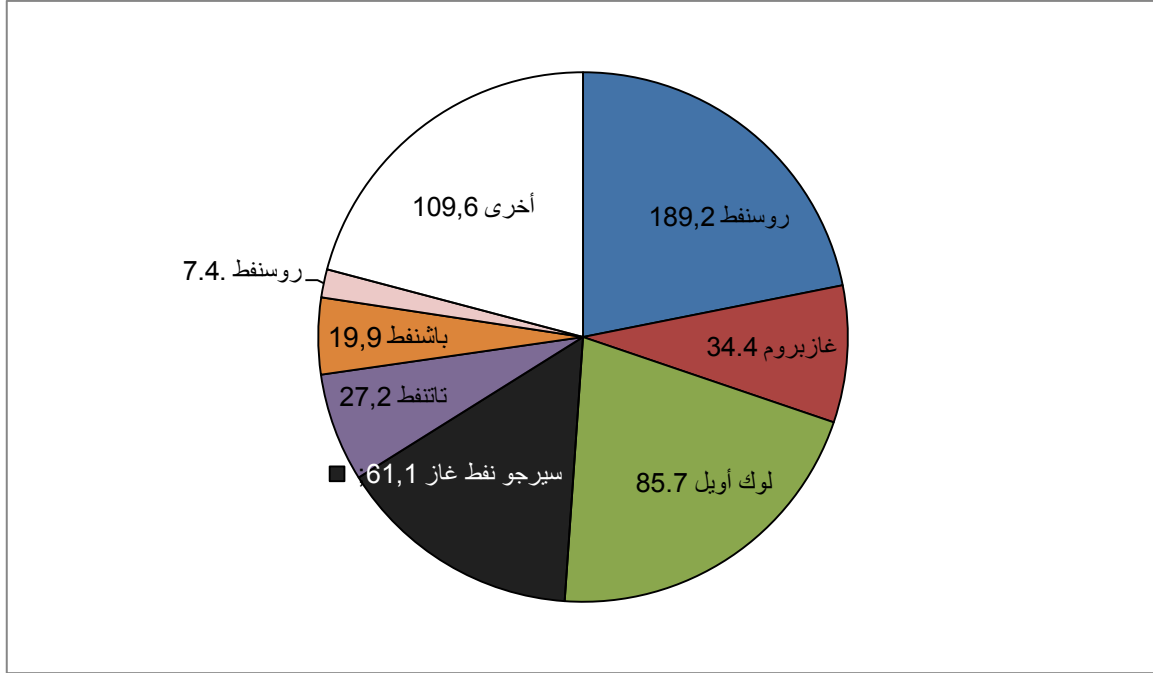
سجلت روسيا سنة 2014 طاقة إنتاجية كبيرة للنفط بنسبة 12,2% من الإنتاج العالمي وبذلك أصبحت تعد واحدة من أكبر الدول المنتجة مقارنة بإنتاج الدول الأخرى، 13,1% بالنسبة للو.م.أ و 12,9% للملكة العربية السعودية، حيث يؤثر بيع النفط على ميزان المدفوعات والنتاج المحلي الإجمالي (GDP) وعلى ميزانية الدولة الروسية. فعلى مدى السنوات الماضية أصبح الاقتصاد الروسي يعتمد بشكل متزايد على الصادرات الهيدروكربونية، مما يجعلها حساسة للغاية لتطورات أسواق السلع، فوفقا لبيانات وإحصائيات البنك المركزي الروسي ارتفعت صادرات النفط بنسبة 54% في الحجم، وبنسبة 58% في القيمة بين سنوات 2000 و 2014.²

ويمثل المخطط التالي إنتاج النفط الروسي سنة 2015

¹- Fiona Hill ,**Energy Empire :Oil and Gas and Russia's Revival**, (London: foreignPolicy Centre,2004),pp.10-11.

²-Awrelie Bros,"Le Secteur Pétrolier en Russie : une Dégradation de la Situation Uniquement Due a la Baisse des cours du Pétrole ?",**France diplomatie magazin**,bimestriel, (Mai/ Juin 2016),pp.1-2.

مخطط رقم 1: إنتاج النفط الروسي سنة 2015: الوحدة (مليون طن)



المصدر: CDU TEK

يتم إنتاج النفط في منطقة القطب الشمالي الروسي منذ عقود Arctic Region ولكن أهمية هذه المنطقة في إنتاج النفط أقل بكثير من إنتاج الغاز، أين يتم الحصول على ما نسبته 15% في سنة 2015 وذلك حسب إحصائيات روستات Rosstat*، كما يتم إنتاج معظم النفط جنوبا في الحقول التقليدية الكبيرة في غرب سيبيريا، أين سعت روسيا لتشغيل حقول جديدة بشكل رئيسي في أجزاء من شرق سيبيريا الشرق الأقصى الروسي، كما تعمل باستمرار على إدخال بعض حقول النفط الجديدة في القطب الشمالي مثل (تريبسوند تيتوف Trebsand Titov) في السنوات الأخيرة، وكذلك كرياكة karyaga في

*Rosstat: دائرة الإحصاء الفيدرالية الروسية والمعروفة كذلك بوكالة الإحصاء الحكومية الروسية ومنذ 2017 أصبحت مرة أخرى جزءا من وزارة التنمية الاقتصادية، تسيطر عليها الحكومة الفيدرالية مباشرة.

تيمان بيتشوار وميناء نوفى **novy** ومسيوياخا **Messoyakha** في منطقة يامال ونينيتس ذاتية الحكم في أوكروج.¹

نما إنتاج النفط والمكثفات في روسيا بنسبة 2,2٪ سنة 2016 بعدما كانت 1,4٪ في سنة 2015، إذ بلغ متوسط الإنتاج 10,96 مليون برميل/اليوم مع ذروة بلغت 11,29 مليون برميل/اليوم في نوفمبر 2016، وتساهم الشركات في الإنتاج من بينها غازبروم نفط، تاتنفط وباشنفط وغيرها بنسب متفاوتة في الاقتصاد الروسي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:²

جدول رقم 2: إنتاج النفط الروسي حسب الشركة (ألف برميل/اليوم)

الشركات	2015	2016	نسبة التغيير
لوك أويل	1721	1662	- 3%
سورجيا نفط غاز	1237	1239	0%
غاز بروم نفط	689	757	10%
تات نفط	547	575	5%
سلاف نفط	311	300	- 3%
باش نفط	400	428	7%
روسنفط	148	140	- 5%

¹-Heli Simola and Laura Solanko, "Overview of Russia's Oil and Gaz Sector," Bank of Finland, **Bofit Policy Brief**, N°5, (May 2017), pp.28-29.

²-James Henderson and Ekaterina Grushevenko, "Russian Oil Production Outlook to 2020" , **The Oxford Institute for Energy Studies**, (2017), p.2.

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

غاز بروم	341	348	2%
نوفاتاك	95	161	70%
أخر	1435	1556	8%
مجموع روسيا	10725	10965	2%

المصدر : cdufek.Interfax

كل هذه الشركات تختلف من حيث إنتاجها ومساهمتها في الاقتصاد الروسي الذي يعتمد كذلك بدرجة كبيرة على هذه المواد الأولية وفي تحويله إلى صناعات متعددة، ومن هنا فإن أهمية الطاقة في الاقتصاد الروسي تعمل على تنمية القطاعات المختلفة من أجل تحقيق الأهداف السياسية، الاقتصادية والعسكرية خاصة بعد عملية الخصخصة التي عرفتتها هذه الشركات أو معظمها، على غرار شركة غازبروم في مجال الغاز الطبيعي وشركة لوك أويل في مجال النفط التي مازالت تتميز باحتكار الدولة أو مازالت تعتبر شركات حكومية تابعة للدولة في مجال الصناعة والاستخراج.

ب- دور الغاز الطبيعي في الاقتصاد الروسي (مساهمة الغاز الطبيعي في الاقتصاد الروسي):

أما فيما يخص الغاز فقد اجتذبت مكانة روسيا الطاقوية انتباه العديد من المحللين منذ عودتها القوية في العلاقات الدولية، أين هيمنت التفسيرات الجيوسياسية في معظم الأحيان على هذه الموارد الحساسة، والتي تكون كأدوات للضغط تستخدمها روسيا في بيئتها الإقليمية.¹

¹-Aurélie Bros and Yann Richard, "La Relation Énergétique Russie-union Européenne, la Libéralisation du Marché de L'énergie en Europe :Chance ou Défi pour Gazprom ?", Revue D'études Comparatives Est-Oues, Vol42,N°1,(2011), P.152.

حسب إحصائيات سنة 2010 فإن روسيا تستحوذ على ثلث احتياطات الغاز العالمية البالغة 47% ترليون متر مكعب بالإضافة إلى ربع الإنتاج، كما تمتلك أكبر الاحتياطات القابلة للإسترداد في العالم من الغاز الطبيعي المؤكد، فهي بذلك تعتبر أكبر مصدر للغاز الطبيعي، كما تمثل الصناعة من هذه المادة ما نسبته 8% من الناتج المحلي الوطني، بينما توفر نسبة 25% من ميزانية الدولة ومنه فإن هذا المورد يعتبر قطاع استراتيجي مهم للاقتصاد الروسي، فقد قدرت هذه الإحصائيات ما يقارب 78% من الاحتياطات المؤكدة في سيبيريا الغربية، وحوالي 74% منها 23 حقل فريد يحتوي كل منهم على أكثر من 500 مليار متر مكعب من الغاز، فمن بين هذه الحقول **يورنغوي** حيث تبلغ احتياطاتها 7,2 ترليون متر مكعب، و**يامبورغ yamburg** بـ 4,1 ترليون مكعب، و**بوفانيكوف bovanenkovo** بـ 4,4 ترليون مكعب.¹

تاريخيا، كان الجزء الأكبر من إنتاج الغاز الطبيعي في روسيا يأتي من منطقة غرب سيبيريا من منطقة **نديم-بور-تاز Nadym-pur-taz** التي وفرت حوالي 85% من إنتاج البلاد في التسعينيات وأوائل سنوات الـ 2000، وتتوقع إستراتيجية الطاقة الرسمية في روسيا أن الاستهلاك الداخلي شهد نموا متزايد من حوالي 450 إلى 600 مليار متر مكعب، بينما سيزيد الطلب على الصادرات الروسية بنسبة 40% في الفترة الممتدة من 2010-2030.² أما في سنة 2016 كانت لدى روسيا احتياطات كبيرة جدا مصنفة في المرتبة الثانية بعد إيران، حيث بلغت 32,3 مليون متر مكعب، كما يوجد بها خط أنابيب لنقل الغاز

¹-Titiana I.Ruzhin skaya , "Russian Oil and Gas Industry's Investment Potential and Problems", **ISPI**, N°90, (December 2011), pp.3-4.

²- Lars Petter lunden , Daniel Fgaertoft et al , "Gazprom Vs Other Russian Gas Production: The Evolution of the Russian Gas Sector ", **Energy policy**, N°61, (2013), p.663.

الطبيعي في أقصى شرق روسيا والذي يوفر هذه المادة للمدن الرئيسية في المنطقة، وبسبب المركز المهيمن لشركة غازبروم في السوق المحلية فإنها هي التي تنظم سعر الغاز، ويمكن لمنتجي الغاز المستقلين تحديد أسعارهم الخاصة، لكنهم عادة يبيعون بمستوى السعر المماثل المنظم من قبل شركة غازبروم وذلك لخلق المنافسة في السوق المحلية.¹

سمحت هذه الاحتياطات الضخمة من الغاز الروسي خاصة في عهد الرئيس فلاديمير بوتين بالتحول إلى كل شيء بالنسبة للاقتصاد والسياسة، ولم يعد هذا المورد مجرد بضاعة بل أصبح معادلا للتعاون الإيجابي على اعتبار أن القسم الأكبر من أوروبا يستهلك الغاز الروسي مما يجبره على التحاور مع موسكو.

يعد مشروع السيل الجنوبي جزء من إستراتيجية الكماشة Pincers Strategy التي تستعملها روسيا و تهدف من ورائها ربط أوروبا شمالا وجنوبا بشركة غازبروم والمنتجين الروس الآخرين، حيث كانت هذه الأهداف منذ أوائل العقد الأول من القرن العشرين، وهو ضمان طرق خطوط أنابيب متعددة مباشرة إلى أوروبا، وذلك للتخفيف من مخاطر العبور وحماية المصالح الروسية، إلى جانب تعظيم خيارات التصدير وتعزيز نفوذها داخل دول الاتحاد الأوروبي وبالتالي زيادة المصادر المالية التي تساهم في انعاش الاقتصاد الروسي، وقد عارضت المفوضية الأوروبية بناء هذا الخط على عكس نورد ستريم 1 حيث رأت أن خط أنابيب السيل الجنوبي غير متوافق مع الحزمة الثالثة للطاقة للاتحاد الأوروبي، ويعتبر العديد من خبراء الطاقة أن هذا المشروع هو مشروع جيوسياسي وليس اقتصادي لروسيا خاصة بعد اختيار بلغاريا كأول دولة من دول الاتحاد الأوروبي تتلقى الغاز الطبيعي من ساوث

¹-Evgenia Vandzina, "The Development of Natural Gas Demand in The Russian Electricity and Heat Sector", Oies paper, NG136, (August 2018), p.17.

ستريم South Stream، فبلغاريا بلد هام لسوق الطاقة الأوروبية وليست محورا لإعادة توزيع الغاز، بالإضافة إلى أنها تعتبر جسر عبور لأوروبا إبان الحقبة السوفياتية، وعملت روسيا وبلغاريا على إقامة روابط تجارية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي مع خلق استثمارات كبيرة في قطاع الطاقة والخدمات.¹ وأعتبر هذا الخط إلى حد ما أنه المشروع الأكثر ملائمة والأكثر تقاؤلا من أجل تجاوز نظام نقل الغاز الأوكراني (GTS) Gas Transit System، أين قضت شركة غازبروم على فكرة بناء خط أنابيب عبر اليونان والبحر الأدرياتيكي إلى جنوب إيطاليا فبعد توقيع اتفاقية ثنائية مع معظم الدول الأوروبية المشاركة في هذه المبادرة، تعرض برنامج أو مشروع السيل الجنوبي للتهديد والرفض في سنة 2014 بسبب قلة الاستثمارات المتعلقة بالأزمة المالية في أوروبا، إلى جانب الافتقار إلى التفاهم السياسي بين روسيا والعديد من الدول الأوروبية.² ويتفق معها، مما جعل الغاز في السنوات الأخيرة ليس معادلا للتعاون فحسب بل ولغة جديدة للحوار.³ وتعد شركة غازبروم إحدى أربع شركات عملاقة تتحكم في إنتاج وتصدير النفط والغاز والتي تشمل لوك أويل، ترانس نفط، وروسنفط وذلك بعد أن ضرب الكرملين القطاع الخاص للطاقة بعد أزمة شركة يوكوس الذي اعتقل رئيسها ميخائيل خودركوفكسي نهاية سنة 2003 بتهمة التهرب من تسديد الضرائب، وصفت الشركة لمصلحة شركات حكومية، وبعد ذلك أصبحت شركة غازبروم

¹–Giovanna De Maio", A Tale of Two Countries: Italy, Germany and Russian Gas", Center on the United States and Europe at Brookings, **US Europe working paper**, (August 2016), p.6.

²–Piron Brocate and Luis Roberto et al, " The Black Sea: The Energetic Corridor Between Europe and Asia", **Reflexion Politica**, vol18, N°35, (Juin 2016), p.9.

³–مرتضى الشادلي، "دبلوماسية الأنابيب... كيف أصبح الغاز الروسي جزءا من السياسة الخارجية لبوتين؟"

في: <https://www.noonpost.com/content/27180> (29/08/2019).

تضخ في الموازنة الروسية نحو 25% عائدات الضرائب من القطاعات الاقتصادية الروسية كلها، اذ يعمل فيها نحو 330 ألف شخص.¹

إذن فتحليل واقع الطاقة في روسيا يعتمد أساسا على ما تحتويه من ثروات طبيعية وامكانات التي جعلها تحتل الصدارة، خاصة في مجال الهيدروكربون، فالإنتاجية من النفط والغاز الطبيعي، تعد روسيا كذلك مستهلكا كبيرا في ظل طبيعة البرودة الشديدة التي تمتاز بها البلاد، حيث بلغ حجم الاستهلاك المحلي الروسي من النفط 2.937 مليون برميل يوميا وهو ما يمثل 2.937% من حجم الإنتاج الروسي من النفط، أما ما يتعلق بحجم الاستهلاك من الغاز الطبيعي فبلغ 424,9 بليون متر مكعب أي ما يمثل نحو 69,6% من الإنتاج المحلي وهو نسبة كبيرة جدا حسب إحصائيات سنة 2010، وفيما يخص الكهرباء فقد بلغ حجم الاستهلاك المحلي 857,6 بليون كيلوات/الساعة وهو ما يمثل 92% من الإنتاج المحلي.²

فالعلاقة بين النتائج القياسية لقطاع الهيدروكربون وسلامة الاقتصاد الروسي هي ثابتة روسيا ما بعد الاتحاد السوفياتي، كما سمح ارتفاع أسعار النفط بضخ مداخيل في اقتصاد البلد بعدما كان مستوى المعيشة يعاني من مشاكل كثيرة، ومنه سمح بخفض الدين الخارجي من 155 مليار دولار أي 80% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 1999 إلى 108 مليار دولار أي ما يعادل 19,1% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2003، والدين العام من 110% إلى 38%، وتمت السيطرة نسبيا على التضخم، كما تخطى احتياطي النقد

¹-عاطف عبد الحميد، " دور الغاز الروسي بعد الانهيار الشيوعي " في:

<https://elaph.com/Web/Economics/2006/6/156415.html>(29/08/2019)_1

²-خديجة عرفة، مرجع سبق ذكره، ص.176.

في المصرف المركزي 80 مليار دولار، أين ترافق هذا النهوض الاقتصادي مع التحسن في القطاع النفطي.¹

المطلب الثالث: مكانة المحروقات في السياسة الخارجية الروسية بين المتغيرات الداخلية والخارجية

يعد الاعتقاد بوجوب اعتبار سلوكيات السياسة الخارجية لدولة ما وهي السياسات الفردية التي تتبناها تلك الدولة سعياً وراء مصالحها بمثابة حزمة من السياسات، والتي تعد إحدى الحقائق المركزية المقررة تخلق من خلالها الدول الملفات السياسية الخارجية الخاصة بها لتحقيق الأشياء التي تريدها، آخذة بعين الاعتبار القيود الموجودة.²

شهدت السياسة الخارجية الروسية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي السابق استخداماً متزايداً لموارد الطاقة من أجل تحقيق بعض الأهداف الخاصة بالسياسة الخارجية خاصة تجاه الدول التي كانت سابقاً منضوية تحت لواء الاتحاد السوفياتي قبل انهياره، وتمايزت هذه السياسات بين رفع الأسعار من جهة، أو التهديد بقطع الإمدادات من جهة أخرى، وفي بعض الأحيان اتخذت روسيا إجراء قطع الإمداد مباشرة في حالة عدم الاستجابة للمطالب المقترحة بشأن تمرير بعض السياسات أو المقترحات، فروسيا تستخدم هذه المصادر لضغط والتأثير على الدول المستوردة، وكان أكثرها استخداماً هو قطع الإمدادات بحيث

¹ - فيليب سيبيل لوبيز، الجغرافيات السياسية للبترو، تر: نجاة الصليبي الطويل، (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة مشروع كلمة، ط2013، 1)، صص 226-228.

² - بالمر جيلين ومورغان كليفتون، نظرية السياسة الخارجية، تر: عبد السلام علي نوير، (المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود النشر العلمي والمطابع، 2011)، ص.3.

نشرت الإحصائيات أن استخدام سلاح الطاقة بلغ في الفترة التي امتدت من 1991-2010 نحو 60 حالة، والأغلبية منها قطع الإمدادات بنحو 70%.¹ وقد كانت أهم معضلة خارجية تعاملت معها روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي في ديسمبر 1991 هي كيفية صياغة سياسة خارجية جديدة في ظل حالة الانهيار من جهة، وفي ظل النظام العالمي جديد الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى. فبعد تفكك مؤسسات الإتحاد السوفياتي أصبح من الضروري صياغة منظور جديد للتعامل مع الواقع الدولي خاصة في ظل هذه الأزمة التي أدت إلى تراجع الأداء الاقتصادي، وظهور قوى سياسية جديدة تطالب بالتحول نحو سياسة خارجية جديدة، أين واجهت روسيا مشكلة إعادة هيكلتها وصياغتها لتحقيق المكاسب والخروج من الضائقة الاقتصادية.²

أدى زوال الإتحاد السوفياتي إلى انهيار النظام الثنائي القطب لعام 1945 أين كان أحد العوامل الأساسية لنشوء النظام العالمي الجديد، وليس من السهل أن التحولات التي طرأت على النظام الدولي في أوائل التسعينات أن يكون من الضروري لجميع اللاعبين الدوليين موقع في هذا النظام الجديد من شأنه أن يدل على أدوارهم وطموحاتهم في السياسة الدولية.³

¹- خديجة عرفة، مرجع سبق ذكره، ص.187.

²- سليم القراله ذيب، "توجهات روسيا الخارجية من عهد يلتسن حتى ولاية بوتين الثالثة، في:

projocenter.com/details.aspx (15/09/2019).

³ - Vadim Konomenko, "From Yugoslavia to Irak: Russia's Foreign Policy and the Effects of Multipolarity", Finnish Institute of International Affairs, **Working Papers**, N° 42, (2003), pp.4-5.

كانت للموارد الطبيعية خاصة النفط والغاز الطبيعي أهمية حاسمة للدولة الروسية الجديدة كما كانت بالنسبة للإتحاد السوفياتي السابق، وفي منتصف تسعينيات القرن العشرين عادت عائدات صادرات النفط الروسي على الحكومة الروسية بثلاثي مجموع إيراداتها من العملة الصعبة، وبعدها اجتاحت قطاع النفط الفوضى ذاتها التي اجتاحت باقي قطاعات الاقتصاد، مما أدى إلى إضراب العمال الذين لم تدفع لهم رواتبهم وعملوا على إيقاف تشغيل حقول النفط، فتعطل بذلك الإنتاج والإمدادات في جميع أرجاء الدولة، هذه الفوضى التي عرفتها روسيا داخليا خاصة بعد استقالة الرئيس غورباتشوف وتولي يلتسين زمام الحكم أدى إلى امتدادها على مستوى السياسة الخارجية خاصة بعد مؤسسات الإنتاج هي مؤسسات فردية في أجزاء مختلفة من غرب سيبيريا وإعلان نفسها مؤسسات مستقلة، كما كانت تعمل أو تحاول الانخراط في العمل التجاري لحسابها الخاص، من هنا أصبحت صناعة النفط فجأة تدار من قبل ألفي مؤسسة ومنظمة وتجمع، ولا يوجد تقريبا أي تنسيق بينها وكانت جميعا تابعة لوزارة الصناعة السوفياتية السابقة، وبسبب هذا الاضطراب والتعطش للاستثمار بدأ الإنتاج الروسي بالانخفاض ثم الانهيار، ففي غضون زمن زاد عن خمس سنوات انخفض إنتاج النفط الروسي 50% تقريبا خسارة إنتاجية تزيد عن خمسة ملايين برميل يوميا، هذا التدهور التي عانت منه روسيا داخليا كان له أثر بارز على مستوى علاقتها مع الأطراف الخارجية من حيث وصفه بالشريك غير الموثوق وتخوف الدول المسوردة من تذبذب الإمدادات تجاهها.¹

¹-دانييل يرغن، بحث عن الطاقة والأمن وإعادة تشكيل العالم الحديث، تر: هيثم شواني وشكري مجاهد، (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1، 2015)، صص 49-50.

إن العمل على مواجهة إهدار الطاقة ذات المصادر المتعددة منها التسرب، العوائد المنخفضة، والمعدات القديمة من بين السياسات التي تسعى روسيا للتغلب عليها ومن الحلول المحتملة تجنب الخسائر الذي سيؤدي إلى زيادة الكميات المتاحة للتصدير بشكل ملحوظ، حيث تكتسب روسيا مركزاً مهيمناً في مجال الغاز فجميع البلدان ستلجأ إلى الغاز الروسي.

وحتى الولايات المتحدة الأمريكية سوف تحتاج للغاز الروسي كما قال دونالد إيفانز وزير التجارة الأمريكي معلناً في قمة الطاقة الروسية الأمريكية سبتمبر 2003 "سيأتي اليوم الذي ستعتمد فيه الولايات المتحدة على روسيا لتوريد الغاز الطبيعي". هذا التصريح يبين لنا أن روسيا ستكون عملاق دولي في مجال المحروقات وسيلعب هذا المصدر دوراً هاماً في تعزيز هذه المكانة وفي تقوية موقفها التفاوضي على المستوى الدولي والإقليمي ومنه انتعاش سياستها الخارجية التي ستعرف انفتاحاً لأسواقها ونمطاً من أنماط التعاون الليبرالي¹.

إذن تتعدد وسائل تنفيذ السياسة الخارجية وفقاً لإمكانيات الدولة التي تسمح لها بتحقيق أهدافها بصورة عقلانية، أي كيفية الوصول إلى أكبر قدر من النجاحات بأقل تكلفة، وبما أن روسيا دولة كبرى لديها عدد كبير من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها باستخدام وسائل مختلفة من بينها الاعتماد على القطاع الاقتصادي، كرس الرئيس فلاديمير بوتين قدراً ملحوظاً من اهتمامه لصياغة اتجاه جديد للسياسة الخارجية الروسية، محاولاً استعادة المكانة التي كان عليه الاتحاد السوفياتي سابقاً في مرحلة الحرب الباردة، وذلك مع

¹ -لود فيكمون، الطاقة النفطية والطاقة النووية الحاضر والمستقبل، تر: مارك عبود (د ب ن: دار المؤلف، ط1، 2014)، صص 60-61.

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

وضع تغييرات جوهرية تتماشى والوضع الجديد حتى تتمكن من الوصول إلى الطموحات المبرمجة.¹

تميزت المرحلة الأولى من فترة عهده الممتدة من 2000-2004 بالعمل على تطوير علاقة روسيا مع الغرب معتمدا على خيار الاستمرارية مع دبلوماسية بورييس يلتسين وإعادة إقامة علاقات أكثر دفئا بين روسيا والغرب، إلى جانب إعادة بناء جسور الثقة التي هدمتها طائرات حلف الشمال الأطلسي مع هجومها على كوسوفو سنة 1990 وعدم إثارة توترات مع الغرب خاصة وأن روسيا خرجت من أصعب الأزمات الاقتصادية لفترة ما بعد الاتحاد السوفياتي وهي أزمة 1998 التي شهدت انهيار رهيبا من انخفاض للأسهم الروسية، انهيار سعر الصرف وتدهور العملة حيث كان 1 دولار = 5400 روبل وما تبعه من بطالة، تدهور للمستوى المعيشي وعجز الميزانية الأمر الذي لا يسمح لروسيا ارتكاب أي خطأ في سياستها الخارجية.

أما المرحلة الثانية من فترة عهد الرئيس بوتين التي امتدت من سنة 2004-2008 تميزت بتدهور العلاقات بين روسيا والدول الغربية بصفة عامة والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، نتيجة مجموعة من الظروف من أبرزها مدى صدق نوايا العواصم الغربية من مرافقته ودعم التحولات في روسيا إلى جانب الحرب الإمبريكية على العراق بالإضافة إلى القلق الأمريكي من تنامي القوة الروسية.²

¹ - حسنى عماد حسنى العوضي، السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017)، ص. 1.

² - قاسم دحمان، السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز، (لندن: إصدارات داي-كتب، 2016)، ص. 69-71.

أما الفترة الثالثة الممتدة من 2012-2014 فيمكن حصر أهداف السياسة الخارجية

الروسية فيما يلي:

- إضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية وضرورة استعادة المكانة التي افتقدتها والعودة إلى عالم متعدد الأقطاب.
 - السعي إلى بناء علاقات متميزة وتعاون استراتيجي مع أصدقاء الاتحاد السوفياتي السابقين سيما منها: الهند، إيران والصين.
 - الاتفاق مع دول الجوار الإقليمي حول كيفية إقرار السلام في المنطقة.
 - تعزيز الديمقراطية في روسيا.
 - منع انتشار الصراعات السياسية والعسكرية المؤدية لعدم الاستقرار بآسيا الوسطى.
 - السعي لتعزيز النفوذ الروسي في الفضاء السياسي للاتحاد السوفياتي السابق.
- وكانت أهم الخطوات التي اتخذها بوتين لتقوية سياسة روسيا الخارجية في مواجهة القوى العالمية الكبرى الأخرى هي اندماج روسيا في العديد من نشاطات السياسة الخارجية مثل الدول الصناعية الثمانية الكبرى، منتدى آسيا باسيفيك للتعاون الاقتصادي، ورابطة الأمم بجنوب شرق آسيا ومؤتمرات القمة الروسية مع الاتحاد الأوروبي¹.
- تعمل روسيا في وقت واحد كمنتج للطاقة، مصدر ومستورد كذلك مستهلك ودولة عبور وتتأثر سياسة الطاقة الخارجية الروسية بعوامل السياسية والاقتصاد العالمين، فضلا عن التطورات على الصعيدين الإقليمي والثنائي، وديناميكيات سوق الطاقة ويتضح هذا الدور المتنوع في قطاع الطاقة خاصة في تقدم البلدان المجاورة، وعلى الرغم من التغييرات

¹-المرجع السابق، ص ص.72-74.

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

السياسية في العلاقات بين رابطة الدول المستقلة*، في مواجهة روسيا، إلا أنه لا تزال هناك عناصر في النظام السوفياتي قائمة على مستوى العلاقات الاقتصادية، وتعتمد بلدان الرابطة على واردات الطاقة الروسية التي تمنح روسيا خيار استخدام هذه الواردات كأداة للسلطة السياسية، ومع ذلك فإن فرص روسيا لاستخدام صادرات الطاقة لهذه البلدان كسلاح سياسي محدود للغاية، عرضة لتعطيل توصيلاته إلى الاتحاد الأوروبي من قبل أوكرانيا¹.

مثل ارتفاع أسعار النفط نقطة انطلاق روسيا لإعادة تأسيس موقعها كقوة رئيسية وبدأت الدول الأجنبية تنظر إلى روسيا بطريقة مختلفة بحكم وفرة احتياطات النفط والغاز وسجلها في الإمداد بالأسواق العالمية، فلو لم تعزز روسيا إنتاجها النفطي من سنة 2003 لما كان الاقتصاد العالمي قادرا على مواجهة الطلب المتزايد من الاقتصادية الآسيوية، وفي هذا الصدد قدمت روسيا مساهمة كبيرة للغاية في أمن الطاقة العالمي، وهو ما أكدته رئاسة مجموعة الثمانية (G8) سنة 2006، هذا يعكس اعتراف القيادة الروسية بأنها تحمل بطاقة مهمة لا يمكن لأي دولة أخرى أن تضاهيها.

* رابطة الدول المستقلة: هي منظمة دولية أورو-آسيوية مكونة من 12 جمهورية سوفياتية سابقة ومقرها مينسك روسيا البيضاء، تكونها كل من روسيا وبيلاروسيا، أوكرانيا، مولدوفا، جورجيا، أرمينيا، أذربيجان، تركمنستان، كازاخستان، طاجكستان وقيرغيزيا، المنظمة ليست مجرد تنظيم رمزي وإنما منظمة تتحد بتعاون متميز، وتشمل مجالات التجارة والتمويل والقوانين والأمن، كما أنها تعزز التعاون في مجال الديمقراطية ومكافحة التهريب والإرهاب وتشارك منظمة رابطة الدول المستقلة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

¹-Jussi Huotari, "Energy Policy and Energy Security as a Part of Russian Foreign Policy", Nordia Geographical Publications, Vol40, N°4, (2011), p. 125.

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

ويرى القادة الروس أن البلاد كانت قادرة على استخدام نفوذها في مجال الطاقة لتعزيز موقعها في رابطة الدول المستقلة وإقامة نوع جديد من العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.¹

كمت أدرك صانعو السياسة أنه لا يمكن لروسيا أن تستعيد مكانها المفقود في المجتمع الدولي إلا من خلال الإصلاح الديمقراطي المستمر للنظام السياسي، واعتماد إصلاح اقتصادي موجه نحو السوق مراعاة هذه الأهداف، لذلك اتبعت موسكو القواعد السياسية التي وضعتها المؤسسات المالية الغربية لتجديد فروعها المختلفة من الاقتصاد والطاقة كونها هي الجوهر، ومع هذا فإن قلة الاستثمار في هذا القطاع من قبل الدولة بسبب الاقتصاد التضخمي المرتفع، وكذلك من قبل المستثمرين الخارجيين بسبب قلة الثقة في السوق الروسية إلى حد كبير عرض هذه الإصلاحات للخطر، ونتيجة لعدم وجود استثمارات كافية في قطاع الطاقة، لم يتمكن من تطبيق الوسائل التكنولوجية الحديثة لاستكشاف النفط والغاز.²

من منظور السياسة الخارجية يمكن للدول استخدام صادرات الطاقة بطريقة هجومية ودفاعية، حيث يمكن أن تمارسها لإجبار حكومات دول أخرى على القيام بشيء ما أو منعهم من القيام به، أو في استخدامها لبناء علاقات اقتصادية قوية كما يمكن أن تكون أداة من أدوات المعاقبة، وأساس الاستخدام الهجومي أو الدفاعي لصادرات الطاقة يكمن في علاقة

¹- John Lough , "Russia's Energy Diplomacy" ,The Royal Institute of international Affairs, **Briefing Paper**, (May2011), p.04.

²-Nalin Kumar Mohapatra, "Energy Securty and Russia's Foreign Policy " ,Center for Rising Powers, Departement of Potitcs and International Studies , **Working Paper**, N°11, (May2013), p.6.

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

التبعية التي تنشأ بين دولة منتجة للنفط والغاز الطبيعي ودولة مستهلكة وربما مناطق عبور Transit Regions.

عندما يتعلق الأمر بخطوط الأنابيب يشمل ذلك أيضا دول العبور كوسيط مهم في عملية نقل المحروقات من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة ويمكن الاستفادة من هذه العلاقة لحماية الدولة المنتجة من ضغوط السياسة الخارجية أو من التصرف لاستخدامها كأداة لتهديد المستهلكين النهائيين أو دول العبور وأبرز مثال تاريخي على استخدام صادرات الطاقة كأداة للسياسة الخارجية من قبل الدول هو الخطر النفطي الذي فرضته منظمة الدول المصدرة للنفط في أكتوبر سنة 1973*، فقد طورت روسيا بالمثل علاقات اقتصادية وسياسية عميقة مع الدول المستهلكة، وخاصة مع أوروبا اذ حسبالمراجعة الإحصائية لشركة بريتيش بتروليوم لسنة 2017، تمتلك روسيا سادس أكبر احتياطي مثبت من النفط الخاموثلث أكبر منتج لها، وتعد أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم وثاني أكبر مصدر للنفط الخام والمنتجات المكررة، وتستخدم روسيا ثروتها في مجال الطاقة لثلاثة أسباب:

1- الحصول على الفوائد الاقتصادية.

2- الحفاظ على نفوذها السياسي.

* بعد عشرة أيام من اندلاع حرب يوم الغفران، قررت إيران والعراق والإمارات العربية المتحدة والكويت، السعودية وقطر جميع الدول الفنية بالطاقة رفع أسعار النفط وإعلان تخفيضات الإنتاج ومنه قطع الإمدادات، ثم وافقت الدول على استخدام صادرات الطاقة كأداة ضد الدول غير الودية، أي الدول التي دعمت إسرائيل حيث تم قطع إمدادات النفط تدريجيا عن بلدان مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، كندا، اليابان وهولندا.

3- زيادة تأثيره وممارسته في مجال نفوذها المتصور، ما يسمى بالجوار القريب من الخارج وإذا دعت الحاجة استعمالها لممارسة ضغوط سياسة على المستهلكين النهائيين¹.

أما فيما يخص السياسة الاقتصادية الشاملة، فقد ركز التوجه الرئيسي للمناهج التي اتبعتها موسكو في تحرير الاقتصاد ودمجه في الأسواق العالمية، وحماية الصناعات المحلية أين عمد الرئيس بوتين ومديرو الشركات المملوكة للدولة النالعمل على إحياء سياسات كانت تركز على حماية الشركات التجارية الروسية وتشجيع الشركات الرائدة المملوكة للدولة، حيث قام الرئيس بوتين بوضع العديد من الخطط لخلق شركات رائدة في مجال النفط كشركة روس نفط Ross Neft والحفاظ على سيطرة الدولة على الغاز الطبيعي عن طريق شركة غازبروم Gazprom، حيث يرى بعض المحللين أن المركزية الشديدة المتبناة على مستوى السياسة الخارجية الروسية هي نتيجة لمناهج الرئيس بوتين نفسه، والذي يسعى إلى إعادة وضع الصورة الانطباعية لميلاد روسيا من جديد، فأغلب الروس يرجعون إليه الفضل في النمو الاقتصادي وازدياد نفوذها في السياسة الدولية.²

¹–Rem Korteweg, **Energy as a Tool of Foreign Policy of Authoritarian States, in Particular Russia**,(Belgium: European Parliament's Committee on Foreign Affairs,2018),pp.8-13.

²–Olga Oliker and Christopher S.Chivvis et al , "Russian Foreign Policy in Historical and Current Context", at:
- <https://www.rand.org/pubs/perspectives/pE144.hTML>(22 .11.2019)

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

إذا فالدول وسيما الدول الكبرى تستخدم الأساليب غير العسكرية لزيادة قوتها الاقتصادية والسياسية، بتشكيل سياسات خارجية تجاه الدول الأخرى بما يتماشى مع مصالحها الخاصة وخلق مجال نفوذها على هذا النحو، لأن الشكل الأكثر انتشارا هو استخدام العوامل الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية، أين تتمتع موارد الطاقة بمكانة خاصة بين العوامل الاقتصادية، فموارد الهيدروكربون لها أهمية استراتيجية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

وتهدف سياسات المحروقات الروسية المتعلقة بالوقود الأحفوري التي يتم تصديرها إلى العديد من البلدان في آسيا ودول الاتحاد الأوروبي إلى استخدام هذه الموارد على أعلى مستوى، وخلق نمو اقتصادي مستدام، بالإضافة إلى زيادة مستويات حياة المواطنين الروس وتوطيد الاقتصاد في النظام العالمي ويروج أن روسيا تستخدم تصدير النفط و الغاز الطبيعي كأداة سياسة وكآلية خاصة في مواجهة الدول السوفياتية السابقة لزيادة قوتها ونفوذها، كما تستخدم روسيا عامل الطاقة في سياستها الخارجية بثلاث طرق استراتيجية مختلفة:

- 1- استيراد موارد الطاقة من الجمهوريات السوفياتية السابقة بسعر منخفض وتصديرها لدول أخرى بأسعار أعلى.
- 2- اتباع سياسة الجزرة والعصا للبلدان التي أصبحت تعتمد على الطاقة الروسية وتحاول صياغة سياستها الخارجية لمصالح روسيا الوطنية.
- 3- التأكد من أن طرق خطوط الأنابيب تعبر عن أراضيها أو أراضي البلدان الصديقة.¹

¹-A.Sait Sonmez and Sedat Cobanoglu , "The Use of Energy Resources as Foreign Policy Tools: The Russian Case", **European Scientific Journal**, vol12,N°11,(April2016),pp.81-83.

تسعى روسيا لمنع التآكل في القوة الصلبة إلى تحسين قاعدتها الاقتصادية من خلال اجراء اصلاحاتعميقة مصحوبة بتعديلات في السياسة الخارجية لتخفيف العقوبات الاقتصادية من جهة وتقليل التوترات مع الاقتصادات العالمية الرائدة وتحسين الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية من جهة أخرى.¹

قبل الأزمة الاقتصادية المالية وبعدها، عملت القيادة الروسية على تحقيق التوازن بين الحاجة إلى التكيف مع السوق والحاجة إلى تعزيز سيطرة الدولة، أين بينت استراتيجية الطاقة الروسية لعام 2030 والتي نشرت عام 2009 بعنوان "التسييس المتزايد لقضايا الطاقة الدولية" الحاجة إلى الاندماج الشامل في سوق الطاقة العالمي، والسعي إلى الاندماج في هذا الاقتصاد من خلال التكيف مع قوى السوق، لكن الحاجة للسيطرة فكانت لها اليد العليا دائماً.²

سعى بوتين منذ تولي السلطة في موسكو بتحويل الطاقة إلى نوع من الثقل السياسي الخارجي والذي يعبر عن مكانة روسيا والاتحاد السوفياتي السابق مثل: كازخستان وتركمانستان، فأهم أداة من أدوات الاستراتيجية الروسية الشاملة هي الطاقة التي بدت أقوى من مرات عدة من القوة العسكرية، لذلك روسيا تستخدم طاقتها كأداة من أدوات التأثير السياسي وقهر للدول المستهلكة سواء كانت على حدودها أي ضمن مجالها الحيوي أو دول الاتحاد الأوروبي، الصين أو اليابان، كما عملت روسيا على تعزيز علاقاتها مع إيران في

¹-Stanislav Secieru,"The REAL and Hidden Costs of Russia's Foreign Policy",European Union in Institute for Security Studies,**Brief Issue**, N°2,(February 2018),p.2.

²- Niklas H.Rossbach,"The Geopolitics of Russian Energy Gas, Oil and The Energy Security of Tomorrow",Swedish,**FOI Report**, N° r-4623-SE,(2018),p.46.

السنوات الماضية عن طريق المساهمة في المشاريع النووية الإيرانية والعمل المشترك للتأثير في أسواق الطاقة، إذ تمتلك الدولتان نصف احتياطي الغاز الطبيعي في العالم، وأي خطوة لإنشاء منظمة للغاز الطبيعي بين إيران وروسيا قد ينتج عنها ترتيبات جديدة تعيد صياغة التحالفات الاستراتيجية، فضلا عن إحداث إرباك وتخوفات في أسواق الطاقة العالمية، فالموقع الجغرافي الذي تتميز به روسيا سابقا وحاليا المتمثل في قلب العالم وهذا ما أكدته النظرية الجيوبوليتكية لماكيندر، جعلها عرضة لعدد من التدخلات العسكرية الفاشلة من نابليون إلى هتلر، مما يؤكد دور روسيا المهم لعقود متعددة فهي تعتبر الشريان الذي يغذي العالم الغربي بالطاقة.¹

المبحث الثاني: المحروقات ودورها في خارطة العلاقات الاتحاد الأوروبي وروسيا

كثيرا ما يشدد النقاش حول مسألة الأمن الطاقوي في الاتحاد الأوروبي وعلى اعتماد هذا الأخير على واردات الغاز من مصادر خارجية خاصة من روسيا، وهذا ما يؤدي إلى دراسة حجم هذه العلاقات من خلال درجة التأثير والتأثر بين الطرفين من خلال تطبيق مفهومين أساسيين في تحليل هذه العلاقة وهما الاعتماد المتبادل والتبعية، فروسيا لا يقل اعتمادها على الاتحاد الأوروبي إذ أكثر من نصف صادراتها من الغاز يذهب لأوروبا وبهذا فالسوق الأوروبية سوق مهمة جدا لروسيا، بينما يشكل الغاز الطبيعي الروسي لأوروبا مصدرا مهما وموردا أساسيا لتنشيط القاعدة الصناعية استنادا إلى الاعتبارات الجيوبوليتكية التي تساعد على نقل هذا المورد دون عوائق جغرافية.

¹ -محمد جاسم حسين الخفاجي، روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة رؤية في الأدوار والاستراتيجيات، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 1، 2019)، ص ص 87-93.

ومن هنا تبرز أهمية الاعتماد المتبادل في تلك العلاقة القائمة على أهمية أسواق الاتحاد الأوروبي بالنسبة لروسيا وأهمية الغاز الطبيعي بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، أما فيما يخص التبعية فهي متبادلة، فكما يشكل السوق تحدٍ لتصريف انتاج المحروقات الروسية كذلك تشكل الموارد الطبيعية منها النفط والغاز الطبيعي تحدٍ لأمن الطاقة الأوروبي. تشير الدراسات أنه غالباً ما يستمر القول أن الزيادة المتوقعة في استهلاك الغاز في الاتحاد الأوروبي سيجعل الغاز الأوروبي أكثر إثارة للقلق، ومن هناك سنحاول رؤية مدى تأثير البعد الطاقوي على العلاقات الأوروبية الروسية.

المطلب الأول: طبيعة العلاقات الأوروبية الروسية بين جدلية التبعية والاعتماد المتبادل

دراسة العلاقات بين كل من الاتحاد الأوروبي وروسيا من خلال قياس مؤشرات التبعية والاعتماد المتبادل توضح استقرار وأهمية علاقة الغاز بالنسبة للاتحاد الأوروبي وروسيا، وأن أهدافها ليست بالضرورة متطابقة، فكل طرف يمكن أن يكون مدفوعاً بالاقتصاد والمصالح الخاصة وكذلك بالاعتبارات الجيوسياسية .

كما قد تكون هذه التبعية غير متماثلة بين الطرفين بسبب إيديولوجية الوصول إلى الأسواق البديلة، بالإضافة إلى مميزات السوق المحلية، ويمكن قياس درجة التبعية من خلال مؤشر التبعية الاقتصادية القائم على أساس تبعية تصدير/استيراد الغاز الطبيعي ودراسة حصة تجارة الغاز في إجمالي الاستهلاك بالنسبة للمستهلك من السوق، أو إجمالي الصادرات بالنسبة للطرف المورد Supplying Part وكذلك رؤية مبدأ الموثوقية في تجارة الغاز بين المصدر والمستورد أين تتم تجارة الغاز بين روسيا والاتحاد الأوروبي من خلال عدد من أنابيب الغاز، والعديد منها يمر عبر ما يسمى بدول العبور مثل بيلاروسيا وخاصة

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

أوكرانيا إلى جانبمبدأ توازن القوى الذي يعكس تخصص القدرة على المساومة بين روسيا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والتي يخدمها مسار غاز معين.¹

ففي الوقت الذي كان دعم الولايات المتحدة الأمريكية بشأن زيادة تنويع إمدادات الطاقة للبلدان الأكثر ضعفا في أوروبا الشرقية والوسطى في تأثير مستمر بسبب المقاومة من طرف دول أوروبا الغربية الرئيسية، فإن الهدف الأسمى هو الحصول على حصة مالية كبيرة في مشاريع الطاقة التي تروج لها روسيا، حتى في ظل الانخفاض المؤقت في إنتاج النفط الروسي وصادراتها من الغاز، واصلت موسكو استخدام إيراداتها من الطاقة لشراء المنشآت في أوروبا كما عملت في الوقت نفسه شركة غازبروم وممثليها على زيادة نفوذهم مع الزعماء السياسيين في بلدان العبور الرئيسية والمستهلكة.²

تسعى روسيا من خلال سياستها النفطية تجاه أوروبا إلى الوصول لتحقيق هدفين رئيسيين، أولهما هدف سياسي والغاية منه دعم التحالف مع أوروبا الشرقية من أجل تأمين حاجياتها النفطية، أما الهدف الثاني فهو اقتصادي تجاري ويتمثل في الحصول على العملات الصعبة من وراء عملية تجارة النفط إلى الغرب وهذا بغية تمويل احتياجاتها من التكنولوجيا الغربية، فروسيا كانت ولا زالت تعتبر دول الاتحاد الأوروبي الخيار الاستراتيجي الأول في علاقتها النفطية خاصة وأن هذه الدول تمثل سوقا واسعة لروسيا، كما تعتبر روسيا

¹-Choé le Coq and Elena Paltseva, "The EU-Russia Gas Relationship: A mutual Dependencey", Stockholm Institute of Transition Economics, **Working Paper**, N°18, (November 2018), pp.4-5.

²-Keith C. Smith, **Russia-Europe Energy Relations, Implications for U.S Policy**, (New yourk, Washington: center for strategic an International studies, 2010), p.4.

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقته مع الاتحاد الأوروبي

الممول الأول لدول الاتحاد الأوروبي بالمحروقات لاعتبارات جيوسياسية منها القرب الجغرافي.¹

تمثل روسيا محورا مهما في علاقتها مع دول الاتحاد الأوروبي بحيث تشتري هذه الدول من روسيا الغاز الطبيعي من أكثر من ثلاثين سنة، أي منذ منتصف السبعينيات وفي أوج الحرب الباردة بين المعسكرين الاتحاد السوفياتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية، فهي الدولة الأولى من حيث تزويد دول الاتحاد الأوروبي بهذه المادة الحيوية.

وتتعاظم الأهمية الجيواستراتيجية للمحروقات الروسية عندما نرى أن احتياطات النرويج من المحروقات في تناقص مستمر، من حينبقت الاحتياطات الروسية معتبرة، لذلك تشير المعطيات أن الاحتياطات التي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي من البترول والغاز ستستمر على المدى الطويل، أي ما بين 50 إلى 100 سنة القادمة.²

وتتباين هذه العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي وروسيا استنادا لافتقارها للطاقة سيما الغاز الطبيعي وباقي الموارد الأخرى وما ينجر عنه من تبعية، وكذلك مواقف الطرفين في إطار العلاقات الدولية، فاستنادا إلى المفوضية الأوروبية تتوقع ارتفاع الاعتماد على الطاقة بجميع فئاتها من 52% سنة 2004 إلى حوالي 75% سنة 2030 حسب ما نشر في الورقة الخضراء لسنة 2006، فإن الإنتاج الروسي يلعب دورا رئيسيا في واردات الدول الأوروبية، وهذا ضمن الإطار المؤسسي الذي أنشأته المعاهدات الأوروبية وبالتالي ظلت

¹ - أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات: دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم: العلوم الاقتصادية، 2013)، ص 156-157.

² - عبد الوهاب بن خليف، "العلاقات الأوروبية- الروسية... والعمق الاستراتيجي المتبادل"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 11، (جانفي 2014)، ص 94.

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

إدارة موارد الغاز والنفط دائما من اختصاص الدول، لا تمنح المعاهدة الأوروبية الاتحاد الأوروبي أي سيطرة مباشرة على سياسة الطاقة.¹

إن الحديث عن طبيعة العلاقات الأوروبية الروسية في مجال المحروقات في إطار ربطها بدرجة تبعية كل طرف للآخر وكذلك مدى اعتمادهما على سياسات الاعتماد المتبادل يأخذ طابع جيوسياسي واقتصادي من حيث تقديم تسهيلات من طرف دول الاتحاد الأوروبي لروسيا لتمكينها الولوج إلى الأسواق الأوروبية، في حين يستلزم على روسيا توفير إمدادات الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي التي تعاني من افتقار في هذه الموارد، وبالتالي خلق جو من التفاهم والانسجام في جميع الجوانب وفي حالة ما لم يحدث تقدم في هذه المجالات فإنه من الممكن أن ترتفع حساسية sensitivity كلا الجانبين وتوجهاتهما، ومنه تصبح سياسات الطرفين متعارضة مما قد يؤدي إلى مزيد من التدهور في تجارة الطاقة بينهما بسبب تنفيذ التدابير الحمائية من الاتحاد الأوروبي والذي من شأنه أن يؤدي إلى تذبذب في الصادرات والواردات مما قد ينعكس سلبا على علاقات الطاقة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا.²

تتصف العلاقات الأوروبية الروسية بالتعقيد إذ يتداخل فيها الجانب السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، ذلك أن روسيا تعد أحد الشركاء الأساسيين في القضايا الأمنية والاقتصادية الأوروبية باعتبارها الشريك التجاري الأكبر للاتحاد الأوروبي وهي كذلك

¹-Domimique Finonand Catherine Locatelli, " Russian and European Gas Interdependence Can Market Forces Balance Out Geopolitics ?", **Cahier de Recherche LEPII**, serie EPE N°41bis, (Janvier2007), p.05.

²-Konstantinos Hazaki and Filippos Proedrou, "EU-Russia Energy DiplomacyMthe Need for an Active strategic partnership", **Depentement of EU International Relations and Diplomacy Studies**, N°4, (2012), pp.14-15.

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

أكبر مستهلك للطاقة الروسية، وتربط دول الاتحاد الأوروبي بروسيا علاقات تجارية مهمة، فقد أخذت هذه العلاقات صبغة جديدة وهذا من خلال توقيع اتفاقيتين هما: اتفاقية **بيولوفياجا*** و**ماستريخت**، فجاءت الأولى لتعلن انهيار فاعل دولي هو الاتحاد السوفياتي في حين أن الثانية أسست لقيام اتحاد وفاعل جديد في بنية النظام الدول هو الاتحاد الأوروبي¹. أصبحت روسيا اليوم هي التي تحدد وتيرة العلاقات بينها وبين الاتحاد الأوروبي فقد جعل ارتفاع أسعار النفط والغاز روسيا الغنية بالطاقة أكثر قوة وأقل تعاوناً، حيث عززت أموال النفط من ميزانية الدولة بشكل كبير وقلصت من الاعتماد على التمويل الأجنبي، فبينما كان الجميع يتحدثون في التسعينيات عن الاعتماد على الروسي على القروض الغربية، فإن اليوم يتحدث الجميع عن الاعتماد الغربي على الغاز الروسي وذلك بعد نجاح موسكو في استعادة أكبر قدر من أراضي الاتحاد السوفياتي السابق والسيطرة عليها، وما زاد قوة روسيا هو نفوذها في السياسة العالمية أين تمكنت من السيطرة الاستراتيجية في آسيا الوسطى باستثمار بوتين الكثير في مجال الطاقة والمهارات السياسية في بناء منظمة شنغهاي للتعاون في سبيل مواجهة احتمال ازدياد النفوذ الغربي في المنطقة في حين زادت ميزانية روسيا العسكرية ستة أضعاف منذ مطلع القرن العشرين واخترت شبكة الاستخبارات التابعة لها جميع أنحاء أوروبا.

*بيولوفياجا: biolowieja هذه المعاهدة أضفت الطابع الرسمي لتفكك الاتحاد السوفياتي حيث أكملت الانحلال الحاصل منذ

1989

¹ - أحمد قاسم حسين، "العلاقات الأوروبية - الروسية في مجال الطاقة: ضغوط التعاون وصراع المصالح"، **سياسات عربية**، ع23، (نوفمبر 2016)، ص.57.

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

ولقد غيرت ثقة روسيا المتنامية العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، فالكرملين هو الذي يضع القضايا على جدول الأعمال ويتابعها في مواجهة المعارضة الأوروبية، كما يحدد قواعد اللعبة بشكل متزايد، ففي مجال المحروقات تقوم روسيا باختيار الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتوقيع الاتفاقيات طويلة المدولتي تقوض المبادئ الأساسية للاستراتيجية المشتركة للاتحاد، في حين يدعم الاتحاد الأوروبي فكرة النظام القائم على الإجماع والاعتماد المتبادل وسيادة القانون، أما السياسة الخارجية الروسية فهي مدفوعة بالسعي إلى السلطة والاستقلال والسيطرة.¹

إن تحليل العلاقات بين المنتجين والمستهلكين لا يتم من خلال قياس مؤشر التبعية فقط ولكن أيضا من خلال درجة الاعتماد المتبادل، فبغض النظر عن تبعية دول الاتحاد الأوروبي لروسيا في مجال الطاقة، فإن السوق الأوروبية تمثل نحو 70,8% من إجمالي صادرات الغاز وبهذا فهو سوق التصدير الأول والرئيسي بجانب سوق رابطة الدول المستقلة، ويعتبر الاتحاد الأوروبي في المقام الأول سوقا مربحا لروسيا وشركة غازبروم التابعة لها، وعلى سبيل المثال ووفقا للبيانات المقدمة من شركة غازبروم سنة 2011، بلغ متوسط سعر مبيعات الغاز الطبيعي في سوق الروسية 77 دولار لـ 1000 متر مكعب سنة 2010 مقارنة بمتوسط قدره 244 دولار لـ 1000 متر مكعب في السوق الأوروبية، هذه المقارنة تبين أن أسعار الغاز التي تبيعها روسيا محليا أقل من سعرها في الاتحاد الأوروبي وهذا يدل على اتساع السوق الأوروبي للصادرات الطاقوية الروسية بحيث لا يمكن الاستغناء عنه، فبالنسبة للاقتصاد الروسي تعتبر العملات المرتبطة بصادرات الهيدروكربون (النفط والغاز)

¹—Mark Leonard and Nicuu Popescu, **A power Audit Of EU-Russia Relations**, (London: European Council on Foreign Relations, 2007), pp. 7-7.

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

من بين العوامل الأساسية التي تلعب دورا مهما في توازن ميزانياتها ونموها الاقتصادي، ونتيجة لذلك فإن التطورات في سوق الغاز في الاتحاد الأوروبي، سواء كانت اقتصادية (حالات عدم اليقين المتعلقة بطلبها على الغاز) أو مؤسسية (قواعد جديدة مرتبطة بتحرير سوقها) تعتبرها روسيا من بين المخاطر خاصة في علاقاتها المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي.¹

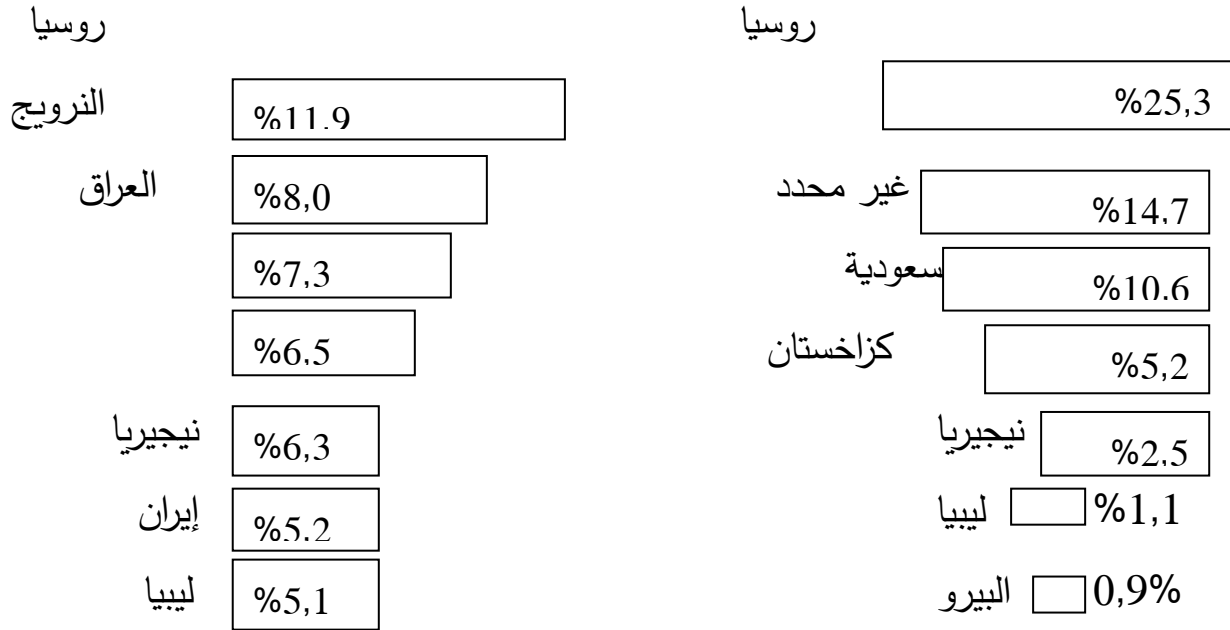
تتبنى معظم الدراسات التي تفحص العلاقة بين الاعتماد المتبادل الاقتصادي والحرب مقارنة كمية تدرس من خلالها عددا كبيرا من الحالات، فمثل هذه الأنواع من الدراسات تركز على مستوى الاعتماد المتبادل في وقت معين من الزمن، فدراسة حالة روسيا والاتحاد الأوروبي توضح لنا الطرق التي تؤثر بها الجهات الفاعلة واهتماماتها في المستقبل على سلوكهم، ومن هذا المنظور تعد علاقة الطاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي قضية تساعد على فهم كيفية دراسة مستقبل العلاقات الاقتصادية التي تقوم على المنفعة المتبادلة، حيث يعتمد الاتحاد الأوروبي بصورة كبيرة على روسيا في تلبية احتياجاتها من المحروقات، إذ تزود روسيا دول الإتحاد الأوروبي بأكثر من 35% من وارداتها من النفط الخام و30% وارداتها من الغاز الطبيعي، فالاعتماد المتبادل بين الطرفين متماثل حيث أن كلا الجانبين سيواجهان تكاليف باهظة في حالة قطع علاقة الطاقة أو تعطيلها، لذلك تعد تجارة الغاز بين روسيا والاتحاد الأوروبي من بين أهم العلاقات الاقتصادية الخارجية، وإجمالا فإن 78% من صادرات النفط الخام الروسية وأكثر من 70% من صادرات الغاز الطبيعي الروسي تذهب

¹- Catherine Locateli, "Relations EU Russie, Les Enjeux d'une Nouvelle Architecture Gazière", France, Economie du développement durable et de l'énergie, **Cahier de Recherche**, N°18, (Novembre 2012),p.5.

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

إلى الاتحاد الأوروبي، وتشكل صادرات النفط والغاز حوالي 25 % من إجمالي الناتج المحلي الروسي وحوالي نصف الإيرادات التي تمول ميزانية الحكومة الروسية¹.

ويبين الرسم البياني التالي واردات الإتحاد الأوروبي الـ 28 حسب بلد المنشأ فيما يخص الغاز الطبيعي والنفط الخام،الغاز الطبيعي المسال NGL



واردات دول الإتحاد الأوروبي

من النفط الخام والغاز

الطبيعي المسال 2017

واردات دول الإتحاد الأوروبي الـ 28

من الغاز الطبيعي 2017

المصدر: اورستات، ماي 2019

Source Eurostat, May 2019

¹-Andrej Krickovic, "When Interdependence Produces Conflict :EU-Russia Energy Relations as a Security Dilemma", Contemporary Security Policy, vol36 , Issue1, (05 mars 2015),p.09.

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

يبين الرسم البياني حجم اعتماد دول الاتحاد الأوروبي على المحروقات الروسية التي تحتل المركز الأول في تجارتها البينية، وهذا يبين مدى أهمية المحروقات في بناء هذه العلاقات، بالإضافة إلى ما تمثله السوق الأوروبية لروسيا إذ أنها تمثل السوق الأوسع للمنتجات الطاقوية الروسية من خلال حجم واردات دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من روسيا، وهذا ما يفسر الأهمية الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين بحيث يتأثر كل طرف بالآخر في اطار علاقات الاعتماد المتبادل المعقد.¹

ومن ناحية أخرى، غالبا ما يتم تفسير التماثل بين الشريكين بالمعنى النفعي ما يعني أن كلا الطرفين الروسي والأوروبي ليسا في وضع مماثل لكن هذه العلاقة مفيدة للجانبين، لأن روسيا أكثر من مورد للنفط فقط بل وشريك اقتصادي مهم، لذلك فالإتحاد الأوروبي وروسيا يرون أنه من الضروري العمل على تطوير هذه الشراكة بما يحقق منافع متبادلة طويلة المدى من خلال شراكة جديدة في مجال الطاقة، والتي تستند إلى التوازن بين توقعات مصالح كلا الطرفين، فيما يرى أنصار التكامل في المجال الطاقوي أن الشرط الأساسي للتعاون الناتج هو إنشاء إطار مؤسسي تنظيمي واضح للعلاقات المتبادلة بين الطرفين شرط ضمان تزويد روسيا الاتحاد الأوروبي بالمحروقات في إطار اتفاقية الشراكة والتعاون الجديدة PCA.²

¹-European commission ,EU Energy in Figures, Statistical Pocketbook,(Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2019), p.26.

²-Lukas Tichy, "The European Integration Discourse In The Energy Relations with Russia", Slovak Journal of Political Sciences, vol16,N°1,(29 January 2016),p.71.

فروسيا تبقى إلى حد ما مهمة بالنسبة للاتحاد الأوروبي كشريك تجاري، ومنه فهي تعتمد اعتمادا كبيرا من حيث صادراتها على أسواق الاتحاد الأوروبي التي تميل إلى الاعتماد بصفة كبيرة على الطاقة، هذه التبعية ظلت دون تغيير تقريبا في السنوات الأخيرة والذي عرف زيادة بينهما، فالاعتماد الروسي على صادرات الطاقة هو المفتاح لفهم أدائها في أوقات الأزمات المالية والاقتصادية الأخيرة.¹

إن الحديث عن التبعية الطاقوية بين روسيا والاتحاد الأوروبي يستدعي الحديث عن مؤشرين رئيسيين هما درجة التبعية للغاز الروسي حسب الدول بالإضافة إلى أهمية تجارة الغاز بين البلدين.

أ- درجة التبعية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا:

بعد رؤية علاقة المحروقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا التي تتسم بالترابط، يمكن كذلك توضيح كل عنصر من عناصرها التعاونية والصراعية، حيث صرح كل من روبرت كيوهن **Robert Keohane** وجوزيف ناي **Joseph Nye** أن الترابط لا يؤدي بالضرورة إلى التعاون، إذ يمكن أن تولد أيضا مواقف متضاربة من خلال التفكير في كيفية الاعتماد على الترابط و التعاون اللاتماثلي أو غير المتماثل كمصدر لقوة فاعلة واحدة، فهناك عاملان يمكنهما دفع الأطراف نحو الصراع، الأول: هو درجة الحساسية بين الطرفين **the degree of sensitivity**، والثانية: الخوف من أن الفوائد التي يقدمها طرف لآخر من خلال العلاقة الترابطية يمكن أن تؤدي إلى تحركات من شأنها أن تخفف من درجة الاعتماد المتبادل، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تنويع مصادر الطاقة ومناطق العبور بعيدا عن روسيا كمورد واحد

¹-Katinka Baryschand Christopher coker et al, **EU-Russia Relations Time For a Realistic Turnaround**, (Brussels, Centre For European Studies,2011),pp.29-30. .

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

فيما تسعى روسيا من جهتها إلى تعزيز دورها كمزود للطاقة في الاتحاد الأوروبي وثبت وجودها في السوق الأوروبية حتى لا ترى أن نصيبها مهمش في السوق الأكثر ربحاً لمواردها الطبيعية، لذلك تشرح الحساسية الطابع المتضارب لعلاقة الطاقة الخاصة بهما.¹ وتشير الإحصائيات أن المشتريين الأوروبيين ملزمون باستيراد 115 مليار متر مكعب على الأقل حتى منتصف سنة 2020 وذلك بموجب عقود الإمدادات طويلة المدى مع شركة غازبروم، على أن تتخفف هذه الالتزامات إلى 65 مليار متر مكعب بحلول سنة 2030، وتعكس المستويات الحالية لاعتماد الدول الأوروبية الفردية على الغاز الروسي الواقعي السياسي والاقتصادي للحرب الباردة، وهذا ما يحد من حصة الغاز السوفياتي إلى 30% من الواردات.²

عندما يتعلق الأمر بالطاقة فإن الدول الأوروبية تركز على أسواقها المحلية على حساب الاستراتيجية الشاملة لأوروبا، وهذا ما يؤدي إلى الانقسام داخل دول الاتحاد بين من يعتمد على سياسة تنويع مصادر الإمداد ومن يبقى معتمد على طرف واحد استناداً إلى اعتبارات جيوبوليتيكية، حيث تستغل روسيا هذه الوضعية عن طريق تسجيل شركاء وطنيين على شبكة طرق الإمداد الثنائية التي تزيد من حساسية وضعف الاتحاد الأوروبي في هذا المجال.³

¹-Filippos Proedrou , "The EU-Russia Energy Approach Under The Prism of Interdependence", **European Security**, Vol16, N°3-4, (September-December 2007), pp.335-336.

²-Katja Yafimava, "European Energy security And The Role of Russian Gas: Assessing The Feasibility And The Rationale of Reducing Dependence", Italy, Istituto Affari Internazionali (IAI), **Working Papers**, 15/54, (December 2015), pp.3-4.

³-Judy dempsey, " Is Europe Too Dependent On RussainEnergy?", Carnegie Europe, AT: [-caregieurope.eu/strategic Europe /71507](https://caregieurope.eu/strategic-Europe-/71507)(19/01/2020).

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقته مع الاتحاد الأوروبي

غالبا ما تركز النقاشات حول أمن الطاقة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا على الغاز الطبيعي لأنه المصدر الأكثر استعمالا بين الطرفين ولأن التلاعب بالنفط الخام وامدادات المنتجات المكررة يعد تكتيكا أقل فعالية عموما، ويركز هذا التحليل على الأعضاء الرئيسيين في الاتحاد الأوروبي و/أو الناتو الذي يمكن أن يخضعوا للتلاعب بإمدادات الغاز والتي تعتبر كجزء من محاولة روسيا لخلق مجال للمناورة خاصة وأن هذه الدول تلعب دور الوسيط بين وانشطن وشركائها الأوروبيين، اذ بلغت واردات الغاز الروسي من اجمالي الطلب على الغاز في المملكة المتحدة سنة 2016 23%، فرنسا 25%، إيطاليا 40%، الدنمارك 55%، جمهورية التشيك 58%، ألمانيا وهنغاريا 62%، بولندا 64%، النمسا 70%، سلوفاكيا 84% وهذه الإحصاءات وفقا لبيانات من شركة بريتيش بتروليوم وشركة الغاز الروسية غازبروم، ومع خطوط الأنابيب التي تربط هذه الدول بروسيا فإن من المرجح أن تزيد نسبة الاعتماد على هذا المورد كذلك من الجانب الآخر مما سيساهم في زيادة الدخل بالنسبة لروسيا، ومن هنا فإن كل ما دول الاتحاد الأوروبي وروسيا كلاهما يعتمد على الآخر، بينما يعتبر الغاز الروسي مصدرا لإمداد أوروبا فإن هذا الآخر يعتبر سوقا واسعا للمنتجات الروسية ومصدرا أساسيا في الدخل الروسي مما يساعد على انعاش الاقتصاد¹.

¹-Gabriel Collins, "Russia's Use Of The Energy Weapon in Europe", Houston, Texas, Rice University's Baker Institute For Public Policy, **Issue Brief**, N°07.18.17, (2017), pp.1-2.

ب- الاعتماد المتبادل والترابط المحدود في التجارة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا:

لطالما كان الاتحاد الأوروبي وروسيا شريكين تجاريين مهمين، حيث تميزت بشكل عام بعدم التناسق أكثر من الاعتماد المتبادل، فبعد خروج روسيا من المعاناة والانكماش الاقتصادي الذي كان يعاني منه وارتفاع أسعار النفط، اكتسبت التجارة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا نوعا من القوة، وبعدها عرف النمو الاقتصادي الروسي تباطؤ مرة أخرى سنة 2012-2013 بسبب المشاكل الهيكلية التي انعكست على انخفاض نمو التجارة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، كما تأثرت بشكل أكبر بسبب انهيار أسعار النفط سنوات 2014-2016 والعقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها، لكن عادت هذه العلاقات التجارية بعد ارتفاع أسعار النفط سنة 2017 إلى الانتعاش مرة أخرى.

لا تزال التجارة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا تعتمد إلى حد كبير على تكامل الهياكل الاقتصادية، حيث تقوم دول الاتحاد الأوروبي بشكل رئيسي باستيراد السلع الأولية خاصة النفط والغاز من روسيا بينما تصدر المنتجات الاستهلاكية والاستثمارية لروسيا، وهذا هو الحال بالنسبة لمعظم التجارة الخاصة بروسيا، كان النفط والغاز يمثلان تقليديا حصة الأسد من دخل الصادرات الروسية، أين أثرت السياسات الاقتصادية والتجارية العامة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا على تطوير التجارة الثنائية، إذ يرى الاتحاد الأوروبي أنه من الضروري تحرير العلاقات الاقتصادية وأن الاعتماد المتبادل يدفع إلى خلق أهمية متبادلة في العلاقات الاقتصادية بدلا من التبعية أحادية الجانب أو عدم التماثل كوسيلة للحد من حوافز المعارضة في العلاقات مع روسيا، ويعد كل من الاتحاد الأوروبي وروسيا شريكين تجاريين مهمين لبعضهما البعض، لكن هذه العلاقات التجارية غير متماثلة بشكل واضح على المستوى العام، فبالنسبة للاتحاد الأوروبي عموما وبالنسبة لمعظم القطاعات تعد روسيا شريكا تجاريا أقل أهمية بكثير من الاتحاد الأوروبي بالنسبة لروسيا، أين يقتصر الاعتماد

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

المتبادل على الطاقة سيما قطاع النفط والغاز والذي لا يوجد اجماع داخل دول الاتحاد الأوروبي من اعتبار روسيا أهم شريك في هذا القطاع، إذ يوجد تباين واختلاف في الاتحاد الأوروبي فيما يخص هذه المسألة.¹

كان للانتعاش الاقتصادي في أوروبا وانخفاض إنتاج الغاز بها، إلى جانب انخفاض أسعار الغاز الروسي ومحدودية توافر الغاز الطبيعي المسال LNG في السوق الأوروبية من بين الأسباب التجارية الرئيسية التي أدت لإعطاء أهمية كبيرة لدور الغاز الطبيعي خاصة وأن الطلب يتزايد عليه في فصل الشتاء البارد، وكذلك زيادة اعتماد القاعدة الصناعية الأوروبية على الغاز بعد التخلي عن استخدام الفحم كان وراء زيادة الطلب مع هذا المورد، ومن هنا أصبحت علاقة الغاز بين الاتحاد الأوروبي وروسيا أكثر قابلية للتنبؤ من خلال حل النزعات التجارية الطويلة المدى، وكان أبرزها التحقيق الذي أجرته المفوضية الأوروبية بشأن مكافحة الاحتكار الممارس من طرف شركة غازبروم، كذلك الشكوى التي قدمتها روسيا للمنظمة التجارية العالمية (WTO) ضد بعض أنظمة السوق الرئيسية للاتحاد الأوروبي فيما يخص ما يعرف بحزمة الطاقة الثالثة *The Third Energy Package*،^{*} أين أعلنت وزارة التنمية الصناعية الروسية أن منظمة التجارة العالمية ساندتها في المسائل الرئيسية للنزاع مع الاتحاد الأوروبي وعلى الرغم من استمرار التوترات السياسية مع الاتحاد

¹-Krisiti Raik and Andias Racz, **Post-Crimea Shift in EU-Russia Relations : From Fostering Interdependence to Managing Vulnerabilities**, (Estonia: International Centre for Defence and Security, 2019), pp.123-129.

^{*}حزمة الطاقة الثالثة **the third Energy package** هي حزمة تشريعية لسوق الغاز والكهرباء الداخلي في الاتحاد الأوروبي والغرض منه هو زيادة فتح أسواق الغاز والكهرباء في الاتحاد الأوروبي، اقترحت المفوضية الأوروبية في سبتمبر 2007، وتشمل العناصر الأساسية التالية: تكثيف الملكية عن طريق فصل عمليات توليد وبيع الشركات عن شبكات النقل الخاصة بها، وإنشاء هيئة تنظيمية وطنية لكل دولة عضو (NRA) ووكالة للتعاون في مجال الطاقة للعمل معا (ACER)

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

الأوروبي، إلا أن الشركات الروسية شعرت بالثقة الكافية لتنفيذ مشاريع البنية التحتية لتصدر الغاز إلى أوروبا وخارجها حتى تضمن سوق أوروبا الواسع لتسويق منتجاتها من المحروقات وزيادة حضورها وسيطرتها على السوق الأوروبية.¹

في هذا السياق تعد قضية قوة غازبروم في السوق الأوروبي مسألة مركزية، ففي سنة 2018 بلغت صادرات شركة غازبروم إلى أوروبا 194 مليار متر مكعب في السنة، ومن جهة أخرى يعد وصول الشركات الأوروبية إلى موارد الهيدروكربون الروسي وبشكل عام من مواردها الرئيسيين أحد أهداف الاستراتيجية الأوروبية لتأمين الامدادات، وتأكيد احتكار شركة غازبروم للتصدير منذ سنة 2015 فقط عبر خطوط أنابيب قد يشكل أيضا خطرا خاصا على الاتحاد الأوروبي في سياسته التنافسية، إذ تتبع حصة الشركة من حقيقة أنها حتى الآن هي المصدر الوحيد للغاز الروسي عبر خط الأنابيب حيث لا تزال الطاقة مصدرا استراتيجيا لروسيا، وبالتالي يتم وضع هذا القطاع في خدمة أهداف النمو وتحديث الاقتصاد.²

فروسيا تهدف إلى الحفاظ على نفوذها في الفضاء ما بعد الاتحاد السوفياتي والذي في نفس الوقت يتعارض مع سياسيات الاتحاد الأوروبي منها سياسة الجوار والشراكة والتي تهدف بدورها إلى توسيع نطاق قواعدها ووجودها الاقتصادي في المنطقة نفسها، لذلك فإن هذا التطور على مستوى جداول أعمال السياسة الخارجية أثر سلبا على تجارة الغاز بين

¹-Maroko Siddi , "Russia's Evolving Gas Relationship with the European Union : Trade Surges Despite Political Crises" ,Helsinki,Finnish Institute of International Affairs,**Briefing Paper**,N°246,(September2018),p.3.

²-Catherine Locateli and Mehdi Abbas, "Interdépendance Complexe et Hybridation des Modèles Institutionnels Nationaux Le Cas Des Relations Energétiques UE- Russie",France,Grenoble AppliedEconomicLaboratory,**WorkingPaper**,N°2,(Mars2019),p.6.

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

الطرفين، فالإتحاد الأوروبي يرى في الإمدادات الروسية أنها مصادر غير موثوقة وهذا نظرا للانقطاعات المستمرة بالتزويد والتي أكدته الأزمة الأوكرانية في شرح طبيعة الاعتماد المتبادل بين روسيا والإتحاد الأوروبي.¹

المطلب الثاني: جيوبوليتيك الطاقة: أنابيب نقل الغاز الروسي لأروبا، غازبروم

الأخطبوط الاستراتيجي الروسي

تعتبر أنابيب الغاز العابرة للقارات شرايين الطاقة كما يسميها البعض، والتي تزداد طولاً يوماً بعد يوم، حيث يتم يومياً إضافة عشرات الكيلومترات منها، هذه الأنابيب أصبحت تغذي العديد من الدول وخاصة دول غرب أوروبا، وقد بدأت بالانتشار شرقاً في هضاب آسيا الشمالية والوسطى وسهولها، كما أنها وصلت إلى غاية أمريكا اللاتينية.

تتصارع الدول المستهلكة على الامتداد الأوراسي للفوز بعقود شراء الغاز من الدول المنتجة، كما برز صراع من نوع آخر للتحكم بهذه السلعة الاستراتيجية من خلال التحكم بمرور خطوط أنابيب الطاقة عبر أرضها.²

يتوقع أغلب المحللين أن يكون للغاز الطبيعي أبعاداً جيوسياسية خطيرة، فالمشكلة هي في الاقتصاد والذي يرتبط بقوانين العرض والطلب، فموارد الغاز في العالم محدودة ولا يمكن تحديدها حتى ولو جرى ترشيد استهلاكها ببطء، لأن موارد الغاز مهددة بالنفاد نتيجة ارتفاع الطلب عليها الذي يحتم نذرتها واستنفادها يوماً ما، وهذا العامل الاقتصادي يوصل

¹-Marco Siddi, "The Role of Power in EU-Russia Energy Relations: The Interplay Between Markets and Geopolitics", **Op.cit**, p.1557.

²-أحمد علو، "حرب أنابيب الغاز العالمية بين المصالح الاقتصادية والهيمنة السياسية"، في:

[حرب-أنابيب-الغاز-العالمية-بين-المصالح-الاقتصادية-السياسية/Lebarmy.Gov.Lb/ar/content/الهيمنة-الاقتصادية-السياسية](http://Lebarmy.Gov.Lb/ar/content/الهيمنة-الاقتصادية-السياسية)

(21/01/2020)

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

إلى حروب الغاز أين يفوق الطلب العالمي على الغاز الكميات المعروضة منه، ولا تقتصر حروب الغاز على الدول المصدرة فقط بل حتى على دول العبور مما جعلها وسائل ضغط ومساومة لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية، بحيث أصبحت هذه الخطوط أهدافا رئيسية لقوى إقليمية وعالمية وعليه تتجه الكثير من الدول إلى استثمار الغاز بصورة أفضل وأكثر تركيزا من النفط سيما أن الغاز من ميزاته أنه صديق للبيئة وأقل تلويثا مقارنة مع الفحم أو النفط ومشتقاته، ومع التحول من استعمال الفحم كمنتج للكهرباء إلى الغاز واعتماد القاعدة الصناعية على هذا المورد قد زاد من أهميته عالميا.¹

تسعى روسيا أن تكون قوة عظمى مما يعني أنه في ظل ظروف القرن الواحد والعشرين يوجد لاعب عالمي مستقل، ففي السنوات الأخيرة قرر فلاديمير بوتين إلغاء استراتيجية روسيا السابقة المتمثلة في الاندماج مع الغرب حيث استندت هذه القرارات إلى القراءة العامة للقيادة المتعلقة بالعلاقات الروسية الغربية من التسعينيات إلى أوائل سنوات الـ2000، وكان الدافع وراء هذه الاستراتيجية تطويرين هامين، فالأولى منها تمحورت حول خطوة ميخائيل خودوركوفسكي Mikhail Khodorkovsky لبيع شركته النفطية يوكوس Yukos إلى مشترين أمريكيين، أما السبب الثاني كان ظهور الثورات الملونة Colour Revolutions في جورجيا وأوكرانيا أحد أهم بلدان عبور transit countries

¹ - ندى علي، "الغاز الطبيعي العالمي: حرب قابلة للاشتعال"،

في: <http://m.annabaa.org/euabic/energy/16964> (21/01/2020)

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

للمحروقات الروسية، أين حدث انفصال روسيا عن الغرب على خلفية الحرب الأمريكية على العراق وهي دولة تمثل ثالث أكبر مستودعات النفط في العالم.¹

ويعتبر ملف المحروقات ملفا أساسيا في العلاقات الروسية- الأوروبية، فروسيا عملاق نفطي يعتبر بديلا مهما لنفط الشرق الأوسط بالنسبة لأوروبا، وهي كما أعلن الرئيس فلاديمير بوتين أنها دولة أوروبية ترتبط بمصالح حيوية واستراتيجية مع دول الاتحاد الأوروبي تسعمن خلالها إلى توطيد هذه العلاقات وتدعيمها نحو تحقيق مصالح الطرفين ويعتبر التعاون في مجالي النفط والغاز أحد أهم المحاور التي يقوم عليها هذا التعاون.²

زاد الطلب على الغاز في الاتحاد الأوروبي خلال السنوات الخمسين الماضية ووصل إلى ما يقارب 500 مليار متر مكعب، ومن المتوقع انخفاض إنتاج الغاز في الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي من حوالي 200 مليار متر مكعب إلى حوالي 100 مليار متر مكعب سنة 2020، هذه الوضعية من الاستهلاك العالي للغاز الطبيعي المسال يعطي امكانية لزيادة واردات هذا المورد واللجوء إلى تنويع الامدادات عموما، وعلى المدى الطويل سيتحول التركيز على ضمان توافر الغاز عن طريق زيادة خطوط أنابيب الاستيراد والتي توجد سبعة كبيرة في كل من روسيا، إيران وقطر، حيث ستكون روسيا وحدها قادرة على توفير استهلاك الـ 27 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي والبالغ حجم استهلاكها 500 مليار متر مكعب لمدة 90 سنة.³

¹-Pavel Baev and Vaclav Bartuska et al, **Pipelines, Politics and Power: The Future of EU-Russia Energy Relations**, (London: Centre for European Reform, 2008), p.16.

²- ماهر ابراهيم القصير، المشروع الأورو آسيوي من الإقليمية إلى الدولية: العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب، (القاهرة: دار الفكر اليوناني، ط1، 2014)، صص 203-204.

³-European Parliament, Gas and Oil pipeline in Europe, **Op.cit**, pp.6-7.

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

يعتمد سوق الغاز الطبيعي على مر السنين اعتمادا كبيرا على النقل عن طريق خطوط الأنابيب، وتعد أوروبا سوق الغاز الأساسي لروسيا، وقد أصبحت أكثر أهمية بالنسبة له، حيث انخفضت الصادرات إلى رابطة الدول المستقلة السابقة الأخرى خاصة أوكرانيا بعد توسيع روسيا لعمليات توصيل الغاز عبر خطوط الأنابيب إلى الصين سنة 2020 من خلال خط أنابيب الطاقة من سيبيريا، وبالتالي العمل على توسيع صادراتها من الغاز الطبيعي المسال، كما عرفت صادرات أنابيب الغاز الروسي في سنة 2014 انخفاضا عن المستوى المرتفع الذي عرفته سنة 2013 (162 مليار متر مكعب) لكنها شهدت انتعاشا مع حلول سنة 2015 بسبب القضايا السياسية وانخفاض أسعار النفط مما عزز أهمية الغاز الطبيعي في السوق الدولية.¹

تبنى فلاديمير بوتين شعار ما هو جيد لغازبروم فهو جيد لروسيا وهو نفس الشعار أو المقولة التي قالها شارلي ويلسون **Charlie Wilson** المدير السابق لشركة جنرال موتورز GMC حول أهمية الشركات متعددة الجنسيات في مساهمتها في الاقتصاد الوطني بقوله **what's Good for G.M is good for the rest of america ما هو جيد لشركة جنرال موتورز هو جيد لباقي أمريكا**، وشركة غازبروم شركة وطنية روسية تتحكم في إنتاج الغاز الطبيعي وتوزيعه وتحديد أسعاره، كما تعتبر أكبر منتج وموزع للغاز الطبيعي في العالم، وكان بوتين يؤكد أن هناك اعتماد من الاتحاد على الغاز الطبيعي الروسي، بالإضافة إلى التشديد الروسي بعدم الاحتكام إلى التهديدات التي قامت بها أوكرانيا وروسيا

¹ - Anne-Sophie Corbean and Vitaly Yermakov, **Will There Be a Price War Between Russian Pipeline Gas and US LNG in Europe** , (Saudi Arabia: King Abdullah Petroleum Studies and Research center, 2016), pp. 18-19.

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

البيضاء ومحاولتهما رفع الرسوم على خطوط أنابيب نقل المحروقات إلى العواصم الأوروبية، ومع ذلك تقوم روسيا بإمداد الدول الأوروبية بثلاث احتياجاتها من الغاز والنفط، ومن المحتمل أن يغطي الغاز الروسي سنة 2020 بنحو 70% من احتياجات القارة الأوروبية، كما تبرز أهمية بحر قزوين خاصة في العلاقات بين روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي وروسيا، الأمر الذي يستوجب التعاون بين الطرفين بزيادة استعمال خطوط نقل المحروقات الروسية من سواحل بحر قزوين إلى حوض الفولغا ثم البحر الأسود ومنه تركيا وصولاً إلى دول الاتحاد الأوروبي.¹

وتبقى الميزة الأساسية لعملية تجارة الغاز هي العقود الطويلة المدى والتي يمكن أن تضمن الحصول على تمويل لمشاريع نقل الغاز الطبيعي المستهلكة لرأس المال، والتي تستهلك الكثير من الوقت، إذ لا يمكن أن يكون هناك أمن لمستهلكي الغاز دون حماية للمنتجين، لأن أمن الطاقة لا يقبل أي صيغة ما لم يوفر حافزاً لإنتاج الغاز، وهذا الشرط لا يتعلق بالمستهلك فقط وإنما يتضمن كذلك منتج الغاز أيضاً فهو بحاجة ماسة إلى مستقبل مستقر ويمكن التنبؤ به سيما عند وضع خطط الاستكشاف والإنتاج الطويلة المدى.²

يبرز أفاق التعاون الروسي في مجال الغاز الطبيعي مع الدول الأوروبية في المدى المتوسط والطويل، بزيادة الصادرات الروسية لأوروبا إلى جانب احتمال تجاوز ذلك باتجاه ولوج أسواق جديدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية غرباً ودول آسيوية شرقاً مثل اليابان، والصين وبالتالي كسب وضعية استراتيجية مهمة تتوسط القوى المتحكمة في العلاقات

¹ - عباس فاضل عباس، العلاقات بين روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي للفترة 2001-2015، (برلين: المركز

الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط 2019، ص 108-111.

² - Dimo Bohme, EU-Russia Energy Relations: What Chance For Solutions ? A Focus on The Natural Gas Sector, (Germany: Univarsitat Potsdam, 2011), p.79.

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

الدولية وهي: الولايات المتحدة غربا، اليابان شرقا والاتحاد الأوروبي في مركز العالم، ولهذا أدركت دول الاتحاد الأوروبي الأهمية الاستراتيجية التي تكتسبها روسيا من الناحيتين الاقتصادية والجغرافية بالنسبة لها، حيث يشكل التموين الخارجي بالطاقة سيما فيما يتعلق بالغاز الطبيعي رهانا كبيرا بالنسبة للاتحاد الأوروبي.¹

وتتطلب الأولوية التي منحت للمبيعات الأوروبية خروجاً من احتكار العبور عبر الأراضي الأوكرانية وإتباع نهجاً جديداً والمنصوص عليها في العقود طويلة المدى مع شركات الغاز الوطنية، وهذه الإجراءات من شأنها أن تقود شركة غازبروم للانخراط بشكل أكثر مرونة في تطوير إنتاجات جديدة بعد الفترة السوفياتية، وسرعان ما ضاعفت روسيا طرق العبور إلى أوروبا وتزويدها بالغاز الطبيعي عبر خطوط أنابيب متعددة ومن بينها:²

أ- مشروع خط السيل الشمالي (1) و (2) North Stream Project

يعتمد تدفق الغاز بين أوروبا وروسيا على منطقتي عبورها أوكرانيا وبولندا، ومع ذلك عملت شركة غاز بروم للبحث عن بدائل جديدة بسبب المشاكل التي حدثت بين روسيا وهذه البلدان في إطار السياسة الخارجية، وأحد هذه البدائل هو مشروع السيل الشمالي North Stream، حيث تم تقديم هذا المشروع لأول مرة ضمن جدول الأعمال لسنة 1997 ودخل حيز التنفيذ رسمياً في 24 أبريل 2001، وكان السبب الرئيسي وراء هذا المشروع هو احتياج كل من ألمانيا، هولندا، فرنسا، الدنمارك والمملكة المتحدة للغاز الطبيعي.³

¹ - عبد الوهاب بن خليف، مرجع سبق ذكره، ص ص 94-95.

² - Dominique Finon and Catherine Locatelli, **Op.cit**, p.9.

³ - A.Sait Sonmez and Sedat Cobanoglu, **Op.cit**, p.89.

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

تمكن بوتين من تعيين المستشار الألماني السابق شرودر ليصبح رئيس لجنة المساهمين في شركة السيل الشمالي قبل أسابيع قليلة من مغادرة شرودر منصبه سنة 2005 أين وافقت الحكومة الألمانية على ضمانات بقيمة مليار دولار للمشروع في ألمانيا وخارجها مما تسبب هذا القرار في حدوث جدل بسبب احتمال تضارب المصالح، طور شرودر Schröder علاقة وثيقة مع بوتين ففي أواخر سنة 2004 صرح بأنه كان مقتنعا بأن بوتين كان ديمقراطيا لا تشوبه شائبة وسيجعل من روسيا دولة ديمقراطية منظمة، وهذا التصريح يبين مدى ارتباط ألمانيا بعلاقاتها مع روسيا خاصة وأنها الدولة التي لازالت تعتمد على روسيا على الرغم من التضارب داخل الاتحاد الأوروبي حول دراسة مسألة مواصلة الاعتماد على روسيا كشريك اقتصادي طاقوي أو البحث عن شركاء آخرين، أي لا بد من البحث عن مصادر أخرى لكسر النفوذ الروسي في المنطقة، ورغم هذا ألمانيا دائما تصرح بعدم الخروج عن الاعتماد على روسيا لاعتبارات جيوبوليتكية.¹

هذا المشروع تم افتتاحه تحت بحر البلطيق Baltic Sea ينقل الغاز مباشرة لألمانيا، فتقليديا يتم استيراد الغاز الروسي من قبل ألمانيا عبر مناطق عبور هي روسيا البيضاء، بولندا وأوكرانيا، هذا ما يجعل ألمانيا عرضة Vulnerable لانقطاع الامدادات الروسية التي تستهدف أوكرانيا أو روسيا البيضاء، ومنه فإن مشروع نورد ستريم أو السيل الشمالي من بين المشاريع الممتازة التي تؤمن واردات ألمانيا من الطاقة واحتياجات الغاز المتزايدون مواجهة المخاطر المذكورة أعلاه، فمن المنظور الروسي ستمكن شركة غازبرزم من توفير الغاز إلى الأسواق الأكثر ربحا في شمال غرب أوروبا مباشرة متجاوزة بذلك

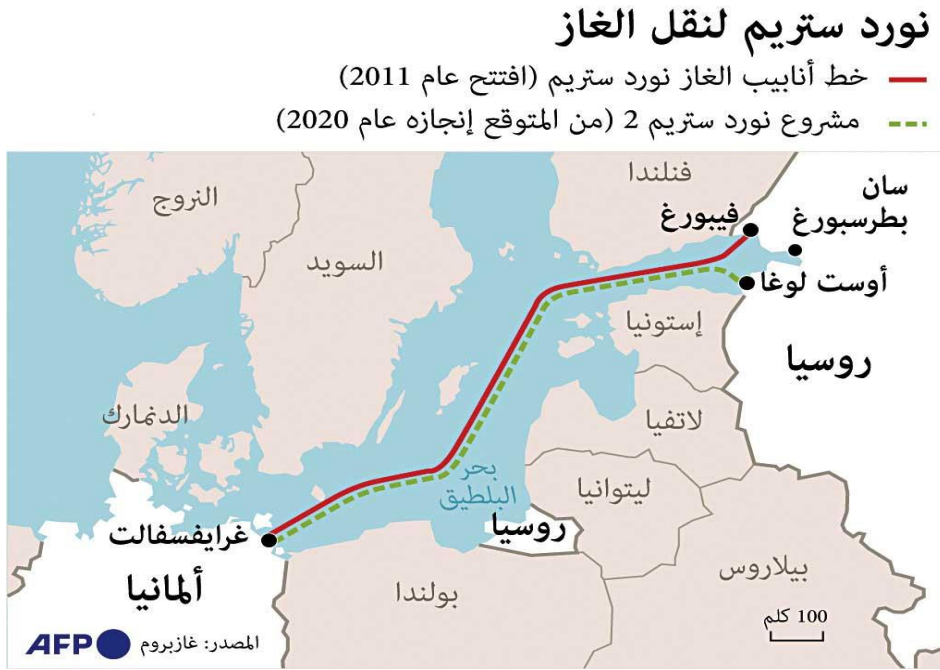
¹–John lough, "Russia's Energy Diplomcy", London ,Chatman House, **Briefing paper**, N°1, (2011), p.11.

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقته مع الاتحاد الأوروبي

أوبال Opal ولا يخضع مشروع السيل الشمالي أونورد ستريم لأي اتفاق حكومي دولي بين ألمانيا وروسيا، ولم تخضع للقواعد الأوروبية فيما يخص توجيه الغاز الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2009، كما تجدر الإشارة إلى أن أوبال Opal والتي تديرها قاسكاد Cascade تابعة لشركة غازبروم بنسبة 50%.¹

خريطة رقم 3: توضح خط أنبوب نقل الغاز السيل الشمال (نورد ستريم)

Nord stream Gas pipeline project



المصدر: <https://www.aljarida.com/articles/1599497684783932500>

وفقا لاستراتيجية الطاقة الروسية حتى سنة 2030، كان هدف روسيا منذ سنة

2009 هو زيادة صادراتها إلى آسيا والتصدير المباشرة إلى الدول المستهلكين من خلال

¹- Jean-Arnold Vinois and Thierry Bros", Russian Gas Pipelines And The European Union: Moving From a Love-Hate Relationship with Adults in the Room?", Paris, Jacques Delors Energy Centre, European Energy Policy Paper, N°247, (2019), p.9.

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

العمل على تجنباً للمشكلات المرتبطة ببلدان العبور مثل أوكرانيا، عن طريق فتح خط أنابيب نورد ستريم أين أصبحت أوكرانيا أقل هيمنة كبلد عبور للإمدادات، مما يساهم في تقليص احتمال قطع الإمدادات للدول الأوروبية والخروج من دائرة تصنيف روسيا ضمن الدول غير الموثوقة في عملية تزويد دول الاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي.¹

يمتد هذا المشروع على مسافة 1200 كلم عبر خطين من أنابيب الغاز هما شركة نال بقدره 20 مليار متر مكعب لنقل الغاز إلى ألمانيا الغربية وهولندا، بينما شركة أوبال بقدره 36 مليار متر مكعب ستقوم بتزويد كل من جمهورية التشيك وجنوب ألمانيا وفرنسا، كما واجهت شركة نورد ستريم صعوبات تعلقة بصفة خاصة بالزيادة الكبيرة في أسعار المواد الخام وخاصة الصلب الموجهة لصناعة خطوط الأنابيب.²

لا يكمن الغرض من هذا المشروع في تنويع طرق التصدير للغاز الروسي في حالة وجود مشاكل مع بلدان العبور، وإنما أيضا فتح الطريق أمام أسواق جديدة في المنطقة الأوروبية، أين بدأت روسيا بتزويد السوق الألمانية بما يقرب 40% من الغاز الطبيعي المستهلك هناك أي ما بين 34-38 مليار متر مكعب وأكثر من 30% من النفط أي ما بين 32-34 مليون طن سنويا ونتيجة لذلك أصبحت ألمانيا أكبر مستهلك في الاتحاد الأوروبي من الطاقة الروسية.³

¹-Niklas H.Rossbach, *Op.cit*, p.40.

²-Susann Nies, *Oil and Gas Delivery To Europe :An Overview of Existing and Planned Infrastructures*, (France: les Etudes IFRI, New Edition, 2011), p.75.

³- Katarzyna Kosowska and Piotr Kosowski, "The Geopolitics of Gazprom's pipelines", *polond, AGH Drilling Oil, Gaz*, Vol33, N°4, (2016), p.763.

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

أما فيما يخص خط أنابيب نورد ستريم 2 ، فقد تم إنشاؤه لربط روسيا بألمانيا إلى أفق 2020 ومنه ستعمل على مضاعفت طاقة خط أنابيب نورد ستريم 1 الذي تم تشغيله سنة 2012 بغية الوصول إلى الطاقة انتاجية إجمالية تبلغ 110 مليار متر مكعب سنويا، وتقدر قيمة المشروع بـ9,5 مليار أورو، تمتلك شركة غازبروم نسبة 50% من شركائها الأوروبيين و10% لكل من أنجي Engie الفرنسية والألمان يونبر Uniper ووينترشال، النمسا OMV وشل shell الأنجلو هولندية فهذا المشروع لقي انقسامات داخل أوروبا كما واجه معارضة قوية من الولايات المتحدة الأمريكية أين طرح معارضو هذا المشروع مجموعة من الحجج السياسية والتجارية والبيئية كمحاولة لإفشاله، ومن بينها:

* أنهم يعتقدون أن خط أنابيب الغاز يقوض أو يهدم السياسة الأوروبية المتمثلة في تنويع إمدادات الغاز، والتي تهيمن عليها بالفعل روسيا إلى حد كبير 35 % من حصص السوق وكذلك فيما يتعلق بالمنافسة في القطاع.

* أنهم يأسفون لتأثير المشروع على أوكرانيا، والمتأثرين بالحرب في دونباس Donbass والاستراتيجية الروسية المتمثلة في تجاوز وتخفيف عبور الغاز الروسي إلى الاتحاد الأوروبي عبر هذا البلد والذي انخفض من 80% سنة 2000 إلى 34% في الربع الأول من سنة 2018، ومن شأن خط أنابيب نورد ستريم 2 أن يسمح لروسيا بالاستغناء عن الطريق فوق أوكرانيا والتي يعتمد اقتصادها على إيجاز الغاز عبر أراضيها.

* تعمل التأثيرات البيئية على تعبئة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من أن هذا المشروع يعمل في بحر مغلق وضحل وملوث.

عملت شركة غازبروم الروسية على تقديم حجج تجارية وقانونية لتبرير الحاجة إلى

تعزيز وصولها إلى السوق الأوروبية، فمن ناحية فإنها تواجه ضغطا مزدوجا حيث تشهد

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

منافسة داخلية فيما يخص الغاز الطبيعي المسال مع شركة نوفتيك Novatek التي فتحت العديد من محطات الغاز الطبيعي المسال أمام الاتحاد الأوروبي، أما خارجيا بالسعي للوصول إلى سوق الغاز الطبيعي المسال الأمريكي الأوروبي، ومن ناحية أخرى تؤكد شركة غازبروم التزامها بالقواعد الأوروبية المعنونة بـ: "أقل تلوثا من الفحم"، أين ساهم الغاز في الأهداف الأوروبية المتعلقة بالانتقال الطاقوي، بالإضافة إلى ذلك يتماشى مشروع نورد ستريم 2 مع أهداف تنويع طرق الإمداد والعمل على إفساح تنويع الموردين.¹

ما يتضح باتباع النقاش الدائر حول نورد ستريم 2 هو اختلاف متباين حول تقييم المجتمعات السياسية المختلفة لمشروع البنية التحتية، حيث يواجه واقع السوق التنافسي لشركات الطاقة الخاصة الملامح الجيوسياسية للعناصر الفاعلة في سياسة الخارجية والأمنية، ومن المهم فهم التغيرات التي شهدتها أسواق الغاز الطبيعي في أوروبا مؤخرا مع بداية عملية التحرير في التسعينيات، أين تحول دور الحكومات والجهات الفاعلة الحكومية في تجارة الغاز بشكل أساسي، فاليوم الشركات الخاصة هي الفاعل الرئيسي في السوق الذي يتمتع بدرجة عالية من الحرية في اتخاذ قراراته الاقتصادية بناء على اعتبارات فوائد التكلفة، وما أشارت إليه أنجيلا ميركل خلال اجتماع المجلس الأوروبي يؤكد أن ألمانيا هي أكثر المؤيدين الصريحين لنورد ستريم 2 ويبين الموقف الرسمي الذي يعترف بطبيعة مشروع خط الأنابيب باعتباره نشاطا تجاريا للجهات الاقتصادية الفاعلة والمشاركة في تجارة الغاز.²

¹-Céline Marangé and Angelique palle et al, " le Gazoduc Nord Stream2 : Enjeux Politiques et Stratégique", Paris, **Institut de Recherche Stratégique de L'Ecole Militaire**, N°62, (Decembre 2018), pp. 11-12.

²-Severin Fischer, "Nord Stream 2 : Trust in Europe", Germany, CSS ETH Zurich, **Policy Perspectives**, vol4, N°4, (March 2016), pp. 2-3.

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

بينما تميل بلدان أوروبا الوسطى والشرقية بدلا من ذلك الى النظر الى أن نورد ستريم2 هو محاولة أخرى من جانب روسيا لاستخدام سياسية الطاقة لأغراض سياسة ولتعزيز قبضة شركة غازبروم على أسواقها المعزولة وضعيفة التنوع، وهذا ما خلق خلاف عميق بين ألمانيا وبولندا اللذان لهما آراء متضاربة بشأن أمن الطاقة، إذ تميل ألمانيا إلى تأطير هذا الأخير من الناحية الاقتصادية وتعتبر دخول الغاز بمثابة فرصة لخدمة جزء كبير من سوق الطاقة الداخلية، كما تتبع ألمانيا استراتيجية جيواقتصادية معتمدة على النجاح الاقتصادي واعتباره عنصرا حيويا في نفوذها الخارجي، بينما ترى بولندا من الناحية أخرى أن قضايا الطاقة هي جزء من إطار جيواستراتيجي أين تلعب فيه المخاوف الأمنية دورا هاما في تحديد المصالح الاقتصادية للبلاد.¹

لقد أعربت العديد من دول أوروبا الوسطى والشرقية عن اعتراضها ومخاوفها فيما يتعلق بعمليات تنفيذ المشروع، وسبب هذه المخاوف تدور حول فيما إذا كان نورد ستريم2 مشروع عادي مدفوعا فقط بالمصالح الاقتصادية، إذ عمل المحللون السياسيون والصحفيون على لفت انتباه لجنة الاتحاد الأوروبي إلى هذا الأمر من اعتبار هذا المشروع مبادرة سياسية وأداة للحرب الهجينة Hybird Warfare وتحليلها على خلفية التوترات الحالية بين روسيا وأوكرانيا.

كما يعد نورد ستريم2 أحد أكثر المشاريع إثارة للجدل التي يدعمها الاتحاد الأوروبي حيث أثارت المبادرة هذه العديد من المخاوف في وقت واحد بين المخاوف القانونية، البيئية

¹-Marco Guili, Nord Stream2 :Rule No More, But Still Divide,(Belgium: European Policy Centre,2018),p.18.

وقضية أمن الطاقة، ولكن الملفت للانتباه هو زيادة احتمال تأثير روسيا على دول أوروبا الغربية المشاركة في إنجاز هذا المشروع.¹

ب- خط أنابيب السيل الجنوبي والسيل التركي: South stream /Turkey Stream Gas pipeline

يهدف مشروع أنابيب السيل الجنوبي South Stream الذي يمر عبر قاع البحر الأسود نحو جنوب ووسط أوروبا، إلى تنويع طرق تصدير الغاز الروسي إلى أوروبا حيث تسعى روسيا إلى تقليص مخاطر العبور عبر دولة ثالثة، في وقت كانت قد شيدت من قبل خط السيل الشمالي بطاقة 55 مليار متر مكعب، وهي تسعى بهذا المشروع للوصول إلى تصدير ما طاقته 63 مليار متر مكعب سنويا.²

كان من المفترض أن يصبح خط السيل الجنوبي South Stream الذي كان مشروعا مشتركا بين كل من الشركة الإيطالية ايني Eni، الفرنسية EDF والألمانية ومنتزاش Wintershall ضامنة لإمدادات الغاز الروسي للوصول إلى وسط وجنوب أوروبا، حيث بدأ العمل بخط أنابيب للغاز بطول 3600 كلم من جنوب روسيا تحت البحر الأسود إلى بلغاريا ثم إلى صربيا، المجر، النمسا وسلوفينيا وهذا لتوفير الغاز لكل من اليونان وجنوب إيطاليا، وتمثلت أهميته في شقين:

¹- Ana Maia Caminski, *New Game-Rules for Nord stream II*, (Brussels: vocal Europe, 2019), pp.2-4.

²- آلان كرد، "السييل الجنوبي-والعلاقات الروسية-البلغارية"، في:

- <https://kassioun.org/world-news/item/39157-12808> (29/01/2020)

1- من شأن خط أنابيب السيل الجنوبي ضمان أمن الإمدادات الروسية خاصة الغاز الطبيعي إلى أوروبا بالقضاء على أوكرانيا كدولة عبور (الاستغناء نهائيا على أوكرانيا).

2- من وجهة النظر الروسية فإن بناء خط أنابيب جديد لن يقلل فقط من الاعتماد على خطوط الأنابيب التي تعبر أوكرانيا فحسب، بل يضمن نقل الغاز الروسي إلى السوق الأوروبية الجنوبية قبل المنافسين من منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى، وكان من المقرر أن يتكون هذا المشروع من أربعة خطوط بطاقة اجمالية تبلغ 63 مليار متر مكعب من الغاز سنويا، تم البدء في بنائه في أواخر 2012 أين كان من المقترح إطلاق الخط الأول سنة 2015 لتحقيق الطاقة الكاملة لخط الأنابيب سنة 2018، حيث قدرت النفقات بـ 15,5 مليار أورو منها 10 مليار أورو تتعلق بالجزء البحري، وكانت المفوضية الأوروبية محايدة اتجاه شروع السيل الجنوبي لأن الحجة الداعمة للمشروع كانت لصالح شركة غازبروم التي تسعى لزيادة امكانية توريد الغاز الطبيعي إلى أوروبا وإنشاء بنية تحتية جديدة.¹

¹-Katar zynakosowska and Piotr kosowski, OP.cit,p763.

خريطة رقم 4: خط أنابيب السيل الجنوبي South Stream Gas Pipeline



المصدر: غازبروم السيل الجنوبي في الوقت الحالي هو أكثر ضرورة من أي وقت مضى/ Arabic.rt.com/news/632826/

سينقل خط الأنابيب هذا الغاز في قاع البحر الأسود إلى بلغاريا ميناء فارنا Varna port، ثم دفعه جنوبا إلى إيطاليا عبر اليونان، وثاني نقطة إلى النمسا وسلوفينيا عبر بلغاريا، صربيا والمجر، إلا أن شركة غازبروم لديها خياران في بناء هذا الخط خاصة وأن الخلافات الروسية الأوكرانية جعلت من شركة غازبروم تعيد حساباتها فيما إذا كانت ستبني هذا الخط عن طريق المياه الإقليمية الأوكرانية -الجرف القاري الأوكراني على البحر الأسود- أو في المياه الإقليمية التركية، حيث تنص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الكابلات البحرية وخطوط الأنابيب على الجرف القاري على أن تحديد مسار وضع خطوط الأنابيب هذه تخضع لموافقة الدولة الساحلية، فالتخطيط الأولي لهذا المشروع -السيل الجنوبي- كان سيمر المياه الأوكرانية لأن تضاريس قاع البحر في هذا القطاع من البحر الأسود يجعل البناء أسهل من الناحية التقنية، ومن ناحية أخرى بالنظر إلى حقيقة أن السيل الجنوبي هو جهد روسي معتمد لأضعاف أوكرانيا جيواقتصاديا، فمن المحتمل جدا أن تستخدم أوكرانيا كل الوسائل المحتملة لتهديم هذا المشروع، خاصة بعد الزيارة التي قام بيها بوتين إلى أنقرة 5 أوت 2009 وسعي روسيا إلى إنشاء الجزء البحري من ساوث ستريم في

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقته مع الاتحاد الأوروبي

المياه الإقليمية التركية، أين وافقت تركيا على طلب شركة غازبروم إجراء استكشافات جيولوجية على الجرف القاري للبحر الأسود التركي.¹

فبعد شحن شركة غازبروم الأنابيب إلى ميناء فارنا في بلغاريا وعملت على بدأ البناء، أنكر رئيس الوزراء البلغاري بلامين أوريشارسكي Plamen Oresharski على وجود عملية مستمرة لهذا المشروع، وأكد أن رئيس الوزراء بويكو بورسيوف Boyko Borisov الذي يأتي بعده سوف ينتهج نفس المسار، وعليه الحصول على موافقة الاتحاد الأوروبي قبل بدأ أي عمل على خط الأنابيب، كما أكد رسمياً أن هناك حاجة إلى اتفاق بين بروكسل والكرملين لهذا المشروع، ومن هنا وفي 1 ديسمبر 2014، وفي تحول مفاجئ أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن روسيا تخلت عن المشروع، هذا القرار فاجئ أقرب الشركاء الأوروبيين مثل سايبام Saipam الشركة الفرعية المتعاقدة مع شركة الطاقة الإيطالية أني Eni مشيرة إلى أنها لم تتلق أي إخطار رسمي بأن المشروع تم إلغاؤه، وصرح الرئيس بوتين أن هذه العمليات هي خسارة لأوروبا، واعتبر اللجنة الأوروبية هي السبب الرئيسي في حرمان بلغاريا من إمكانية التصرف كدولة ذات سيادة.²

جاء هذا القرار بعد الاجتماع الذي عقد بين الرئيس الروسي بوتين والتركي رجب طيب أردوغان، ومنه قام الرئيس الروسي والرئيس التنفيذي لشركة غازبروم أليكسي ميلر Alexy Miller عن إلغاء ساوث ستريم بسبب عدم الحصول على تأكيدات حول إمكانية وضع

¹-Gerhard Mangott," EU Gas supplies Security : Russian and EU Perspectives, The Role of The Caspian, the Middle East and the Maghreb Counties",Vienna Institute For International Economic Studies Research, **Reports**, N°367,(December 2010),pp.12-15.

²-Antto Vihma and Umut Turksen,"The Geoeconomics Of Russian-EU Gas Trade: Drawing Lessons From The South Stream Pipeline Project",Mit center For Energy and Environment Policy Research, **Working Paper**, N° 2015-14,(November 2015),pp.21-22.

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

خطوط الأنابيب من طرف الحكومة البلغارية، إلى جانب عدم الحصول على ضمانات من طرف المفوضية الأوروبية بسماع تدفق الغاز من خلالها، وباستثناء الدول خاصة بلغاريا، صربيا والمجر الذين استفادوا من دورهم كمناطق عبور، كانت النظرة الأوروبية للسيل الجنوبي سلبية بشكل عام، بسبب الاعتقاد بأن هذا المشروع هو عامل من العوامل التي تؤدي إلى تهديم تنوع إمدادات الغاز كأحد الاستراتيجيات التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي لضمان أمنه الطاقوي، ويعزز بذلك هيمنة شركة غازبروم على السوق الأوروبية وإحكام سيطرتها على مناطق العبور والامدادات الأمر الذي من شأنه أن يهدد أمن أوروبا في مجال المحروقات، خاصة وأن معظم مناطق عبور الطاقة الروسية لدول الاتحاد الأوروبي هي دول تعتبر بؤر للتوتر.¹

ومع اشتداد التوترات الإقليمية، وإنهاء مشروع خط أنابيب السيل الجنوبي أعلن الرئيسان التركي والروسي عن إطلاق خط أنابيب السيل التركي Turkish Stream الذي يصل إلى حدود 1000 كلم، معتبرين إياه مثالا عن التعاون الدولي، بحيث يعد المشروع الذي يشمل خطين للتوريد تبلغ طاقته الاستيعابية 31 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، بحيث تحصل روسيا تركيا على 15,75 منه، وتصدر 15,25 إلى أوروبا، هذا الخط مهم جدا بالنسبة لتركيا والدول الأوروبية على حد سواء، فهذه تعتبر المرة الأولى الذي يصل فيه الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا عبر تركيا التي عززت من خلال هذا المشروع مكانتها كبلد مهم في أمن الطاقة الأوروبي.²

¹—Jonathan Stern and Simon Pirani et al, Does The Cancellation Of South Stream Signal a Fundamental Reorientation Of Russian Gas Export Policy ?, The Oxford Institute For Energy Studies, (2015),p.5.

²— منصور عتاب، "روسيا- تركيا تعميق المصالح الاستراتيجية" في : Kassion.org/world-News/item/63784-2020-01-13-08-28-42 (2020/02/06).

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

هذا المشروع الاقتصادي المشترك بين موسكو وأنقرة، يعمل على نقل الغاز الروسي إلى كل من تركيا ودول جنوب وشرق أوروبا عبر أنابيب تمر من البحر الأسود عبر الأراضي التركية، تم الإعلان رسمياً عن إطلاق مشروع السيل التركي في ديسمبر 2014، وانطلق رسمياً في 11 ديسمبر 2014، إذ يعتبر هذا المشروع خاصة بعد التوتر الذي طبع العلاقات بين البلدين إثر إسقاط المقاتلات التركية طائرة روسية من طراز سوخوي 24 فوق الأراضي التركية في نوفمبر 2015، ثم عادت العلاقات التي طبيعتها بعد زيارة أردوغان لموسكو والعمل على تنسيق المصالح التركية والروسية لمشروع السيل التركي في أوت 2016، أين بدأ العمل في ماي 2017 واكتمل في نوفمبر 2018، وجاء هذا المشروع كبديل عن مشروع خط السيل الجنوبي الذي لم يبدأ العمل بعد ، ضغط الاتحاد الأوروبي على بلغاريا بعدم الانخراط فيه في ظل تنامي الرغبة الروسية بتقليص دور أوكرانيا كمر للغاز الروسي إلى أوروبا منذ الأزمة التي حدثت بين البلدين سنة 2009.¹

¹- خليل مبروك، "السيل التركي.. حقائق وأرقام عن شريان تدفق الغاز الروسي نحو أوروبا"، في :

[السيل-التركي-شريان-يتدفق-بالغاز-الروسي-نحو-أوروبا-](https://www.aljazeera.net/News/ebusiness/2020/1/7-السيل-التركي-شريان-يتدفق-بالغاز-الروسي-نحو-أوروبا-) [Aliazeera.net/News/ebusiness/2020/1/7-السيل-التركي-شريان-يتدفق-بالغاز-الروسي-نحو-أوروبا-](https://www.aljazeera.net/News/ebusiness/2020/1/7-السيل-التركي-شريان-يتدفق-بالغاز-الروسي-نحو-أوروبا-) (2020/02/6).

خريطة رقم 5: خط أنابيب السيل التركي



المصدر: موسكو_تجمد_مشروع_الغاز_الروسي_الى_تركيا_السيل_التركي/

<https://www.alalamtv.net/news/1765942>

بالتزامن مع استكمال خط أنابيب Turk Stream، أعلنت شركة غازبروم في مارس 2018 أنها بدأت في إلغاء كلا اتفاقيتي الغاز الطبيعي الطويلة المدى والمبرمة مع أوكرانيا، وبالتالي في حالة ما إذا تم التخلص من عبور الغاز الطبيعي عبر أوكرانيا تماما، فإن كييف Kiev ستفقد عدة مليارات من الدولارات الأمريكية سنويا بسبب إنهاء رسوم العبور وفي نفس الوقت بدأت المفاوضات فيبرلين بمشاركة مسؤولين روس وأوكرانيين سنة 2018 لتسوية النزاعات التي تطورت نتيجة لإخفاق عبور الغاز الطبيعي الروسي عبر أوكرانيا، حيث أكد أليكسي ميلر بدقة في تصريحاته أن العبور عبر أوكرانيا سينخفض الى ما بين 10-15 متر مكعب سنويا تزامنا مع دخول إمدادات الغاز الطبيعي إلى أوروبا عبر نورد ستريم II وبدأ عمل خط السيل التركي، وتم التأكيد على كل هذا في اجتماع فلاديمير بوتين وانجيلا ميركل في ميرسبورغ في نهاية أوت 2018، أين تم الإعلان أن خطوط الأنابيب البديلة ستقل بشكل كبير الاعتماد على أنابيب النقل الأوكراني لكن دون القضاء

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

عليها، ووفقا لهذه الخطة سيتم تشغيل خط أنابيب بطول 910 كلم قبالة البحر تحت البحر الأسود مع نقطة الوصول إلى كوي كوي **kiyiköy** في ساحل البحر الأسود شمال غرب تركيا والذي يتصل بشبكة إمداد الغاز الطبيعي التركي في بلدة **Lülebur gaz** على بعد 74 كلم من الشاطئ، ثم يمتد إلى بلدة **إبسالا Ipsala** بالقرب من الحدود اليونانية.¹

سيقدم أول خط أنابيب بري بطاقة 15,75 مليار متر مكعب من الغاز سنويا ويستخدم السوق التركية، كما هناك خط أنابيب بحري آخر والذي يتم تطويره بواسطة الشراكة بين كل من **Botas** وغازبروم **Gazprom** لنقل ما يصل إلى 15,75 مليار متر مكعب من الغاز سنويا إلى الحدود التركية الأوروبية، بحيث يمكن نقله لاحقا للاستهلاك في الجنوب والجنوب الشرقي لأوروبا، وشهد استهلاك الطاقة في تركيا ارتفاعا بنسبة 9,5% سنة 2017، ووفر الغاز الطبيعي ما نسبته 28,15% من إجمالي احتياجات تركيا في نفس السنة، كذلك يوفر الغاز الطبيعي ما نسبته 37,2% من إجمالي توليد الكهرباء، ففي حالة اكتمال هذا المشروع، سيوفر كل من هذان الخطان ما يصل إلى 31.5 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا في سوق الطاقة التركي والأوروبي، ويعد خط أنابيب السيل التركي واحد من أكبر مشاريع الطاقة في أوروبا اليوم، فبعبور البحر الأسود على أعماق تزيد عن الكيلومترين (2 كلم)، ستوفر خطوط أنابيب هذه الغاز الطبيعي لتركيا وجنوب شرق أوروبا على حد سواء، إذ لا يمثل هذا إنجازا تقنيا فحسب بل يعتبر مساهمة مهمة في أمن الطاقة الإقليمي، هذه الخطوط تعمل تحت ضغط عال جدا على توفير ما

¹–Attila Virag, "The Turk Stream Pipeline In Light Of The Security Of Demand For Russian Gas", **European Scientific Journal**, Vol14, N°29, (October 2018), pp.25-26.

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

مجموعه 31,5 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا أي ما يعادل استهلاك الطاقة السكنية لحوالي 15 مليون أسرة، كما تم بناء هذا المشروع وفقا للمعايير الدولية الحالية للأنايبب البحرية بحيث يجمع أكثر من 200 خبير من أكثر من 20 دولة لضمان بناء وتشغيل هذا الخط بأمان مع احترام البيئة والأشخاص الذين يعيشون بالقرب منه.¹

ستقوم تركيا بتزويد الغاز مباشرة من سلسلة السيل التركي عن طريق مجموعة من البدائل، فالبدليل الأول: يقوم على نقل الغاز إلى صربيا عبر بلغاريا، والثاني: هو نقل الغاز إلى إيطاليا عبر اليونان عن طريق خط الأنايبب عبر الأدرياتيكي TAP وهو امتداد لخط أنابيب الغاز الطبيعي عبر الأناضول في أوروبا TANAP، كما أبدت شركة غازبروم اهتمامها باستخدام خط أنابيب عبر الأدرياتيكي TAP لربط الخط الثاني من السيل التركي بأوروبا، في الواقع تم تصميم هذا البرنامج للحصول على قدرة أولية التي تبلغ 10 مليار متر مكعب في أذربيجان، بدأ في 17 جانفي 2019 الرئيس فلاديمير بوتين ونظيره الصربي الكسندر فوتشيتش Alexander Vucic مفاوضات لتوسيع قناة ترك ستريم لتشمل صربيا، حيث صرح بوتين بأن روسيا مستعدة لهذا المشروع وقد تستثمر حوالي 1,4 مليار دولار لتطوير البنية التحتية لصربيا لبناء فرع خط أنابيب عبر هذا البلد، بالمقابل أعرب الرئيس الصربي أن صربيا أيضا مستعدة لوسيع قناة ترك ستريم حيث قال: "إن صربيا لها الحرية في أن تقول لجميع الشركاء الأوروبيين وواشنطن أنها لن تفرض عقوبات على روسيا وأنا سنبنّي خط السيل التركي عبر أراضينا." ومن خلال هذه التصريحات فإن خط أنابيب السيل التركي يعتبر الشريان الذي يغذي دول الاتحاد الأوروبي بالطاقة، ويبين أن روسيا تسعى

¹-Netherlands, Amsterdam, Turkstream Gas Pipeline Project-Offshore Section Environmental And Social Overview Of The Project In Turkey", (2018),pp.1-2.

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

من خلال هذه المشاريع خاصة بعد إعلانها عن إيقاف مشروع السيل الجنوبي وإنشاء بدله السيل التركي أحد الأوجه الجيوسياسية التي تسعى روسيا من خلالها إحكام سيطرتها على الأسواق الأوروبية باعتبارها السوق العالمي الأوسع إلى استرجاع الدول التي كانت في دائرة الاتحاد السوفياتي سابقا، محاولة إعادة مكانتها الدولية وإعادة مجد الاتحاد السوفياتي.¹

من المتوقع أن تؤثر علاقات الطاقة بين أنقرة وموسكو بشكل كبير على مستقبل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا على ضوء تطور شراكة الطاقة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، والتي تبدو وأنها تتجه نحو زيادة الاعتماد المتبادل على الرغم من تدهور العلاقات بعد اندلاع الصراع في شرق أوكرانيا وضم شبه جزيرة القوم من طرف الكرملين، فإن الاعتماد المتبادل في مجال الطاقة بين أوروبا وروسيا مستمر في النمو في ظل أن الخيارات المتعلقة بالتنوع التي وضعتها كل من بروكسل وموسكو لا تبدو كافية لتحل محل جزء كبير من التبادلات الحالية، ومع هذا بتحقيق السيل التركي سيساهم بدون تدخل محتمل من واشنطن في زيادة الدور المباشر لأنقرة في مثلث الطاقة والتأثير بشكل كبير على مستقبل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا.²

¹–Yunus Furuncu, "The New Dimension Of The Turkey-Russia Energy Cooperation Turkstream", Turkey, **SETA Analysis**, N°57, (January 2020), pp.13-14.

²–Noma Mikhelidze and Nicolo Sartori et al, "The Moscow-Ankara Energy Axis And The Future Of EU-Turkey Relations", **F/EU/Tu/RE. Online Paper**, N°5, (September 2017), p.12.

ج- خط أنابيب يامال-أروبا: Yamal-Europe Gas Pipeline

تمت مناقشة مسألة أنابيب الغاز المسال يمال YAMAL LNG في منتصف العقد الأول من القرن العشرين، حيث من المفروض أن يكون مشروع فرنسي -روسي بطبيعته، أين كانت توتال Total ونوفتيك NOVATEK من أكبر المساهمين فيها، هذا المشروع كان تحت ملكية رجل الأعمال نيكولاي فلاديمير بوغاتشيف Nikolay V. Bogachev حيث كان التسويق لشركة يامال للغاز الطبيعي المسال يعتبر مصدرا للقلق، لكن تدريجيا ما اكتسب المشروع زخما مع بداية شركة نوفتيك في جذب شركات النفط العالمية لتسهيل عملية تسويقها.¹

عمل الكرملين على منح العديد من الحوافز بما في ذلك الحوافز الضريبية، كتحرير تصدير الغاز الطبيعي المسال إلى جانب الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية بغية تشجيع الشركات الروسية على المضي قدما في مشاريع الغاز الطبيعي المسال، تصل طاقة استيعاب يامال للغاز الطبيعي إلى إنتاج 22,4 مليار متر مكعب سنويا في بداية 2017، تعمل روسيا على محاولة غزو السوق الأوروبية لأنه في حالة عدم تحقق كل المشاريع المتعلقة بالغاز الطبيعي المسال، سوف تتنافس الصادرات الروسية بشدة مع صادرات الدول الأخرى في السوق الأوروبية والآسيوية.²

¹-Aurélié Bros and Tian A.Mitrova, "Yamal LNG :An Economic Project Under Political Pressure", at: [\(Frstrategie.org/en/publications/Notes/Yamal-LNG-Economic-Project-Under-Political-Pressure-2016\)](http://Frstrategie.org/en/publications/Notes/Yamal-LNG-Economic-Project-Under-Political-Pressure-2016).(25/01/2020).

²- ناصر التميمي، الإبحار في أجواء عدم اليقين: رد دولة قطر على طفرة الغاز العالمية، (قطر: مركز بروكنجز، 2015)، ص ص 13-14.

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

أحدثت مشاريع الغاز الروسية الكثير من الارتباك داخل الاتحاد الأوروبي، خصوصا بين الدول المستفيدة من الغاز الروسي والدول المعارضة لهذه المشاريع، فحتى قبل اكتمال خطوط الأنابيب، كانت روسيا تزود أوروبا بأكثر من 40 % من وارداتها من النفط والغاز مستفيدة بذلك من شبكة خطوط أنابيب تمر عبر أوكرانيا ودول أخرى لأوروبا، ومع تدشين روسيا لمشروع يامال أواخر سنة 2017 دخلت بذلك أسواق الغاز المسال في أوروبا وآسيا، وبهذه الوضعية أصبحت روسيا منافسا مباشرا للغاز الأمريكي المسال القادم عبر الأطلسي وفي ظل هذا التنافس على خطوط الأنابيب من المتوقع أن تظل حصة روسيا في مزيج الطاقة الأوروبي مستقرة إن لم تزداد بسبب تراجع إنتاج الغاز الطبيعي من قبل دول الاتحاد الأوروبي نفسها.¹

¹ - عبد الله العباسي وعبد العزيز الدوسري، "تقرير الطاقة: منافسة الولايات المتحدة لروسيا في أسواق الغاز الأوروبية"، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة ، (ماي 2019)، ص.7.

خريطة رقم 6: خط أنابيب يامال-أوروبا



المصدر: https://www.marefa.org/خط_أنابيب_يامال_أوروبا/

تعتمد المواد الخام لشركة يامال للغاز الطبيعي المسال على الاحتياطات التي تقع في حقل تومباي سكوي الجنوبي **South-Tambey Skoye** الذي يحتوي على 424 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وتسمى نوفتيك توسيع برنامجها للغاز الطبيعي اعتمادا على قاعدة مواردها المعدنية المتاحة لتسييل الغاز الطبيعي، ونتيجة لذلك عملت على مضاعفة نجاعتها في تشغيل يامال للغاز الطبيعي المسال عن طريق إضافة مشروع آخر يقع في منطقة قريبة من القطب الشمالي للغاز الطبيعي المسال 2 أين ستصل سعته إلى 19,8 مليون طن، ويتكون من ثلاث قاطرات تبلغ سعة كل منها 6.6 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال.¹

¹- James Henderson and Vitaly Yermakov, "Russian LNG: Becoming A Global Force", Oxford Institute For Energy Studies, **OIES Paper**, NG154, (November 2019), pp.15-16.

إن أنبوب يامال-أوروبا هو خط الأنابيب العابر عبر روسيا وبولندا، والذي يمر على الحدود الأوكرانية، حيث يمتد خط أنابيب الغاز في أوروبا عبر أربعة بلدان هي روسيا، بيلاروسيا، بولندا وألمانيا، أدى ممر التصدير الجديد إلى زيادة مرونة وموثوقية إمدادات الغاز الروسية إلى أوروبا الغربية، وقامالاتحاد الأوروبي بتأهيل يامال-أوروبا كمشروع استثماري ذو أولوية، أين تم تنفيذه كجزء من الشبكة عبر أوروبا Trans-European Network(TEN)، بدأ إنشاء هذا الخط منذ سنة 1994، وفي سنة 2006 وصل يامال-أوروبا إلى قدرته البالغة 32,9 مليار متر مكعب بينما بلغ الطول الكلي أكثر من 2000 كلم و قطر الأنبوب إلى 1420 ملم.¹

ففي الوقت الذي ارتفعت فيه صادرات غازبروم إلى أوروبا وانتهت النزاعات طويلة المدى، واصل مصدرها الغاز الروسي العمل في مشاريع البنية التحتية الجديدة، وعملت شركة يامال للغاز الطبيعي المسال على إنتاج ما قيمته 16,5 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنويا سنة 2019، وتم تطوير المشروع من قبل كونسورسيوم يضم نوفتيك الروسية وتوتال الفرنسية إلى جانب مؤسسة البترول الوطنية الصينية وصندوق طريق الحرير، فيامال للغاز الطبيعي المسال مهم في العديد من النواحي، إنه أول مشروع كبير للغاز الطبيعي المسال الروسي الذي يمكنه التصدير إلى سوق الاتحاد الأوروبي على الرغم من أن معظم الغاز في الواقع قد يذهب إلى آسيا.²

¹ - محمود العوني، الاستراتيجية الروسية لتصدير الغاز الطبيعي، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه (جامعة وهران2: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2018-2019)، صص. 117-119.

² - Marco Siddi, "Russia's Evolving Gas Relationship With The European Union: Trade Surges Despite Political Crises", **Op.cit**, p.5.

مشروع يامال-أوروبا كان مثل خطوط أنابيب الحرب الباردة السابقة، مشروعاً تعاونياً ناشئاً عن مزيج متنوع من المصالح الاقتصادية والسياسية، كما أظهر هذا المشروع أهمية استمرار التعاون بين أصحاب المصالح إلى جانب استمرار نموذج الحرب الباردة لمشاريع خطوط الأنابيب خاصة في ظل الصراعات حول مشاريع الغاز بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.¹

المطلب الثالث: الحوار الطاقوي الأوروبي الروسي

نشأ الحوار الطاقوي من فكرة أن القارة الأوروبية تشكل مناطق جيوسياسية واسعة مرتبطة ثقافياً، تاريخياً واقتصادياً، وأن التكامل من حيث الطاقة بين الجانب الشرقي والغربي من القارة يجب أن يتم تطويره بطريقة مستدامة في المستقبل، كانت روسيا والاتحاد الأوروبي شريكين تجاريين مترابطين للغاية، حيث مثلت سلع الطاقة في نهاية سنة 2011، نسبة 74% من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من روسيا.²

أقر الاتحاد الأوروبي وروسيا بأهمية الاعتماد المتبادل من خلال إطلاق حوار ثنائي حول الطاقة في قمته المنعقدة بباريس 30 أكتوبر 2000، والهدف وفقاً لبيان تلك القمة هو إثارة جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك المتعلقة بقطاع الطاقة بما في ذلك:

* مجال توفيرها.

* ترشيد البنية التحتية للإنتاج والنقل.

¹-Jea-Seung Lee and Damiel Commolly, "Pipeline Politics Between Europe And Russia :A Historical Review From The Cold War To The Post-Cold War", The Korean Journal Of International Studies, vol14, N°1, (April 2016), pp.116-117.

²-Lars Christien and V.Talseth, "The EU-Russia Energy Dialogue", Berlin, German Institute For International And Security Affairs, Working Paper, FG5, N°1, (April 2012), p.3.

* طبيعة العلاقات بين البلدان المنتجة والمستهلكة.

حيث شمل هذا الحوار اجتماعات الخبراء، بالإضافة إلى مناقشات سياسية رفيعة المستوى خلال القمم السنوية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، عين من خلالهما الجانبان مسؤولين رفيعي المستوى وذوي خبرة لهذا الحوار وتعلق الأمر بكل من فرانسوا لامورو المدير العام للمفوضية الأوروبية للطاقة والنقل وفيكتور كريستينكو نائب رئيس الوزراء في الحكومة الروسية، أين أعلنت القمم اللاحقة أن عددا من مشاريع البنية التحتية ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك العديد من خطوط أنابيب الغاز والنفط المتوقعة، والربط بين شبكتي الكهرباء والفكرة الأساسية وراء هذا الحوار هي الموازنة بين المصالح الأوروبية والروسية * فروسيا تحتاج إلى مزيد من الاستثمارات الأوروبية لتطوير مواردها من الطاقة.

* بينما يحتاج الأوروبيون إلى وصول آمن وطويل المدى إلى النفط والغاز الروسي.¹

يقوم الأساس القانوني لعلاقات الطاقة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا من خلال اتفاقية الشراكة والتعاون PCA التي تم توقيعها سنة 1994، وفي سنة 2007 قرر الاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية فتح مفاوضات حول اتفاقية جديدة في إطار الحوار باعتبار أن الطاقة مسألة تعاون ذات أهمية إستراتيجية واعتبارها أقوى أعمدة التعاون بين الجانبان منذ الستينيات وكعنصر أساسي لمزيد من التكامل في الأسواق، أين اتفق الجانبان بعد سنة من قمة الحوار-2001- على الأهداف والمهام المشتركة الخاصة بقطاع الطاقة على النحو المنصوص عليه في التقرير التجميعي الأول حيث تم التأكيد على:

● تأكيد المرحلة الاستكشافية للحوار من قبل قمة الاتحاد الأوروبي وروسيا سنة 2001.

¹-Charles Grant and Katinka Barysch, "The EU-Russia Energy Dialogue", London, Centre For European Reform, **Briefing Note**, (May 2003), p.1.

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي

- تحسين الأساس القانوني لإنتاج الطاقة والنقل.
- ضمان الأمن المادي لشبكات النقل.
- الضمان القانوني لإمدادات الطاقة طويلة المدى.
- الاعتراف ببعض البنى التحتية الجديدة للنقل باعتبارها ذات مصلحة مشتركة إضافة إلى أهمية ترشيد استخدام الطاقة وتوفيرها.¹

اعترف كل من الرئيس الفرنسي جاك شيراك والرئيس الروسي بوتين والمفوض برودي أن روسيا والاتحاد الأوروبي شريكان طبيعيين في قطاع الطاقة، ونظرا لمصالحهما المشتركة في تعزيز أمن الطاقة الشامل للقارة كان الهدف وراء ذلك هو اشتراط منتدى لمناقشة جميع المسائل ذات الاهتمام المشترك في قطاع الطاقة وربط روسيا والاتحاد الأوروبي بعلاقة أوثق.

تم إنشاء مركز تكنولوجي في نوفمبر 2002 لتبادل المعلومات وتعزيز تكنولوجيا الطاقة الجديدة لدعم روسيا في تسريع تنمية قطاعي النفط والغاز، فتح هذا الحوار الطريق أمام الاستثمار الأوروبي في سوق الطاقة الروسي، وباعتباره منتدى لمعالجة الصعوبات والمشاكل فقد أدت المناقشات الصريحة والمفتوحة إلى إحراز تقدم كبير تطور إلى شراكة حقيقية متجاوزة الأسئلة الضيقة لتجارة الطاقة، حيث تم وصف روسيا مرارا وتكرارا أنها موردا موثوقا به وتحترم دائما التواريخ والأسعار المتفق عليها حتى خلال الاضطرابات السياسية الداخلية أو التطورات العالمية، كما تشير المقابلات أن روسيا سعت رسميا إلى أن تكون شريكا تعاونيا، إذ لم تكن هناك إشارات من المسؤولين التنفيذيين الروس حول استخدام

¹-Günther H.Oettinger and Sergey I.Shmatko, "EU-Russia Energy Dialogue", Brussel/Moscow, **Joint Report**, EU-Russia Energy Dialogue 2000-2010 :Opportunities For Our Future Energy partnership,(November 2010),p.4.

روسيا لمواردها من الطاقة كأداة ضغط على الاتحاد الأوروبي حيث أشار مسؤولين وخبراء في الاتحاد الأوروبي إلى أن روسيا سعت أن تكون موردا جيدا.¹

أحرزت الحكومة الروسية تقدما نحو تصميم قانون ضريبي أكثر ملاءمة لاتفاقية تقاسم السلطة والقضايا ذات الأهمية الحيوية للاستثمار الأجنبي، حيث أوصت مجموعة من الخبراء المستقلين التي تم إنشاؤها لدراسة المشاريع ذات الاهتمام المشترك لروسيا والاتحاد الأوروبي بإنشاء صندوق ضمان للمساعدة في حماية المستثمرين، كما عزز الحوار شفافية أفضل بين الطرفين في بعض المجالات المهمة، على سبيل المثال تمكنت روسيا من توضيح مخاوفها بشأن فرض حدود بنسبة 30% على إمدادات الغاز الطبيعي إلى دولة عضو في الاتحاد الأوروبي من دولة غير عضوة، والتي لم يتم تبريرها، ومع ذلك تظل هذه الإجراءات هامشية لأن حوار الطاقة قد ساعده تفسيرات متباينة لمعناه من قبل الطرفين.²

تم في إطار حوار الطاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي إنشاء آلية للتشاور بين مؤسسات الدولة والشركات في شكل مجموعات مواضيعية حول القضية الأساسية لسياسة الطاقة في الاتحاد الأوروبي وروسيا هذه المجموعات المواضيعية تتعلق أساسا بـ:

❖ استراتيجيات الطاقة والتنبؤات والسيناريوهات المحتملة .

❖ تنمية أسواق الطاقة.

❖ كفاءة الطاقة.

وتركز أنشطة المجموعات المواضيعية على ما يلي:

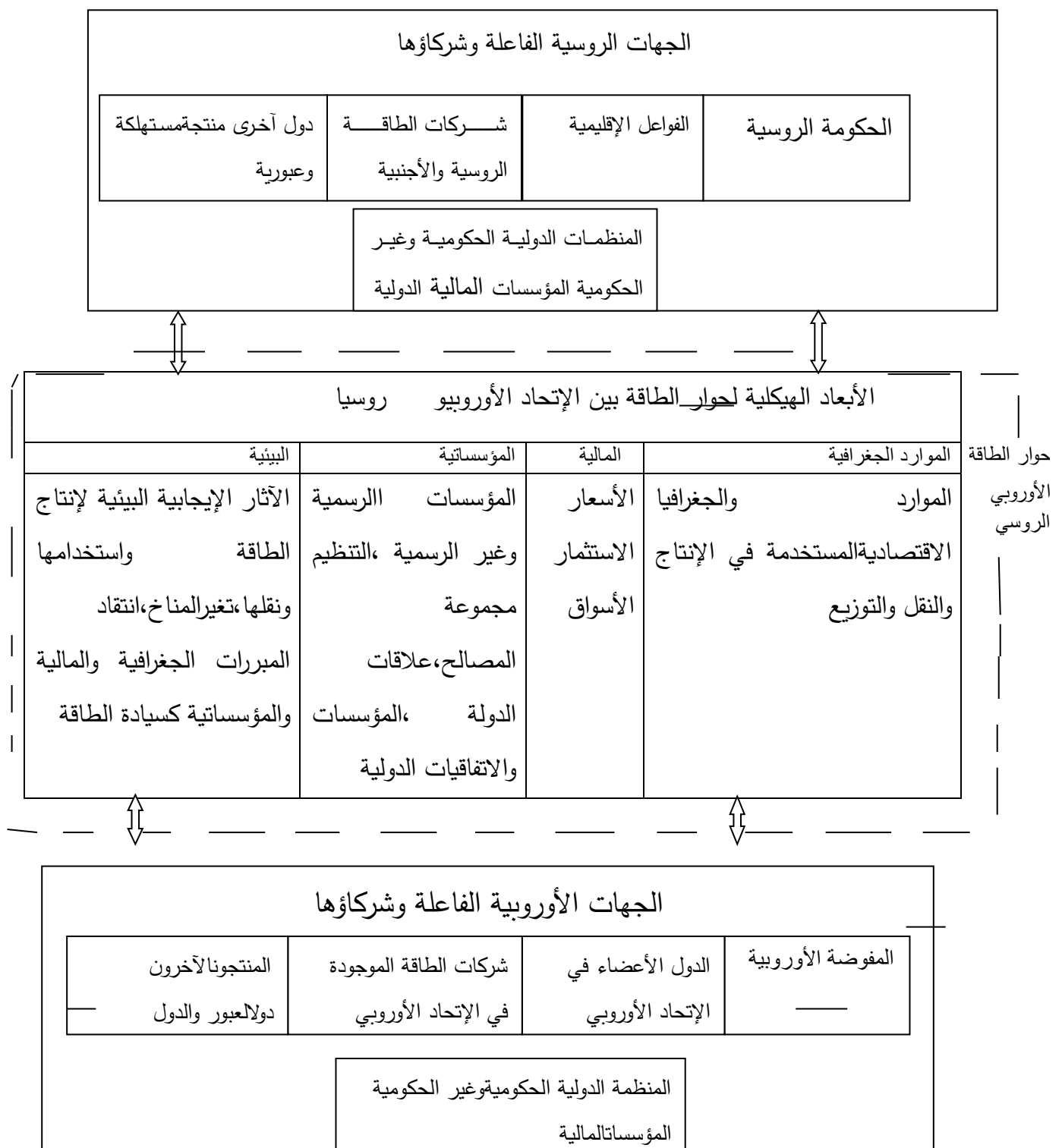
¹-Andrew Monaghan, "Russian Oil and EU Energy Security", Conflict Studies Research Centre, **Russian Series**, N°05/65, (November 2005), pp.6-7.

²-Dow Lynch, "Russia Faces Europe", Paris, Institute For Security Studies, **Chaillot Paper**, N°60, (May 2003), pp.64-65.

- ❖ التحليل المقارن لاستراتيجيات الطاقة وتوليد سيناريوهات التنمية لهذا القطاع في روسيا والاتحاد الأوروبي.
 - ❖ البحث عن تطوير أسواق الطاقة والتقدم في تنفيذ مشاريع البنية التحتية الاستثمارية واسعة النطاق.
 - ❖ تنفيذ مبادرة كفاءة الطاقة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا الهادفة إلى زيادة كفاءة الطاقة وتوفير الطاقة الأولية والعمل على استخدام مصادر الطاقة المتجددة هذا ما يمكنه من العمل على تبادل الخبرات بين الجانبين وتسهيل مشاريع التنمية.¹
- ويمكن توضيح حوار الطاقة الأوروبي الروسي من خلال المخطط التالي:

¹-Andris Piebalgs and Sergey Shmatko,"Energy Dialogue EU-Russia,"Moscow, **The Tenth Progress Report**, (Novembre 2009),p.2.

الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقته مع الاتحاد الأوروبي



Source : AALTO et al, from separate policies To dialogue ? Vatural gas oil and electricity on the future Agenda if EU-Russia energy relations, (EU-Russia paper N°3, march 2012), p4.

يقدم المخطط تفصيلا لحوار الطاقة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا من خلال أهمية التركيز على الأبعاد الأربعة، ابتداء من الموارد الجغرافية التي تشمل توفر الموارد الجغرافية والاقتصادية واستخدام التكنولوجيا في عمليات الإنتاج، النقل والتوزيع، أما البعد الثاني فهو يتعلق بالجانب المالي والذي يرتبط بالأسعار التي تساعد على خلق مجال الاستثمار وتوفير الأسواق في تجارة الطاقة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا بحيث تمثل أوروبا مجالا استثماريا ضخما لروسيا.

كما تشكل أوروبا سوقا واسعة لمنتجات الطاقة الروسية، أما فيما يخص البعد المؤسسي فهو يشكل مجال الاختلافات والتي تحتوي على اللوائح والاتفاقيات ومدى احترامها لتحديد بذلك مستقبل الحوار، حول كفاءة الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة من أجل تسهيل التعاون وإعطاء أفاق جديدة لهذه القطاعات الناشئة، ويندرج الجانب البيئي حول السياسات المختلفة للجانبين والتي يجب أن يبنى عليها حوار الطاقة والمتعلقة بكل التأثيرات التي يمكن أن يسببها استخدام الطاقة على البيئة نتيجة الانبعاثات الغازية خاصة في حال عدم ترشيد استخدامها، فبالرغم من هذه المبادرات التي ترمي إلى خلق مجال من التعاون إلا أن الاتحاد الأوروبي وروسيا دخلتا مرحلة جديدة في علاقتهما المتعلقة بالطاقة والتي تم تحديدها من خلال عدم التناسق المتزايد بين الاحتكار الوطني المعزز على جانب العرض والانفتاح التدريجي للأسواق في أوروبا، لذلك فإن العديد من هذه اللوائح التنظيمية تضمن حلولاً دفاعية مدفوعة بانعدام الثقة المتبادلة بين الجانبين.

تميل روسيا إلى بناء علاقات منفصلة مع الدول الأوروبية على أساس كل دولة على حدى فيما يتعلق بكل من الحكومات وشركات الطاقة في ظل غياب سياسة طاقوية أوروبية مشتركة، وقد تم إنشاء معظم العلاقات السياسية والتجارية في قطاع الطاقة منذ فترة طويلة في حقبة الحرب الباردة عندما لم تكن مؤسسات الاتحاد الأوروبي المشتركة تعمل بشكل

فعال بعد على الأقل في مجال سياسة الطاقة، أين استندت معظم هذه العلاقات على اتفاقيات ثنائية بين الشركات الأوروبية المتكاملة عموديا، والاحتكارات الوطنية والإقليمية التي غالبا ما ترتبط بصلات قوية بالسياسيين والحكومات الوطنية والشركات الروسية التي تتميز بمدى أكبر من التكامل العمودي والصلات السياسية، وهكذا تطورت العلاقات الثنائية إلى حد كبير مثلت بالعلاقات الشبيهة بالكارتل والتي لا تميل إلى أن تكون شفافة، وتحمي بشكل كبير موقع السوق للمستوردين الأوروبيين لموارد الطاقة الروسية.¹

¹-Vladennir Milov, "The EU-Russia Energy Dialogue: Competition Versus Monopolies", IFRI, **Russi Nei Visions**, N^o13, (September 2006), p.5.

الفصل الرابع:

الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على العلاقات

الأوروبية الروسية

المبحث الأول: الأهمية الجيوإستراتيجية لأوكرانيا بالنسبة لأوروبا

منذ اندلاع أزمة الغاز بين روسيا وأوكرانيا سنتي 2006 و 2009، تحدثت العديد من أدبيات العلاقة الدولية على علاقات الطاقة بين الإتحاد الأوروبي وروسيا باعتبارها قضايا تتعلق بالسياسة العليا وحتى الأمن، وهذا ما جعل الطاقة قضية جغرافية وإستراتيجية وحتى أمنية.

يقتصر مجال علاقات الطاقة على عملية إنتاج موارد الطاقة ونقلها، ويتم فهم سياسات الطاقة من خلال ملكية الموارد وخطوط الأنابيب أو التحكم فيها، لذلك فمناطق العبور التي تمر عبرها خطوط الأنابيب الروسية إلى أوروبا تعتبر مهمة خاصة بالنظر إلى الدور الأساسي الذي تلعبه في أمن الطاقة، حيث تعد أوكرانيا محورا مهما في هذه العملية وهذا ما أظهرته مسارات خطوط الأنابيب من خلال المشاريع الروسية للإتحاد الأوروبي كخطوة لربط الدول الإتحاد الأوروبي بالغاز الروسي، فلأوكرانيا أهمية إستراتيجية ناتجة عن موقعها الجغرافي المتميز وتوافر المواد الطبيعية في أراضيها، فهي تؤلف حدًا جغرافيا للبلاد الروسية القديمة مع أوروبا، ويميزها موقع موانئها على البحر الأسود وبحر آزوف البوابات الجنوبية المؤدية إلى البحار الدافئة وأوروبا الغربية وجميع القارات.

المطلب الأول: الأهمية الجيوإستراتيجية لأوكرانيا كرابط طاقي بين أوروبا-روسيا:

كان لأوكرانيا مكانة خاصة في الإتحاد السوفياتي، حيث شغلت أوكرانيا الشرقية على الدوام جزء لا يتجزأ من الإتحاد السوفياتي ما عدا فترة استقلال قصيرة، أما أوكرانيا الغربية التي كانت تنتمي في الماضي إلى الإمبراطورية النمساوية-المجرية فقد ربطت بالإتحاد السوفياتي عند نهاية الحرب العالمية الثانية، وأوكرانيا الغربية كاثوليكية ربطها ستالين بالقوة

بالكنيسة الأرثوذكسية، وتعد أكبر الدول في رابطة دول الكومنولث المستقلة وتشكل ثاني جمهورية في الإتحاد السوفياتي بشريا واقتصاديا.¹

تمثل أوكرانيا البوابة الشرقية المؤدية إلى أوروبا، حيث يعد موقعها مميذا بين روسيا وأعضاء حلف الشمال الأطلسي فهي الدولة الفاصلة بينهما، ويستهدف عمليات الإدماج والشراكة الأوروبية والروسية تقليص نفوذ روسيا في تلك المنطقة واحكام السيطرة عليها، ومع ازدياد تخوف روسيا من وصول الغرب إلى جوارها المباشر والواسع، فلا تستطيع أن تترك أوكرانيا لتصبح جزءا من منظومته الأمنية والاقتصادية لأنها تعتبر ضمن منطقة المصالح المتميزة والحصن الإستراتيجي الأخير الذي يعزلها عن الغرب وحلفائه.²

وجرى الاعتقاد بعد الحرب العالمية الثانية بأن الجغرافيا السياسية لم تعد تحظى أو تشغل ذلك الحيز الذي سبق وأن شغلته، وما تولد عن ذلك من نظريات جيوبوليتيكية كبرى لكل من سبيكمان وماكندر، إلا أن تفكك الإتحاد السوفياتي سنة 1991 أعاد طرح موضوع الجيوبوليتيكا لتشمل توسيع المجالات الحيوية، ومنه استعمال الجغرافيا للإحاطة بالأعداء المحتملين، وفي ظل ما شهده العالم بعد تغيير موازين القوة وانتقالها أعيد فهم الجيوبوليتيك الذي لا يرتبط بما تفرضه الجغرافيا، وانما ما تريده الدولة من الجغرافيا حسب ما طرف الكسندر دوغين وهذا ما يجعل روسيا أكثر توحدا وحذرا من ما تفرضه الجغرافيا، سيما وأنها دون البحر الأسود تتحول إلى دولة شبه مغلقة، على عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع بفضاء بحري كبير ومفتوح، إذ عملت الولايات المتحدة الأمريكية بعد وصول بوتين إلى السلطة مع حلفائها الغربيين وبعض من الشخصيات الأوكرانية المرتبطة بالمؤسسات

¹ محمود سالم السامرائي، إستراتيجية روسيا الاتحادية الصاعدة نهاية، (عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2018)، ص.91.

² محمود العوني، الإستراتيجية الروسية لتصدير الغاز الطبيعي، أطروحة دكتوراه (جامعة وهران 2: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2018/2019)، ص.122.

الأمريكية على حرمان روسيا من الاستفادة من الإمكانيات الجيوبوليتكية المتاحة لها عن طريق محاولة كبح الطموح الروسي نحو اعتماد التوجه الأوراسي الجديد.¹

إن أوكرانيا من بين الدول التي لها ميزة التأثير على سياسة العلاقات الدولية، خاصة موقعها الجيوسياسي الذي يتمتع باتساع أراضيها وعدد سكانها الضخم، ووفقا لماكندر **Mackinder** وملادينيو **Mladineo**، فإن الدولة التي تتحكم في أوروبا الشرقية يمكنها أن تسيطر وتقود الهارتلاند **Heartland** أو قلب الأرض، والدولة التي تتحكم في قلب الأرض تسيطر وتقود الجزيرة العالمية **world-Island** ومنه بإمكانها أن تقود العالم، وفي هذا الصدد فإن موقع أوكرانيا هو موقع القلب أو قلب الأرض بين الشرق والغرب، حيث يؤثر أي عدم استقرار على أرضها على الساحة الدولية بشكل كبير.²

يؤثر موقع أوكرانيا الفلكي الذي يتمتع بقربها من دوائر العرض والذي جعل من مناخها قاريا معتدلا بوجه عام، إلى جانب موقعها في نصف القطب الشمالي في أوروبا الشرقية على النشاط الاقتصادي بمختلف مجالاته، ففي الزراعة ساهم المناخ في تنوع المحاصيل الزراعية فتحولت أوكرانيا إلى سلة غذاء بالنسبة للدول المحيطة بها ومصدرا مهما لتصدير المحاصيل الزراعية، أما في الصناعة فيقود تنوع المحاصيل إلى تطور في صناعة المنتجات الغذائية، وكل هذا يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري وتنشيط حركة التجارة، ومن جهة أخرى أثر موقع أوكرانيا الفلكي في الصراع الروسي الأمريكي بطريقة غير مباشرة عل

¹ - عبد الحميد عطار د عوض، "روسيا الاتحادية و الولايات المتحدة الأمريكية: التوجهات الجيوإستراتيجية لإدارة الأزمة الأوكرانية"، *مجلة تكريت للعلوم السياسية*، ع 16، (2019)، ص ص 124-125.

² - Dogan Girgin, " Geopolitical Issues In The Current Crisis Between Ukraine And Russia", *Journal of Social Sciences*, Vol4, Issue1, (2015), P.21.

العلاقات البينية، أما على مستوى خطوط نقل النفط والغاز فهو يتمتع بسلسلة سير عملية نقل المحروقات بسبب اعتدال المناخ.¹

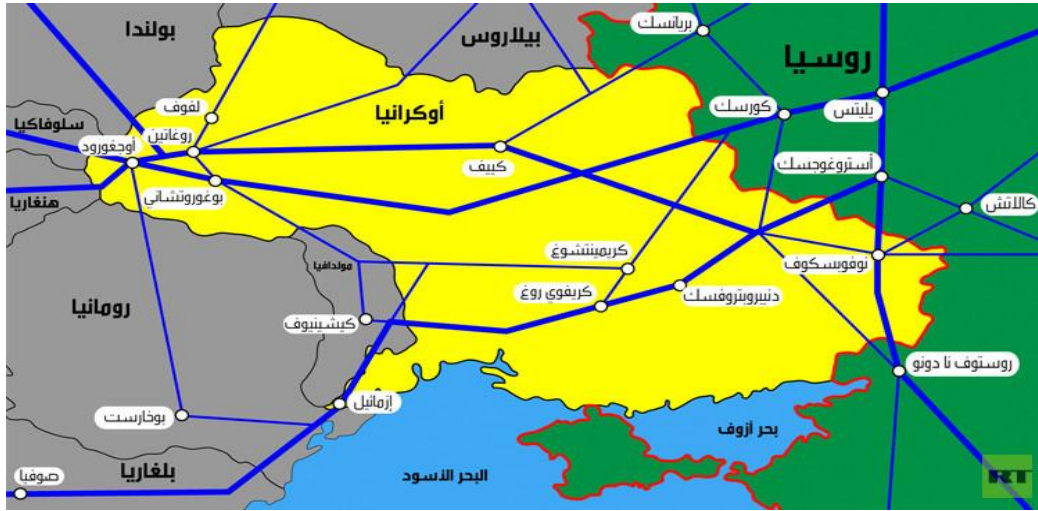
إن الموقع الذي تتمتع به أوكرانيا جعل من الغرب يقتررب نحو ضمها إليه وهذا من أجل تضيق الخناق على روسيا خاصة منها حلف الناتو، وهو ما تعتبره روسيا لجاما لمجالها الحيوي، الأمر الذي يتناقض مع منظور ألكسندر دوغين المفكر الاستراتيجي الروسي والذي يتبناه بوتين كما تبين من وثائق الأمن القومي الروسي منذ 2002، بمعنى آخر عد ألكسندر دوغين أوكرانيا المنطقة الضعيفة البطن في جسد دائرة النفوذ الروسي، حيث يشرح دوغين الأمر بأنه بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وظهور مؤشرات عديدة لميول أوكرانيا نحو الغرب، قد جعلها تتحول إلى ما يشبه مركزا أمنيا بالنسبة إلى الغرب في منطقة متقدمة داخل القطب الشرقي، وهذا ما يؤكد عليه ألكسندر دوغين من ضرورة الحيلولة دون ذلك ومنذ ذلك الحين حاولت كل من روسيا والدول الغربية استقطاب أوكرانيا من خلال محاولات دمجها في التحالفات الاقتصادية والسياسية أين دشن الإتحاد الأوروبي مبادرة عرفت بمبادرة الشراكة الشرقية (Eastern Partnership Initiative) مع أوكرانيا ودول وسط أوروبا وشرقها بهدف خلق منطقة مستقرة على حدود الإتحاد الأوروبي الشرقية وتدعيم توجه هذه الدول نحو الغرب، بينما في المقابل أطلقت روسيا في السنة نفسها مبادرة التكامل الاقتصادي الإقليمي في 2011 هدفت إلى تأسيس ما يعرف بإتحاد جمركي أوروبا وآسياوي (Eurasian Customs Union) بحلول 2015، يهدف إلى استعادة النفوذ

¹ - زيد علي حسن الخفاجي، آسيا سليم فليح السلطاني، "الأهمية الجيوسياسية لموقع أوكرانيا الجغرافي في الصراع الأمريكي وأثره على أنابيب النفط والغاز"، *مجلة العلوم الإنسانية*، مجلد 36، ع3، (سبتمبر 2019)، ص 3-5.

الروسي في الدول التي كانت في السابق اقتصادي قوي يضم 200 مليون مستهلك أين تمثل أوكرانيا ما يقرب من ربع سكان هذا التجمع.¹

تحتل أوكرانيا موقعا حساسا بين روسيا وأعضاء حلف الشمال الأطلسي، إذ تعد حاليا الدولة الفاصلة بينهما، كما تحتل نصف مساحة البوابة الشرقية المؤدية إلى أوروبا وهي تعد بوابة لعبور التهديدات تاريخيا، فموقعها الحساس بين روسيا وأعضاء حلف الشمال الأطلسي خلف وجهة نظر أمريكية وأوروبية مفادها أن وجود أوكرانيا قوية مستقلة يعد جزءا مهما في بناء أوروبا كاملة، حرة وأمنة، وهذا المنظور يكون من خلال توسيع نطاق حلف الناتو والاتحاد الأوروبي لتقليص نفوذ روسيا في الأراضي الأوروبية ومحيطها، كإدراك جيوبوليتيكي للأهمية التي يتمتع بها موقع أوكرانيا.²

خريطة رقم 7: تمثل أهمية موقع أوكرانيا



المصدر: /أوكرانيا-الغاز-الروسي-أوروبا/ <https://arabic.rt.com/business/883376>

¹ محمد مطاوع، "تفسير السياسات الأمريكية- الأوروبية والروسية تجاه الأزمة الأوكرانية"، سياسات عربية، ع13، (مارس 2015)، ص.8.

² عماد قدورة، "محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة للصراع"، سياسات عربية، ع9، (جولية 2014)، ص.45.

تعتبر أوكرانيا ثاني أكبر دول أوروبا الشرقية، تحدها روسيا من الشرق وبين الدولتين حدود مشتركة تمتد على طول 1576 كلم، وبيلاروسيا من الشمال، بولندا وسلوفاكيا والمجر من الغرب، إضافة إلى رومانيا وبلغاريا من الجنوب الغربي، البحر الأسود وبحر آزوف من الجنوب، ويعيش فيها 46 مليون نسمة بينهم 77,8% من أصل أوكراني مع أقليات كبيرة من الروس والبيلاروس والرومانيين.¹

ورثت أوكرانيا بعد انهيار الإتحاد السوفياتي قطاع طاقة قوي، لكن بسبب السياسة غير الفعالة، فإن هذا القطاع أصبح في حالة حرجة، ومن بين الأسباب التي أدت إلى تدهور هذا القطاع، نقص الاستثمار وانخفاض كفاءة الطاقة بالإضافة إلى الاعتماد الكبير على الإمدادات الأجنبية، فبالرغم من هذه الصعوبات تعد أوكرانيا واحدة من أكبر منتجي الطاقة النووية في أوروبا، إذ تمتلك 15 محطة طاقة نووية بطاقة أكثر من 13 جيجاوات مما يعني أنها تستمد حوالي 60% من الكهرباء من مصادر الطاقة النووية، إلا أنها تعاني من تناقص كميات النفط المستخرجة محليا كل سنة، مما يجعلها تعتمد على النفط المستورد إلى جانب أن معظم المصافي في البلاد لا تعمل، ويرتبط قطاع الطاقة في أوكرانيا ارتباطا قويا بالأسواق الروسية والأوروبية أين لا تزال روسيا تلعب دورا حاسما في إمدادات الطاقة بين للإتحاد الأوروبي، فدول العبور تلعب دورا مهما في سلسلة إمدادات الطاقة بين الإتحاد الأوروبي وروسيا فحوالي ثلث إمدادات الطاقة الروسية إلى الإتحاد الأوروبي تمر عبر أوكرانيا، ولهذا فإن من المعتقد أن الاعتماد الشديد للإتحاد الأوروبي على شبكة النقل

¹ - حسن سقور، "مخطط إضعاف روسيا من الخاصرة الأوكرانية .. هل ينجح؟" في:

[-archie.v.almanar.com.Lb/article.php?id=686519\(29/02/2020\).](http://-archie.v.almanar.com.Lb/article.php?id=686519(29/02/2020).)

الأوكرانية هو أحد العوامل التي حالت دون إقامة ودعم حرب شاملة في أوكرانيا، وهذا ما يبين العمق الإستراتيجي لأوكرانيا بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي.¹

يرتبط اقتصاد أوكرانيا من نواح كثيرة بروسيا بحوالي 90% من النفط الخام و60% من الغاز الطبيعي، فاستيراد هذه المواد الهيدروكربونية الإستراتيجية تأتيها من روسيا حيث تعتبر شبه جزيرة القرم نقطة التأثير الإستراتيجي والسبب في ذلك يرجع إلى تقسيم أسطول البحر الأسود، وولاء الأقليات الروسية البالغ عددها 10 ملايين، و60% من سكان شبه الجزيرة هم من الروس، 32% من الأوكرانيين و6,8% من التتار، فمن الناحية العسكرية توفر شبه الجزيرة إمكانية السيطرة على البحر الأسود، أما من الناحية الجيوسياسية فالبنية التحتية العسكرية والموانئ لها أهمية كبيرة في تقوية الأسطول، والجدير بالذكر أن اللحظة المثيرة للاهتمام في تاريخ القرم هي سنة 1954 أين قدم خرتشوف الذي هو من أصل أوكراني للأمين العام للحزب الشيوعي وزعيم الإتحاد السوفياتي شبه جزيرة القرم لأوكرانيا.²

تكمن الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا بالنسبة لروسيا في أنها أصبحت واحدة من المجالات الرئيسية للمنافسة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية خاصة ألمانيا، واعتبرت روسيا أوكرانيا كقاعدة لنقل المحروقات عبرها إلى الدول الغربية مما جعل ولاء أوكرانيا حاسما بالنسبة للاقتصاد الروسي، حيث يوفر القرب الجغرافي انخفاض أسعار النفط والغاز مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى.³

¹-Dmytro Chumake and Adrian Prokip, "Regional Stability Through Energy Cooperation: The Case Of The EU and Ukraine", **European View**, vol17, N°1, (2018), pp.75-76.

²-Péter Bertalan, "The Russian-Ukrainian Crisis And Behind, Energy Policy In The Mirror Of Eurasian Geopolitics", **The central European Journal Of Regional Development and Tourism**, vol6, Issue3, (2014), pp.10-11.

³-Dogan Girgin, **Op.cit**, p.22.

إن الحديث عن أوكرانيا يبين مدى الترابط التاريخي مع روسيا، فهي تتمتع بعلاقات تاريخية جيوسياسية، اقتصادية وجغرافية قوية جدا عبر عنها العالم البولندي الأمريكي والسياسي زبيغنيو بروجنسكي Zbigniew Brezezinski بأن روسيا لن تكون إمبراطورية أوروبية أبدا بدون أوكرانيا والتي تمثل الطموح التاريخي لروسيا.

وفي الواقع لن تفقد روسيا بعد فقدان نفوذها السياسي على أوكرانيا السيطرة على الطريق التجاري لمنتجاتها وموادها الهيدروكربونية إلى الإتحاد الأوروبي الذي يعد الشريك الاقتصادي الأكبر لروسيا، دون إغفال أهميتها للأمن القومي الروسي من خلال موقعها على البحر الأسود، أما فيما يتعلق بالدفاع فروسيا تمتلك ثلاث قواعد بحرية على سواحلها وهما في نوفوروسيسك واثنان في أوكرانيا، وفي سيباستوبول وأوديسيا، بالإضافة إلى ذلك يلعب البحر الأسود دورا مهما بالنسبة لروسيا في علاقاتها مع تركيا ومنافستها التاريخي وكذلك في نفوذها في الشرق الأوسط، آسيا الوسطى والقوقاز، ولهذا السبب فإن من وجهة نظر روسيا يمثل اقتراب أوكرانيا تجاه الإتحاد الأوروبي تحديا للأمن الوطني National Security، وهذا يعني أن روسيا على استعداد للذهاب بقدر ما هو ضروري للدفاع عن مصالحها الوطنية، ومن هذا المنظور غزت روسيا أوكرانيا.¹ لذلك فهي نقطة التوازن بين سياسات الطاقة غير المتماثلة والمصالح الجيوسياسية لروسيا والمجتمع الأورو-أطلسي في أوراسيا، وتعتبر مثلا جيدا لما يحدث في حال فشل الأطر متعددة الأطراف في زرع الانضباط المتعلق بالأداء الاقتصادي والنزعات الثنائية خاصة أداء قطاع الغاز.²

¹- Nicola Emanuele and Jakson Heiki, "The Role, Risks And The Strategic Importance Of Energy In Conflicts. The Case Of Ukraine", In Energy Security: Operational Highlights, Lithuania, **Nato Energy Security Centre Of Excellence**, N°11, (2017), p.19.

²- International Gas Union, "Geopolitics And Natural gas", Clingendael International Energy Programme, **Triennium Work Report**, (2012), p.95.

تم وصف أوكرانيا بأنها واحدة من دول العبور الأولية للطاقة في العالم، وقد حددها الإتحاد الأوروبي كبلد عبور رئيسي من حيث واردات الغاز وهذا يرجع إلى حقيقة أن حوالي 80% من الغاز الروسي يعبر أوكرانيا للإتحاد الأوروبي، فمن المنظور الأوروبي يمر حوالي 40% من إجمالي كمية الغاز المستورد عبر الأراضي الأوكرانية قبل الوصول إلى حدود الدول الأوروبية المستهلكة ويرجع هذا إلى النظام القوي لخطوط الأنابيب الذي يزيد طوله عن 35000 كلم، وإلى قدرة نقل للغاز تبلغ في المتوسط أكثر من 120 مليار متر مكعب سنويا، إلى جانب أنها أكبر الدول من حيث قدرات تخزين الغاز على مستوى العالم، أصبحت بذلك ذات أهمية كبيرة بالنسبة للإتحاد الأوروبي ومع ذلك فإن الجمع بين العديد من العوامل يجعل نقل الغاز الأوكراني مسألة حساسة في حد ذاتها وهذا راجع إلى أن نظام خط أنابيب أوكرانيا قديم، بالإضافة أنه في الحقيقة هي نفسها مستهلك كبير للغاز والأهم من ذلك الخلافات التجارية والسياسية بين أوكرانيا وروسيا حول نقل الغاز وتأثيره على دول الإتحاد الأوروبي كذلك، وبالتالي فإن الحساسية التي تشوب العلاقات الروسية الأوكرانية ترجع بالسلب على الدول الأوروبية، ولهذا تسعى أوكرانيا إلى الحفاظ على أهميتها كدولة عبور من خلال ضمان رسوم العبور كجسر رابط بين الإتحاد الأوروبي وروسيا.¹

ولعبت أوكرانيا دورا متوازنا وحذرا إلى حد ما بين القوتين الشرقية والغربية، حيث أعلن جميع الرؤساء الأوكرانيين توجهها أوروبا لأوكرانيا، وفي الوقت نفسه عملوا على تحقيق التوازن المعقد مع روسيا وذلك من أجل إدارة التبعيات الاقتصادية والطاقوية إضافة إلى التبعيات السياسية لروسيا، فقد أعلنوا على شراكة اقتصادية مع روسيا وتجنبوا الانخراط في أنظمة التكامل، والذي كان سنة 2011 حينما دعت روسيا أوكرانيا للانضمام إلى الإتحاد

¹-Anselm Ritter, "The EU's Gas Security Of Supply: Risk Analysis And Management", Belgium, Department Of EU International Relations And Diplomacy Studies, **EU Diplomacy Papers**, N°10, (2011), pp.12-13.

الجمركي الأوروبي-الآسيوي المنشأ حديثا بين بيلاروسيا وكازاخستان وروسيا، كانت هذه المبادرة طموحة تم تطويرها بالتزامن مع انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية.¹ تستحوذ غازبروم على ثلثي أرباحها من الغاز الذي يمر عبر أوكرانيا، ولهذا يجب أن يكون مفهوما أن أوكرانيا تعتمد اعتمادا كبيرا على طاقة روسيا-استهلاك الغاز الطبيعي من المنتجين الروس- وكسب معظم دخلها الأجنبي من خلال تقديم الخدمات لعبور الطاقة دون عائق، وفي سياق سياسة الطاقة الروسية أوقفت شركة غازبروم إمدادات الغاز عدة مرات خلال سنوات 2005-2006، 2007-2008 و 2008-2009 والتي أثرت ليس فقط على أوكرانيا ولكن أيضا على سياسة الطاقة لدول أوروبا الغربية، وهذا دليل على أن الأهمية الجيوستراتيجية لأوكرانيا كرابط طاقتوي بين روسيا والإتحاد الأوروبي ظهر أكثر من خلال الأزمات التي عرفت العلاقات الروسية الأوكرانية، لذلك فالمكانة المتميزة لهذه الدولة جعلها تلعب دورا محوريا في تأمين إمدادات الطاقة لدول الإتحاد الأوروبي إذ ارتبط بمفهوم أمن الطاقة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعزيز مكانة روسيا داخل الأسواق الأوروبية وإحكام سيطرتها عليها وبالتالي فإن هذه الروابط ذات تبعية متبادلة تعتمد على درجة الحساسية والانجراحية في العلاقات البينية بين كل من روسيا-أوكرانيا والإتحاد الأوروبي.² إن الحديث عن دور وأهمية أوكرانيا كرابط طاقتوي بين روسيا وأوكرانيا لا يستبعد الحديث عن دور أهمية تجارة الغاز بين روسيا وأوكرانيا.

¹-Kataryna Wolczuk, "Ukraine And Europe :Reshuffling The Boundaries Of Order", **Thesis Eleven**, vol136,N°1,(2016),p.63.

²-Srdjan Orlandic, "Geopolitical Perspective Of The Russian Federation And Brzezinski's Readings Of The Ukrainian Crisis", **Journal Of Liberty And International Affairs**, vol4,N°3, (2018),p.15.

أ/ الغاز والعلاقات الروسية والأوكرانية:

تميزت فترة الحرب الباردة باستقرار واستمرار الإمدادات من روسيا حيث لم يكن هناك انقطاع واحد ولم يسبب عبور الغاز الطبيعي عبر جمهوريات الإتحاد السوفياتي مشكلة، ذلك أن نظام خط الأنابيب كان تحت إدارة موحدة من خلال النظام المركزي السوفياتي، وأصبح أمن إمدادات الغاز إلى أوروبا يشكل تحد فقط بعد تفكك الإتحاد السوفياتي الذي غير بيئة صادرات الغاز الروسية إلى أوروبا بشكل كبير من خلال تقسيم نظام خط الأنابيب الوحيد والذي تم تطويره خلال الحقبة السوفياتية ووضع تحت سيطرة و إدارة الدول المستقلة حديثاً، وأصبحت أوكرانيا دولة العبور الأكثر أهمية لصادرات الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا أين نقلت ما يقارب 93% أي 106 مليار متر مكعب سنويا من جميع صادرات الغاز الروسية إلى البلدان الأوروبية، وهكذا أصبح أمن الإمدادات إلى أوروبا يعتمد بشكل كبير على العلاقات الثنائية بين روسيا وأوكرانيا، فأى نزاع بينهما حول شروط تجارة الغاز يعرض إمدادات الغاز الأوروبية للخطر.¹

فهناك مخاوف عميقة بشأن نطاق توفر الإمدادات الهيدروكربونية، إذ تركز الاهتمام الأوروبي على ما كان إنتاج النفط والغاز الروسي قادرا على تلبية الاحتياجات الأوروبية المتزايدة، حيث اختلفت السياسات والسلوكيات بين المرحلة التي تزعمها بوريس يلتسين وبعده فلاديمير بوتين، ففي ظل حكم يلتسين كان سلوك روسيا على الساحة الدولية غالبا ما يكون غير منظم ومتناقض في بعض الأحيان، على النقيض من ذلك فإن العلاقات مع أوكرانيا لم تكن لها استثناءات، حيث ذكر تشخيص سياسة روسيا تجاه أوكرانيا في ظل حكم فلاديمير

¹-Chi Kong Chyong, Why Europe Should Support Reform If The Ukrainian Gas Market-Or Risk A Cut-Off, (London: European Council On Foreign Relations, 2014), p.2.

بوتين الصادر سنة 2000 من أن السياسات الروسية تجاه أوكرانيا ستصبح أقل إيديولوجية وأكثر براغماتية وأكثر صرامة في العلاقات الاقتصادية.¹

وحاولت روسيا شراء أصول شركات الطاقة الأوكرانية لتعويض الديون المتركمة باعتبار اعتماد أوكرانيا في تشغيل العجلة الصناعية على الغاز الطبيعي الروسي بكميات كبيرة، وهذا دليل على أن طبيعة العلاقات الروسية الأوكرانية تتميز بالتبعية الكبيرة لأوكرانيا واعتمادها على روسيا من أجل الاستفادة من الإمدادات الهيدروكربونية بالإضافة إلى رسوم عبور الغاز عبر الأنابيب إلى دول الإتحاد الأوروبي وما يؤكد أنه خوف أوكرانيا من المشاريع التي اعتمدها روسيا لتصدير الغاز للإتحاد الأوروبي كمشروع نورديستريم1 و2 وساوث ستريم بالإضافة إلى يامال-أوروبا كمحاولة لتجنب المحور الأوكراني والسيطرة أكثر على السوق الأوروبية.²

ب/ اتفاقية الشراكة بين أوكرانيا والإتحاد الأوروبي: أوكرانيا المنفذ الطاقوي للإتحاد الأوروبي

أصبح نظام سوء إدارة الاعتماد المتبادل للطاقة راسخا بين عامي 1992 و 2004، خلال هذه الفترة كان الإتحاد الأوروبي ضعيف الخطاب مع أوكرانيا بشكل عام وفي إصلاح قطاع الطاقة بشكل خاص، حيث كانت الوثيقة الثنائية الرئيسية التي تحكم التعاون بين الإتحاد الأوروبي وأوكرانيا هي إتفاقية الشراكة والتعاون (PCA) التي كانت سارية بين عامي 1998 و 2014، وكان أحد أشكال المشاركة في الإتحاد الأوروبي من خلال برنامج INOGATE الذي تم اطلاقه في أواخر التسعينيات لتعزيز التكامل الإقليمي لأنظمة خطوط

¹-Oleksandr Sushko, "The Impact Of Russian On Governance Structures In Ukraine", Germany, Bonn, **Discussion paper**, N°24, (2008), p.14.

²- خيرى حمدان، "مصالح روسية جيواستراتيجية في أوكرانيا"، في:

(26.3.2020) [مصالح روسية جيواستراتيجية في-أوكرانيا](http://Alaraby.co.UK/Opinion/2014/4/18)

الأنابيب وتسهيل نقل النفط والغاز داخل دول ما بعد الاتحاد السوفياتي ومن ثم إلى أسواق الإتحاد الأوروبي على مر السنين، وتم توسيع نطاق INOGATE لتشمل الكهرباء والطاقة المتجددة، كذلك كفاءة الطاقة وتشجيع الاستثمار الخاص والدعم من المؤسسات المالية الدولية، وكان اهتمام أوكرانيا باستخدام الإتحاد الأوروبي لموازنة روسيا واضحا للإصلاحات المحلية كان هذا الإجراء غير مكتمل ولم تحل محل القوانين التشريعية الأوكرانية السابقة مثل: قانون النفط والغاز، قانون نقل خطوط الأنابيب، قانون قياس الغاز، قانون تنظيم الدولة في الطاقة وغيرها، خاصة وأن أوكرانيا تعتمد بدرجة كبيرة على روسيا وتمثل فقط بلد عبور لدول الإتحاد الأوروبي فيما يخص المحروقات، كان القصد من التكامل مع الإتحاد الأوروبي هو تعزيز أمن الطاقة في أوكرانيا ومحاولة وقف مشروع ساوث ستريم وإلغاء إمكانية أن تسيطر روسيا على البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا.¹

فموقعها المهم في أوروبا الشرقية ومجاورتها للدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي جعل منها طريقا للعبور ومنطقة مهمة في رسم السياسات بالنسبة لروسيا المصدرة للمحروقات من جهة والإتحاد الأوروبي المستهلك للهيدروكربون من جهة أخرى، مما زاد من أهميتها الإستراتيجية، كما أن امتلاكها منفذا على بحر آزوف والمضيق المطل عليه مضيق كيرتش بالإضافة إلى إطلالتها على البحر الأسود الذي يمتلك أهمية إستراتيجية كبيرة، لذا فإن السيطرة على أوكرانيا تساعد على السيطرة على البحر الأسود.²

فبفضل خطوط الأنابيب، جعل من أوكرانيا قلب قناة التوزيع الأوروبية وهذا ما أكده الإستراتيجي برجنسكي على أهمية جيوسياسية أوكرانيا للتحالف الغربي في التسعينيات، أين دعا إلى توسيع الإتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي باتجاه الشرق ليشمل أوكرانيا، كما

¹-Kataryna Wolczuk, "Managing The Flows Of Gas And Rules: Ukraine Between The EU And Russia", Eurasian Geography and Economics, vol57, N°1, (2016), pp.120-129.

²- زيد علي حسن الخفاجي وآسيا سليم فليح السلطاني، مرجع سبق ذكره، ص.14.

أكد برجنسكي على الأدوار الخاصة التي سيلعبونها في القارة الأوروبية في حالة تعاون فرنسا، ألمانيا، بولندا وأن هذا المحور بمشاركة أوكرانيا سيكون أكثر فعالية، لأن هذا التعاون سيشكل جوهر أنظمة الأمن *The Core Of European Security* مع الغرب وسيزيد من العمق الجيوإستراتيجي لأوروبا.¹

وتعد أوكرانيا شريكا سياسيا، اقتصاديا وإستراتيجيا فحجمها ومواردها بالإضافة إلى سكانها و موقعها الجغرافي يجعل هذه الدولة لاعبا إقليميا رئيسيا له تأثير كبير على أمن واستقرار وازدهار القارة الأوروبية بأكملها ولدى الإتحاد الأوروبي كذلك مصالح اقتصادية كبيرة في أوكرانيا من الغاز الطبيعي الذي يعبر من خلالها والمعاملات التجارية بقيمة 40 مليار أورو، فالتفاقية الشراكة هي مرحلة جديدة في تطوير العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وأوكرانيا، والتي تسعى إلى تعزيز وتنفيذ الارتباط السياسي والتكامل الاقتصادي بشكل رئيسي من خلال تعزيز الحوار السياسي والتعاون في إدارة الأزمات.²

المطلب الثاني: الأزمة الأوكرانية وانعكاساتها على علاقات الاتحاد الأوروبي- الروسي

حاولت روسيا استغلال خاصية تأمين الطاقة لأوروبا كوسيلة للضغط على الإتحاد الأوروبي، فقد أصبحت تمثل تهديدا لأمن الطاقة سيما وأن القادة الروس لا يبالون للغرب، خصوصا بعد صعود رساميل شركة غازبروم في أوائل جانفي من سنة 2006، للمحاولة منها تعدي الحدود القومية، أين بدأت روسيا توظيف صادراتها من الغاز ورفع الأسعار ومنه قطعت الإمدادات عن جيرانها المباشرين خصوصا الإتحاد الأوروبي.

¹-Burak Sarikaya, "Evaluation Of The Ukrainian Crisis Within The Context Of Regional Security Complex Theory", *Afro Eurasian Studies Journal*, vol6, Issue1 &2, (2017), pp.44-45.

²- Odysseas Spiliopoulos, "The EU-Ukraine Association Agreement As A Framework Of Intergration Between The Two Parties", *Procedia Economics and Finance*, vol9, (2014), pp.257-258.

إن جذور الخلاف الروسي الأوروبي حول أوكرانيا يرجع إلى فترة بعد الحرب الباردة ومنذ اللحظة التي طلبت فيها الولايات المتحدة الأمريكية ضم أوكرانيا إلى حلف الشمال الأطلسي، إذ أن إخراج أوكرانيا من دائرة النفوذ الروسي سيحرم روسيا من نقطة الارتكاز الجيوسياسية التي تتحكم في البلقان كما في القوقاز، بالإضافة إلى ذلك تعتبر أوكرانيا بلد الترانزيت لنقل الغاز الروسي إلى الإتحاد الأوروبي من أهم القضايا التي اختلف عليها الطرفان الروسي والأوروبي.¹

ومن جهة أخرى من سنة 2004 رد الإتحاد الأوروبي الذي انغمس في الانقسامات الداخلية الحظيرة على الدستور الأوروبي، والعمليات الأمريكية في العراق بشكل لا لبس فيه على الثورة البرتقالية في أوكرانيا، وإرسال فيكتور يوشينكو Viktor yushchenko رسالة للمجتمع الأوكراني حول الانضمام المبكر إلى المؤسسات الأوروبية والتي لم تتمكن هذه المؤسسات من إنكارها، مما تسبب في غضب موسكو وخلق أزمة ثقة استغرقت وقتاً لإصلاحها، مما يعني لبعض الأوروبيين خاصة في الشرق الدفاع عن حقوق المواطنين وسيادة الدول، بينما تمثل لروسيا تدخلاً جديداً في مجال نفوذهم أين شعرت روسيا أنها يمكن أن تطالب بوضعها الصحيح كقوة إقليمية، وكذلك كروابط تقليدية للمنطقة المحيطة، فروسيا شريك تجاري رئيسي للإتحاد الأوروبي فهذه الروابط قوية للغاية إذ أكثر من 60% من الصادرات الروسية تذهب للإتحاد الأوروبي، فمن هذه الصادرات الهيدروكربونية زودت

¹ - عباس فاضل عباس، العلاقات بين روسيا الاتحادية والإتحاد الأوروبي للفترة 2001-2015، (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط2019، 1)، ص ص 129-139.

روسيا الإتحاد الأوروبي بحوالي 32% من نفطها و42% من الغاز سنة 2007 وبالمثل شكل الإتحاد الأوروبي حوالي 40% من الواردات الروسية.¹

كان للأزمة الروسية الأوكرانية تأثير مباشر على أمن الطاقة في الإتحاد الأوروبي حيث لفتت هذه الأزمة انتباه الجهات الفاعلة في المجال السياسي، الاقتصادي والأكاديمي إلى أهمية أمن الطاقة من خلال ترتيبها على رأس أجنداتها، فهذا القطاع يتمتع بأهمية كبيرة بالنسبة لروسيا فعائدات صادراتها من المحروقات تشكل جزءا كبيرا من الإيرادات في ميزانياتها، إذ لا يؤثر هذا الصراع على المستوى الكلي ولا على المستوى النظمي والوطني فحسب، وإنما على المستوى الجزئي كذلك لما له تأثير مباشر على حياة المواطنين الأوروبيين الذين يتأثرون بنقص مصادر الطاقة أو في حالة زيادة الأسعار، فقضية الغاز ليست بالشيء الجديد في العلاقات الأوكرانية الروسية، حيث بدأت بوادر الخلافات بحل الإتحاد السوفياتي السابق نظرا لقربها الجغرافي، إلى جانب السياسات الأوكرانية المواكبة للغرب والداعية إلى العضوية المحتملة في الناتو Nato وتكامل الإتحاد الأوروبي، هذه العوامل شكلت تهديدا للمصالح الروسية وينظر إليها على أنها عقبات أمام هيمنتها الإقليمية، لأن تحول أوكرانيا خارج نطاق النفوذ الروسي يحول روسيا إلى قوة دفاعية بحتة وبالتالي عدم مقدرتها على مقاومة الضغوط الخارجية.²

¹-Francesc Serra Massan Salvador, "Russia's Foreign Policy In A World In Crisis :A Long Path To Fluid And Normal Relations", **Jean Mount/Robert Schuman Paper Series**, vol10, N°4, (May2010), p.9.

²- Morina Fatris and Fuga Përparim, "The Importance Of Transit Countries In Ensuring EU Energy Security: The Case Of Ukraine", **International Journal Of Academic Research And Refleaction**, vol3, N°4, (2015), pp.73-74.

تم تقسيم أوكرانيا قبل حرب الغاز إلى جزئين مختلفين الشرق والغرب، حيث كان الجانب الشرقي يتشكل من الأرثوذكسية الناطقة بالروسية والتي كانت مؤيدة بقوة لروسيا، أما الغرب فكان يتشكل من الروم الكاثوليك الذين كانوا قوميين عكس الروس.¹ فهذه الأزمة لا تمثل انتكاسة في العلاقات بين روسيا والغرب فحسب، بل أنها تمثل كذلك صراع جيوسياسي خطير لها عواقب اقتصادية خطيرة على حد سواء، ليس فقط لروسيا وإنما قبل كل شيء بالنسبة لأوكرانيا، إلى جانب تشكيلها تهديدا محتملا للانتعاش الاقتصادي في أوروبا، أين شهدت روسيا من جهتها مرحلة انتقالية وركود قبل اندلاع الأزمة، وبالتالي أدت تداعيات هذا النزاع إلى التأثير على الاستثمارات المطلوبة ونمو الناتج المحلي GDP الذي يقف عائقا أمام إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحديث، فهذا النزاع بين روسيا وأوكرانيا له آثار خاصة على أوكرانيا التي عرفت ركودا في النشاط الاقتصادي أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فقد أصبح يعاني من انقطاع امدادات الغاز مما أدى إلى خلق أزمة الموثوقية في الموارد والإمدادات الروسية للاتحاد الأوروبي.²

لعبت الظروف الاقتصادية المتدهورة بشكل حاد والناجمة عن الأزمة المالية وهبوط أسعار النفط إلى تأجيج هذا الأزمة، وجعلت كلا الجانبان على استعداد لإطالة أمده فتصميم روسيا على حل قضية عبور الغاز الأوكراني كان العامل الأبرز والأكثر أهمية، أين استمرت حرب الغاز الروسي مع أوكرانيا في نزاع تحول إلى حالة سيئة بشكل دوري منذ سنة 1991، توقفت الواردات من آسيا الوسطى عبر روسيا إلى أوكرانيا من 1 جانفي ومن روسيا عبر أوكرانيا إلى 18 دولة أوروبية أخرى في 06 جانفي إلى جانب فقدان العديد من السكان لعامل التدفئة في كل من بلغاريا ودول البلقان الأخرى التي تعتمد على الغاز الروسي

¹-Tuuli Varsa, "Ukraine And The European Union", **l'EuropeUnie**, N°11,(2017),p.39.

²- Peter Havlik, "Economic Consequences Of The Ukraine Conflict",The Vienna Institute For International Economic Studies,**Policy Notes And Reports14**, (November 2014),p.1.

المستورد بشكل كبير مما تسبب في أزمة إنسانية، ففي مجال الغاز لا تزال روسيا وأوكرانيا مرتبطتان ببعضهما البعض وبالبنية التحتية منذ الحقبة السوفياتية، كما لا تزال الصناعات الأوكرانية وشبكات التدفئة والإسكان المصممة جميعها لاستخدام الغاز السوفياتي الرخيص آنذاك تعتمد بشكل كبير على الإمدادات التركمانية التي تقدمها غازبروم.¹

تعددت أزمة انقطاع الإمدادات الروسية عبر أوكرانيا للاتحاد الأوروبي في فترات متعددة منها:

أ- الأزمة الروسية الأوكرانية 2006:

اندلعت الأزمة الأوكرانية بعد رفض الرئيس **فيكتور يانوكوفيتش** مطلب المعارضة اليمينية بانضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي وقبوله المساعدة الروسية كبديل للقروض الغربية المشروطة من طرف صندوق النقد الدولي، وقد سبق لأوكرانيا أن طلبت قرضا بقيمة 20 مليار، غير أن الدول الغربية المهيمنة على صندوق النقد الدولي ربطت تقديم القرض بشروط سياسية واقتصادية والتي منها إطلاق سراح السجناء اليمينية **يوليا تيموشينكو**، تدرك روسيا جيدا أن الأزمة في أوكرانيا هي أزمة اقتصادية قبل أن تكون أزمة سياسية خاصة بعد استقلال أوكرانيا سنة 1991 على أثر تفكك منظومة دول الاتحاد السوفياتي.²

يعود توتر العلاقات الروسية الأوكرانية منذ وصول **يوشينكو** إلى السلطة سنة 2004 على أثر ما عرف **بالثورة البرتقالية** التي أوصلت الشخصيات السياسية الموالية للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، وهنا بدأت تظهر ملامح تصدع العلاقات الروسية

¹- Simon Pirani, " The Russo-Ukrainian Gas Dispute2009", Zurich, Center For Security Studies, **Russian Analytical Digest**, N°53, (20 January 2009), p.4.

²- عودت ناجي الحمداني، "تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية-الروسية"، في:

[-ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=4075688r=0\(31/3/2020\)](http://ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=4075688r=0(31/3/2020))

الأوكرانية والتي تجسدت في أكثر من جانب أبرزها أزمة أسعار الطاقة، وقطع الحكومة الروسية إمدادات الغاز عن أوكرانيا التي تعتمد بشكل رئيسي على مصادر الطاقة الروسية.¹ جاءت خليفة هذا النزاع من الرفض عند وصول **فكتور يوشينكو** إلى الرئاسة سنة 2005 لاتفاق أوت 2004 والذي تضمن أحكاما بشأن أسعار التسليم ورسوم العبور وحل للديون القائمة، إلى جانب إدارة وتحديث نظام خطوط الأنابيب من خلال كونسورسيوم بينغازبروم الروسي ونفطوغاز الأوكرانية، وشهدت سنة 2005 تزامن عنصران مهمان فمن جهة، بعد أن بدأت الإدارة الأوكرانية الجديدة حرصها على إدخال علاقات الطاقة في إطار السوق اعتبرت شركة غازبروم اتفاقية 2004 ملغاة، واقترحت نفس الشيء بالنسبة لتوصيل الغاز وكنتيجة لذلك بدأت تطالب برفع أسعار السوق، ومن ناحية أخرى أصبحت ظروف إمدادات الغاز من آسيا الوسطى أكثر استقرارا حيث حاولت تركمنستان رفع أسعار الغاز أيضا، الأمر الذي جعل روسيا بعد ذلك ودون المساومة تقترح رفع سعر الغاز ما بين 160 و230 دولار أمريكي بدلا من 50 دولار أمريكي والذي تم الاتفاق عليه سنة 2004، ومع رفض أوكرانيا لهذه الأسعار قامت شركة غازبروم بقطع الإمدادات في 01 جانفي، وردت أوكرانيا عن طريق سحب الغاز المتجه لأوروبا، حيث استمرت الأزمة لأربعة أيام بعدما توصل الطرفان إلى اتفاق، مع العلم أن أوكرانيا تدرك جيدا أن السوق الأوروبية تشكل القاعدة الأساسية في الاقتصاد الروسي وعامل من عوامل الدخل الرئيسية، وهذا ما ذهب إليه العديد من المحللين الذين ركزوا على الأسباب الاقتصادية للنزاع وهذا ما ركزت عليه

¹ - محمد جاسم حسين الخفاجي، مرجع سبق ذكره، ص. 153.

أنجيلا ستانت **Angela Stent** الخبيرة في السياسة الخارجية والمختصة في العلاقات الأمريكية والأوروبية مع روسيا والسياسة الخارجية الروسية.¹

شعرت روسيا بخيبة أمل كبيرة، مما أثار قلق الكرملين بشدة أين شهدت سلسلة من الثورات الملونة تجتاح العالم بين سنتي 2000-2005، بما في ذلك هزيمة حليفها سلوبودان ميلوزوفيتش **Slobodan Milosovic** في يوغسلافيا وثورة الأرز **cedar Revolution** في لبنان، ثورة الورود في جورجيا إضافة إلى ثورة الزنبق **Tulip Revolution** في قيرغيزستان، ففي كل حالة حشدت التعبئة الشعبية الضخمة المدعومة من الغرب للأنظمة غير الديمقراطية الذي كان الكثير منها مرتبط ارتباطا وثيقا بروسيا، والهدف من هذه الثورات ليست التقليل من النفوذ الروسي في العالم فحسب، بل عملت أيضا على الإطاحة بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين نفسه، وهذا ما ساعد موسكو على رد فعلها المتطرف على انتخاب يوشينكو فيكتور، فهذه الأزمة الواقعة بين 2005-2006 لم تكن نهاية الضغط الروسي على الرئيس الأوكراني يوشنكو بل كانت البداية فقط، حيث استمر التوتر طيلة فترة حكمه، ففي كل عام تجلب اتفاقية الغاز الطبيعي مشاكل جديدة.²

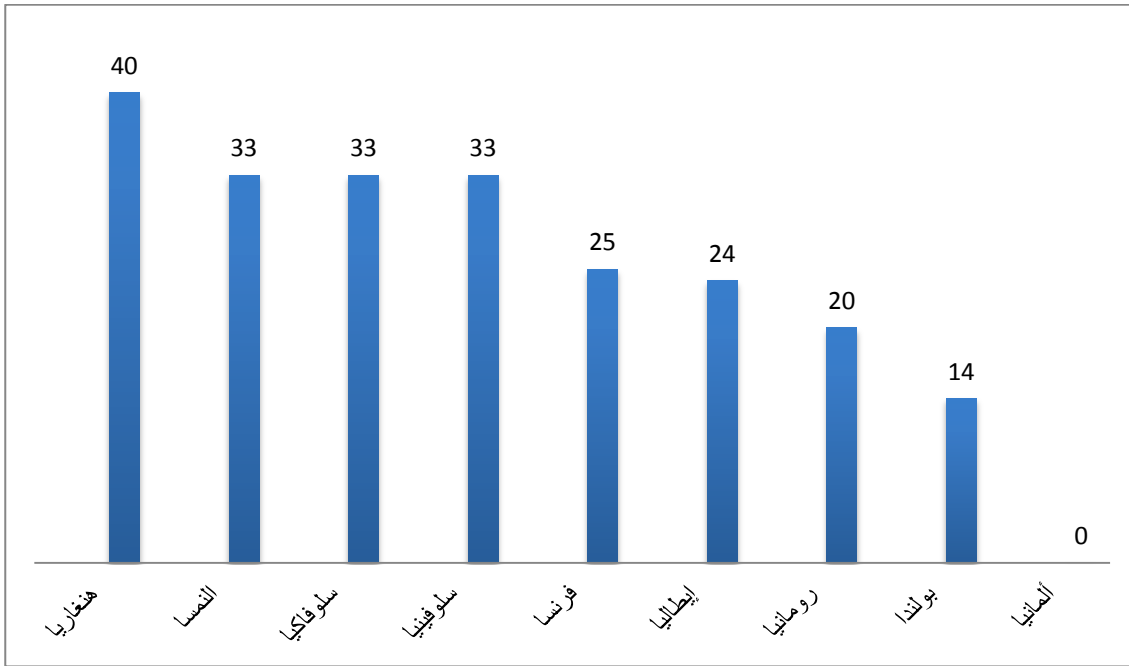
ردت شركة غازبروم على لسان رئيسها التنفيذي أليكسي ميلر **Alexei Miller** في مارس 2005 أنها لم تتمكن من توفير الغاز لسنة 2006 أكثر من المتوقع عليه ما لم تدفع أوكرانيا سعر الغاز المطلوب من 160 إلى 230 دولار أمريكي لكل ألف متر مكعب، وأنها ستقطع إمدادات الغاز لأوكرانيا اعتبارا من 01 جانفي، أعلن رئيس الوزراء الأوكراني في 26

¹-Eric Pardro Sauvageot, **Energy Disputes Between Russia and Ukraine From 2006 To 2009 : Analysis Of Russian's decisions In The Escalation Process Through The Lenses Of Prospect theory**, Doctoral Thesis, (University Of Madrid: Faculty Of Political Sciences And Sociology, Department Of Public International Law And International Relations, 2015), pp. 53-54.

²-Randall E. Newnham, "Pipeline Politics : Russian Energy Sanctions And The 2010 Ukrainian Elections", **journal of Eurasian studies**, vol4, Issue2, (July 2013), pp. 116-119.

ديسمبر 2005 أن أوكرانيا لديها الحق في 15% من الغاز الروسي المخصص للمستهلكين الأوروبيين والعبور عبر أوكرانيا، وجاء هذا إثر تهديد مسؤولي غازبروم باللجوء إلى التحكم الدولي إذ حاولت أوكرانيا سحب بعض الغاز العابر، ونتيجة لذلك عانت أوكرانيا وعدد من الدول الأوروبية من انخفاض في إمدادات الغاز الخاصة بهم، خاصة بعد وصول الصراع إلى ذروته وبدأت روسيا في 1 جانفي 2006 بتخفيض الضغط في نظام خطوط الأنابيب.¹ ويمكن استنتاج ذلك من خلال أعمدة بيانية تبين انخفاض الإمدادات من الغاز

الروسي في الإتحاد الأوروبي اعتبارا من 2 جانفي 2006 حسب الأعمدة البيانية التالية: أعمدة بيانية لانخفاض الإمدادات من الغاز الروسي في الإتحاد الأوروبي اعتبارا من 02 جانفي 2006



استنادا إلى هذه الأعمدة البيانية تعتبر كل من هنغاريا، النمسا، سلوفاكيا، فرنسا وإيطاليا أكثر الدول تضررا لانخفاض هذه الإمدادات استنادا إلى هذه البيانات، حيث كانت

¹-Olha Zadorozhna , "How Much Do The Neighbors Pay ? Economic Costs Of International Gas Disputes", Milano , Center For Research on Energy and Environmental Economics and policy, **working Paper**, N°48, (March 2012), p.5.

هناك ردود فعل قوية من دول الإتحاد الأوروبي أدى إلى إنهاء النزاع بين أوكرانيا وروسيا في 4 جانفي 2006 وذلك بتوقيع عقد مدته خمس سنوات وتحديد الأسعار لنصف العام المقبل، أعادت من خلالها شركة غازبروم تدفق الإمدادات من الغاز إلى الإتحاد الأوروبي في 3 جانفي لتجنب العقوبات التي قد يفرضها عليها الغرب، فالمستهلكون الأوروبيون شعروا بأضرار طفيفة لأن الإمدادات لم تنقطع بالكامل أثناء النزاع، لذلك لم يتوقع أن يكون تأثير كبير لنزاع الغاز الروسي الأوكراني سنة 2006 على الأداء المالي للشركات الأوروبية، وهذا لأن معظم البورصات الموجودة في الإتحاد الأوروبي كانت في أيام العطل خلال الأول والثاني من جانفي.¹

يمكن القول إجمالاً أن هناك ثلاثة عوامل كان لها أثرها على عملية صنع القرار في الكرملين تضاربت مع الدوافع الاقتصادية وشوهت المنطق الأساسي لمفهوم أمن الطاقة

1- هو الاندفاع المعلن لمعاقبة أوكرانيا بسبب تبنيها الخيار الأوروبي في ثورتها البرتقالية، الأمر الذي لم يكن في نظر بوتين مجرد انتكاسة كبيرة لحملته الرامية إلى تأكيد عظمة روسيا فحسب بل وإهانة شخصية قاسية له أيضاً.

2- ميل غازبروم القوي نحو اعتماد الأسلوب الراسخ الجذور في حسم الخلافات مع أوكرانيا بشأن الغاز من خلال الصفقات الودية، وأن إنهاء الحرب المتعلقة بالغاز بشكل سريع قد تم وفقاً لذلك الأسلوب.

¹-Ibid,p.6.

3- الاستخفاف الواضح بالتكلفة السياسية التي تترتب على هذا النوع من الأخطاء الناجمة عن التقدم إلى أبعد مما ينبغي وهو إلى حد ما حصيلة التشويه المنظم للمعلومات داخل الكرملين.¹

يتفاقم الوضع مع العلاقات الروسية الأوروبية في قطاع الطاقة بسبب الحاجة إلى مراعاة مصالح الأطراف الثلاثة ، أي البلدان التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع القرار فيما يخص التعاون في مجال الطاقة وذلك بين كل من روسيا والإتحاد الأوروبي مثل أوكرانيا، دول البلطيق وبولندا وحتى وقت قريب دور الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المعادلة.²

ب- الأزمة الأوكرانية الروسية 2009:

أصبحت روابط وعلاقات الطاقة خاصة الغاز الطبيعي بين الإتحاد الأوروبي والخلافات المتكررة راسخة في السنوات الأخيرة، لذلك تعاني الدول الأوروبية خاصة في وسط وشرق أوروبا من هذه الإستراتيجية التي تستخدمها روسيا، فممر إمداد الطاقة الشرقي يشمل الروابط المباشرة وغير المباشرة بين الإتحاد الأوروبي وروسيا أين تلعب دول العبور مثل أوكرانيا وبيلاروسيا دورا خاصا لاستيراد الغاز الروسي للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وهي حقيقة تتضح من أزمة الغاز لسنة 2009، ونقص الإمدادات بسبب النزاع بين روسيا وأوكرانيا الذي أدى إلى قطع التدفقات إلى أوروبا.³

¹- بافل باييف، القوة العسكرية وسياسة الطاقة بوتين والبحث عن العظمة الروسية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2010)، صص. 229-230.

²- V.Likhachev ,k.Westphal, " Russia-EU Energy Relations", Moscow, **Russian International Affairs council Report**, N°35, (2017),p.5.

³-Christian Hubner, "European Energy Supply Security In Light Of The Ukraine Crisis", **Kourad-Adenauer-Stiftung Facts & Findings**,N°151,(July2014),p.3.

عملت كل من روسيا وأوكرانيا على تبادل التهم بشأن هذه المعضلة الأمنية المتعلقة بإمدادات الطاقة، حيث اتهمت روسيا أوكرانيا بعدم تسديد ديونها وسرقة الغاز المخصص لأوروبا، وبالتالي ونتيجة لهذا العمل قامت روسيا بوقف جميع الإمدادات إلى أوكرانيا في 1 جانفي 2009، بينما نفت أوكرانيا كل هذه التهم وردت بأن شركة غازبروم حاولت فرض أسعار باهضة ورفض أي زيادة موازية في رسوم العبور، أما فيما يخص سعر الغاز فقد أشارت غازبروم إلى أسعار واردات الغاز الأوروبية قائلة بأنه: بموجب نظام الفهرسة System Of Indexation لأسعار المحروقات يمكن أن تدفع ألمانيا حوالي 500 دولار لكل ألف متر مكعب \$500 Per Thousand Cubic Meters وهذا خاص بالوقت الذي تأخر من 6 إلى 9 أشهر، معلنة بذلك أن أوكرانيا تسدد ديونها الغازية التي تبلغ 4,2 مليار دولار، أين تم دفع جميعها ماعدا 614 مليون دولار ابتداء من 1 جانفي 2009، وعملت في الوقت نفسه على التسامح مع الديون الكبيرة نسبيا لشركة ترانسنيستريا* Transnistria's.

تقلص الاقتصاد الأوكراني بشكل ملحوظ بسبب هذا الخلاف، حيث قال فيكتور يوشينكو في ماي أن الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض بنسبة 20 % سنة 2009، على خلفية الانكماش الكبير خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2008، أين أعرب بعض المحللين عن قلقهم في بداية سنة 2009 أن هذا الانكماش والآثار الشديدة خاصة على الصناعات الثقيلة في شرق أوكرانيا قد يسبب توترات سياسية واجتماعية أين أكد بعض

*ترانسنيستريا تم تعيينها من قبل جمهورية مولدوفا كوحدة إقليمية ذاتية الحكم، وهي ذات وضع قانوني خاص، وبعد اتفاق سنة 2005 بين مولدوفا وأوكرانيا وجب تسجيل جميع شركات ترانسنيستريا التي تسعى لتصدير البضائع عبر الحدود الأوكرانية لدى السلطات المولدوفية، وتم تنفيذ هذا الاتفاق بعد دخول بعثة الإتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية إلى مولدوفا وأوكرانيا EU BAM حيز التنفيذ في 2005، ومعظم ترانسنيستريا لديهم أيضا الجنسية المولدوفية، لكن العديد منهم أيضا لهم الجنسية الروسية والأوكرانية، كانت المجموعات العرقية في 2015 تتشكل من 34% من الروس، 33% من المولدوفيين، 26,7% من الأوكرانيين وهذا الاسم يعني ما بعد نهر دنيستر.

الاقتصاديين أن الاقتصاد الروسي قد يصل إلى أدنى مستوياته خاصة بعد تسعة أشهر من الانهيار الاقتصادي التي أدت إلى احتجاجات صغيرة لم تصل إلى درجة إحداث اضطرابات واسعة النطاق.¹

وكان الخطاب الروسي حول عدم القدرة على الدفع والموثوقية لأوكرانيا كدولة عبور للغاز صاخبا، وهو ما أثار غضب كبار المسؤولين الروس إعلان الإتحاد الأوروبي وأوكرانيا نقل الغاز في 23 مارس 2009، مما أدى إلى توقع بعض المحللين أن ينفجر صراع غاز جديد، بينما ذهب البعض الآخر أنه قد يكون الوقت المناسب للتأثير على الانتخابات الرئاسية الأوكرانية خاصة بعد افتراض موسكو أن الطقس البارد يمنحها نفوذا كبيرا ودرجة تأثير أكبر على أوكرانيا.²

بشكل عام فشلت روسيا في تطوير شراكة مع يوشينكو وبناء علاقات مع القوى السياسية الأخرى في البلاد، كما توجت علاقات روسيا المجمدة مع الرئيس الأوكراني بقرار الرئيس ديمتري مديفيدوف **Dimitriy A. Medvedev's** تأجيل إرسال سفير روسيا الجديد إلى كييف في أوت 2009، كذلك استنكر مديفيدوف قيام يوشينكو بسياسات معادية لروسيا وذلك بسبب:

✓ تدخل أوكرانيا في أسطول البحر الأسود الروسي في قاعدة سيفاستبول Sevastopol إلى جانب دعمها لجورجيا خلال الصراع العسكري الروسي مع هذا البلد في أوت 2008.

✓ سعي أوكرانيا للحصول على عضوية حلف الشمال الأطلسي.

✓ تعطيلها لتسليم الغاز الروسي إلى أوروبا.

¹-Elna Griedina and Michael Emerson, **Op.cit**, p.1.

²- Steven Pifer , “Crisis Between Ukraine And Russia, Council On Foreign Relations, Center For Preventive Action”, **DontingencyPlaning Memorandum**, N°3, (July2009),pp.3-6.

✓ إساءة معاملة المستثمرين الروس وتمجيد المتعاونين النازيين كما هو الحال

مع عقد الغاز في جانفي 2009.

أدى قرار مدفيديف ومبرره العام إلى التأثير على الانتخابات الرئاسية الأوكرانية من خلال تقويض الموقف السياسي ليوشنكو وأنصاره.¹

يمكن أن تكون قضية العبور أو الترانزيت إما في حالة توازن في حالة ما إذا كان الانحراف والخروج عبر بنود الاتفاقية مكلفا، وإما أن تكون هذه القضية خارج التوازن عندما يتمكن أحد الأطراف من تحسين حصته من خلال الإخلال بالعقد وهذا ما سعى إلى تفسيره كل من يوري يوغوروف Yuri Yegorov وفرانز ويرل Franz Wirl في البحث عن أصول وأسباب إنهاء تدفق الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا عبر أوكرانيا في جانفي 2009، مع مناقشة التفاعل الإستراتيجي للاعبين الثلاثة روسيا، أوكرانيا والاتحاد الأوروبي، وذلك على أساس ديناميكيات الخسائر الناجمة عن هذه المواجهة، فهذا الصراع له تاريخ طويل يتكرر كل سنة تقريبا لكن ميزة أزمة جانفي 2009 كانت الأطول وألحقت أكبر الخسائر لجميع المشاركين في هذا النزاع.²

انهارت علاقة الطاقة القائمة بين أوروبا، روسيا وأوكرانيا في 7 جانفي 2009، بسبب النزاع على الغاز الطبيعي تماما كما فعلت قبل ثلاث سنوات وسط درجات حرارة تحت الصفر في أجزاء كبيرة من أوروبا، أوقفت خلالها روسيا إمدادات الغاز إلى أوكرانيا ما تسببت في نقص الإمدادات في أكثر من 20 دولة أوروبية وترك الآلاف في جميع أنحاء القارة في الظلام أغلقت بسببها الخدمات الحكومية، وعلى نفس القدر من الأهمية فإن حل

¹-Andrei Tsygankov, "Vladimir Putin's Last Stand: The Sources Of Russia's Ukraine Policy", Post-Soviet Affairs, Vol3,N°4,(july2015),pp.283-284.

²-Yuri Yegorov and Franz Wirl, "Gas Transit , Geopolitics And Emergence Of Games With Application To CIS Countries", United States Association For Energy Economics, Working Paper, 10-044, (February 2010),pp.16-17.

هذه المشكلة سيكون له آثار مهمة على سياسات القوة في المنطقة حيث ناقش رئيس الوزراء الروسي في تلك الفترة فلاديمير بوتين بأن القوة الروسية في أوروبا الشرقية تعتمد على دورها كحكم أو وسيط للطاقة في أوروبا، وأن حل النزاع مع أوكرانيا يكون من خلال زيادة سيطرت روسيا على البنية التحتية لنقل الغاز في ذلك البلد-أوكرانيا-، هذا الحل من شأنه أن يعزز قدره روسيا على استخدام الغاز كأداة سياسة ضد دول المنطقة، ذلك أنه في أوروبا تشكل سياسات الغاز الطبيعي تحديا اقتصاديا وسياسيا مستمرا، إذ يعتمد الإطار المؤسسي الذي يمد أوروبا بالغاز على استقرار الاتفاقيات التي يتم إعادة التفاوض عليها بانتظام بين الموردين للغاز وبلدان العبور، لأن هذا النظام عرضة للأزمات والتعطيل، فقد أدت الاضطرابات المتكررة للغاز في السنوات الأخيرة إلى خسارة كبيرة في الإيرادات الروسية وخلق صعوبات كبيرة في أوروبا ففي أحدث نزاع، وعلى مدار بضعة أيام خسرت غازبروم أكثر من مليار دولار وبقي ملايين المستهلكين في الدول الأوروبية بدون حرارة في منتصف الشتاء.¹

يمثل اعتماد أوروبا على التعاون بين روسيا وأوكرانيا مشكلة خطيرة ومنتامية، حيث يعتمد الإتحاد الأوروبي حاليا على الغاز الطبيعي لأكثر من 22% من الكهرباء، لكن هذا لا يدل على النسبة الحقيقية، إذ يعتمد العديد من الأعضاء بما في ذلك بلغاريا، استونيا، فنلندا، لاتفيا، ليتوانيا، رومانيا وسلوفاكيا بشكل كلي أو شبه كامل على الغاز الروسي في التدفئة المنزلية وتوليد الكهرباء، بينما يستورد الأعضاء الآخرون مثل: اليونان، هولندا والمجر كميات كبيرة من الغاز الروسي، ومن بين أكبر الدول ذات مصادر الطاقة المرتفعة تعتمد ألمانيا وإيطاليا بشكل كبير على واردات الغاز الروسية بحوالي 30-35% وأن

¹-Richard B.Andres and Michael Kofman,"European Energy Security :Reducing Volatility Of Ukraine-Russia Natural Gas Pricing Dispute",Center For Strategic Research, **Strategic Forum**, N°264,(February 2011),pp.1-2.

أي نقص له يكون له تأثير كبير على اقتصادها، فمن وجهة نظر مستهلكي الغاز الأوروبيين فإن المشكلة المركزية هي أن روسيا وأوكرانيا تستخدمان بانتظام التهديد الضمني بقطع إمدادات الغاز عن دول الاتحاد الأوروبي كورقة مساومة خلال مفاوضات نقل الغاز، والأكثر من هذا تقدر أوروبا وغاز Eurogas أن الطلب على الغاز الطبيعي في الإتحاد الأوروبي سينمو بنسبة من 14 إلى 23 % بحلول سنة 2030 مع تراجع الإنتاج المحلي الأوروبي، أين ستقوم روسيا بتزويد الغالبية العظمى من هذا الطلب عبر خطوط الأنابيب العابرة لأوكرانيا.¹

ويرى الكثيرون أن الأزمة هي استمرار استخدام روسيا للطاقة كوسيلة ضغط للتأثير على صنع القرار في جوارها وعلى الإتحاد الأوروبي، في الوقت نفسه إذا كانت روسيا هي المسؤولة عن خلق هذه الأزمة، فإن الصراع السياسي الداخلي في أوكرانيا والصعوبات الشاملة في العلاقات الأوكرانية الروسية سهل الأزمة وساهم في زيادة حدتها، فهناك خلفيتان رئيسيتان تظهر الأحداث في علاقات الغاز بين روسيا، أوكرانيا والإتحاد الأوروبي في جانفي 2009:

1. الحاجة إلى الأعمال التجارية الخارجية لمجابهة مشكلة الغاز الحالية والتوافق مع الطلب المحلي والتزامات التصدير خلال ذروة الاستهلاك بسبب درجات الحرارة المنخفضة لهذا الموسم.

2. عامل نقص غاز بروم في موارد الطاقة والموارد المالية، بالرغم من امتلاك روسيا لأكبر الاحتياطات وهذه الحقيقة مؤكدة تبقى روسيا خارج النزاع، إلا أنه لوحظ انخفاض كبير في حقول الغاز الرئيسية ناديم Nadym، أورنغوي Urengoy، يامبورغ yambourg،

¹- Ibid,p.3.

مدفيجي Medvezhye.¹بالإضافة إلى حقول نديم وبورتازوفسكويي-Nadym and Pur-Tazovskoye، ويعد هذا الانخفاض هو الأصعب في حقلي الغاز السابقين، إذ يمثلان معا ثلثي إنتاج غازبروم إلى جانب النقص الكبير في تطوير حقول الغاز الجديدة في شبه جزيرة يامال Yamal وشتوكمنوفسكويي Shtokmanovskoye على رف بحر بارنتس، حيث كان من المقرر أن يبدأ الإنتاج الميداني في منتصف التسعينيات، أين شدد المحللون في مسودات إستراتيجية الطاقة الروسية الجديدة حتى سنة 2030 بشكل خاص على أهمية حقلي يامال yamal، وشتوكمنوفسكويي shtokmanovskoye لإنتاج الغاز.²

تميزت أزمة الغاز لسنة 2009 مثلها مثل أي سياسة طاقة أوروبية أخرى بأنها دليل على ضعفها وتأثرها بالاضطرابات الطاقوية التي تحدث في أوروبا الشرقية بين روسيا ودول عبور الإمدادات للاتحاد الأوروبي، فتوقف الإمدادات من أوكرانيا لمدة أسبوعين دفع بالسلطات الأوروبية لإعادة التفكير في مدى استعدادهم لمثل هذه الأزمات، فسنة 2009-2010 له انعكاس مشابه لما كان عليه في السبعينيات والمتعلقة بالصدمات النفطية وفرض الإجراءات الأمنية³.

وفي هذا السياق فمن خلال أزمات الغاز المتكررة، اعتمدت روسيا إستراتيجيتين متكاملتين، من جهة استحوذت غازبروم على حصص كبيرة من شبكات نقل وتوزيع الغاز إلى أوروبا من منطلق السيطرة على المنافذ وطرق العبور، ومن ناحية أخرى طورت روسيا العديد من مشاريع خطوط أنابيب الغاز التي تهدف إلى تجاوز بلدان العبور التقليدية وذلك

¹-Michael Gonchar and Vitalii Mortyniuk et al, "2009 Gas Conflict And Its Consequences For European Energy Security", Article in EU-Russia Energy Relations", **Eurasia Center**, Issue9, (June2009), pp.30-31.

²- Ibid, p.3.

³-Susane Nies, "l'Energie, l'UE Et La Russia", **Herodote Revues**, vol138, N°3, (2010), p.86.

بهدف القضاء على الوسطاء Intermédiaires وتنويع طرق التصدير diversification des voies d'exportations فموقف موسكو في الواقع واضح ومفهوم تمام، فليس لدى روسيا سبب لمنح تسهيلات الدفع لدولة تكون حكومتها معادية لها، وبالتالي لا تستطيع كييف Kiev الاستمرار في الاستفادة من الغاز الطبيعي بالسعر المدعوم من روسيا، بينما هو ينتقد سياسة موسكو ويسعى إلى القرب من بروكسل وواشنطن، بالإضافة إلى ذلك إذ تم تفسير ممتلكات شركة غازبروم غالبا على أنها رغبة روسية في السيطرة على عملية تبادل المحروقات نحو أوروبا، فإنهم بذلك يستجيبون لمخاوف مشروعة من موسكو لتأمين منافذها أين يمثل الإتحاد الأوروبي وحده 80% من صادرات الغاز الطبيعي الروسية.¹

يمكن إبراز المعالم الرئيسية للأزمة الروسية الأوكرانية في الفترة الممتدة من 1 إلى 22 جانفي 2009 فيما يلي:

✓ 1 جانفي: قامت شركة غاز بروم بقطع جميع الإمدادات الموجهة للاستهلاك الأوكراني بينما بقيت الأنابيب تضح الغاز إلى أوروبا.

✓ 5 جانفي: أدعت شركة غازبروم أن 65,3 مليون متر مكعب من الغاز قد سرقت خلال الأيام الأربعة الأولى من السنة، بينما ردت أوكرانيا على هذا الاتهام أنه في حالة عدم وجود عقد توريد وعبور، يحق لأوكرانيا أخذ هذا الغاز التقني Technical Fuel, gas

✓ 6 جانفي: انخفضت التدفقات لأوروبا بشكل كبير.

✓ 7 جانفي: قطع الإمدادات الموجهة للدول الأوروبية بشكل تام.

✓ 11 جانفي: نشر مراقبو الإتحاد الأوروبي

¹-Keyvan Piram, "La Russie, L'Ukraine Et La Sécurité Énergétique De L'Union Européenne", Annuaire Français De Relations Internationales, Vol3,(2012),p.133.

✓ 13-17 جانفي: تنويه من شركة غازبروم بمحاولات يومية لاستئناف التدفقات التي أعاقها أوكرانيا.

✓ 14 جانفي: رسالة موجهة من نفتوغاز NAFTO Gaz إلى شركة غازبروم إلى عدم وجود اتفاقية تقنية تمنع استئناف التدفقات.

✓ 19 جانفي: توقيع عقود توريد وعبرور لمدة 10 سنوات من 2009 إلى 2019.

✓ 20 جانفي: إعادة تدفق الغاز إلى أوكرانيا وأوروبا.

✓ 22 جانفي: تدفق الغاز إلى جميع المستهلكين الأوروبيين ورجوع الضخ إلى المستويات الطبيعية.¹

أخيرا يجب فهم مدى حساسية الإتحاد الأوروبي لهذه الأزمات المتكررة بين روسيا وأوكرانيا، وبالتالي تهديد أمنه الطاقوي في ظل اعتماده على الصادرات الروسية بدرجة كبيرة، إلى جانب احتلال أوكرانيا دائما مكانا خاصا بالنسبة لروسيا لأسباب تاريخية، ثقافية وحتى إستراتيجية لذا فإن الجذور التاريخية لروسيا تمكن أو توجد في كيف عاصمة أوكرانيا، فلدى الشعبين الأوكراني والروسي روابط شخصية وعائلية وثيقة للغاية فكلاهما من السلاف Slaves، وكلاهما يشتركان في عضويتها في الإتحاد السوفياتي السابق خلال معظم القرن العشرين، أما منالناحية الإستراتيجية فهي تؤوي الأسطول الروسي للبحر الأسود، كما تشكل أوكرانيا بالنسبة لروسيا من خلال نطاقها دولة عازلة في مواجهة الفضاء الأوروأطلسي،

¹-Simon Pirami and Jonathan Sterm et al, "The Russo-Ukrainian Gas Dispute Of January2009 :A Comprehensive Assessment", **Oxford Institute for Energy Studies**, NG27,(February 2009),p.19.

والأكثر من ذلك أنه يتم تقديمه في العقيدة الأمريكية كعنصر محوري في إستراتيجية التراجع¹.

المطلب الثالث: أزمة شبه الجزيرة القرم 2014 وتداعياتها على علاقات الاتحاد الأوروبي- الروسي

غيرت الأحداث الأخيرة التي عرفتها أوكرانيا طبيعة العلاقات الاقتصادية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة العلاقات التجارية والاستثمارية الثنائية حيث أدت الإجراءات الروسية بضم شبه جزيرة القرم وما تبعه من أعمال استنزافية مع شرق أوكرانيا إلى تعليق التعاون الاقتصادي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية مع روسيا كما صاحب هذا التعليق عقوبات اقتصادية شملت البنوك والصناعات العسكرية، وقد ردت روسيا من طرفها بخطر واردات زراعية وحيوانية من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلى جانب هذا عرفت الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 2014 تزيادا واضحا في إنتاج الغاز الصخري، مما يرشحها أن تصبح المنافس الأول للغاز الروسي في القارة الأوروبية والشرق الأقصى والأسواق الروسية.²

تكونت القرم شيئا فشيئا شعبا واقتصادا وسياسة، إذ كان غالبية سكان هذه المنطقة الفاصلة بين روسيا وأوكرانيا من الروس مع أقلية تتارية وأوكرانية، وتعتبر القرم منطقة ذات اكتفاء ذاتي اقتصادي، وبالتالي لن تشكل عبئا على روسيا إذ ما قررت تولي مسؤولية الصراع من أجلها كما تتمتع بمستوى صناعي وزراعي جيد بالإضافة إلى القطاع السياحي

¹ - Robert Del Picchia, Josette Durrieu et al, "Les Relations Avec La Russie : Comment Sortir De L'Impasse ?", **Rapport D'Information Au Nom De La Commission Des Affaires Étrangères**, Sénat N°21, Session Ordinaire De 2015-2016, (7 octobre 2015), pp.23-24.

² - نسيمه طويل، "استعادة الدور الروسي ضمن أجندة الإستراتيجية العالمية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع16، (جوان 2016)، ص.237.

المتطور وذلك لوجود المنتجات السياحية، ومن هنا لا يمكن للغرب أن يستغرب موقف روسيا وضلوعها في الأزمة الأوكرانية، وهي التي عرفت في القرم حليفة سياسية مع انتخاب **يوري ميشكوف** القومي الروسي رئيساً للجمهورية سنة 1994، وقد أعلن ميشكو بعد فوزه أن سكان القرم كشفوا عن خيارهم، وأدلو بأصواتهم من أجل الوحدة مع روسيا من أجل تعزيز الروابط الاقتصادية والعسكرية مع موسكو، والقرم تعني في لغة أهلها القلعة وأهدى **خروتشوف** وهو من أصول أوكرانية الذي تولى السلطة بعد ستالين سنة 1953 القرم إلى أوكرانيا وأعاد إليها التتار الذين هجرهم ستالين منها إلى سيبيريا، وأوزباكستان، تبلغ مساحة القرم 27 ألف كلم² ويبلغ عدد سكانها حوالي مليوني نسمة، 58% من أصل روسي، 28% أوكران و12% مسلمون تتار والباقيون من الأقليات البولندية، الأذرية والروس البيض وغيرهم.¹

إن الموقع الجيوسياسي للقرم يجعل منها بوابة للحد من النفوذ الأمريكي والأوكراني في المنطقة، إذ يقول الرئيس بوتين: "إن موقع القرم على البحر الأسود له أهمية جيوسياسية، وأحد أسباب اتخاذ خطوة ضم شبه جزيرة القرم كان لتجنب زيادة نفوذ حلف الشمال الأطلسي وهذا ما دفع روسيا لاتخاذ قرار ضم القرم للحيلولة دون وصول الحلف إلى بحر دار روسيا في منطقة تعد من أهم المناطق الجيوستراتيجية لروسيا"، وانطلاقاً من مقولة زيبغنيو بريجنسكي الذي يحث الغرب على الأوراسية، إن روسيا الاتحادية دون أوكرانيا لا تشكل إمبراطورية روسية.²

كما أن القرم تتميز بغناها بالمعادن والنفط والغاز إلى جانب الفحم والنحاس، ويقع فيها أهم مرفأ على البحر الأسود وهو مرفأ بمدينة سيفاستوبول الذي يتموضع فيه الأسطول

¹ - مديرية المعلومات، "جمهورية القرم"، سلسلة البحث الرابع، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق،

ع18، ط1، (ماي 2014)، ص ص 5-6.

² - محمود سالم السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 103.

الروسي، وتقع فيها يالطا إحدى المدن التاريخية التي تم فيها توقيع المعاهدة الشهيرة بين ستالين وروزفلت وتشرشل في فيفري 1945 وشبه جزيرة القرم هي أرض التتار تاريخياً، بلغ عدد سكانها ستة ملايين نسمة سنة 1776، وتقلص هذا العدد إلى 850 نسمة سنة 1941 وإلى 450 ألف نسمة سنة 1946 بسبب عمليات القتل والتهجير التي مارسها ستالين ضد التتار، وفي ظل الموقف العنصري الأوكراني كما يروج له الروس تنتعش في ذاكرة الروس الأوكران الأصول التاريخية الروسية للقرم وذهبوا بسبب ذلك إلى الدعوة للانفصال عن أوكرانيا التي تتشكل من 24 محافظة وجمهورية ذات حكم ذاتي هي جمهورية شبه جزيرة القرم.¹

كانت الأحداث الروسية الأوكرانية مفاجأة للعديد من الدول خاصة دول الإتحاد الأوروبي، حتى وإن كان لتحليل الأسباب يمكن في وقت ما من اكتشاف المسؤوليات المشتركة بما في ذلك سياسة الجوار للإتحاد الأوروبي التي سعى من خلالها ضم بعض الدول التي كانت في دائرة الإتحاد السوفياتي السابق، إلى جانب محاولة ضم أوكرانيا لكسر النفوذ الروسي فهي تعي أن روسيا بدون أوكرانيا لا يمكن أن تصل إلى العظمة التي تريدها، وتدخل قضية ضم شبه جزيرة القرم مرتبط بعملية انتهاك للقانون الدولي في ظل القتال العنيف الذي كان في شرق أوكرانيا بشكل خاص، حيث اندلعت الأزمة الروسية الأوكرانية مرة أخرى في 21 نوفمبر 2013 مع الإعلان عن عدم توقيع كييف Kiev على اتفاقية التجارة الحرة مع أوروبا، على الرغم من أن البدايات الأولى لهذه الأزمات تعود إلى ماضٍ بعيد، فإقتصادياً تقع الدولة تحت النفوذ الروسي، حيث أن ثلاث أرباع الأصول الصناعية الأوكرانية تقع في الجزء الناطق بالروسية وهي التي تعرف انقسامات عرقية

¹ - مديرية المعلومات، المرجع السابق، ص.6.

وتاريخية، وترى أوكرانيا أنها مقسمة بين السكان الأوروبيين وتلك الموالية لموسكو التي تقع شرق دنيبر Dniepr ومن هنا عرفت أوكرانيا تشتتا بين أوروبا وحتى الغرب من جهة، وروسيا من جهة أخرى ومع هذا أشارت استطلاعات الرأي العام سنة 2014 إلى أن غالبية الأوكرانيين أرادوا الانضمام لحلف الشمال الأطلسي كضمان للأمن بعد ألف سنة من العلاقات المتميزة مع روسيا مما أدى إلى وقوع العديد من القتلى في 19 و20 فيفري بسبب المظاهرات الشعبية من قبل الشباب في مكان ميدان place Maidan أين أثار رفض الارتباط بالإتحاد الأوروبي هذه المظاهرات التي انضم إليها المتطرفون والمناهضون لروسيا إلى جانب المعارضة، مما أدى إلى قمع الحكومة لهم قبل هروب الرئيس يانوكوفيتش إلى روسيا، ومن الجانب الآخر أصبح السكان في الشرق متطرفين فيما يخص الهوية العرقية، أين صوتت غالبية سكان شبه جزيرة القرم عن طريق الاستفتاء المحلي في 16 مارس 2014 لاستقلالهم وخاصة الدفاع عن اللغة الروسية من اللحظة التي قررت فيها كييف قمعها رسمياً، مما دفع طلب سكانها الحماية الروسية، اغتنتمت من خلالها موسكو هذه الفرصة لإعادة مساحتها الإقليمية إلى هوامشها باستخدام القوة وسياسة فرض الأمر الواقع، وبالتالي فالدفاع عن الأقليات باسم الروابط مع "الوطن الأم" Mère-patrie، يعيد إلى الأذهان الصراعات القديمة القائمة على مجالات النفوذ والتنافس الإقليمية، وتعود السياسة الواقعية من خلال نافذة الرئيس بوتين الذي ينظر إليه على أنه لاعب شطرنج ممتاز أو "انتهازي أو متحين للفرص opportuniste" مستفيداً بذلك من مكاسب المفاجأة الإستراتيجية Surprise Stratégique حول الأحداث في شبه جزيرة القرم، حيث دفعت روسيا سياستها لتوسيع أسطولها في البحر الأسود، ثم في شرق أوكرانيا منطقي دونيبتك ولوغانسك¹.

¹-André Dumoulin, " Crise Russo-Ukrainienne Conséquences Sur Les Politiques De Défense OTAN, UE Et De Défense Nationale", Bruxelles, Sécurité&Stratégie, N°126, (juin2016), pp.1-4.

أ- روسيا وضم شبه جزيرة القرم بين اللاشريعة الدولية والعقوبات الأوروبية الأمريكية:

إن الحديث عن ضم شبه جزيرة القرم ليس حدثاً عادياً في العلاقات الدولية المعاصرة، فهذه القضية تدخل ضمن سياق الأزمات الأوكرانية، وتكشف عن الأساس المنطقي لسياسات روسيا في منطقة البحر الأسود وما أعلن عليه بوتين بعودة دولته على الأرجح إلى السياسات غير المختلفة عن النمط السوفياتي السابق من الناحية الجيوبوليتكية ويلاحظ هذا من خلال خطابه في 18 مارس 2014 أمام الجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي في الكرملين والذي يشار إليه اليوم باسم **خطاب القرم** عشية اندلاع الصراع العسكري في منطقة دونباس Donbass بشرق أوكرانيا وهذا استناداً لعدة اعتبارات منها في المقام الأول: تأكيد بوتين أنه لم يعد هناك استقرار بعد تفكك القطبين، أين تميل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها إلى تهديم النظام الدولي، وبدلاً من ذلك فضلت اتباع سياسة البندقية "rule of gun" وليس سيادة القانون، مما أدى إلى شعور روسيا كخليفة إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بأنها نهبت وسرقت في بيئة الهيمنة الأمريكية.

ثانياً: فقدان المؤسسات والمنظمات مصداقيتها في ضمان الأمن والنظام العالميين، واعتبرها بوتين مجرد وكلاء متحيزين يعملون تحت إشراف الدول الغربية.

ثالثاً: تجاهل المصالح الروسية خاصة في فضاء ما بعد الشيوعية، حيث كان بوتين يرى أن الدول الغربية كانت تخفي نواياها وأفعالها وأهدافها المستقبلية منها توسيع حلف الناتو، وسياسة الجوار الأوروبي وغيرها.¹

¹-Ostap kushnir, "Russian Geopolitical Advancemnts In The Black Sea Region: The Annexation Of Crimea", **Polish Political Science Studies**, vol56,(2017),p.116.

وحسب ما أشارت إليه مجلة الاكونوميست Economist Magazine في عنوانها: الدبلوماسية والأمن بعد شبه جزيرة القرم: النظام العالمي الجديد "The Diplomacy and security after crimea" فإنه في هذا النظام العالمي الجديد سوف يكون انفصال شبه جزيرة القرم عن أوكرانيا، ووفقا لهذه المجلة فإن روسيا بوتين ستصبح مصدرا لعدم الاستقرار والنزاع، كما ترى أن التفسير الغربي لتوازن القوى المتغير في العالم ذو بعد واحد، كما تزعم أن الضم الرسمي لروسيا لشبه جزيرة القرم في 18 مارس 2014 هو انتهاك وحدة أراضي أوكرانيا وتهديم للمعايير والممارسات الدولية فيما يتعلق بمبدأ تقرير المصير الوطني.¹

شدد بوتين على أنه لا ينبغي لأحد أن يقلل من شأن روسيا لاتخاذ إجراءات حاسمة وعادية، لأن روسيا هي مشارك مستقل ونشط في الشؤون الدولية، مثل الدول الأخرى لديها مصالحها الوطنية الخاصة التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وضرورة احترامها، أما فيما يتعلق باتهام روسيا بخرق الشرعية الدولية شدد بوتين أن ضم شبه جزيرة القرم يعتبر إرثا تاريخيا مشترك وعامل مهم للغاية في الاستقرار الإقليمي، ويجب أن تكون هذه المنطقة الإستراتيجية جزءا من سيادة قوية ومستقرة، والتي يمكن أن تكون اليوم روسية فقط، وباستثناء الأهمية الإستراتيجية لشبه جزيرة القرم، فقد اعتبر بوتين الضم بأنه عمل صحيح وعادل (Right and Just action)، كما ادعى أن شبه الجزيرة أعطيت لأوكرانيا سنة 1991 على أنها كيس من البطاطس sacke of potatoes، حيث كانت روسيا أضعف من أن تطالب بحقوقها في شبه جزيرة القرم في الفترة من 1990-2014، وكان على روسيا كبح طموحات القرم بسبب احترامها للسيادة الأوكرانية.²

¹-Sergey Salushev, "Annexation Of Crimea : Causes, Analysis&Global Implications", **Global Societies Journal**, vol2,(2014),p.27.

²-Ostap Kushmir, **OP.cit**,p.117.

خريطة رقم 8: شبه جزيرة القرم



Source : <https://www.eurasianbusinessbriefing.com/wpcontent/uploads/2016/10/Crema-s-oil-and-gas-assets-Platts-ChomomorNaftogaz.jpg>

تعتبر شبه جزيرة القرم منطقة غنية نسبيا بالهيدروكربون خاصة الغاز، ففي وقت ضم روسيا لها كانت تمثل حوالي 10% من إنتاج الغاز في أوكرانيا، أما على مستوى الاحتياطات البحرية على وجه الخصوص تحولت شبه جزيرة القرم إلى منطقة مثيرة للاهتمام إذ تزود روسيا شبه جزيرة القرم بالغاز من خلال خط أنابيب وظيفي كوبان-القرم-kouban crimee منذ جانفي 2017، ومن ذلك استقادت القرم من دعم شركات الطاقة الروسية من خلال بناء محطتي غاز تعملان بالطاقة بواسطة غاز القرم والغاز الروسي مما يجعلها مكتفية ذاتيا من الناحية العلمية.¹

¹- Nicolas Mazzuchi, "La Région De La Mer Noire, Un Nouveau Talon D'Achille Pour l'Europe Et l'Alliance ? Les Enjeux Energétiques", Paris, Fondation Pour La Recherche Stratégique, **Rapport Final**, N°282, (Juillet 2018), p.12.

فالقرم تمتلك أكبر من ربع موارد الغاز الأوكرانية وبالتالي فهي تحوز على 165,3 مليار متر مكعب، ومن هنا فإن إحدى الركائز الأساسية التي تحدثت عنها الواقعية الجديدة بزعامة كينيت والتز K.waltz هي مفهوم توازن القوى Balance of power، فمن حيث المبدأ تهتم الدول بشكل أساسي ببقائها داخل النظام الفوضوي، حيث يركز هذا المفهوم على سلوك القوى الكبرى الراغبة في الهيمنة باستعمال مختلف الإمكانيات المتاحة سواء كانت عسكرية أو اقتصادية ومنها مواد الطاقة، فاستنادا إلى مفهوم توازن القوى يرى الكرملين أنه من الضروري إعاقة ميول كييف Kiev للغرب والذي يعتبر تحول واضح لميزان القوى بين الشرق والغرب، ولم يكن هذا مجرد تحول في القوة العسكرية فحسب بل كان أيضا تغييرا في مشهد الطاقة الأوروبي نظرا لأنها تعتمد على نظرية اللعبة الصفرية Zero-sum game، وعليه فإن أي تردد من روسيا كان سيؤدي إلى خسارتها وتهديد أمنها، كما يذكر جون ميرشامير John Mearsheimer أن المحاولة الروسية لضم شبه جزيرة القرم كانت ردا على الغرب خاصة توسع الناتو نحو الشرق أين عمل بوتين على أخذ شبه جزيرة القرم خشية استضافتها لقاعدة بحرية تابعة للحلف، وبالتالي عمل على زعزعة أوكرانيا حتى تخلت عن جهود الانضمام للغرب.¹

هذه العملية سمحت لروسيا بالحصول على إمدادات الطاقة التي تقع في البحر الأسود، واستنادا لما قدمه الخبراء من تحليلات فإن روسيا اكتسبت الكثير من احتياطات النفط والغاز الأوكرانية الموجودة، وعليه تم تأمين الشركة الأوكرانية المسؤولة عن استخراج الطاقة في البحر الأسود تشورنومور نفتوغاز Chornomor Naftogaz من قبل انفصاليي القرم بعد ضمها لروسيا بسرعة، علاوة على ذلك فبعد الاستفتاء في شبه جزيرة

¹-Javad keypour and Ivar Hendla, "The Annexation Of Crimea: A Realist Look From The Energy Ressources Perspective", Baltic Journal Of European Studies, vol9,N°3,(December 2019),pp.156-158.

القرم واندماجها في روسيا بدأ عمل شركة تشورنومور نفتوغاز تحت رعاية شركة غازبروم الروسية، وبسبب الإستيلاء على منشآت عسكرية وإمكانات النفط والغاز قدر المسؤولون في كييف أن أوكرانيا ستعرض في المستقبل القريب لخسارة مالية كبيرة تصل إلى 300 مليار دولار بما في ذلك خسارتها لحوالي 2,3 مليون طن نفط مكافئ، وبالرغم من هذا لا تزال العلاقات الثنائية بين أوكرانيا وروسيا من حيث الاقتصاد تحت التأثير القوي لتاريخهما السوفياتي المشترك، حيث يرتبط الجزء الأكثر أهمية من المصلحة الاقتصادية لروسيا في أوكرانيا بقطاع المحروقات، ولها أهمية جيوسياسية عميقة على وجه الخصوص تكمن في أنها دولة العبور لنقل الغاز من روسيا إلى أوروبا وأسيا الوسطى.¹

أكد بوتين أن روسيا لا تريد تقسيم أوكرانيا، وقال أنه في عقول وقلوب الناس القرم كانت وتبقى جزءا لا يتجزأ من روسيا، مؤكدا أن روسيا تخون سكان شبه جزيرة القرم لو لم تستجب لنداءاتهم لحمايتهم من كييف، وتوجه للأوكرانيين بعدم تصديق ما يقال أن روسيا تستعمل نفس السيناريو مع أوكرانيا وتضم مناطق أخرى، وبالتالي فإن عملية ضم شبه جزيرة القرم جاء نتيجة لعملية الاستفتاء الذي صوت فيه بنسبة 96% لصالح عودة القرم لروسيا.²

إن استعادة شبه جزيرة القرم بما في ذلك قاعدة سيباستوبول sebastopol لها قيمة إستراتيجية كبيرة لروسيا، وهذا لتقليل رد الفعل الدولي قبل امتصاص كل من أوروبا والولايات المتحدة أزمتهما الاقتصادية، وإعادة توجيه مصالحها تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادئ.³

¹-Srdam Orlandic, "Geopolitical Perspective Of The Russian Federation And Brzezinski's Readings Of The Ukrainian Crisis", **Jounal Of Liberty And International Affairs**, vol14,N°3,(2018),pp.14-15.

²- مديرية المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص.13.

³- Miguel Angel and Martin Ballesteros, **Ukraine And The New Russian Geopolitical Leadership, In Geopolitical Over View Of Conflict 2014**, (Spanish: Institute Of Strategic Studies, 2014), p.16.

فعلى مستوى الأجنحة العسكرية ما هو مهم بالنسبة لمجلس وزراء بوتين للمرة الأولى هو تأمين القاعدة العسكرية في منطقة البحر الأسود بعد حل اتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفياتية سنة 1991، فالقاعدة البحرية في شبه جزيرة القرم سيفاستبول هي موطن الأسطول الروسي في البحر الأسود، ونظرا لوجود بنية تحتية واسعة تجعل الميناء من أفضل القواعد البحرية الموجودة في البحر الأسود، إذ قبل الضم كان سيستمر عقد الإيجار السابق مع حكومة أوكرانيا في سيفاستبول حتى 2042 مقابل توريد النفط لأوكرانيا لمدة 10 سنوات مع تطبيق الخصم، ومع ذلك تعمل روسيا على تطوير الأسطول بإضافة 6 غواصات جديدة، و6 فرقاطات وحاملة طائرات هيلوكوبتر ميتزال الصنع، لأن هذا الموقع الإستراتيجي الذي قدمته شبه جزيرة القرم سمحت لروسيا بإضافة قدرة تشغيله كبيرة بالوصول الفوري إلى البحر الأسود، بحر أزوف بالإضافة إلى البحر الأبيض المتوسط وجنوب المحيط الأطلسي والمحيط الهندي، وعلى سبيل المثال استخدمت روسيا الأسطول سنة 2008 لنقل القوات وإجراء حصار ضد جورجيا.¹

بلغت التوترات السياسية بين روسيا وأوكرانيا سنة 2013 ذروتها بانتهاك السلامة والاستقرار الإقليمي لأوكرانيا سنة 2014، زيادة على النزاعات العسكرية في الجزء الشرقي لهذه الأخيرة والتي فرضتها روسيا منذ سنة 2014 فما فوق، ولحل هذا النزاع قرر الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في مارس 2014 فرض مجموعة من العقوبات الاقتصادية ضد المسؤولين الروسي والأوكرانيين المشاركين في عملية ضم روسيا لشبه

¹- Cheng Yong Lau, Crimea's Annexation: The Blockade Of EU's Energy Deversification Strategy In Black Sea Basin? Global Journal Of Buisness And Social Science Review, vol1, N°1, (January-March 2015), pp.52-53.

جزيرة القرم بالإضافة إلى إلغاء قمة الإتحاد الأوروبي وروسيا، ثم توسيع هذه العقوبات بشكل تدريجي في أبريل، ماي وجوان 2014.¹

وتمحورت هذه العقوبات على روسيا بحظر وتجميد السفر ضد المسؤولين الروس والأوكرانيين منها منع السفر لـ 33 شخص من بينهم سيرغي ميرونوف رئيس حزب روسيا العادلة، والذي لم يأسف على ذلك لعدم امتلاكه حسابا في أحد البنوك العالمية، حيث توقع المراقبون السياسيون أن تؤدي هذه العقوبات نتائجها لأنها تمس كثير من القادة المقربين من بوتين من بينهم السياسيون والعسكريون ورجال الأعمال، كما توسعت هذه العقوبات لتشمل منع التعامل بالفيزا والماستركرت، وتقديم الخدمات المصرفية من قبل البنوك الأوروبية والأمريكية إلى البنوك الروسية من بينها بنك روسيا وSMP، sobinbank وInvestkapital Bank أضخم البنوك الروسية.²

فإلى جانب العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية المطبقة على روسيا من طرف الإتحاد الأوروبي الذي اعتبر عملية ضم شبه جزيرة القرم بالعمل اللاشعري نظرا لاستعمال القوة العسكرية لزعزعة الاستقرار المتعمد للدولة الأوكرانية، شملت المرحلة الثالثة من هذه التدابير التقييدية العقوبات الاقتصادية، منها تقييد الوصول إلى أسواق رأس المال الأوروبية الرئيسية والثانوية لخمسة مؤسسات مالية روسية تابعة للدولة، وفرض حظر لتجارة الأسلحة على روسيا بالإضافة إلى تقييد روسيا للوصول إلى التقنيات الحساسة في قطاع الطاقة، كما أكدت الدول الأعضاء الـ 28 في الإتحاد الأوروبي تعليق المفاوضات الخاصة بشأن انضمام روسيا إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE والوكالة الدولية للطاقة A.I.E،

¹- Veebel Vijar and Markus Paul, "The bust ,The Boom And The Sanction In Trade Relations With Russia", Journal Of International Studies, vol11, N°1, (2018), p. 14.

²- سناء عبد القادر مصطفى، "قضية زج أوكرانيا إلى الإتحاد الأوروبي ورجوع شبه جزيرة القرم إلى روسيا"، في:

Ahewar.org/debat/show.art.asp ?aid=411231&r=0 (21/04/2020)

ومن جانبها اتخذت موسكو إجراءات ضد الإتحاد الأوروبي، كندا، استراليا والولايات المتحدة الأمريكية بفرض حظر على المنتجات الزراعية الطازجة وبالتالي استهداف سلاسل الزراعة الغذائية.¹

واستندت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ميثاق الأمم المتحدة ورأت أن هذا الضم يتعارض مع الالتزامات الدولية وبالتالي مبادئ القانون الدولي المنصوص عليها في المادة 2 الفقرة 4: "يمنع أعضاء المنظمة في علاقاتهم اللجوء إلى التهديد أو استخدام القوة، إما ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أو بأي طريقة أخرى غير متوافقة مع الأمم المتحدة."²

عملت هذه العقوبات المفروضة من طرف الفواعل الغربية على روسيا للحد من النفوذ الروسي الذي يسعى إلى الرجوع لعهد الإتحاد السوفياتي السابق، من خلال ضم الجمهوريات التي كانت تابعة لها تاريخيا، فالإتحاد الأوروبي يسعى إلى محاولة كبح السيطرة الروسية والحد من انقطاع الإمدادات الطاقوية الموجهة من روسيا للإتحاد الأوروبي عبر أوكرانيا، كخطوة للبحث عن الإمدادات الموثوقة، لأن معظم الدول الأوروبية ترى في روسيا المورد غير الموثوق نتيجة للأزمات المتتالية والمتعلقة بالطاقة، بينما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحد من زيادة القوة الروسية ومحاولة حصارها في منطقتها مثلما كان إبان سياسة الاحتواء، وخوفها من التقارب الروسي الأوروبي في المجال الاقتصادي .

استهدفت هذه العقوبات كذلك قطاع الطاقة الذي يعتبر المصدر الرئيس للصادرات، هذا يعني أنه تم استهداف أقسام شركات النفط والغاز، إذ لا يتم تقييد إنتاج وتسليم الغاز

¹-Anna Doiya, "L'annexion De La Crimée: Leçon Pour La Sécurité Européenne", Fondation Schuan, **Question d'Europe**, N°382, (Février 2016), pp.4-5.

²-Thierry Mariani and Jean-Pierre Derfau, "La Crise Ukrainienne Et l'Union Européenne Et La France", Commission Des Affaires Étrangères, Assemblée Nationale , **Rapport D'Information**, N°3903, (Juin 2016), p.22.

بشكل مباشر من خلال عقوبات الإتحاد الأوروبي، ولكن المستهدف هو شركة غازبروم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعكس اعتماد الإتحاد الأوروبي على الغاز الروسي، أما النفط فهو سلعة متاحة في السوق العالمية بسعر السوق، عادة ما يكون الهدف من العقوبات الاقتصادية هو تغيير السلوك السياسي للبلد المستهدف في بعض المجالات المحددة، على سبيل المثال إقناع روسيا بمغادرة أوكرانيا¹.

بالنسبة للاقتصاد الروسي، يتم تقييم العقوبات على وجه العموم أنها ساعدت في تقاوم التحديات الاقتصادية الكلية التي كانت تعاني منها روسيا، ومن أبرزها الانخفاض السريع والواضح في اسعار النفط التي بدأت في الأشهر الأخيرة من سنة 2014، زيادة على هذا فإن التأثير المزدوج لهذه العقوبات والانخفاض في أسعار النفط أدى إلى وجود ضغط نتج عنه انخفاض الروبل الروسي وزيادة هروب رأس المال، أما فيما يتعلق بالحظر الروسي على الواردات الغذائية، فهذا أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية مما زاد من نسبة التضخم².

ب- تأثير ضم شبه جزيرة القرم على الجغرافيا السياسية الأوروبية وتبني روسيا للأوراسيا

الجديدة

أدى ضم شبه جزيرة القرم والصراع الذي كان قائما في شرق أوكرانيا إلى تعليق معظم قنوات الحوار بين الإتحاد الأوروبي وروسيا، فالتوتر القائم بينهما بلور سوء الفهم الذي يعود إلى ما قبل سنة 2014 والذي أثر سلبا على العلاقات الثنائية منذ إطلاق سياسة الجوار سنة 2001، والتي أصبحت فيما بعد تسمى بالشراكة الشرقية سنة 2009، موجهة بذلك

¹-Susanne Oxenstierna and Per Olsson, **The Economic Sanctions Against Russia, Impact And Prospects Of Success**, (Stockholm: Ministry of Defence, 2015), PP.20-23.

²-ادوارد هنتنر كريشي، "العقوبات بعد شبه جزيرة القرم: هل نجحت؟"، في:

[-NATO.int/docu/review/2015/Russia/sanctions-after-crimea-have-they-worked/Ar/index.htm](https://www.nato.int/docu/review/2015/Russia/sanctions-after-crimea-have-they-worked/Ar/index.htm) (23/4/2020)

نحو أوكرانيا، جورجيا، مولودفا وأرمينيا والتي تهدف إلى تقريب القوانين إلى القواعد المعيارية الأوروبية في مختلف المجالات من خلال إضافة عنصر تجاري تفضيلي، وبالتالي فالخيار الأوكراني كان محور الخلاف بين روسيا والاتحاد الأوروبي مما أدى إلى خلق أزمة عدم الثقة من طرف روسيا بشأن هذا التوسع الأوروبي إلى مناطق نفوذ تعتبر روسية.¹

جاءت هذه الأزمة كنتيجة لإستراتيجية جيوسياسية جديدة لكل من روسيا وأوكرانيا والمتعلقة بالبحث في القرارات السياسة التي لها آثارا اقتصادية سلبية على المستوى الإقليمي والدولي، ومن بين أهم العوامل التي أثارت هذه الأزمة والتي قد تكون قادرة على رسم خريطة العلاقات الاقتصادية الدولية تلك هو سعي روسيا لاستعادة وضع القوة من خلال إتحاد أوراسي يهدف إلى إعادة تقريب الدول السوفياتية السابقة عن طريق تكامل اقتصادي أوثق، فبينما عملت روسيا على دمج أوكرانيا، أرمينيا، مولدوفا وكازخستان في هذا الإتحاد الأوراسي، حاول الإتحاد الأوروبي من خلال قمة الشراكة الشرقية التي عقدت في نوفمبر 2013 ب فيلينيوس عاصمة ليتوانيا التوسع أكثر نحو الشرق، إذ يرى بعض المحللين الروسين أن التوسعات المتتالية للإتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي في أوروبا الوسطى والشرقية لا تزال تفسر من قبل الكرملين من خلال معادلة اللعبة الصفريّة، وعليه فبعد الأزمة في شبه جزيرة القرم واجهت أوكرانيا مشكلتين:

1- الوضع الاقتصادي الصعب وتقسيم سكان المنطقة إلى قوميين موالين لأوروبا ومعارضين لروسيا، وإلى قوميين حلفاء ومؤيدين لروسيا.

¹-Yves pozzo, Di Borgo et al, "Les Relations Entre l'Union Européenne Et La Russie", **Rapport d'Information Au Nom De La Commission Des Affaires Européenne-Sénat**, N° 57, (Juin 2017), pp. 7-8.

2- في سياق ضم شبه جزيرة القرم وإلى جانب محاولة القوات الروسية زعزعة استقرار شرق أوكرانيا، أصبح من الضروري لتماسك البلاد لجوء أوكرانيا إلى الإتحاد الأوراسي.¹ كان الموقف الروسي انطلاقاً من حسابات الربح والخسارة وتحقيقاً لثوابت السياسة الروسية في جعل روسيا شريكاً ثانياً في القرار الدولي إلى جانب الحفاظ على أمنها الوطني، فاستراتيجية بوتين تسعى إلى بناء قوة روسية ودور القائد السياسي، حيث عمد إلى استخدام القوة الصلبة من خلال القوة العسكرية وتهديد الردع الاستراتيجي النووي، كالتدخل في أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم، مع استخدام القوة الناعمة من خلال دبلوماسية الطاقة والتعاون في هذا المجال.²

تسعى أوروبا أن تكون حذرة فيما يتعلق بسوق الطاقة، فروسيا تعد من بين المصدرين الأوائل في العالم، وأن أي تطورات في روسيا فيما يتعلق بالإنتاج والتصدير سيكون لها آثاراً ملموسة على أسواق الطاقة العالمية، فتأثير ضم شبه جزيرة القرم والحرب الهجينة Hybrid war fare في أوكرانيا كان شديداً على علاقات الطاقة الثنائية بين الإتحاد الأوروبي وروسيا، حيث سادت الجيوسياسة على الاقتصاد في الفترة من 2014-2015، وتحولت مصالح الطاقة الروسية إلى المحيط الهادئ.³

ركزت هذه الأزمة في شبه جزيرة القرم وأوكرانيا الانتباه على اعتماد دول الإتحاد الأوروبي على المحروقات الروسية، ففي المتوسط يستوردون حوالي ربع غازهم منها، وتعتمد

¹-Simona Mogar-Polandian and Andrea Dragoi,"crimean crisis Impact on International Economy :Risks and Global threats",2ndinternational conference.(Bucharest-Romania, ESPERA,13-14 November 2014),pp.453-454.

²- مولود بلقاسمي، "الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الروسية: دراسة نموذج الأزمة السورية والأزمة الأوكرانية: توظيف نموذج تعديل المسار في السياسة الخارجية لتشارلز هيرمان"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، 9، (جوان 2017)، صص.124-125.

³-Alexamder Gusev and Kristen Westphal, Op.cit,p.51.

بعض الدول الشرقية الأعضاء في الإتحاد الأوروبي على روسيا للحصول على 50 % أو أكثر من احتياجاتهم للغاز، وهذا ما يجعل النفوذ الروسي غير مرغوب فيه في ظل اعتماد الإتحاد الأوروبي عليه، إلى جانب طموح روسيا لخلق مجال نفوذ يتطابق تقريبا مع الإتحاد السوفياتي السابق، فأحدى الوسائل المهمة التي تعتمد عليها اليوم هو إنشاء إتحاد أوراسي كثقل موازن للإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من خلال الضغط الذي مارسته روسيا على أوكرانيا للانضمام إلى هذا الإتحاد الجديد.¹

تعتبر موسكو أن وجود حكومة أوكرانية معادية لروسيا من شأنه أن يؤثر على إمداد المحروقات من روسيا إلى أوروبا، مما يؤدي إلى اختلال في ميزان الأمن الاقتصادي الروسي، أين ستلجأ هذه الحكومات إلى سياسات عدائية اتجاه روسيا من ضمنها رفع ضريبة المرور "الترانزيت الروسي" على أراضيها أو حتى سرقته كما حدث في ظل حكم يوشينكو الموالي للغرب، وبالتالي التأثير على علاقات روسيا مع مستهلكي الطاقة الرئيسيين خاصة وأن الترانزيت الأوكراني يعتبر من بين أهم خطوط الإمدادات إلى أوروبا أما فيما يخص المعاملات الثنائية فأوكرانيا مرتبطة بروسيا اقتصاديا منذ العهد السوفياتي، لذلك توجب على روسيا الحفاظ على نفوذها داخل أوكرانيا بما يحقق مصالحها.²

اعتمدت موسكو على سياسة دفاعية متطورة مع التوسع الغربي في مجال نفوذ الإتحاد السوفياتي السابق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي إلى جانب الإتحاد الأوروبي، حيث لم تبين روسيا إيديولوجية عالمية بديلة للشيوعية، ولم تسد فيها

¹-Advisory Council On International Affairs, "The EU's Dependence On Russian Gas: How An Integrated EU Policy Can Reduce It", Netherlands, **Advisory letter** N°26, (June 2014), pp.3-4.

²-خالد بومنجل وفارق مجيب الرحمان المهدي، إدارة النزاع في أوكرانيا بين المقاربة الأمنية الروسية والأمريكية، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، 2018)، ص.81.

ديمقراطية ليبرالية، وفي مسعاها لاستعادة دور الدولة العظمى تثبت فكرة الدولة، السيادة والمجال الحيوي بذاتها كأنها إيديولوجية التي تلاءمت مع طموحات الدولة العظمى هذه عقيدة جيواستراتيجية هي العقيدة الأوراسية التي تجمع بين السلاف ومسلمي آسيا الوسطى على حدود الشرق الأوسط في مواجهة حلف الناتو، بتحالف مع إيران ودول ذات إيديولوجية قومية مثل سوريا وليبيا، وكانت المحاولة الروسية الأولى لوضع حد للمد الأمريكي اجتياح جورجيا وطرده القوات الجورجية من أبخازيا وجنوب أوستيا.¹

فوفقا لفيودور لوكيانوف Fiodor Loukianov رئيس تحرير مجلة روسيا في الشؤون العالمية ومدير مجلس السياسة الخارجية والدفاع (SVOP)، فإن مفهوم العالم الروسي يسعى إلى توضيح توجهات السياسة الروسية باعتماد شكل الإتحاد الأوراسي، المكون من روسيا، بيلاروسيا وكزاخستان والتي كانت ترغب في دمج أوكرانيا على المدى الطويل نسخة لهذا العالم الروسي Le Monde Russe، فهذه لها خصوصية إسناد جاذبية روسيائليس إلى القيم والمثل السياسية كما هو الحال في القوة الغربية الناعمة، ولكن إلى الخصائص الثقافية والتاريخية والتي عملت على تبريره من خلال ضم شبه جزيرة القرم ووحودية الانفصاليين الموالين لروسيا في أوكرانيا، ويتم استخدامه لإقناع السكان الروس والرأي العام في البلدان الأخرى بأن التوترات الحالية بين روسيا وأوروبا هو صراع الحضارة بين العالم الروسي الضامن للأرثوذكسية والأخلاق الحميدة وبين الغرب الذي لا يخلو من الطابع المسيحي والانحطاط من حيث الاخلاق.²

آمن ألكسندر دوغين دوما بالأوراسية الجديدقوصفها عقيدة تحمل خلاصا لكل المشكلات التي تعانيتها روسيا، وادعى أن الأوراسية الجديدة ستكون العقيدة القائدة في

¹-عزمي بشارة،"روسيا: الجيواستراتيجيا فوق الإيديولوجيا وفوق كل شيء"،سياسات عربية،ع17، (نوفمبر 2015)،ص.7.
²-Céline Marangé,"Les Stratégies Et Les Pratiques d'Influence De La Russie",Etudes De L'IRSEM, N°49,(Mars2017),p.39.

المستقبل والتي تستعجل روسيا قوة عظمى، وفي سعيه لمواجهة طموحات الهيمنة الأمريكية العالمية يدعو دوغين روسيا لأن تتجنب التحول إلى مجرد ملحق للإمبراطورية الأمريكية، والسعي لخلق فضاءات كبرى عبر شبكة من التحالفات بين دول عديدة من شأنه أن ينتج مركزا جديدا للقوة، كما ينظر دوغين إلى دول مثل اليابان والهند وتركيا دولاً منفصلة في آسيا والتي يراها حجر الزاوية لتحالفات أوراسيا، وأكثر حلفاء روسيا أهمية إن لم تكن الأهم على الإطلاق، ويرى ألكسندر دوغين إلى الصين باعتبارها حليفا في مواجهة الغرب.¹ فاشتداد التنافس الجيوسياسي في الفضاء ما بعد السوفيياتي مؤخرا، دفع بروسيا إلى تنظيم مجال مصالحها الخاصة، وعلى الرغم من امتلاكها موارد أقل مقارنة بالغرب، إلا أنها استخدمت مزايا مثل الامتداد الإقليمي للعالم الروسي والنفوذ الاقتصادي بما في ذلك قطاع المحروقات.²

فهذا الإتحاد الاقتصادي الأوراسي في 2015 أزال القيود الداخلية على حركة اليد العاملة وحركة رأس المال، ويخطط لدمج عدد من الأسواق الرئيسية بما في ذلك المنتجات الطبية، النقل، الكهرباء، النفط والغاز إلى جانب الخدمات المالية، حيث تطمح روسيا بشكل خاص إنشاء سوق طاقة مشتركة، كما يتوقع هذا الإتحاد الأوراسي الجديد إقامة سوق مشتركة للكهرباء وبحلول سنة 2024-2025 إنشاء سوق مشتركة للنفط والغاز، فإذا تم تحقيق هذا المسعى سيسمح ذلك بالوصول إلى شبكات الطاقة في دول الإتحاد الأوراسي بصورة متساوية وغير مقيدة، وهذا الاتجاه الروسي جاء نتيجة التوترات المستمرة بين الغرب وروسيا،

¹ -منظمة الطليعة العربية في تونس، "روسيا بوتين والجغرافيا السياسية" التقرير الإستراتيجي، ع179، (نوفمبر 2019)، ص.5.

² - Marina Lapenko, "The Ukrainian Crisis And Its Effects On The Project To Establish A Eurasian Economic Union", Connections, vol14, N^o1, (2014), p. 135.

خاصة أزمة أوكرانيا التي عمل الإتحاد الأوروبي وحلف الناتو التوسع على حسابها لكسر النفوذ الروسي في المنطقة.¹

فبعدما قرر بوتين وحكومته سعي روسيا لأن تكون دولة أوراسية، وتركيزها على كل من أوروبا وآسيا، إلى جانب إنشائها لوكالات متخصصة لتطوير مناطق شاسعة في سيبيريا والشرق الأقصى في المحيط الهادئ بتحسين البنية التحتية وبناء طرق وخطوط أنابيب الغاز الطبيعي الجديدة، يعمل الإتحاد الأوروبي من جهته إلى إعادة توجيه اهتماماته الجيوسياسية إلى مناطق أخرى تتمتع بإمكانيات طاقوية مهمة، خاصة وأن روسيا تعتبر الممون الأول للإتحاد الأوروبي، وفي ظل توالي الأزمات في أوروبا الشرقية وتعرض دول الإتحاد الأوروبي إلى انقطاع الإمدادات المتكررة يسعى الإتحاد الأوروبي إلى تغيير بوصلته الطاقوية إلى مناطق آسيا والشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط كأحد استراتيجيات تنويع الإمدادات الطاقوية، وذلك لكسر النفوذ الروسي وضمان أمنه من المحروقات.

المبحث الثاني: الإتحاد الأوروبي وجيوبوليتيك تنويع مصادر الإمدادات من المحروقات

كاستراتيجية لكسر النفوذ الروسي

تمثل المحروقات مصدرا أساسيا في اقتصاديات الدول الصناعية، خاصة دول الإتحاد الأوروبي التي تستهلك من هذا المورد الكثير نظرا لعدم اكتفائها ذاتيا إلى جانب ضعف الإنتاج المحلي مقارنة بنسب الاستهلاك، وعدم قدرة الدول المنتجة داخل الإتحاد من

¹-Jeronion Perovic, "Russia's Turn To Eurasia, Russian Efforts To Integrate Some Post Soviet States In To The Common Framework Of Eurasian Economic Union, Could Have A Lasting Impact-Europe Should Take Note", Policy Perspectives, vol6, N°5, (August 2018), p.4.

تلبية طلبات جميع الدول الأعضاء، ومن هذه الدول المنتجة للنرويج التي لم تستطع حتى تلبية حاجياتها الداخلية من المحروقات هذا من جهة ومن جهة ثانية التحدي الكبير الذي يمثله الإمداد الروسي عن طريق شركة غازبروم والاحتكار الذي تمارسه من خلال أنابيب نقل الغاز الطبيعي لدول الإتحاد الأوروبي، فروسيا تعتبر المورد الأول والأساس في منطقة أوروبا الشرقية التي تتميز بعدم الاستقرار وكثرة الصراعات.

إن القرب الجغرافي بين روسيا ودول أوروبا الغربية كان عاملا أساسيا لإحكام السيطرة الروسية على الأسواق الأوروبية والتي تعتبر من أكبر الأسواق الطاقوية في العالم، مما دفع بدول الإتحاد إلى البحث عن طرق واستراتيجيات تنويع الإمدادات للخروج من هذه التبعية، خاصة وأن المنطقة عرفت نزاعات أدت إلى قطع الإمدادات الطاقوية عن الدول الأوروبية، مما خلف أزمة عدم الثقة في الطرف الروسي وهذا ما أثبتته الأزمة الأوكرانية الروسية سنوات 2006، 2009 و 2014 بضم شبه جزيرة القرم.

أصبح جيوبوليتيك الطاقة وأمن الإمداد بالنسبة للإتحاد الأوروبي موضوعا حرجا وموضعا للخلاف في نفس الوقت، وتجدر الإشارة إلى التوجه الأوروبي إلى مناطق تمتاز بغناها بالمحروقات منها شمال إفريقيا أين تعتبر الجزائر من الدول البارزة في تأمين امداد الإتحاد الأوروبي بمادة الغاز الطبيعي عن طريق أنابيب وناقلات بحرية، إلى جانب منطقة الشرق الأوسط من خلال رؤية الدور القطري في إمداد أوروبا بهذه المادة الحيوية، دون إغفال ما تحتويه منطقة قزوين من موارد بإمكانها أن تكون المفتاح لضمان أمن الإمدادات من المحروقات، هذه الخريطة التي وضعها الإتحاد الأوروبي على رأس أجندته الاقتصادية كمحاولة لإعادة تقييم علاقاته مع روسيا قد تساهم في تخفيف الضغط الروسي على دول الإتحاد الأوروبي فيما يخص نقل الغاز الطبيعي.

المطلب الأول: التوجه الأوروبي لمنطقة المتوسط ودور الجزائر في تأمين الإمدادات

الطاقوية

تتفرد منطقة المتوسط عن باقي المناطق بميزات جيوسراتيجية هامة وحيوية نابعة من عدة اعتبارات جوهرية، في مقدمتها الموقع الجغرافي المتميز الذي يتوسط قارات العالم القديم (آسيا، إفريقيا وأوروبا)، كما يعد المتوسط الجسر الرابط بين الشرق والغرب عن طريق مضيق جبل طارق وقناة السويس التي افتتحت سنة 1869 وتحول معظم الطرق الملاحية إليه، والتي انعكست على كثافة الحركة التجارية والعسكرية المارة عبره إذ يعد بمثابة القاعدة الجنوبية لحلف الناتو والمنفذ الرئيسي لروسيا باتجاه المياه الدافئة، كذلك تشرف على سواحله الشمالية والشرقية دول ذات وزن سياسي فاعل على الصعيد الدولي لعل في مقدمتها فرنسا، إيطاليا، إسبانيا وتركيا، تمتد على سواحله الجنوبية والشرقية شبكة واسعة من خطوط نقل الطاقة المصدر من الخليج العربي وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى.¹

للمتوسط عدة امتدادات أخرى بين القارات الثلاث وهي تنقسم إلى ثلاث مجموعات

وهي:

1- المجموعة الأوروبية: وتضم 9 دول : فرنسا، إسبانيا، اليونان، إيطاليا، البرتغال، قبرص ومالطا.

2- المجموعة الآسيوية: وتضم 5 دول: تركيا، لبنان، الأردن، سوريا، والكيان الصهيوني.

3- المجموعة الأفريقية: وتضم 5 دول: الجزائر، تونس، ليبيا، مصر والمغرب ويتصل المتوسط بالعديد من المسطحات المائية أبرزها البحر الأسود عبر مضيق الدردنيل، والذي يربط الشمال التركي بالجنوب الروسي، والبحر الأدرياتيكي الذي يعتبر بمثابة حد فاصل بين

¹-هاشم كاظم صبيحي، "الأهمية الجيوستراتيجية للبحر المتوسط-دراسة في الجغرافيا السياسية"، مجلة أبحاث ميسان، المجلد 6، ع12، (2010)، ص.193.

شبه الجزيرة الإيطالية وغرب شبه جزيرة البلقان، كما يوجد أيضا بحر "إيجيه" بجزره العديدة الرابطة ما بين تركيا وشبه الجزيرة البلقان، كما تجدر الإشارة إلى أن قناة السويس تشكل امتدادا بحريا يربط المياه المعتدلة لحوض المتوسط بالمياه الدافئة للمحيط الهندي، ولقد ساهمت هذه القنوات والممرات، المائية في جعل المتوسط من أهم المسطحات المائية، نظرا لموقعه الجغرافي، الفلكي والقاري والذي تجعله في قلب العالم ومركز الكرة الأرضية فضلا عن الحالة المناخية.¹

لعلاقات الطاقة بين الإتحاد الأوروبي ودول البحر المتوسط تاريخ طويل، إذ عمل الإتحاد الأوروبي على وضع إستراتيجية لإنشاء مجتمع طاقة أورو-متوسطي من خلال إنشاء نموذج طاقة إقليمي جديد، كجزء من إستراتيجية أمن الطاقة ويعمل الإتحاد الأوروبي على خلق وإنشاء العديد من الموردين وعلى وجه الخصوص فإن أحد الإجراءات الموضوعية هو العمل مع الدول الأعضاء لتطوير الوصول إلى الموردين البديلين بما في ذلك ممر الغاز الجنوبي، البحر الأبيض المتوسط والجزائر من أجل التقليل من التبعيات القائمة على الاعتماد على مورد واحد.²

تمثل الجزائر إلى جانب روسيا والنرويج أحد أكبر ثلاثة موردي غاز للإتحاد الأوروبي مع 53 مليار متر مكعب، فإن طاقة خط الأنابيب بين الإتحاد الأوروبي والجزائر تساوي تقريبا خط أنابيب نورد ستريم1 الروسي، حيث سيسمح الاستخدام الكامل لهذه السعة

¹- هشام بن حداد، السياسات الأمنية للإتحاد الأوروبي في حوض المتوسط، الجزائر: دراسة حالة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (جامعة وهران 2 محمد بن أحمد: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2019)، صص. 59-60.

²-Gregory T.Papanikos, "Energy Security, The European Energy Union And The Mediterranean Countries", Athens Journal Of Mediterranean Studies, vol3, Issue 4, (October 2017), p.350.

بتغطية حوالي 23% من إجمالي واردات الإتحاد الأوروبي من الغاز، بالإضافة إلى ذلك توفر الجزائر ما قيمته 37 مليار متر مكعب من قدره تسييل الغاز الطبيعي.¹

تعد الجزائر من بين الدول المغربية التي تمتلك الغاز الطبيعي كمورد استراتيجي بالنسبة للدول الأوروبية، وهي الدولة الأكثر تأمينا في المجال الاقتصادي منذ استقلالها والذي يعتمد كليا على الصادرات من حيث المحروقات، ويعتبر الغاز الطبيعي بأنه مادة جذابة لاعتبارات بيئية، خاصة فيما يتعلق بإنتاج الكهرباء ورفض الدول الأوروبية كإيطاليا، إسبانيا وبلجيكا الاستمرار في الطاقة النووية مما عزز دور الغاز كمورد بديل عن المصادر النووية وأكثر من ذلك سلامة إنتاج الكهرباء من الغاز الطبيعي بدل المفاعلات النووية بالنظر إلى ما حدث في حادثة تشيرنوبيل، وفوكوشيما باليابان.

طبع على العلاقات الجزائرية الأوروبية في مجال الطاقة عبر مراحل تطورها مظاهر التعاون، والتي ارتبطت أساسا بالاعتماد المتبادل بين الجانبين، فأوروبا كانت بحاجة إلى المحروقات الجزائرية، البترول في البداية ثم الغاز حاليا وبدورها كانت الجزائر أيضا بحاجة إلى الزبون الأوروبي لتسويق منتجاتها الهيدروكربونية، كما غلب على هذه العلاقات مظاهر الاختلاف خاصة في إطار العلاقات الثنائية حول عقود التموين وسعر الغاز.²

لا يزال النمو الاقتصادي في دول شرق وجنوب البحر المتوسط المنتجة للطاقة يعتمد بشكل كبير على الهيدروكربونات لتشجيعها على تطوير نظرة إقليمية مشتركة مع جيرانها

¹-Jakaterina Grigorjeva, "Starting A New Chapter In EU-Algeria Energy Relations, A Proposal For A Targeted Cooperation", Berlin, Jacques Delors institut, **Policy Paper** 173,(30September2016),p.3.

²- حكيم غريب، "البعد الطاقوي في العلاقات الجزائرية-الأوروبية: الواقع والآفاق" مداخلة في إطار الملتقى الدولي: "الأمن الطاقوي بين التحديات والرهانات"، (قائمة: جامعة 8ماي1945، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 25-26 أكتوبر 2016)، ص.490-491.

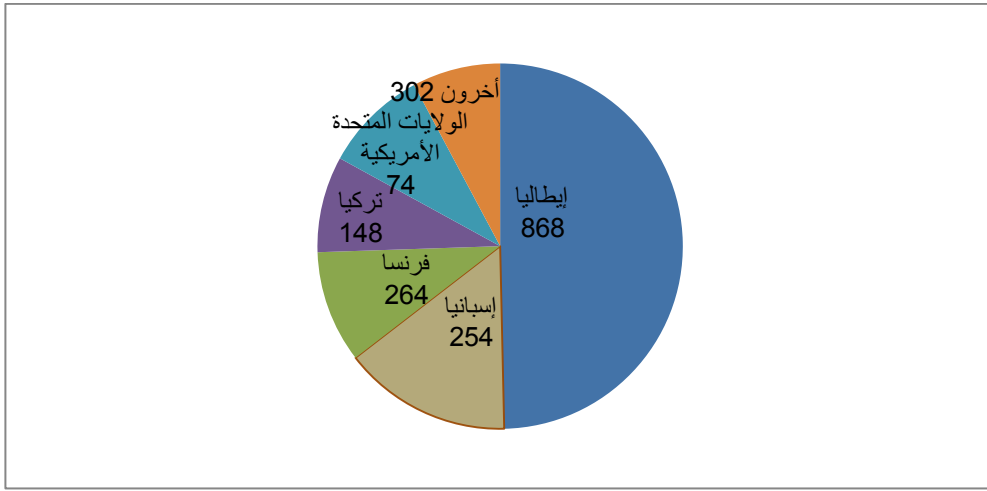
المتوسطين وهذه حالة الجزائر، حيث تسعى المفوضية الأوروبية إلى تعزيز شراكتها مع مورديها الرئيسيين للطاقة والتي ترى أنها يجب أن تكون ذات منفعة متبادلة وتعكس ترابطها المتبادل أو اعتمادها المتبادل في توجيه أمن الإمدادات الخاص بها، وتشير إلى أنه من مصلحة الإتحاد الأوروبي أن يعلق أهمية أكبر على تعاونه مع الجزائر في مجال الطاقة، والسعي لإكمال عملها فيما يخص مسودة اتفاقية الطاقة التي من شأنها أن تعزز التعاون الثنائي في هذه المسألة.¹

فالجزائر من أكبر عشرة منتجين للغاز الطبيعي في العالم، وهي أيضا أكبر ثالث أكبر الدول الأعضاء في الأوبك OPEC بعد إيران وقطر تقوم بتصدير الغاز عبر خطوط الأنابيب إلى أوروبا وباستخدام ناقلات الغاز الطبيعي المسال (LNG) إلى العديد من البلدان، ففي سنة 1964 كانت الجزائر أول منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم، وهي تمثل اليوم رابع أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال بعد إندونيسيا، ماليزيا وقطر حيث تصدر حوالي 13% من إجمالي الغاز الطبيعي المسال في العالم، وهو ما يشكل 35% أي 682 مليار متر مكعب من إجمالي صادراتها من الغاز، يتم تصديره من قبل 28 ناقلة للنفط الخام. ولا تزال الجزائر لاعبا هاما في سوق الغاز العالمية، إذ إنها ثالث أهم مصدر للغاز الطبيعي في الإتحاد الأوروبي بعد روسيا والنرويج، والتي تمثل 20% من واردات القارة، فأكثر من 97% من صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي بمتوسط 2,118 تريليون متر

¹-Moncef ben Abdallah and Samir Allal et al, **Towards A Euro-Mediterranean Energy Community: Moving From Import-Export To A New Regional Energy Model**, (Institut De Prospective Economique Du Monde Méditerranéen, 2013), pp.36-37.

مكعب تتجه لأوروبا، وتعتبر كل من إسبانيا وإيطاليا من العملاء الرئيسيين التي يتم توريدهما بشكل رئيسي عبر خطوط الأنابيب عبر البحر الأبيض المتوسط بعقود طويلة المدى، ويمثل الشكل التالي المستوردين للغاز الطبيعي الجزائري سنة 2007 كما يلي:

مخطط رقم 2: مستوردي الغاز الطبيعي الجزائري الوحدة: مليار متر مكعب



المصدر: وكالة الطاقة الدولية

معظم صادرات الغاز الطبيعي المسال الجزائرية يتم تصديرها إلى أوروبا الغربية خاصة فرنسا، إسبانيا، تركيا ومن العملاء الأوروبيين الآخرين نجد كل من البرتغال، إنجلترا، اليونان وسلوفينيا، حيث أن تمتع الجزائر بهذه الإمكانيات الطاقوية الهائلة جعلها تحتل هذه المكانة في سوق الطاقة العالمي، بالإضافة إلى أنها تعتبر المورد الموثوق لإمدادات الطاقة خاصة للإتحاد الأوروبي حتى في وقت الأزمات، وهذا ما جعل دول الإتحاد الأوروبي تعتبر

الجزائر المورد المتميز وأحد الحلول الممكنة لكسر الاحتكار الروسي لإمدادات الغاز لدول الإتحاد الأوروبي.¹

أ- إمكانات الوقود الأحفوري في الجزائر/ الغاز الطبيعي

يمثل قطاع الهيدروكربون الجزائري حوالي 60% من إيرادات الميزانية، وبنحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 97% من عائدات التصدير، أين تعد الجزائر واحدة من أقرب دول الإتحاد الأوروبي التي توفر الغاز عبر ناقلات الغاز الطبيعي المسال وخطوط الأنابيب، حيث ترغب السلطات الجزائرية التأكيد على سمعة البلاد كمورد موثوق ومستقر للغاز والتي تحترم عقودها، ومساحتها كأكبر دولة في إفريقيا لها مزايا ووفرة المحروقات إلى جانب البنية التحتية لنقل الغاز وقربها من جنوب أوروبا جعلها في وضع جيد لتلبية الطلب المتزايد على الغاز الطبيعي من دول الإتحاد الأوروبي.²

يعد الغاز الطبيعي أهم مورد استراتيجي للجزائر، فالأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية التي تحوزها جعلت من الطاقة الركيزة الأساسية في العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي وجوهر مختلف حوارات ونقاشات الطرفين كون الجزائر بإمكانياتها وطاقاتها الإنتاجية لمادة الغاز الطبيعي بحاجة إلى التسويق خارج الجزائر أين يسعى الإتحاد الأوروبي لحماية قاعدته الصناعية التي كانت تعتمد على الفحم ثم تحولت إلى الاعتماد على الغاز لاعتبارات بيئية وكذلك إيجاد منفذ للخروج من الضغط الروسي في المنطقة، وتستمد أهمية الطاقة بالنسبة للإتحاد الأوروبي من كونه يستهلك ما نسبته 14 إلى 15% من الاستهلاك العالمي للطاقة، كما يستورد 16% من الغاز الطبيعي المتداول في

¹-Azzedine Lyachi, "The Changing Geopolitics Of Natural Gas: The Case Of Algeria", PHD, (James A. Baker III, Institute For Public Policy Rince university, November, 2013), pp.6-8.

²-Hamza Hamouchene and Alfons Pérez, **Energy Colonialism: The EU's Gas Grab In Algeria**, (Barcelona: The Observatory On Debt And Globalization, 2016), pp.7-8.

السوق الدولية أي ما يمثل 450 مليار متر مكعب، أين تعتمد الإمدادات الطاقوية للإتحاد أساسا على الوقود الأحفوري الذي يمثل 78% من استهلاكه، مقسمة كالتالي: 40% بترول، 23% غاز طبيعي، 15% فحم، وهذا ما يطرح مشكل التبعية الطاقوية المتزايدة على الدول المنتجة بسبب نقص الإنتاج المحلي والاستهلاك المتزايد.¹

ترتكز مناطق إنتاج الغاز الطبيعي في حاسي الرمل وهو أكبر الحقول الغازية في العالم يقدر الاحتياطي فيه بنحو 3650 مليار متر مكعب، مما يجعل الجزائر تحتل المرتبة الثامنة عالميا في هذه الثروة الهامة، بإنتاج قدره نحو 60,3 مليار متر مكعب سنة 1999 وبه تكون الجزائر من أكبر المنتجين للغاز في العالم، حيث تم نقل الغاز الطبيعي من مناطق الإنتاج إلى الساحل بواسطة سبعة أنابيب ليصل وحدات التميع، ثم يتم تصديره للخارج بواسطة الناقلات الضخمة، حيث تقدر طاقة مركبات التميع في أرزيو وسكيدة ب 30 مليار متر مكعب في السنة، وبلغ طول أنابيب البترول والغاز في الجزائر سنة 2000 نحو 15000 كلم، أين ترتبط حقول الغاز الجزائري بالأسواق الأوروبية عبر أنابيب عابرة للمتوسط، ويتم التركيز على الغاز الطبيعي كمورد إستراتيجي في سياسة الطاقة الجزائرية في المستقبل حيث سيحتل مكانة الصدارة في التصدير وفي الاستخدام المحلي، وتجدر الإشارة إلى أن الشركة الوطنية سوناطراك وفروعها المختلفة المشرفة على عمليات التنقيب، النقل والتسويق احتلت سنة 1996 المرتبة العاشرة عالميا، وفي سنة 1999 كان رقم إجماليها

¹ - أيمن بوكردون، "الغاز الجزائري والتصور الطاقوي الأوروبي: قراءة في الراهن والبرهان"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 5، ع2، (2018)، ص.9.

889 مليار دينار، حققت من خلالها أرباحاً قدرت بـ 11 مليار دينار وأنتجت 118,4 مليون طن من المحروقات.¹

عرف سجل إنتاج الغاز المسوق بين عامي 2005 و2013 انخفاضا بنحو 11% من طاقة إنتاج 89 مليار متر مكعب إلى حوالي 80 مليار متر مكعب، ثم سجل ركود عند 83 مليار متر مكعب خلال العامين المواليين، لكنه عرف انتعاشاً سنة 2017 بزيادة ملحوظة قدرت بـ 14% مقارنة بسنة 2015 ويرجع ذلك جزئياً إلى عودة منشآت معالجة الغاز في تيغنتورين في عين أميناس إلى كامل طاقته نتيجة تضررها خلال الهجوم الإرهابي سنة 2013 وإلى زيادات صغيرة أخرى في إمدادات الغاز بما في ذلك عين صالح إضافة إلى ذلك تم رفع إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي ومؤخراً بعد تشغيل خزانات جديدة في ولاية جنوب غرب البلاد، ومن المتوقع أن تنتج ما مجموعه 9 مليار متر مكعب في السنة وهذا ما يمثله الجدول التالي:

جدول 3: حقول الغاز الجديدة في جنوب غرب الجزائر

الاتحادات consortium	الإنتاج المتوقع Projected production مليار متر مكعب/النسبة	تاريخ التكاليف commissioning	المشروع project
سوناطراك، ريبسول، DEA، ايديسون	2,7	ديسمبر 2017	رقان نورد
سوناطراك، طوطال ،سيبسا CEPSA	1,8	مارس 2018	تيميمون

¹-عليان محمود عليان، الغاز الطبيعي العربي: من مضيق جبل طارق إلى مضيق باب المنذب التحديات والمخاطر الاستعمارية، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2016)، ص 124-135.

توات Touat	سبتمبر 2019	4,5	سوناطراك، نبتونا إنر جي
المجموع		9.0	

Source :companies websites and press article

واجهت عملية التكليف بمشاريع الغاز في جنوب غرب البلاد التي تم توقيع اتفاقياتها في أوائل سنوات الـ 2000 تأخيرات طويلة بسبب عدد من العوامل منها المشاكل الإدارية والتعاقدية، قيود البنية التحتية فضلا عن تأثير إعادة الهيكلة بين الشركات الدولية المشاركة في البداية في اتحادات هذه المشاريع.¹

يمثل الغاز الطبيعي الجزائري أحد عناصر قوة الدبلوماسية الجزائرية إضافة للموقع الجيوإستراتيجي بين القارة الأوروبية والقارة الإفريقية، والامتداد الغربي الإسلامي ولاكتساب عنصر اللاعب الإقليمي بين القارتين الأوروبية والإفريقية تحتاج الجزائر إلى القدرة على إدارة ورقة الغاز الطبيعي لتعزيز هذه المكانة الإستراتيجية، نظرا للموقع الجغرافي التي تتميز به الجزائر إضافة إلى صفتها بالمورد الموثوق الأمر الذي أدبالاتحاد الأوروبي للعمل على ربط القارة الأوروبية بأنايبب الغاز الطبيعي عبر المتوسط كإستراتيجية لتتنوع الإمدادات الطاقوية وضمان أمنه الطاقوي، حاولت من خلالها الجزائر إدارة ورقتها الغازية عن طريق إعطاء الغاز الطبيعي مكانته الهامة في التعامل مع الدائرة الأوروبية بصفة شاملة، فالجزائر تدرك أهمية الطاقة بالنسبة للأمن الأوروبي باعتبارها تلعب دور الشريك المتزن، وهي الصفة الدبلوماسية التي يطلقها الأوروبيون على الجزائر.²

¹-Mostefa Ouki, "Algerian Gas In Transition: Domestic Transformation And Changing Gas Export Potential", The Oxfrd Institute For Energy Studies, Oies paper, NG151, (October 2019), pp.3-4.

²- مصطفى صايح، "دبلوماسية الغاز الطبيعي الجزائري... بين القوة والقدرة " في:

[-http://defense-Arab.com/Nb/showthead.php?t=43980](http://defense-Arab.com/Nb/showthead.php?t=43980)

ب- أنابيب نقل الغاز الطبيعي من الجزائر لدول الإتحاد الأوروبي عبر المتوسط:

تتكون شبكة خط أنابيب الغاز الحالية بين الجزائر وأوروبا من هيكلين رئيسيين خط أنابيب الغاز بين الجزائر وإيطاليا عبر تونس "أنريكو ماتتي ENRICO MATTEI"، وخط أنابيب الغاز بين الجزائر وإسبانيا عبر المغرب "بيدرو دوران فاريل PEDRO Duran FARREL" وخط "ميد غاز MED GAZ" بين الجزائر وإسبانيا.

ب.1/ خط أنابيب الغاز الجزائري-الإيطالي عبر تونس "أنريكو ماتتي":

خط أنابيب الغاز "أنريكو ماتتي" (ترانسميد) هو الأول من نوعه الذي أطلقته سوناطراك حيث تعود فكرة بناء خط أنابيب يربط شمال إفريقيا بإيطاليا من قبل شركة إنبي ENI الإيطالية أوائل السبعينيات، حيث توصلت سوناطراك وإنبي ENI بعد مناقشات طويلة واعتبارات تاريخية وإستراتيجية إلى اتفاق في 22 أكتوبر 1977 لتمويل وبناء خط الأنابيب، سعت إيطاليا من خلال شركة ENI ضمان أمن إمدادات الطاقة الخاصة بها بعدما كانت تعتمد فقط على الإتحاد السوفياتي السابق وهولندا، كما سعت سوناطراك من جهتها زيادة تعزيز علاقتها مع شركة إنبي ENI.¹

يمتد هذا الخط من حاسي الرمل في الجزائر إلى وادي الصفصاف بتونس إلى إيطاليا، حيث بدأ العمل به سنة 1983 بطاقة 8 مليار متر مكعب، ثم تم توسيع منظومة الخط سنة 1995 بزيادة طاقتها لتصل إلى ما يزيد عن 24 مليار متر مكعب/السنة.²

¹-Abdelaziz Touahri, "Gazoducs Algérie-Europe: Stress Energetique Ou Sécurité D'Approvisionnement ?", **Revue Des Sciences Economiques De Gestion Et Sciences Commerciales**, Vol11,N°2,(2018),p.577.

²-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، تنمية موارد الغاز الطبيعي في الدول العربية، (الكويت: الصفاة، 2009)، ص.80.

وفي سنة 2000 أطلق على هذا الرابط إسم أنريكو ماتى ENRICO MATTEI، تعرض هذا الأنبوب لهجمات إرهابية سنة 1997 أدت إلى تعطيله لمدة خمسة أيام، مما جعلته يصنف ضمن قائمة الأنابيب العالمية التي لا يمكن الاعتماد عليها بدرجة كبيرة، وفي 28 فيفري 2010 تم إنجاز 594 كلم في منطقة بئر العاتر بتبسة بغية رفع حجم الصادرات إلى 7مليار متر مكعب سنويا ينطلق هذا الأنبوب من مدينة عين صالح مرورا بحاسي الرمل، ليصل إلى الحدود التونسية بمسافة تقدر بـ 550 كلم عابرا الأراضي التونسية بحوالي 370 كلم حتى منطقة الهوارية، ليقطع بعدها مسافة 155 كلم عبر البحر المتوسط حتى منطقة مازارا دال فالو MAZARA del vallo بمدينة صقلية بايطاليا بمسافة تقدر بـ 340 كلم بعدها يمتد ليصل إلى شمال إيطاليا على مسافة تقدر بـ 1,070 كلم مواصلا وجهته نحو سلوفينيا ثم أوروبا الشمالية بقدرتها تصديرية تصل إلى 30,2 مليار متر مكعب سنويا، ويمكن أن يرتفع إلى 33,5 مليار متر مكعب سنويا.¹

كما أبرمت كل من سوناطراك وإني الإيطالية اتفاقية لتمديد واردات الغاز الطبيعي من الجزائر لايطاليا حتى سنة 2027، كما تنص الاتفاقية على خيار التمديد لمدة عامين آخرين حتى سنة 2029، وفي هذه المذكرة تسلط سوناطراك الضوء أيضا على القدرات التي تملكها من حيث التسييل والبنية التحتية لنقل الغاز، وفي الواقع لديها ثلاث خطوط أنابيب دولية بسعة إجمالية تبلغ 52 مليار متر مكعب في السنة من بينها خط أنابيب عبر المتوسط ترانس ميد بقدرتها تصل إلى 32,5 مليار متر مكعب وهو ما يعرف بخط أنابيب أنريكوماتي.²

¹ - العربي العربي، "مستقبل التبادل الطاقوي بين الجزائر والإتحاد الأوروبي سيناريو الغاز الطبيعي 2030"، المجلة

الدولية للدراسات الاقتصادية، ع5، (فيفري 2019)، صص 196-197.

² - Youcef Salami, "Sonatrach Donne Les Chiffres Des Exportations De Gas", sur : [Liberte-Algerie.com/actualite/sonatrach-doune-les-chiffres-des-Exportatins-de-gaz-316909\(2020/06/13\)](http://Liberte-Algerie.com/actualite/sonatrach-doune-les-chiffres-des-Exportatins-de-gaz-316909(2020/06/13))

ب.2- خط أنابيب الغاز الجزائر-إسبانيا عبر المغرب بيدرو دوران فاريل: Pedro Doran

Farrel

كانت فكرة ربط خط أنابيب الغاز بين الجزائر وإسبانيا كخيار استراتيجي لرفع مستوى الغاز الجزائري، لكن المعرفة التكنولوجية والوضعية الطاقوية لم تكن في صالح هذا المشروع ولم تتم صياغة ديناميكية جديدة حتى نهاية الثمانينيات، في الواقع تشير أفاق توازن الطاقة الإسبانية منذ نهاية الثمانينيات إلى اهتمامها الكبير بالغاز وفي أبريل 1991 تم توقيع بروتوكول اتفاق تجاري بين الجزائر وإسبانيا وقعت سوناطراك وشركة غاز ناتورال عقد بناء خط أنابيب الغاز المغربي الأوروبي (GPDF) في العام الموالي، أين بدأ العمل في القسم الجزائري في أكتوبر سنة 1994 ليتم بدأ تشغيل خط أنابيب الغاز في نوفمبر 1996 وازدادت الأحجام سنة بعد أخرى، ارتفعت طاقتها الأولية البالغة 8,5 مليار متر مكعب في السنة في عام 2004 لتصل إلى 11,5 مليار متر مكعب.¹

يمتد خط الأنابيب بيدرو دوان فاريل لمسافة 1,620 كلم، بلغت تكلفته 2,3 بليون دولار أمريكي، ينطلق من حقل حاسي الرمل في الجزائر إلى الحدود المغربية، وتملكه شركة الطاقة الجزائرية سوناطراك حيث يصل طول القسم الجزائري إلى 5,5 كلم، بينما القسم المغربي يصل طوله إلى 522 كلم تملكه الحكومة المغربية، يشعل المشروع المشترك فرع شركة الغاز الإسبانية غاز نتورالوترانسغاز لجمهورية التشيك، ويقطع القسم البحري من خط الأنابيب مضيق جبل طارق بطول 45 كلم، يصل هذا الأنبوب إلى قرطبة ثم في النهاية إلى البرتغال.²

¹ - Abdelaziz Touahri ,Op .cit,p.578.

² -خط أنابيب المغرب -أوروبا، في:

ب.3- خط أنبوب ميدغاز:

ينطلق هذا الأنبوب من حاسي الرمل مرورا ببني صاف الواقعة بالغرب الجزائري ليصل إلى مدينة الميريا Almeria الاسبانية، ومن ثم يتفرع إلى مدينة ألباسيتي Albacete وبعدها مدينة شنشيللا Chinchilla، وتتولى تسييره على الأراضي الإسبانية شركة أوناجاز Enagas، يبلغ طوله 1,050 كلم، منها 550 كلم في الأراضي الجزائرية كما يقطع هذا الأنبوب مسافة تحت البحر تقدر بـ 200 كلم وإلى عمق يصل إلى 2160 متر تشترك فيه خمسة شركات مساهمة هي :

سوناطراك 36%، سيبسا CEPSA وايبردول Iberdrol بنسبة 20% لكل منهما، أنديسا Endesa و.ج.د، فسويز G.D.F Suez بـ 20% لكل منهما أيضا.¹

يهدف هذا الخط إلى تصدير 08 مليار متر مكعب في السنة من الغاز الطبيعي إلى إسبانيا، حيث كان من المتوقع يوضع في الخدمة سنة 2009، يتكون الجزء البري منه في مرحلته الثانية من أنبوب بقطر 1,2192 متر يبدأ من سوقر إلى أرزيو بطول 218 كلم، وتهدف هذه المرحلة إلى تغذية المصانع المستقبلية لتسييل الغاز وتحويله إلى سوائل GTL في منطقة أرزيو.²

تمت دراسة فكرة الربط المباشر بين الجزائر واسبانيا من خلال خط الأنابيب تحت الماء منذ السبعينيات، ثم أجريت دراسات الجدوى، لكن الافتقار إلى إتقان تقنية التركيب في المياه العميقة منعت المشروع من التجسيد، ودخل خط ميدغاز بين الجزائر واسبانيا الخدمة رسميا في 2 مارس 2011 خلال احتفال نظم في الجزائر شارك فيه الرئيس التنفيذي لشركة سوناطراك نور الدين شرواتي ورئيس إتحاد البناء بيدرو ميرو، يستغرق الغاز حوالي ثلاث

¹ - العربي العربي، مرجع سبق ذكره، ص.199.

² - منظمة الأقطار العربية، مرجع سبق ذكره، ص.80.

ساعات للوصول إلى إسبانيا عبر هذا الخط حيث تبلغ الطاقة الإنتاجية لميدغاز 11.4 مليار متر مكعب في السنة، منها 8 مليارات ستستخدم للتصدير، كما تعتبر سوناطراك المساهم الأكبر في ميدغاز بنسبة 43% من رأس المال، تليها شركة سييبسا بنسبة 42% وشركة غاز ناتورال فينوسا Gas Natural Fenosa بنسبة 15%، إذ يوفر هذا الخط إمدادات موثوقة ويلبي الطلب المتزايد على الغاز الطبيعي.¹

ج- خط أنبوب غالسي Galsi Pipeline:

يعتبر مشروع غالسي مشروع مشترك بين سوناطراك و6 شركات أوروبية لإنشاء أنبوب غاز يربط بين الجزائر وإيطاليا عبر سردينيا، حيث تم التعاقد على إنشاء شركة دراسات تتكفل بإعداد دراسات الجدوى سميت بـ غالسي، تساهم سوناطراك فيها بـ 36%، ايديسون 18%، أونيلباور وEnel power بـ 13,5%، وينترشال بـ 13,5%، اينرجيا E.O.S Energia بـ 9%، بروجميرسا progmirsa بـ 5% وسفيرس SFIRS بـ 5% كذلك يمتد هذا الأنبوب الرابط بين الجزائر وإيطاليا على مسافة تقدر بـ 1470 كلم، ويبدأ من حاسي الرمل إلى القالة ثم عبر البحر إلى غاية سردينيا ثم إلى شمال روما casteglionne Dellapescaia، حيث تقدر الطاقة الأولية لهذا الأنبوب بـ 8 مليار متر مكعب سنويا من الغاز وبعمق يصل إلى 2000 متر، هذا المشروع يخدم إيطاليا وجنوب فرنسا بالإضافة إلى البلدان الأوروبية في شمال الألب، كما تم توقيع بروتوكولات اتفاق حول تمويل واستلام الغاز الطبيعي من خلال أنبوب الغاز المستقبلي بين سوناطراك، ايديسون بقدرة 2 مليارم³، ENel

¹- Belgacem Tahchi, "La Guerre Des Gazoducs", Outre-Terre Revue Européenne De Géopolitique, N°41, (2014), pp.2-3.

power 2 مليار م³، هيرا 1 مليار متر مكعب، وورلد انيرجي 0,5 مليار متر مكعب، وكذلك اسكوبيا آلي 0.5 Ascopia Ale مليار متر مكعب.¹

يسعى الإتحاد الأوروبي من خلال هذه الأنابيب إلى تنويع مصادر الإمدادات كجزء من الإستراتيجية لتأمين الطاقة، علما أن الاستهلاك الأوروبي في تزايد مستمر مقارنة مع الإنتاج الذي يعرف انخفاض كبير، فالاعتماد على النرويج لا يضمن استمرار الإمدادات خاصة وأن دول الإتحاد الأوروبي عرفت عدة أزمات في أوروبا الشرقية أين كانت أوكرانيا هي المحور الأساسي في ربط علاقات الطاقة بين روسيا والإتحاد الأوروبي، عمدا للإتحاد الأوروبي إلى التوجه نحو المتوسط حيث كانت الجزائر الوجهة الأساسية لإمدادات الغاز الطبيعي، كما عملت الجزائر من جهتها على استغلال ورقة الطاقة ومقايضتها بالطاقة النووية، ومنه يمكن تلخيص صادرات هذه الأنابيب في الجدول التالي:

جدول رقم 4: خطوط أنابيب التي تربط الجزائر بعملائها الأوروبيين.²

خط الأنابيب	المكان	إلى الوجهة	السعة مليار م ³
عبر المتوسط ترانسמיד، انريكو ماتي	حاسي الرمل	البر الرئيسي لايطاليا تونس وصقلية	33,5
الغاز المغاربي- الأوروبي بيدرو دوران فاريل	حاسي الرمل	قرطبة، اسبانيا، عبر المغرب	08

¹- نسرين برجى ومبارك بوعشة، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع31، (2012)، ص.72.

²-Azzedine Lyachi, Op.cit, p.8.

11,4	الميريا، اسبانيا	بني صاف	ميد غاز
08	بيومبينو، إيطاليا	حاسي الرمل	غالسي

وعليه يمكن وضع خريطة توضح مسارات أنابيب الغاز من الجزائر لدول الإتحاد

الأوروبي

خريطة رقم 9: مسارات أنابيب الغاز الجزائر - الاتحاد الأوروبي



Source: https://www.marefa.org/Gas_pipelines_across_Mediterranee_and_Sahara_map-en.svg.

أما فيما يخص مشروع نقل الغاز من الصحراء الكبرى إلى أوروبا، فقد عملت سوناطراك في 9 جويلية 2007 في بروكسل العاصمة الأوروبية بحضور وزير الطاقة والمناجم السابق شكيب خليل إلى جانب نظيره من النيجر وممثل حكومة نيجيريا كذلك مفوض الطاقة الأوروبية على إطلاق حملة الترويج للمشروع الضخم خط أنابيب الغاز عبر الصحراء TSGP بالإضافة إلى مداخلات ممثلي كل دولة والمفوض الأوروبي للطاقة أندري بيبالجس Andris Piebalgs الذي قدم من خلالها مكتب التصميم البريطاني بانسين IPA جدوى المشروع، فخط أنابيب الغاز عبر الصحراء TSGP هو مشروع عملاق جزائري نيجيري مسجل في إطار تنفيذ نيباد، تقدر تكلفته بأكثر من 10 مليار دولار، ويهدف إلى نقل ما بين 20 إلى 30 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من نيجيريا إلى أوروبا عبر النيجر والجزائر، حيث يبلغ طوله الإجمالي 4128 كلم، تعبر 1037 كلم منه أراضي نيجيريا،

و841 كلم عبر النيجر وأطول مقطع 2310 كلم سيعبر الأراضي الجزائرية إلى ساحل البحر المتوسط، كما يتضمن المشروع بناء حوالي 20 محطة ضغط ستنتهي في جزئها البري إما في بني صاف في الغرب أو القلعة في الشرق.¹

هذا الخط من شأنه أن يحتل مكانا أكثر بروزا في ميزان الطاقة العالمي، إلى جانب مصادر الطاقة المتجددة الأخرى، حيث يعد الغاز الطبيعي مصدر طاقة مفضلا للتنمية في إفريقيا ويوفر وسيلة لتكامله مع اقتصاد العالم، أين تقدر الاستدامة الاقتصادية النيجيرية والفوائد المتوقعة من احتياطات الغاز بحوالي 5 ترليون متر مكعب أي ما يعادل حوالي عشر سنوات من استهلاك الإتحاد الأوروبي، وفي ضوء عوامل الطلب المتزايد من أوروبا بسبب استنفاد حقول الغاز الأوروبية والحاجة إلى بديل للغاز الروسي، من المرجح أن يظل الطلب من أوروبا مرتفعا، وبالتالي فإن خط أنابيب نقل الغاز عبر الصحراء TSGP سيكون هذه الاقتصاديات الإفريقية من الوصول إلى سوق جديدة لاحتياطياتها من الغاز، مما يساهم في زيادة دخلها، أما عن الجانب الأوروبي فسيتم ضمان أمن الإمدادات الطاقوية في حال حدوث أزمات أخرى في أوروبا الشرقية والخروج من المأزق الأمني الطاقوي الذي يعانيه من السيطرة الروسية على الإمدادات لدول أوروبا الغربية عبر أوكرانيا.²

فغاز الخطوط أنابيب الطبيعي بين الجزائر والسوق الأوروبية تساهم بشكل كبير في زيادة الدخل الجزائري الذي من المفروض أن يساهم في تطوير الاقتصاد، كما تسعى الجزائر من خلال هذا استغلال هذه الورقة لمواجهة تعصب الدول الأوروبية إزاء بعض القضايا ضمن إطار الشراكة الأورومتوسطية، خاصة ما تعلق منها بحرية تنقل الأشخاص بين

¹-Sonatrach, "projet Trans-Saharan Gas-Pipeline TSGP", AT :

Euro-petrole.com/projet-trans-Saharan-gas-pipeline-Tsgp-m-F-1191(14/06/2020)

²-Jerome G .Egbeand Stephan A.Takim et al,"Design Approach For Trans-Sahara Gas pipeline Transmission",International Journal Of Engineering Research & Science, Vol2,Issue3, (March 2016) ,p.143.

ضفتي المتوسط كما يسعى الإتحاد الأوروبي إلى الاستثمار في الجزائر باعتبارها الشريك المتزن والعمل على تنويع مصادر التمويل خارج روسيا.

المطلب الثاني: منطقة الخليج والدور القطري البديل لضمان أمن إمدادات الطاقة

تعتبر منطقة الخليج ذات عمق وأهمية إستراتيجية بالنسبة للشرق الأوسط وباقي المناطق الأخرى، وهذه المناطق هي إيران، البحرين، العراق، الكويت، قطر، عمان، العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، هذه المنطقة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لأمن أوروبا الطاقوي خاصة المحروقات فاحتياطاتها الهائلة جعلها قطبا للاستثمارات الأجنبية فيها خاصة في مجال الطاقة ومن بينها دولة قطر.

تمثل قطر ثالث أكبر احتياطيات للغاز وتحتوي على أكبر شركة منتجة للغاز الطبيعي المسال في العالم منذ تأسيسها سنة 1934 حيث احتلت شركة قطر غاز Qatargas مركزا رائدا في قطاع صناعة الغاز الطبيعي المسال، مع قدرة إنتاجية إجمالية تبلغ 42 مليون طن سنويا، هذه الشركة تساهم بتنويع مصادر الطاقة في بلدان أوروبا، آسيا والشرق الأوسط إلى جانب القارة الأمريكية كما تساعد هذه البلدان على تنويع وضمان مواردها من الطاقة على المدى البعيد.¹

أ- الاحتياطي القطري من الغاز وحقول الإنتاج

قدر في قطر قيمة الاحتياطي من الغاز الطبيعي نهاية سنة 2010 بحوالي 25,201 مليار متر مكعب، وفي نفس المدة المذكورة وصل إنتاجها 17 مليون طن متر سنويا، هذه العلامة المميزة مكنت قطر لتصبح أكثر منتج للغاز الطبيعي المسال، وفي سنة 2011 بدأ خطي تسييل الغاز الطبيعي المسال في شركة قطر بإضافة زيادة في حصة قطر من الإنتاج

¹ - دانيال كانتني، "العصر الذهبي للغاز الطبيعي المسال"، مجلة توتال الخاصة بالشرق الأوسط، ع3، (2012)، ص.11.

العالمي تصل إلى 30% تزود 23 دولة بالغاز وتشكل حوالي 28% من إنتاج الغاز الطبيعي المسال في العالم، ومن أجل تجنب الإفراط في المعروض من الغاز، تدرس قطر إمكانية إنتاج حقلها الشمالي في المدى البعيد مقابل الطلب العالمي المتوقع حيث أوقفت عقود التصدير للغاز حتى سنة 2013 وأكتفت قطر بنقل الطاقة إلى أمريكا الشمالية والجنوبية ، أوروبا وآسيا.

يوجد في قطر حقل الشمال الممتد على مساحة تزيد عن 6 آلاف كلم² والذي يحتوي على مخزون احتياطي يزيد عن 25,4852 ترليون متر مكعب، حيث يستخرج الغاز من هذا الحقل الواقع تحت سطح البحر، ومن أهم المشاريع للغاز الطبيعي المسال في دولة قطر والذي من خلاله تم عقد شراكة ما بين دولة قطر وقطر للبترول وإكسون موبيل لإنجاز مشاريع محلية لتطوير الغاز المحلي ومن بينها:

* **غاز الخليج:** تم إنجاز المرحلة الأولى من هذا المشروع سنة 2005 وبطاقة تسويقية بلغت حوالي 228,6 مليار متر مكعب يوميا، ويعد هذا المشروع من أهم المشاريع التنموية لحقل الشمال وقد جهز لتلبية الطلب المتزايد للصناعات المحلية وتزويد الغاز لعدد من محطات توليد الطاقة ومصانع تحلية المياه في البحر إلى جانب صناعات البتروكيمياويات في قطر.

* **برزان للغاز:** حيث من المتوقع أن يوفر المشروع 0,34 مليار متر مكعب من الغاز يوميا وأن ينطلق الإنتاج بنهاية 2014 ويضم 30 بئرا بحريا وثلاث منصات وخطي أنابيب من قياس 81,28 سنتمتر.

* **مشروع مصفاة رأس لفان للمكثفات:** يعمل على تصفية المكثفات الذي يعالج بحدود 140 ألف برميل يوميا من المكثفات ويحولها إلى غاز للبترول السائل والنفط والكيروسين وزيت الديزل.

* مشروع رأس لفان للهيليوم: يعمل على استخراج الهيليوم الخام من الغاز الطبيعي المسال وبطاقة إنتاج تناهز 182,88 مليون متر مكعب من الهيليوم السائل سنويا مما يجعل هذا المشروع من دولة قطر أحد أكبر منتجي الهيليوم في العالم إذ تبلغ نسبة ما تنتجه قطر من الهيليوم 10% من الإنتاج العالمي¹.

تعتبر مرافق قطرغاز البحرية من بين المرافق الرائعة ليس فقط من حيث سجل السلامة، ولكن أيضا من منظور الموثوقية، مما يضمن الإنتاج المستدام للغاز الطبيعي المسال من مصنع قطر غاز البري، تدير قطر جميع المنشآت بما في ذلك البحرية نيابة عن مساهمها في جميع أصولها، قطرغاز 1، قطرغاز 2، قطرغاز 3، وقطرغاز 4 البحرية وتقع العمليات على بعد 80 كلم شمال شرق البر الرئيسي لقطر².

خضعت شركة قطرغاز للغاز الطبيعي المسال المحدودة لعدة توسعات منها:

- قطرغاز 1: تبلغ طاقته حوالي 10 مليون طن سنويا من الغاز الطبيعي المسال وينتج هذا المشروع المكثفات والكبريت.
- قطرغاز 2: يهدف إلى تطوير ومعالجة غاز حقل الشمال بمعدل 2,8 بليون قدم مكعب (0,85 مليون متر مكعب) يوميا لإنتاج الغاز الطبيعي المسال من خطي إنتاج طاقة كل منهما 7,3 مليون طن في السنة وقد بدأ في الإنتاج سنة 2009.

¹- بان علي حسين المشهداني، "الأفاق المستقبلية للغاز الطبيعي في سوق الطاقة العالمية مع إشارة خاصة إلى دولة قطر"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، ع31، (2014)، ص.137.

²- The Pionner, " Outstanding Safety Achievement For Qatargas offshore Operations 10 Years Without LTI", The Magazine Of Qatargas Operating Company Limited, Issue 136, (June 2012), pp.2-3.

- **قطرغاز3:** يهدف إلى تطوير ومعالجة غاز حقل الشمال بمعدل 8,7 مليون طن سنويا يوميا لإنتاج الغاز الطبيعي المسال من خط إنتاج واحد بطاقة 7.8 مليون طن في السنة، وقد بدأ في الإنتاج سنة 2010.
- **قطرغاز 4:** يهدف إلى تطوير ومعالجة غاز حقل الشمال بمعدل 8,7 مليون طن لإنتاج الغاز الطبيعي من خط إنتاج واحد بطاقة 7,8 مليون طن في السنة وقد تبدأ في الإنتاج 2011.¹

أما خط الغاز الوحيد عبر الحدود في دول مجلس التعاون الخليجي هو خط أنابيب دولفين Dolphin pipeline الذي بدأ بنقل الغاز من قطر إلى الإمارات العربية المتحدة سنة 2007، وفي سنة 2008 بدأ التمديد في توصيل الغاز القطري إلى عمان شركة دولفين للطاقة المشروع المشترك الذي يمتلك ويشغل خط الأنابيب، وتخضع لسيطرة مجموعة مبادلة الاستثمارية في أبو ظبي، مع حصص قليلة تملكها أوكسيدونتال Occidental وتوتال TOTAL، يتمتع هذا الخط بسعة تبلغ 33 مليار متر مكعب في السنة، لكن قدرته التشغيلية تقتصر على 20 مليار متر مكعب في السنة، حيث في سنة 2011 كانت تعمل بسعة الثلثين تقريبا، حملت من خلالها 17 مليار متر مكعب من قطر إلى أبو ظبي ودبي، و2 مليار متر مكعب أخرى إلى عمان، ويمكن ملء خط الأنابيب بالسعة إذا كان مزودا بضغط إضافي، لكن نزاعات التسعير أوقف رغبة قطر في تخصيص غاز إضافي لخط الأنابيب، تعتبر سيطرة قطر على الصادرات مهمة سياسيا، فالخلاف حول محاولات قطر

¹ - بان علي حسي المشهداني، المرجع السابق، ص ص. 137-138.

للسعي إلى كسب أسعار أعلى للقدرة المتبقية وإعادة تقويم الأولويات الجيوسياسية القطرية دفع مسوقي الغاز القطريين إلى البحث عن الأسعار والأسواق خارج منطقة الخليج.¹

تقوم قطر غاز بتشغيل جميع خطوط إنتاجها ومرافقتها الحالية، بما فيها المرافق البحرية وكذلك مصفاة لغان ومرافق الكبريت المشترك، ومشروع الغاز الأحادي إلى جانب مشروع غاز البترول المسال المشترك، حيث تركز رؤية قطر غاز على أن تصبح الشركة الرائدة في مجال الغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم بداية من سنة 2015 والتي تعرف كفاءة التشغيل في جميع عملياتها والتزامها بمعايير الصحة والسلامة البيئية، كما تعمل شركة قطرغاز على إيجاد دخل ثابت ومستدام لدولة قطر، ففي سنة 2011 مثلت عائداتها حوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي، كما ينتشر عملاء شركة قطرغاز في جميع أنحاء العالم في أسواق كل من أوروبا، آسيا، الشرق الأوسط والأمريكيتين.²

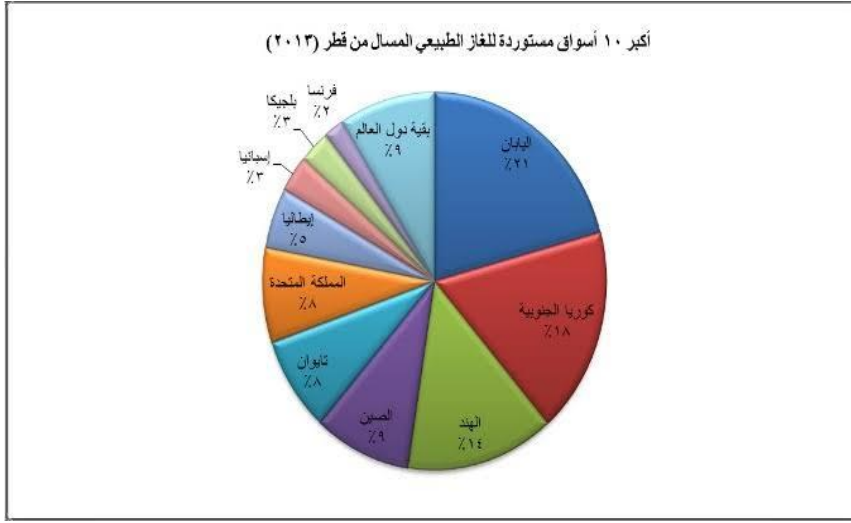
وتمثل اليابان، وكوريا الجنوبية أكبر الأسواق إلى جانب بعض الدول الأوروبية التي اتجهت إلى منطقة الخليج للخروج من الحصار الروسي في مجال الغاز.

ويمكن القول أن قطر أصبحت مركزا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية في مجال المحروقات خاصة بعد اثباتها الأمكانيات التي تحوز عليها من الاحتياطات الضخمة إلى جانب البنية التحتية التي تعد أساسية في تجارة المحروقات خاصة وأنها تمتلك تقنيات تكنولوجية متطورة في التخزين والتوزيع، كما تمتلك ناقلات ضخمة لتصدير موارد الغاز الطبيعي إلى المستهلكين النهائيين وإلى الأسواق العالمية إذ يمكن تحديد أكبر الأسواق المستوردة للغاز الطبيعي من قطر حسب المخطط التالي:

¹- Jim krane and Steven Wright, "Qatar Rises Above Its Region: Geopolitics And The Rejection Of The GCC Gas Market", **Research Paper**, N°35, (March 2014), pp.4-5.

²- قطر للبترول، "الغاز الطبيعي المسال"، **التقرير السنوي**، (2011)، ص.34.

مخطط رقم 3: أكبر أسواق مستوردة للغاز الطبيعي المسال من قطر سنة 2013



المصدر: الإتحاد العالمي للغاز

من خلال هذا يمكن ملاحظة اتجاه بعض الدول الأوروبية إلى قطر كإستراتيجية لتنويع إمدادات الغاز الطبيعي بالرغم من اختلاف نسب الاستيراد، لكن هذا الوضع الريادي لدولة قطر يمكن أن يواجه بعض التحديات نتيجة التغيرات العميقة التي قد تطرأ على أسواق الطاقة العالمية وذلك بدخول منافسين جدد وظهور مراكز جديدة مصدرة للغاز الطبيعي المسال خصوصا استراليا والولايات المتحدة الأمريكية ثم أن الريادة من بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، استراليا وروسيا وبعض الدول الإفريقية قد يؤدي إلى فائض في الأسواق مما قد يؤدي إلى انخفاض الأسعار وبالتالي تراجع الإيرادات المالية لدولة قطر بشكل كبير.¹

تمتلك قطر أسطول نقل ضخمة للغاز الطبيعي المسال يعد الأكبر في العالم، وتعتبر ناقلات NAKILAT الشركة المسؤولة التي تقوم بتوفير وإمداد الغاز الطبيعي المسال بدولة

¹ - ناصر التميمي، "طفرة الغاز القادمة: الموقف القطري في أسواق متغيرة"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (إجاني 2015)، ص.3.

قطر، أنشأت هذه الشركة سنة 2004 قامت من خلالها ببناء أسطول ضخم من سفن نقل الغاز من حقل غاز الشمال بدولة قطر والذي يعد أكبر حقل للغاز باحتياطي يبلغ 15 % من إجمالي مخزون الغاز المؤكد في العالم إلى الأسواق العالمية.¹

كما ضم أسطول شركة ناقلات أربع وخمسون سفينة لنقل الغاز الطبيعي المسال، من بينها تسع سفن تقليدية تبلغ سعتها بين 145000-154000 مترا مكعبا و 31 سفينة من طراز كيو-فليكس تبلغ سعتها بين 210000-216000 مترا مكعبا، فضلا عن 14 سفينة من طراز كيو-ماكس تبلغ سعتها حوالي 50 % عن سعة ناقلات الغاز الطبيعي المسال التقليدية وأحيانا تزيد بأكثر من 80 % عن سعة السفن التقليدية وتستهلك طاقة أقل بنسبة 40 % وتعد هذه السفن العملاقة أضخم ناقلات الغاز الطبيعي المسال في العالم وأكثرها تطورا.²

يضم هذا الأسطول 63 % من سفن الغاز الطبيعي المسال بالإضافة إلى ذلك تدير شركة ناقلات وتشغل أربع سفن لنقل غاز البترول المسال، كما تشغل مرافق بناء السفن وإصلاحها في حوض إرحمة بن جابر الجلاهمة لبناء السفن في ميناء رأس لفان في دولة قطر من خلال مشروعين مشتركين استراتيجيين هما شركة ناقلات كيبيل للأعمال البحرية المحدودة N-Kom وشركة ناقلات دامن شيبباردز قطر المحدودة NDSQ، ويتم استخدام أسطول نقل الغاز الطبيعي المسال بنسبة 86 % مع تحقيق اعتمادية بنسبة 99,43 %، تم توصيل 272 شحنة غاز طبيعي مسال إلى 16 دولة من خلال 31 محطة استقبال وتم إجراء ودراسة لقياس أداء سفن كيو-فليكس أثبتت من خلالها أنها أداة فعالة ومفيدة لجميع مشغلي السفن، وحافظ أسطول نقل الغاز الطبيعي المسال في شركة ناقلات للشحن قطر

¹ - شركة قطر لنقل الغاز المحدودة (ناقلات)، التقرير السنوي، (2007)، ص.13.

² - شركة قطر لنقل الغاز المحدودة (ناقلات)، التقرير السنوي، (2008)، ص.8.

المحدودة على كفاءة السفن بنسبة أكثر من 99,5% خلال سنة 2016 بدون توقف أو شكاوي.¹

مع امتلاك قطر لهذا الأسطول الضخم، وامتلاكها لاحتياطي ونسبة إنتاج كبيرة، عملت قطر على تنويع أسواقها من آسيا إلى أوروبا ففي سنة 2015 باعت 3 ملايين طن إضافية للعملاء الأوروبيين عن سنة 2014، مما عوض الأحجام المنخفضة إلى آسيا وعلى الرغم من التحديات التي من الممكن أن تواجهها قطر في السوق الأوروبية باعتبارها سوق مشبعة من طرف روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الإفريقية إلا أن لها بعض أوراق لتلعبها على عكس منافسيها الجدد في سوق الغاز الطبيعي المسال، وتعد تكلفة الإنتاج في قطر من أدنى المعدلات في العالم، يعتبر الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه شركاء مهمين في السياسة الخارجية لدولة قطر قبل سنة 2000، حيث كان هناك بعض المنح الدراسية حول تاريخ دولة قطر في عصر ما قبل وبعد الاستقلال، كما كان هناك بعض الأعمال العلمية على المواطنة وأسواق العمل والسلطة السياسية بالإضافة إلى الهياكل الحكومية في البلاد.²

ب- التعاون الأوروبي القطري في مجال إمدادات الغاز:

تلتزم قطر بالمشاركة مع الإتحاد الأوروبي وفق منطق كل دولة على حدى باعتبارها عضوة في مجلس التعاون الخليجي، فمنذ سنة 2011 على سبيل المثال كانت هناك خمس جولات سنوية من الحوار الإستراتيجي رفيع المستوى بين قطر والإتحاد الأوروبي، جمعية الصداقة الأوروبية القطرية التي تأسست أواخر سنة 2012، كانت أيضا الأولى من نوعها

¹ - شركة قطر لنقل الغاز المحدودة (ناقلات)، التقرير السنوي، (2016)، ص ص. 9-10.

² - Ray Dadwal Shebonti, **The Geopolitics Of Gas: Common Problems Disparate Strategies**, (New Delhi: Institute For Defence Studies&Analyses, 1st published, 2017), pp.100-101.

التي يتم إنشاؤها بين دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي وأعتبر الاتحاد الأوروبي شريك إستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي حسب وصف وزير الخارجية القطري خالد بن محمد العطية في افتتاح الدورة الرابعة والعشرين للمجلس المشترك والاجتماع الوزاري لمجلس التعاون الخليجي والأوروبي في ماي 2015، مشيرا إلى أن حجم التجارة الثنائية بين الكتلتين قد ارتفع من 38 مليار أورو إلى 138 مليار أورو بين سنتي 2010 و2014 كما تلتزم قطر بتطوير جهود دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي لتوسيع التعاون من منطقة إلى أخرى في مجال أمن الطاقة، حيث بلغت حصة أوروبا من استيراد الغاز القطري 30 % مقارنة مع آسيا والدول الأخرى.¹

تعد الطاقة التصديرية المتنامية للغاز الطبيعي المسال في قطر تهديدا كبيرا لموقف روسيا في أسواق الغاز الأوروبية بالإضافة إلى الصادرات الجزائرية باعتبار أن الاتحاد الأوروبي يرى في الغاز الطبيعي المسال بديلا للغاز الروسي في حال ما إذا استمرت الأزمات مع أوكرانيا وانقطاع الإمدادات للدول الأوروبية الغربية، حيث زادت حصة قطر باستمرار في الواردات الأوروبية، ويرجع ذلك إلى أن ثورة الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية مما يعني أن قطر بحاجة للبحث عن أسواق جديدة، واستفادت قطر شأنها شأن الجزائر من الهدف الأوروبي لتنويع الواردات من الغاز الطبيعي بعيدا عن روسيا، ووافقت مؤخرا على علاقات إمداد جديدة مع إيطاليا، بلجيكا، فرنسا واسبانيا لذلك فالدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال لأوروبا غير متوافقة المصالح، فبينما تسعى روسيا إلى السيطرة على السوق الأوروبية وإبقائها تابعة لها في الإمدادات والحفاظ على حصتها، تسعى قطر من جهتها أن يواصل الأوروبيين توسيع قدرتهم على استقبال الغاز الطبيعي المسال

¹- Rory Miller and Khalid al-Mansouri, "Qatar's Foreign Policy Engagement With The European Union: Evolving Priorities Of A Small State In The Contemporary Era", **Comilas Journal Of International Relations**, N°5, (2016), pp.48-53.

بحيث يمكن شحن المزيد من الغاز القطري لأوروبا، والجدير بالذكر أن واردات الغاز القطرية من دول الإتحاد الأوروبي نمت من 0% في سنة 2001 إلى 11% سنة 2011، بينما انخفضت حصة روسيا في السوق من 48% إلى 33% حسب إحصائيات أروسات 2012 Eurostat¹

• تعتبر المملكة المتحدة UK عميلا رئيسا للغاز الطبيعي المسال القطري في السنوات الأخيرة، كما أن قطر للبترول هي المساهم الرئيسي في محطة ساوث هوك South Hook للغاز الطبيعي المسال التي تقع في ميلفورد هافن في ويلز ولديها القدرة على توفير ما يصل إلى ربع احتياجات المملكة المتحدة من الغاز.²

هذا التحول في العلاقات البريطانية القطرية أصبحت من خلالها بريطانيا مستهلك للغاز الطبيعي القطري ومن أهم زبائنها ،حيث غطت صادرات قطر من الغاز الطبيعي سنة 2011 نسبة مذهلة بلغت 52% من استهلاك الغاز في المملكة المتحدة بارتفاع قدر بنسبة 11% عن سنة 2009.³

من المتوقع أن يصبح الغاز الطبيعي المسال مكونا مهما لإمدادات الطاقة في المملكة المتحدة وذلك أن احتياطات الهيدروكربون الوطنية على الجرف القاري قد بدأت في التقلص، فيما لا تزال المملكة المتحدة تعتمد بشدة على الغاز التي يتم ضخه من بحر الشمال، لكن واردات الغاز الطبيعي المسال تتزايد من النرويج، بلجيكا، وهولندا ، وخاصة قطر بفضل مشروع قطرغاز 2 المتفق عليه سنة 2009 مع شركة قطر الوطنية للغاز

¹- Jan Philipp Gausmann, "A Game-Theoretic Approach To Cooperation In The European Gas Market: Why A Gas Exporters Cartel Has Not Yet Materialized", Institute Barcelona Estudios Internationals, **Studies Paper Series**, N°9, (2012), pp.16-17.

²-Rory Miller and khlid al-Mansouri, **Op.cit**, p.54.

³-Eckart Woertz, "Qatar And Europe's Neglect Of The Gulf Region", **Notes Internationals CIDOB**, N°46, (February 2012), p.12.

(قطرغاز)، تضمن هذا المشروع تطوير 30 بئرا بحريا، وثلاث منصات جديدة في حقل قطر الشمالي كما تم بناء مجموعة 45 ناقلة غاز طبيعي مسال جديدة لهذه المشاريع الجديدة التي طورتها قطرغاز بما في ذلك نوعي كيو-فليكس Q-Flex وكيوماكس Q-max، ففي سنة 2013 وقعت سانترিকা* مالِك الغاز البريطاني عقدا مع شركة قطر غاز وذلك لاستيراد 3 ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال وهو ما سيوفر 13% من طلب المملكة المتحدة على الغاز حتى سنة 2018.¹

فكواحدة من أكبر مستهلكي الغاز الطبيعي في العالم، أدى التوقيع الأخير على اتفاقية بيع وشراء جديدة (SPA) بين قطرغاز وسانترিকা إلى تعزيز أمن الطاقة في المملكة المتحدة، فهذه الاتفاقية الجديدة عززت موقع قطرغاز كمورد رائد للغاز الطبيعي المسال إلى المملكة المتحدة، ستقدم من خلالها قطرغاز ما يصل إلى مليوني طن من الغاز الطبيعي المسال سنويا إلى سانترিকা في الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023 فبالنظر إلى المملكة المتحدة فهي تتبع استراتيجية طاقة وطنية تتضمن الغاز الطبيعي المسال كعنصر حيوي من مزيج الطاقة، لذلك فهذه الصفقة تعمل على تعزيز أمن الطاقة في المملكة المتحدة في المستقبل من خلال سفن نقل الغاز الطبيعي المسال Q-Flex, Q-MAX, المستأجرة من قطرغاز وتوصيله إلى محطة جزيرة الحبوب في المملكة المتحدة.²

* سانترিকা centrica هي شركة دولية رائدة في مجال الطاقة والخدمات، تزود ما يقرب من 28 مليون حساب عميل بشكل رئيسي في المملكة المتحدة، إيرلندا وأمريكا الشمالية، تمتلك سانترিকা أكبر مورد للغاز في المملكة المتحدة **British gas** وهي المورد الرئيسي للطاقة في المملكة المتحدة، حيث تقدم الطاقة إلى حوالي 11 مليون منزل وآلاف الشركات.

¹ - Carla Tagliaferri and Roland Clift et al, "Liquefied Natural Gas For The UK: A Life Cycle Assessment", Springer, **The International Journal Of Life Cycle Assessment**, N°22, (March 2017), p.4.

² - The Pioneer, "Forging Lasting Relationships Building On Qatargas Reputation For Safety, Flexibility And Reliability", **The Magazine Of Qatargas Operating Company Limited**, Issue 153, (2016), p.9.

*أما بلجيكا فغالبية مواردها الطاقوية الأولية تأتيها من الخارج، 60% من صافي وارداتها من النفط مقابل 32% من الغاز الطبيعي، فوفقا لـ SMART GUID 2014 في بلجيكا فإنها استوردت سنة 2012:

- 4,2 مليون طن من الفحم.

- 170 مليون برميل من النفط.

- 16مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

- 500000 طن من معادن اليورانيوم.¹

تم بناء محطة زيبروغ Zeebrugge في بلجيكا لاستلام الغاز الطبيعي المسال لأجزاء شركة الغاز الرئيسية في البلاد، حيث تم استخدام هذه المحطة بشكل أساسي لاستيراد الغاز الطبيعي المسال من قطر بموجب عقد طويل المدى بين المناطق وراسغاز Rasgas، ويتم تشغيل محطة زيبروغ من قبل فلوكسيس Fluxys كمشغل مستقل لكل من شبكة نقل الغاز الطبيعي والبنية التحتية للتخزين في بلجيكا.²

تعمل محطة إعادة زيوت الغاز الطبيعي المسال زيبروغ Zeebrugge العاملة منذ سنة 1987 بسعة إنتاجية سنوية تبلغ 9 مليار متر مكعب في السنة، وتمتلك المحطة قدرة توزيع تصل إلى 120000 متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال في الساعة، أي 1.7 مليون متر مكعب/ الساعة، ويمكنها تفريغ 110 شحنة من الغاز الطبيعي المسال في السنة، كما يمكن أن تحتوي الخزانات الأربعة طاقة تخزين بـ 380000 متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال، أطلقت فلوكسيس fluxys موسما مفتوحا لتحسين السعة الثانية

¹-Anneke Leysen and Nicolas Preillon, **Belgian Sustainable Energy Solutions**, (Belgian: Foreign Trade Agency, September 2014),p.11.

²- Susan L.Sakmar, **Energy For The 21st Century Opportunities And challenges For Liquefied Natural Gas LNG**,(UK: Edward Elgar Publishing Limited,2013),p.78.

لمحطة Zeebrugge LNG حيث تمت الموافقة على هذا المشروع ويشمل بناء رصيف ثان لتوسيع طاقة الاستيعاب لما قيمته 217000 متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال سنة 2014، ويتم تخصيص قدرات محطة الغاز الطبيعي المسال من خلال إجراء موسم مفتوح ويتم الاشتراك من خلال عقود طويلة المدى بين 15-20 سنة في السوق الأولية كما يتم إطلاق إجراء جديد للموسم المفتوح وفقا للقاعدة من يأتي أولا يخدم أولا First come, First served¹.

أبرمت شركة قطر للبترول عبر شركتها التابعة لشركة قطر تيرمينال Qatar terminal limited (QTL) عقد طويل المدى للغاز الطبيعي المسال مع شركة فلوكسيس بلجيكا، أين سيشهد العقد الجديد استخدام قطر تيرمينال للسعة الكاملة لمحطة فلوكسيس في زيبروغ لتفريغ وتخزين الغاز الطبيعي المسال حتى سنة 2044 يتم بموجب هذه الاتفاقية استخدام حوالي 50% من سعة المحطة لتسليم الغاز الطبيعي المسال القطري إلى بلجيكا، ووقعت هذه الاتفاقية في بروكسل بين وزير الدولة لشؤون الطاقة والرئيس التنفيذي لشركة قطر للبترول سعادة سعد شريدة الكعبي ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة فلوكسيس بلجيكا باسكال دوباك Pascal DeBuck، استثمرت قطر للبترول منذ فترة طويلة في محطة استقبال الغاز الطبيعي المسال في أوروبا باعتبارها سوق غاز رئيسي كجزء من إستراتيجية تنويع وجهة العرض، أين تلعب محطة زيبروغ دورا رئيسا في إمدادات الغاز الطبيعي في أوروبا باعتبارها تقع عند النقطة التي يلتقي فيها عدد من خطوط أنابيب الغاز.²

¹ —, "Preventive Action Plan Belgium After Regulation N°994/2010 Of The European Parliament And Of The Council Of 20 October 2010 Concerning Measures To Safeguard Security Of Gas Supply". Brussels, **Fps Economy, S.M.E, Self-Employed And Energy**, (December 2014), p.32.

² -Tribune News Network Doha, "QP Arm Sings LNG Deal With Fluxys Belgium", **Qatar Tribune Business**, (Tuesday, 3 September 2019), p.9.

* فيما يخص إيطاليا: تعتبر محطة أدرياتيك للغاز الطبيعي المسال أول محطة في العالم تعتمد على الجاذبية، تقع المحطة قبالة ساحل روفيغو Rovigo، إيطاليا، في شمال البحر الأدرياتيكي، وترسو المحطة في المياه التي تبلغ عمقها 30 مترا وتحتوي على صندوق خرساني كبير مقوى يقع في قاع البحر يضم صهاريج تخزين للغاز الطبيعي المسال بسعة سنوية مجمعة تبلغ 8 مليار متر مكعب، ويتم تشغيل هذه المنشأة التي يبلغ طولها 375 مترا بواسطة محطة قطر، وهي شركة تابعة لشركة قطر للبترول، إلى جانب شركة أكسون موبيل إيطاليا للغاز وإيديسون، استلمت إيطاليا أول شحنة لها سنة 2009، كما تستقبل محطة أدرياتيك للغاز الطبيعي المسال شحنات الغاز الطبيعي المسال من قطر، مصر وترينيداد مرتين في الأسبوع، ويتم إعادة تحويل الغاز الطبيعي المسال إلى المحطة ليتم نقله إلى محطة قياس برية قبل أن يدخل شبكة الغاز الإيطالية.¹

وفرت هذه المحطة لإيطاليا أكثر من 10% من احتياجاتها من الغاز، وجاء إنشاؤها بعد اتفاق بيع وشراء طويل المدى سنة 2001 بين راسغاز وشركة إديسون لتوريد 4,6 مليون طن سنويا من الغاز الطبيعي المسال لمدة 25 سنة أصبحت من خلالها محطة أدرياتيك للغاز الطبيعي المسال نقطة الدخول الرئيسية للغاز الطبيعي المسال إلى إيطاليا حيث لعبت دورا إستراتيجيا في تنويع مصادر الطاقة الإيطالية أما بالنسبة لقطر فهي تسعى إلى ضمان أمن إمدادات الطاقة واستدامة النمو.²

¹ - "Naturally LNG: Innovative Projects Around The World", at : <https://www.offshore-technology.com/features/feature-naturally-lng-innovative-projects-around-the-world/> (22/06/2020)

² - "الإحتفال ببدء عمليات محطة أدرياتيك للغاز المسال" في: arab.ga/story/1389826 / الإحتفال ببدء عمليات أدرياتيك للغاز المسال/ (22/06/2020)

المطلب الثالث: منطقة قزوين مفتاح ضمان تنويع إمدادات المحروقات

على الرغم من أن بحر قزوين محاط بخمس دول (روسيا الاتحادية، إيران، أذربيجان، كازاخستان وتركمانستان) إلا أن الدول الثلاثة الأخيرة تلعب دورا مهما في إمدادات الطاقة للاتحاد الأوروبي بغض النظر عن روسيا وإيران باعتبارهما منتجان رئيسيان للطاقة، إلا أنهما يفنقران إلى إنتاج كبير من النفط والغاز في منطقة بحر قزوين، وتتزايد أهمية هذه المنطقة كمصدر لإنتاج الطاقة العالمية بسبب التطورات الحالية، وبالمثل تلعب عائدات النفط والغاز الطبيعي نتيجة لتصدير موارد الطاقة دورا حيويا لاقتصاديات منطقة بحر قزوين وخاصة لأذربيجان، كازاخستان وتركمانستان.¹

فبعد تفكك الاتحاد السوفياتي سنة 1991، تم تشكيل هذه الدول الثلاث في آسيا الوسطى، يبلغ احتياطها المؤكد من الغاز الطبيعي 27,8 ترليون متر مكعب وهو ما يمثل 13,3% من إجمالي الحجم العالمي، حسب وكالة الطاقة الدولية IEA ستصبح المنطقة مصدرا مهما للغاز وسيزيد إجمالي الإنتاج من 143 مليار متر مكعب سنة 2009 إلى 265 مليار متر مكعب سنة 2035، وتسعى دول آسيا الوسطى إلى البحث عن مشاريع خطوط أنابيب بديلة من شأنها تنويع طرق عبورها وكذلك أسواق التصدير نتيجة لأن خطوط الأنابيب التي تنقل غاز آسيا الوسطى إلى الأسواق البعيدة يجب أن تمر عبر العديد من البلدان ذات المصالح الإستراتيجية، فهناك أربع قوى كبرى تكافح من أجل الفعالية في آسيا الوسطى، أوروبا وتركيا بقيادة الولايات المتحدة في الغرب وروسيا في الشمال والصين التي تنمو بسرعة في الشرق وإيران التي تسعى لتصبح قوة إقليمية في الجنوب، حيث تسبب رد فعل روسيا تجاه الأحداث السياسية في أوكرانيا سنة 2014 وسيما ضم شبه جزيرة

¹- Ulviyye Aydin and Dura Azhgalijeva, "Assessing Energy Security In The Caspian Region: The Geopolitical Implications For European Energy Strategy", Asian Development Bank institute, Adbi Working Paper Series, N°1011, (October 2019), pp.4-5.

القرم، إضافة إلى الانخراط العسكري في الحركات الانفصالية في شرق أوكرانيا إلى إعادة النظر في الإستراتيجية الأوروبية فيما يخص اعتمادها الكبير على قطاع الطاقة الروسي بشكل عام، وعلى وجه الخصوص بشأن الغاز الطبيعي، حيث أدى النزاع على الأسعار الذي أدى بدوره إلى توقف إمدادات روسيا إلى أوكرانيا سنة 2014 وإمكانية انقطاع إمدادات الغاز إلى أوروبا إلى استئناف المناشدات لتتويع إمدادات الغاز الأوروبية وخفض الواردات الروسية.¹

تتميز أذربيجان، كازاخستان، تركمانستان وأوزبكستان ودول آسيا الوسطى المطلة على بحر قزوين بمواردها الطاقوية الوفيرة، وعلى وجه الخصوص فإن كل من أوزبكستان وتركمنستان غنية بالغاز الطبيعي، أذربيجان بالنفط، أما كازاخستان فهي غنية بالنفط، الفحم واليورانيوم، بلغ الإنتاج الإجمالي للمنطقة سنة 2009 حوالي 145 مليون طن من النفط الخام مقابل استهلاك وصل إلى 35,3 مليون طن، وحوالي طاقة إنتاج تقدر بـ 150 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي مقابل استهلاك قدر بـ 100 مليار متر مكعب.²

أصبحت منطقة قزوين منغمسة في شبكة من المصالح السياسية، العسكرية والتجارية ومصالح الطاقة للدول الممتدة من آسيا إلى الشرق الأوسط، ثم روسيا وأوروبا وبالنظر إلى عدم الاستقرار المتزايد في إمدادات الطاقة في الشرق الأوسط، برز حوض بحر قزوين بشكل كبير كمورد بديل للمستهلكين المتنامين للطاقة في العالم، فالتقديرات تشير إلى أن

¹- Aigerim Ibrayeva and Dimitry V.Sannikov et Al, "Importance Of The Caspian Countries For The European Union Energy Security", **International Journal Of Energy Economics And Policy**, Vol8, Issue 3, (2018), pp. 150-151.

²-Rocco De Miglio, Yerbol Akhmet bekov et al, "Cooperation Benefits Of Caspian Countries In Their Energy Sector Development", **Energy Strategy Reviews**, Issue4, (Octobre 2014), p.52.

بحر قزوين موطن لأكبر خزان في العالم للنفط والغاز الطبيعي بعد الخليج الفارسي وروسيا، كثفت كل من الصين والاتحاد الأوروبي وجودهما وأصبحا لاعبين نشيطين في المنطقة.¹ تعتبر كل من آسيا الوسطى ومنطقة قزوين متصلان معا جغرافيا ويعد حوض بحر قزوين من بين أقدم مناطق إنتاج النفط في العالم، حيث يعود تاريخ حفر أول بئر سنة 1840 أما جغرافيا فهو بحر مغلق تبلغ مساحته أكثر من 370 ألف كلم² تحده جبال "البرز" الإيرانية من الجنوب والقوقاز من الشمال الغربي ويغذيه نهر الفولغا الروسي من الشمال، يشكل "دلتا" واسعة قرب أستراخان، فهذه المنطقة المحيطة بهذا البحر المغلق أظهرت دلائل على وجود موارد نفطية تكفي لما لا يقل عن ألفي سنة، ويمكن تقسيم بحر قزوين إلى أربعة مناطق أساسية لإنتاج النفط والغاز، وهي الشمال الغربي، أين تتواجد حقول بالقرب من مدينتي "أستراخان وماخاشكالا" الروسيتين وشبه جزيرة أبشرون قرب باكو عاصمة أذربيجان، ومركب "أثيرو-مانجيسكو" في كازاخستان، ومقاطعة غرب بالكان في تركمانستان.²

بدأ السباق الأول لموارد الطاقة في بحر قزوين في منتصف التسعينيات عندما أصبح من الواضح أن هذه المنطقة تحتوي على موارد كبيرة، لكن العقبة التي كانت هي عدم امتلاك بحر قزوين أنظمة النقل اللازمة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للبلدان والشركات، فخيارات النقل أصبحت متغيرا مركزيا في المنافسة المتزايدة للوصول إلى موارد بحر قزوين بالنظر إلى ثلاث خيارات رئيسية لنقل نفط بحر قزوين إلى أسواق عالمية في أوائل ومنتصف التسعينيات متمثلة في النظام الروسي إلى الشمال والذي سيمر عبر شبكة موجودة

¹-Christina Y.Lin," The Caspian Sea: China's Silk Road Strategy Converges With Damascus", **China Brief**, Vol10, Issue17, (August 2010), p.9.

² عبد الفادر دندن، "حرب الأنايبب في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: الصراع الروسي- الصيني- الأمريكي"، **مجلة قضايا أسبوعية**، ع3، (جانفي 2020)، ص ص 7-9.

من خطوط الأنابيب والسكك الحديدية، الخيار الإيراني في الجنوب والذي سيعتمد إلى حد كبير على استبدال نفط بحر قزوين بالنفط الإيراني، وربما على خطوط الأنابيب التي تم بناؤها حديثا وأخيرا إستراتيجية خطوط الأنابيب المتعددة التي تدعمها الولايات المتحدة.¹ وأصبح خفض الاعتماد الأوروبي على الطاقة الروسية والشرق أوسطية هدفا رئيسا لأمن الطاقة للولايات المتحدة كذلك خلال إدارة بيل كلنتون، ففي التسعينيات سعت حكومته إلى فتح إمدادات الطاقة في بحر قزوين عن طريق فتح طرق تصدير التي اجتازت البلدان الصديقة للمصالح الأمريكية مثل تركيا، والأهم من ذلك العمل على تجنب أراضي الخصوم الإستراتيجيين مثل روسيا وإيران، فالأولوية الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية كانت ربط نفط بحر قزوين بالأسواق الأوروبية مباشرة وبهذه الطريقة كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تقليل النفوذ الروسي والإيراني على طرق نقل الطاقة في المنطقة.² يهدف الإتحاد الأوروبي إلى تحقيق أكبر قدر من التنوع في إمدادات الطاقة من خلال استيراد الغاز من حوض بحر قزوين عبر ممر الطاقة الجنوبي، على الرغم من وجود توتر أساسي بين الحقائق الجيوسياسية في المنطقة، فقد تمكن الإتحاد الأوروبي من أن يصبح لاعبا مهما في أمن الطاقة في المنطقة، ودفع أجندته إلى الأمام بما في ذلك خط أنابيب نابوكو Nabucco الخط ذو البعد الجيوسياسي والمهم للغاية وبالتالي أصبح الإتحاد الأوروبي مركزا إقليميا Regional Hub بإنشائه تعاونا وثيقا على المستوى الإقليمي من

¹-Mamuka Tsereteli, *Op.cit*, p. 41.

²-The Economist Intelligence Unit Limited, "The Great Game For Gas In The Caspian, Europe Opens The Southern Corridor", **Industry Briefing**, (2013), p.4.

خلال جذب سوقه لهذه الاستثمارات، معتمدة بذلك على خطوط أنابيب النفط والغاز التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل منع الاحتكار الروسي لإمدادات بحر قزوين.¹ التوجه الأوروبي لمنطقة قزوين هي خطوة لمواجهة التناقضات العميقة في علاقات الطاقة بين روسيا والإتحاد الأوروبي حيث أصبحت هذه المنطقة في صلب اهتمام المجتمع الدولي، ويعتبر الإتحاد الأوروبي الدول الغنية بالنفط والغاز سيما منها أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان شركاء حيويين في مجال الطاقة بإمكانهم تأمين إمدادات الطاقة الأوروبية في المستقبل، لذلك احتلت باكو BAKU وأستانا ASTANA وعشق أباد Ashgabat مكانة خاصة في إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لتنويع إمدادات النفط والغاز الطبيعي، وجددت المواجهة الجيوسياسية بين روسيا والدول الغربية الاهتمام بخطوط الأنابيب العابرة لبحر قزوين، خاصة خط أنابيب الغاز عبر قزوين Pipeline(TCGP) Trans-Caspian Gas والذي يهدف إلى نقل الغاز التركماني من الشاطئ الشرقي لبحر قزوين عبر خط أنابيب البحر إلى ساحل بحر قزوين لأذربيجان، ومن خلال تركيا إلى أوروبا، كما تجدر الإشارة إلى أن المحاولة الأولى لتنفيذ المشروع الخاص بـ TCGP نشأت سنة 1996 بضغط من الولايات المتحدة، وكان من المقرر أن يبلغ طول المشروع أكثر من 300 كلم وبقيمة ما بين 2,4 إلى 3 مليار دولار حيث صمم في البداية لتوفير 16 مليار متر مكعب من الغاز سنويا لسوق التركي و14 مليار متر مكعب للمستهلكين الأوروبيين.²

يعتبر الطريق عبر أذربيجان، جورجيا وتركيا إلى الإتحاد الأوروبي من بين أهم مناطق لتحليل سعي أوروبا إلى تنويع إمدادات الطاقة، فخطوط الأنابيب الرئيسية التي تم

¹-Aigerim Ibrayeva and Raikhan Tashtemkhanova et al, "Energy Export Potential In The Caspian Region And Its Impact On EU Energy Security", **Periodica Polytechnica Social And Management Sciences**, Vol25,N°2,(2017),p.128.

²-Lidiya Parkhomchik , "Trans-Caspian Pipelines Routes:Problems And Prospects",at: Avu.edu.tr/static/aae_haftalik/aae-bulten-en-96pdf.

تحقيقها وغيرها من المشاريع تساهم في مركز الطاقة في الإتحاد الأوروبي في أوراسيا، وقد ركزت تركيا جهودها على نقل احتياطات النفط والغاز لبحر قزوين إلى الأسواق الغربية والتي غالبا ما يشار إليها باسم طريق الحرير في القرن الواحد والعشرين، وتعتبر مضائق البوسفور والدرديل التركية التي تربط البحر الأسود بالبحر المتوسط واحدة من أهم طرق العبور في أوراسيا حيث تمر حوالي 10,000 ناقلة عبر هذين المضيقين كل سنة.¹ ويهدد عدم الاستقرار في علاقات روسيا مع دول العبور مثل أوكرانيا وتركيا أمن إمدادات الغاز إلى أوروبا، لذلك فدول الإتحاد الأوروبي حريصة بشكل متزايد على إنهاء اعتمادها على الإمدادات الروسية من خلال اعتماد خطوط نقل الغاز من منطقة قزوين لدول الإتحاد الأوروبي ومن بين هذه الخطوط:

أ- خط باكو -تيليسي-أرزروم Baku-Tbilisi-Erzurum Gas Pipeline:

أصبح التعاون بين أذربيجان وتركيا في مجالي الطاقة والاقتصاد كبيرا وواضحا من الناحيتين الإستراتيجية والعالمية، باعتبارهما دولتان مهمتان من الناحيتين الجغرافية والسياسية، وذلك من خلال مشاريع نقل الطاقة إلى الأسواق العالمية عن طريق بحر الخزر ومنه إلى الدول الأوروبية، واكتسب التعاون الأذربيجاني-التركي لمد أنبوب غاز باكو-تيليسي-أرزروم أهمية دول آسيا وأوروبا التي عملت على إيصال مصادر الطاقة وهدف هذا المشروع هو نقل الغاز من ساحة شاه دينيز الأذربيجانية إلى تركيا والأسواق العالمية، وكانت تركيا وأذربيجان قد وقعتا في 12 مارس 2001 على اتفاقية لنقل 606 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي لمدة 15 سنة وقد بلغ طول الأنبوب 980 كلم، تبلغ السعة القصوى للأنبوب الذي بدأ العمل بإنشائه سنة 2004 (30 مليار متر مكعب) سنويا، وانتهى العمل فيه في مارس

¹-Justyna Misiagiewicz, " Caspian Region's Hydrocarbon Potential As A Challenge For The Energy Security Policy Of The European Union, Annales Universitatis Mariae Curie-Sklodowska, Vol20, N°1, (2013), p.62.

2006، وتم في 13 مارس 2007 ضخ أول كمية غاز من خط أنابيب شاه دينيز والذي وصل ولاية أرزروم التركية ومنها ضخه إلى الشبكات التركية الداخلية ومن ثمة دول وسط وجنوبي أوروبا، استوردت الدول الأوروبية من خلالها سنة 2008 حوالي 8 مليار متر مكعب ويتوقع سنة 2020 وصول الإنتاج ما بين 20-22 مليار متر مكعب من غاز شاه دينيز الأذربيجاني.¹

بدأ إنتاج الغاز الطبيعي سنة 1902 خلال فترة الإتحاد السوفياتي فممنذ بداية الإنتاج للغاز الطبيعي كانت الكمية القصوى للإنتاج 17 مليار متر مكعب سنة 1981 وحتى سنة 2007 كان الغاز الطبيعي المنتج يلبي فقط 40% من احتياجات البلاد، وكنتيجة لهذا الانخفاض الذي وصلين 5-6 مليار متر مكعب اضطرت أذربيجان منذ سنة 1990 لاستيراد الغاز الطبيعي من تركمانستان وإيران، وفي سنة 2000 تم توقيع اتفاقية بشأن استيراد الغاز الطبيعي من روسيا استمر إلى نهاية 2006، وبعدها تمت تلبية الطلب من خلال استغلال رواسب شاه دينيز.²

¹-إسماعيل نوري حميدي، "العلاقات الاقتصادية التركية الأذربيجانية -أنابيب النفط والغاز أنموذجا 1991-2014"، مجلة فنون الفراحييس، مجلد 12، ع42، (2020)، ص.191.

²-Osman Nuri Aras and Elçin SÜleymgnov et al, "The Importance Of Azerbaijan's Energy Revenues In Its Exports Volume And The Effects On The National Economy", International Journal Of Business And social science, Vol4,N°6,(June2013),p.81.

خريطة رقم 10: مسار أنابيب غاز باكو-تبليسي-أرزوروم



المصدر:

https://www.marefa.org/media/File:Baku_pipelines.svg

تم نقل الغاز إلى شرق تركيا عبر خط أنابيب جنوب القوقاز والذي يمتد من باكو (أذربيجان)، عبر تبليسي (جورجيا) إلى أرزوروم (تركيا)، كمرحلة لتطوير حقل شاه دينيز ومنه:

1- توفير حوالي 9 مليار متر مكعب سنويا، يتم بيع معظمها إلى تركيا التي تقدر بـ 6 مليار متر مكعب لكي يتم إمدادها أو توريدها أيضا إلى جورجيا، روسيا وكذلك للسوق المحلي في أذربيجان للوصول إلى التطوير الكامل لحقل شاه دينيز.

2- اكتسب هذا الإنتاج بعدا سياسيا دوليا، حيث أنه يهدف إلى تغذية أحد المشاريع العديدة المتنافسة على غاز بحر قزوين إلى الأسواق الأوروبية عبر طريق يطوق السيطرة الروسية بشكل ملحوظ.¹

ومن الأولويات الحالية لسياسة الطاقة الأذربيجانية مشروع الإتحاد الأوروبي الذي يعرف باسم "ممر الغاز الجنوبي" ويشمل المشروع على توسيع خط أنابيب باكو-تبليسي-

¹-RADU Dudau, "The Shah Deniz End Game And The Plight Of The Southern Corridor", Caucasus International, Vol2, N02, (2012), p.94.

أرزوروم وبناء خط أنابيب الغاز الطبيعي العابر للأناضول تاناب (TANAP) الذي سينقل الغاز الأذربيجاني عبر أراضي جورجيا وتركيا إلى حدود تركيا مع اليونان، وخط الأنابيب العابر لأدرياتيكى تاب TAP الذي يبدأ من لحدود التركية- اليونانية مروراً بألبانيا، ويستمر حتى إيطاليا، سينقل الغاز الأذربيجاني من الحقل البحري شاه دينيز إلى الأسواق الأوروبية ومن المتوقع أن يبدأ تصدير الغاز إلى أوروبا سنة 2020، أين سيوفر "تاناب" 16 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً، في حين يوفر "تاب" 10 مليار متر مكعب سنوياً، ولا يزال الإتحاد الأوروبي أكبر سوق لأذربيجان للصادرات والواردات (48,3% من إجمالي الصادرات و27,7% من إجمالي الواردات) إلى جانب بعض الفوائد الاقتصادية والسياسية منها: أن زيادة حجم إنتاج الغاز تعزز دور أذربيجان باعتبارها مورداً رئيسياً للغاز في المنطقة ومساهماً مهماً في أمن الطاقة لأوروبا، مما يمكنها من الحصول على مصدر جديد للعائدات والبنى التحتية للتصدير.¹

فبفضل هذا الخط، بدأت أذربيجان في إمداد جورجيا وتركيا بالغاز على امتداد 691 كلم من سنغاشال sangachal إلى تركيا، حيث كانت قدرتها الأولية 8 مليار متر مكعب في السنة، وبعد ذلك يمتد على مساحة إجمالية قدرها 3500 كلم من أذربيجان إلى إيطاليا في صيف 2018.

بشكل عام يمكن القول أن أذربيجان بدعم من تركيا والغرب، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية عملت على استرجاع هذه الحقول كمواجهة ضد روسيا وذلك من أجل حق تطوير حقول النفط والغاز في قطاعها من بحر قزوين ونقل الجزء الأكبر من النفط والغاز بتجاوز الأراضي الروسية، ونتيجة لذلك ففي سنة 2016 تم تسليم حوالي 12 مليون طن من

¹-كمال قاسيموف، دور منظمة التعاون الإسلامي في تسوية نزاع قره باغ الجبلية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2016)، ص7.

النفط الأذربيجاني إلى الدول الأوروبية، مما يسمح بتغطية ما يصل إلى 5% من احتياجاتهم النفطية، كما أحرزت أذربيجان بعض التقدم في تصدير الغاز إلى الدول المجاورة مما ساعد على التخلص من الاعتماد على الغاز في روسيا وبالتالي من ضغط سياسي واقتصادي كبير، ومنذ سنة 2020 بعد التنفيذ النهائي لممر الغاز الجنوبي ستحصل أوروبا على مصدر آخر لواردات الغاز بشكل مستقل عن روسيا مما يساعدها على التقليل من الاعتماد على مجال الطاقة على موسكو.¹

ب- خط نابوكو: Nabucco Gas Pipeline

صادقت بروكسل سنة 2003 على مشروع خط أنابيب نابوكو والذي يعمل على تزويد الإتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي من أذربيجان والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، هذا المشروع يتحدى خط أنابيب التي تهيمن عليها روسيا، ويتنافس مع خطوط أنابيب ساوث ستريم South Stream والسييل التركي Turkish Stream المدعومة من موسكو، وعلى الرغم من تجميد مشروع نابوكو سنة 2013، بدأ الإتحاد الأوروبي بانجاز ممر الغاز الجنوبي والذي يربط بلدان حديثة التصنيع بأوروبا كجزء من هذا المشروع، وفي مارس 2015 أطلقت تركيا بناء خط أنابيب عبر الأناضول Trans-Anatolian Pipeline بينما الحلقة المفقودة هي خط الأنابيب عبر قزوين بين أذربيجان ودولتي كازاخستان وتركمانستان بشرق قزوين.²

¹ - Roman Temnikov, "Caspian Pipeline Geopolitics. Competition Between Western And Northern Oil And Gas Transport Routes To Europe", Central Asia And The Caucasus English Edition, Vol20, Issue4, (2019), pp.76-77.

² - Serik Orazgaliyev, "Competition For Pipeline Export Routes In The Caspian Region: The New Great Game Or The New Silk Road?", Cambridge Journal Of Eurasian Studies, vol1, (September 2017), p.6.

وقع بروتوكول الاشتراك في المشروع بين كونسورسيوم من شركة أوام في OMV غاز النمساوية، وبوتاس BOTAS التركية، وأو.أم.إل OML المجرية وترانس غاز TRANS Gas الرومانية وبلغار غاز BULGAR GAS البلغارية، يهدف هذا إلى ربط احتياطات الغاز في آسيا الوسطى عبر بحر قزوين بأوروبا من خلال خط أنابيب يعبر بحر قزوين إلى أذربيجان ثم النمسا دون المرور بروسيا، أي أن مشروع نابوكو كان مخططا أن يوصل الغاز الطبيعي مباشرة من وسط آسيا إلى وسط أوروبا.¹

خريطة رقم 11: خط أنابيب الغاز نابوكو



المصدر: موسكو - الأسد... رسالة للغرب بعدم قبول التخلي عن مصادر الطاقة

<https://www.aljarida.com/articles/1462173638975186700/>

يعتقد أن خط أنابيب الغاز الطبيعي نابوكو الممتد في اتجاه الشرق والغرب يوفر عددا من الفوائد للمشاركين بما في ذلك مورد الغاز الطبيعي الناقلين والمشاركين، مما يعمل على تجنب هيمنة دولة واحدة ونوع معين من النفوذ الأوتوقراطي Autocratic

¹ لقمان عمر محمود النعيمي، "دور تركيا في أمن الطاقة الأوروبي"، *دراسات إقليمية*، المجلد 12، ع36، (20 فيفري 2018)، ص.44.

influence، ويجلب المزيد من السلام ولأمن والديمقراطية للمشاركين، لكن عارضت الولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارة أوباما B.Obama مشاركة إيران في المشروع قبل الحصول على حلول وسط ملموسة بشأن القضية النووية الإيرانية، فإذا سمح لإيران للمشاركة فستكون هناك فائدة كبيرة ليس فقط لوجود الكثير من الموردين لنابوكو، ولكن أيضا للمساعدة في الأمن الإقليمي الدولي، على إعتبار إذا أصبحت إيران شريك في أي خط إمداد للطاقة إلى أوروبا سيجعل النظام الإيراني يتخلى عن طموحاته النووية وتصبح القضية مفتوحة للنقاش حيث يمكن أن توفر بعض الفوائد الأمنية على الصعيدين الإقليمي والدولي.¹

حسب التصميم الأصلي، فإن خط الأنابيب الذي يبلغ طوله 3825 كلم (يمر 2512 كلم منه عبر تركيا) سوف يمتد من تركيا إلى النمسا، حيث سيتم توزيع الغاز إلى جنوب شرق ووسط أوروبا، أين ستكون السعة النهائية 31 مليار متر مكعب في السنة على الرغم من الدعم السياسي القوي للمشروع ليس فقط من قبل الإتحاد الأوروبي لكن من طرف الولايات المتحدة الأمريكية أيضا، إلا أن نابوكو واجه العديد من العقبات وكان أكثرها هو عدم كفاية الإمدادات.²

فوفقا لممثلي كونسورسيوم نابكو، فإن الحجج المؤيدة لمشروع نابكو هي كما يلي:

أولا:سوف يقوم نابكو بتسليم الغاز إلى مركز الغاز في أوروبا الوسطى(CEHB central European Gas Hub) في بومغارتن Baumgarten والذي يعد من بين أهم محاور الغاز التجارية في وسط أوروبا، وبالتالي فإن الفرص التجارية لمساهمة شاه دينيز shah Deniz ستكون أكبر منها في إيطاليا.

¹-Güner özkam,"The Nabucco Project As A Security Provider For Azerbaijan?",Caucasus international, Vol1,(2011),pp.138-145.

²-Tolga Demiryol,"The Geopolitics Of Energy Cooperation Between Turkey And European Union",l'Europe En Formation,N°367,(2013),p.117.

ثانيا: سيقوم كونسورسيوم نابوكو بتقديم نظام إمداد شفاف، في حين أن 50% من سعة النقل في نابوكو ستذهب إلى المساهمين في هذا الخط، وستكون نسبة 50% المتبقية مفتوحة لعروض من الشركات الخارجية ما يسمى **بوصول طرف ثالث**- في ظل نفس الشروط والشفافية.

ثالثا: وبفضل مساعدة المفوضية الأوروبية، حصل هذا المشروع على الاتفاقيات الحكومية الدولية الضرورية والنظام القانوني والتنظيمي الأوروبي الموحد.

علاوة على ذلك فإن الغاز الذي يتم تسليمه عبر خط أنابيب نابوكو سيساعد البلدان الواقعة على طول طريقه هي بلغاريا، رومانيا والمجر على تنويع أسواق الغاز لديها، فبالنسبة لهم فإن فرضية الوصول إلى مصادر جديدة في حوض بحر قزوين ليست فقط مصلحة تجارية مربحة، لكنها أيضا وسيلة مهمة لتحقيق أمن الطاقة الوطني.¹

كان ينظر إلى خط أنابيب نابوكو على أنه حاسم بالنسبة لأمن إمدادات الغاز الطبيعي في الإتحاد الأوروبي خاصة بعد أزمات الغاز بين روسيا وأوكرانيا التي بدأت سنة 2006، ولم يكن إنشاء ما يسمى بممر الغاز الجنوبي Southern Gas Corridor الذي تم اقتراح افتتاحه من قبل المفوضية الأوروبية في رسالتها بعنوان: **"المراجعة الإستراتيجية الثانية للطاقة: خطة عمل الإتحاد الأوروبي لأمن الطاقة والتضامن second strategic EnergyReview : An EU Energysecurity and solidarity Action plan"** وأعتبر أحد أعلى أولويات أمن الطاقة في الإتحاد الأوروبي بالعمل مع شركاء مثل أذربيجان، تركمانستان، العراق ودول المشرق بالإضافة إلى السعي للحصول على إمدادات على المدى الطويل من دول مثل أوزبكستان، إيران، وإبرام اتفاقيات مع دول العبور خاصة تركيا بشروط

¹- Julia kuszniar, Bremen, "TAP, Nabucco West, And South Stream: The Pipeline Dilemma In The Caspian Sea Basin And Its Consequences For The Development Of The Southern Gas Corridor", **Caucasus Analytical Digest**, N°47, (February 2013), pp.3-4.

عبر خطوط أنابيب الغاز، وتم تعديل خط نابوكو وإعادة تسميته بنابوكو-ويست Nabucco west بسبب ارتفاع التكاليف ونقص الإمداد الكافي.¹

يشكل الإصرار على هذا المشروع ضغطاً إستراتيجياً دائماً على روسيا، مما دفعها إلى تلبية حاجات أوروبا من الغاز، كذلك برزت مطامع تركيا التي تستفيد من تحولها إلى عقدة خط أنابيب الغاز، فضلاً عن أن نابوكو سيعود عليها بعائد سنوي يبلغ 630 مليون دولاراً، وسيساعد أيضاً في المفاوضات الجارية مع أوروبا بهدف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مما يساعد على فهم الموقف التركي من الأحداث الجارية في المنطقة من تونس إلى ليبيا ومصر ثم سوريا، خاصة وأن نابوكو عبارة عن إتحاد بين شركات ألمانية، نمساوية، بلغارية، تركية ورومانية بدعم أمريكي، أما الجانب الأوروبي فهذا الخط من شأنه أن يساعد في ضمان أمن الإمدادات الطاقوية بعيداً عن الصراعات بين روسيا و أوكرانيا.²

ج- خط أنابيب الغاز الرابط بين تركيا-اليونان وإيطاليا-Turkey-Greece-Italian Interconnector Gas Pipeline(ITGI)

ارتبطت المساعي الأوروبية لتنوع مصادر الطاقة وتقليص الاعتماد على الغاز الروسي من خلال الاستعاضة بالغاز الأذربيجاني بديلاً عن الغاز الروسي.³ يعتبر هذا أحد المشاريع العديدة والمتنافسة لإطلاق الغاز الطبيعي الأذربيجاني، فربط خط الأنابيب بين تركيا واليونان وإيطاليا هو نتيجة لمشروع مشترك بين شركة اديسون EDISON الإيطالية ومشغل نظام نقل الغاز الطبيعي في اليونان DESFA، كان الربط

¹-VolkanŞ. Ediger and Duygu Durmaz, "The New Geopolitical Game in the Caspian Region: Azerbaijan-Turkey Energy Relations", Turkish Policy Quarterly, Vol15, N°2, (2016), p.144.

²-أحمد علو، "حرب أنابيب الغاز العالمية بين المصالح الاقتصادية والهيمنة السياسية"، مجلة الحش اللبناني، ع347، (ماي 2014)، ص.70.

³-أورخان جفاروف، "تحالفات جديدة: المساعي الروسية لتفتيت الجبهة الأوروبية -الأطلسية"، اتجاهات الأحداث، ع11، (جوان 2015)، ص.75.

بين تركيا واليونان والذي تم إنشاؤه منذ سنة 2007 ليمتد إلى إيطاليا بعد بناء خط الأنابيب بين اليونان وإيطاليا سنة 2013، هذا ما سيؤدي إلى روابط بينية كخط جديد من تركيا إلى اليونان ثم إيطاليا بسعة تصل إلى 12 مليار متر مكعب.¹

خريطة رقم 12: الرابط التركي اليوناني-الإيطالي للغاز الطبيعي



المصدر:

https://cambridgeforecast.wordpress.com/2008/02/10/turkey-greece-italy-Pipeline_gas

ومن المتوقع أن يصل هذا الخط بين إيطاليا وربما ألبانيا، مقدونيا، وبلغاريا أعضاء مجتمع الطاقة Members of the Energy Community، حيث كانت المرحلة الأولى من الحلقة الكبرى للغاز في جنوب أوروبا تحت رعاية برنامج **إينوفايت*** INOGATE التابع

¹- Mert Bilgin, "Turkey's Energy Strategy: What Difference Does It Make To Become An Energy Transit Corridor, Hub Or Center?", Madrid, **UNSEI Discussion paper**, N°23, (May2010), p.12.

INOGATE*: يعد هذا أطول برامج المساعدة الفنية في مجال الطاقة التي يمولها الإتحاد الأوروبي، بدأ سنة 1996 ويعمل ضمن الأطر السياسية لمبادرة باكو والشراكة الشرقية، تتعاون مع 11 دولة شريكة لدعم تقليل اعتمادهم على الوقود الأحفوري والواردات وتحسين أمن إمدادات الطاقة الخاصة بهم والتخفيف من تغير المناخ بشكل عام.

للإتحاد الأوروبي، حصلت من خلاله على تمويل من المفوضية بخصوص دراسات الجدوى Feasibility Studies، لاحظ المراقبون عيبا واضحا في استبعاد تركيا من الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي في هذا السياق، واعتبروا أن تركيا لها الحق في رفع سعر الغاز الأذربيجاني المتجه إلى اليونان وإيطاليا، مع إجبار الشركات الشرائية اليونانية والإيطالية عبر اتفاقية حكومية دولية تسمح لأنقرة بتصفح العقود ذات الصلة ببيع الغاز التركي بالسعر المدفوع لأذربيجان، ونظرا لأن الشركات الأوروبية بارزة في قطاع الطاقة في بحر قزوين، فلديها مصلحة طبيعية في ضمان أكثر الشروط التنافسية لصادراتها من النفط والغاز.¹

صادقت تركيا سنة 2017 على اتفاقية حكومية دولية مع اليونان بشأن تطوير طريق عبور الغاز الطبيعي ITGI من تركيا إلى اليونان وعبور البحر الأدرياتيكي إلى إيطاليا، فالمرحلة الأولى من حلقة الغاز في جنوب أوروبا هي خط الأنابيب الذي يربط بين أنظمة الغاز الطبيعي التركية واليونانية، والتي ستسمح لنقل الغاز من تركيا إلى اليونان أين تأتي إمدادات الغاز من بحر قزوين وتحديدا من أذربيجان إلى اليونان، ويبلغ طول هذا الخط 296 كلم منها 210 كلم في القسم التركي و86 كلم في القسم اليوناني، كما تم ربط الخط بين إيسالا Ipsala في تركيا وكيبي Kipi في اليونان، تبلغ قدرة الخط 4,6 مليون متر مكعب/اليوم فقط، منها 2,5 مليون متر مكعب /اليوم محجوزة من قبل شركة بوتاس التركية الحالية لتصدير الغاز إلى اليونان، ومن بعد تم التخطيط لربط اليونان بإيطاليا في نهاية المطاف.²

¹ - Ali Tekin and Paul A. Willians, "Europe's External Energy Policy And Turkey's Accession Process", Center For European Studies, **Working Paper**, N°170, (2009), p.7.

² Gina Cohen, "Natural Gas Import And Export Routes In South-East Europe And Turkey", **IENE Working Paper**, N°26, (july 2019), p.42-43.

استند مفهوم الإتحاد الأوروبي لممر الغاز الجنوبي إلى المشاريع الموجودة لأنابيب الغاز لنابوكو وخط أنابيب الغاز التركي واليونان وإيطاليا إضافة إلى خط الأنابيب عبر البحر الأدرياتيكي TAP كعناصر له، ويهدف هذا الممر إلى ربط الإتحاد الأوروبي برواسب الغاز الموجودة في جواره القريب، حيث كانت الشركات الغربية هي المستثمر الأساسي، ففي المرحلة الأولى كان الأمر يتعلق بشكل أساسي بحقل الغاز الأذربيجاني شاه دينيز، حيث تم إجراء استثمارات على سبيل المثال من قبل شركة بريتيش بتروليوم BP، توتال TOTAL، ستات اويل STATOIL للطاقة، ديفون للطاقة DIVON ENERGY، أما من الناحية السياسية، كان هذا الممر يهدف إلى مساعدة الاتحاد الأوروبي في تقريب القوقاز من الغرب، حيث تم إنشاؤه بالتوازي مع برنامج الاتحاد الأوروبي الجديد الذي يهدف إلى التعاون مع الجوار الشرقي، فوفقاً لهذه الرؤية سيكون الاتحاد الأوروبي قادراً على ربط الغاز من مصادر مختلفة (إيران، العراق، تركمانستان) بطريقة غير مقيدة، أين يقتصر دور تركيا كبلد عبور، ودور أذربيجان كمورد للغاز الطبيعي.¹

¹- Aleksandra Jarosiewicz, "The Southern Gas Corridor: The Azerbaijani-Turkish Project Becomes Part Of The Game Between Russia And The EU", **Point Of View**, N°53,(August 2015), pp.9-10.

الخاتمة

الخاتمة:

يمكن القول في الختام أن المحروقات من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر وهو محور الصراع الاقتصادي والسياسي الدائر في العالم، حيث الوصول إلى الإمدادات أمر بالغ الأهمية لاستدامة المجتمعات الحديثة لذلك يحتاج إلى رقابة واهتمام شامل حيث يوفر الوقود الأحفوري مثل النفط، الغاز والفحم ما يقارب 80 من الطلب العالمي على الطاقة ويمثل الاستخدام المستمر لها تحديات متعددة للمجتمع العالمي كالنزاعات البيئية والاقتصادية إلى جانب النزاعات الجيوسياسية والعسكرية.

يمثل الاتحاد الأوروبي أحد الدول ذات الاستهلاك الكبير للمحروقات، خاصة وأن قاعدته الصناعية تعتمد بشكل كبير على هذه الموارد التي تمتاز بالنزرة والنضوب، ذلك وأن حجم استهلاكها للغاز الطبيعي على وجه الخصوص يشكل نسب عالية في إنتاج الكهرباء في ظل افتقارها للاحتياطات الداخلية، إلى جانب نقص الإنتاج المحلي والتبعية العالية للمصادر الخارجية، كل هذا يشكل تحديات لها إذ ينظر إلى قضية التعاون والتكامل من بين الدول المنتجة للطاقة والدول المستهلكة على أنه عامل يساهم في إنشاء مصطلح أمن الطاقة.

لقد شكل مفهوم الأمن قضية محورية في قطاع الطاقة الأوروبي وذلك منذ بداية دول الإتحاد بناء علاقاته مع الدول المنتجة، ومنها روسيا الطرف الرئيسي في هذه المعادلة والدولة الرائدة في تصدير المحروقات للسوق الأوروبية، الأمر الذي يبين ويوضح أهمية روسيا كشريك في الغاز الأوروبي بشكل كبير، وذلك استنادا إلى حجم صادراتها عبر خطوط الأنابيب من روسيا لدول الإتحاد الأوروبي.

يعتبر الإتحاد الأوروبي من الدول التابعة طاويا للمصادر الخارجية، إذ تلعب المحروقات في علاقات أوروبا الغربية وروسيا متغيرا أساسيا يساهم في فهم وتحليل توجهات

الإتحاد الأوروبي نحو بناء وعقد حوارات مع دول منتجة بعيدا عن روسيا وهذا بسبب ما أفرزته أزمة الغاز بين روسيا وأوكرانيا سنوات 2006 و 2009 إلى جانب ضم شبه جزيرة القرم في 2014 وانعكاساتها على إمدادات الطاقة لدول الإتحاد الأوروبي، فلم يخلو أي نقاش داخل الدائرة الأوروبية من قضية أمنة الطاقة على جميع الأصعدة منوهة بذلك أن الطرف الروسي مصدر غير موثوق في علاقاته، حيث الاعتماد على الطاقة ومسار أمنيتها القبضلاله على مسألة المخاطر الاقتصادية الناشئة عن موقع شركة غازبروم في السوق الأوروبية، لذلك فإن المحروقات وخاصة تجارة الغاز القائمة بين روسيا وأوروبا تحدده مبادئ السوق والحاجة إلى ترتيبات تعاقدية يوجب أن تستند إلى علاقات مستقرة طويلة المدى والتزامات موثوقة وهذا ما يشكل مصدر قلق رئيسي محتمل في اعتماد الاتحاد الأوروبي على مصدر واحد وهو الغاز الروسي والتي لطالما كانت هذه العلاقات حساسة أكثر شيء منذ سنوات الـ 2000.

يستند الإتحاد الأوروبي في بناء علاقاته لضمان أمنه الطاقوي على ثلاث عناصر رئيسية: الموثوقية، الاستمرارية والأسعار المعقولة ومن خلال هذه الأطروحة حول دول المحروقات في العلاقات الأوروبية الروسية، وبعد تحليل المتغيرات الأساسية في الموضوع تمكنا من الوصول إلى النتائج الآلية:

❖ لقد أسالت قضية المحروقات خاصة أمن الطاقة في تجارة الغاز الطبيعي الكثير من الحبر حول مسألة مكانة روسيا كمورد رئيسي وشريك مهم في السوق الأوروبية، وهذا ما دفع بحكومات العديد من أعضاء دول الإتحاد الأوروبي إلى السعي لتقليص دور الغاز الطبيعي في ميزان الطاقة الأوروبي والحد من حصة واردات الغاز الروسي في السوق الأوروبية.

❖ يعمل الإتحاد الأوروبي على المستوى الداخلي على خلق نظرة موحدة لمصادر التهديد، خاصة وأن اختلاف الرؤى داخل بعض الدول المحورية في الإتحاد أدى إلى تباين

التوجهات بين من يرى أن روسيا مصدرا غير موثوق لإمدادات الطاقة ووجب البحث عن بديل لكسر النفوذ الروسي وهذا الطرح تتزعمه فرنسا، ومن يرى أن روسيا هي المورد الأول للسوق الأوروبية وشريك مهم في التجارة البينية وهذا ما تذهب إليه ألمانيا، وبالتالي العمل على بناء سوق طاقة داخلية موحدة لمواجهة التحديات الخارجية من جهة، وضرورة الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة (الطاقة المتجددة) من جهة ثانية للتقليل من الاعتماد على المحروقات المتمثلة في النفط والغاز الطبيعي.

❖ ساهمت أزمة الغاز بين روسيا وأوكرانيا في دفع الاتحاد الأوروبي للعمل على إيجاد مصادر إمداد بديلة كخطوة لتنويع الموردين للسوق الأوروبية، وذلك لضمان أمن الطاقة في حال تجدد الأزمات في أوروبا الشرقية وتقادي الانقطاعات مثلما حدث في سنوات الـ2000.

❖ سعي الاتحاد الأوروبي بتخفيض الحصة الروسية في رصيد الغاز من خلال عمليات تسليم مشاريع الغاز الطبيعي المسال وخطوط الأنابيب الجديدة مثل غالسي، نابوكو، الرابط التركي اليوناني الإيطالي، لكن تقليص دور روسيا لا يعني الحد من مخاطر الإمدادات ذلك أن معظم هذه الإمدادات تقع مناطق غير مستقرة سياسيا كالشرق الأوسط، الخليج الفارسي وأفريقيا.

❖ تفرض طبيعة علاقات الاتحاد الأوروبي وروسيا إلى العمل على تكثيف العمل المتبادل من خلال عمليات التوزيع من مناطق الإنتاج إلى المستهلك النهائي بتطوير شبكات البنية التحتية واستخدام التكنولوجيا بين الطرفين.

❖ أثبتت العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا هشاشة الاتحاد الأوروبي بشأن أمنه الطاقوي مما دفع بالتفكير في إمكانية التخلي عن روسيا بصفة نهائية كمورد طاقي للسوق الأوروبية من عدمها.

- ❖ تتمتع روسيا بموارد إنتاجية ضخمة من النفط وخاصة الغاز الطبيعي، إضافة إلى الاعتبارات الجيوبوليتيكية القائمة على القرب الجغرافي جعل الاتحاد الأوروبي غير قادر على التخلي على روسيا في مجال المحروقات، فعلى الرغم من الأزمة السياسية استمرت تجارة الطاقة بين الإتحاد الأوروبي وروسيا دون اضطرابات كبيرة، حيث نمت صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا بعد أزمة شبه جزيرة القرم في 2014 أين عززت قواعد السوق والمنافسة في الإتحاد الأوروبي قضية الفهم الليبرالي لهذه العلاقة القائمة على الاعتماد المتبادل، فكما روسيا مهمة للإتحاد الأوروبي في مسألة المحروقات كذلك الإتحاد الأوروبي مهم جدا لروسيا إذ تشكل السوق الواسعة أهمية كبيرة للمنتجات الروسية.
- ❖ استخدمت روسيا سلاح الطاقة بعد توسع دول الإتحاد الأوروبي وضمها لدول من أوروبا الشرقية كانت تحت لواء الإتحاد السوفياتي، الأمر الذي رأت فيه روسيا أنها تحت خطر تهديد مناطق نفوذها، وسعي حلف الناتو لتضييق الخناق عليها مما دفع بها إلى ضم شبه جزيرة القرم والتخوف من أن تنضم أوكرانيا إلى الناتو أو الإتحاد الأوروبي.
- ❖ أدى السعي الأوروبي لتنويع مصادر الإمداد بالتوجه نحو مناطق ذات إنتاج وافر من إفريقيا وخلق علاقات مع الجزائر على سبيل المثال نظرا لتمتع هذه الأخيرة بموارد مهمة، إضافة إلى الشرق الأوسط والدور القطري المحتمل أن يكون بديلا لروسيا، منطقة قزوين التي تعتبرها أوروبا مفتاحا لضمان أمن الطاقة بالطرف الروسي إلى بناء خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي ومناطق عبور جديدة بالاعتماد على تركيا وذلك بغية تأمين وتعزيز موقعها في السوق الأوروبية مما يبين أن طبيعة العلاقات التجارية خاصة في مجال المحروقات على وجه عام والغاز الطبيعي خصوصا قد أدى إلى خلق مسارات جديدة وتعزيز علاقات الإتحاد الأوروبي وروسيا، فكل طرف تابع للآخر ومنه فالاعتماد المتبادل بين أوروبا وروسيا هو الأمثل لتفسير وشرح هذه العلاقات.

❖ إن طبيعة العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وروسيا قائمة على نسب واعتبارات طاقتوية، فالإتحاد الأوروبي محصور بالاعتماد على الطاقة الروسية من خلال شبكة خطوط الأنابيب المورثة في الغالب من الحقبة السوفياتية نظرا لأن موارد الطاقة هي مصدر استقرار روسيا محليا ومصدر قوتها على الصعيد الدولي، وعليه ينظر إلى المحروقات على أنها أداة سياسية واقتصادية كذلك أداة للسياسة الخارجية.

❖ تستخدم روسيا ثروتها من الطاقة وسيطرتها على خطوط الأنابيب بين الشرق والغرب للتحكم والتلاعب بالإمدادات والأسعار في فضاء ما بعد الإتحاد السوفياتي لدعم أهداف سياستها الخارجية، كما أنها تستخدم موقعها كمورد رئيسي إلى الإتحاد الأوروبي لجعل الدول الأعضاء فيها تتنافس فيما بينها للحصول على صفقات طاقة أكثر ملاءمة ومسارات لخطوط أنابيب جديدة.

❖ ستظل روسيا موردا رئيسيا للإتحاد الأوروبي في السنوات القادمة لقدرتها على توفير كميات كبيرة من المحروقات التي قد تحتاجها دول الإتحاد الأوروبي على المدى المتوسط والذي يستدعي الوصول إلى الموارد والأسواق بطريقة شفافة ومتبادلة بالإضافة إلى البنية التحتية لنقل النفط والغاز لكلا الطرفين.

لقد ساهمت المحروقات في علاقات الإتحاد الأوروبي وروسيا بخلق رؤى متضاربة داخل دول الإتحاد الأوروبي من ابراز أهمية روسيا في السوق الطاقتوية الأوروبية خاصة بعد الأزمات التي حدثت في أوكرانيا وكانت لها آثار سلبية على دول أوروبا الغربية، إلى جانب استخدام هذه الموارد على منع تشكيل سياسة طاقة مشتركة داخل الإتحاد الأوروبي، كل هذا عمل على خلق نوع من عدم الثقة في الطرف الروسي لكن دون اغفال المكانة التي يتمتع بها هذا الأخير في تزويد أوروبا بالغاز الطبيعي لذلك اختلفت هذه العلاقات بين الطرفين بين الصراع والتعاون.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية

I. الكتب

1. ابراهيم القصير، ماهر. المشروع الأوروبي من الإقليمية إلى الدولية: العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب. ط1. القاهرة: دار الفكر اليوناني، 2014.
2. باييف، بافل. القوة العسكرية وسياسة الطاقة بوتين والبحث عن العظمة الروسية. ط1. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2010.
3. بورتشيل، سكوت وآخرون. نظريات العلاقات الدولية. تر: صفار، محمد. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.
4. بوستي، توفيق. مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية. تركيا: المعهد المصري للدراسات، 2019.
5. بوعكاكة، صليحة. مدخل إلى العلاقات الدولية. ط1. فاس: أنفو- برانت للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.
6. باوش، كاميليا وميلينج، مايكل. تعزيز التوسع في الطاقة المتجددة مع تعرفه الربط الكهربائي: النموذج الألماني. مكتب الأردن والعراق: مؤسسة فريدريش ايبرت، 2014.
7. بومنجل، خالد والرحمان المهدي، فارق مجيب ، إدارة النزاع في أوكرانيا بين المقاربة الأمنية الروسية والأمريكية. ط1. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018.
8. بيلس، جون وسميث، ستيف. عولمة السياسة العالمية. ط1. دبي: ترجمة مركز الخليج للأبحاث، 2004.

9. بن عنتر، عبد النور. **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**. الجزائر: المكتبة العصرية، 2005.
10. برجاس، حافظ. **الصراع الدولي على النفط العربي**. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000.
11. جاسم حسين الخفاجي، محمد. **روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة رؤية في الأدوار والاستراتيجيات**. ط1. عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2019.
12. جوانيتا، إلياس وستش، بيتر. **أساسيات العلاقات الدولية، تر: حميدي، محي الدين**. ط1. دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2016.
13. جيلين، بالمر وكليفتون، مورغان. **نظرية السياسة الخارجية**. تر: عبد السلام علي نوير. المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، 2011.
14. دورتي، جيمس وبالتسغراف، روبرت. **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. تر: وليد عبد الحي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.
15. دحمان، قاسم. **السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز**. لندن: إصدارات داي-كتب، 2016.
16. ونت، الكسندر. **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**. تر: جبر صالح العتيبي، عبد الله. الرياض: المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، 2006.
17. حمدوش، رياض. **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية، في: الجزائر والأمن فيالمتوسط: واقع وأفاق**. الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، 2008.
18. حسين، خليل. **العلاقات الدولية: النظرية والواقع-الأشخاص والقضايا**. ط1. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011.

19. حسنى العوضي حسنى، عماد. السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017.
20. حلال معوض، علي. مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية. الإسكندرية: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2019.
21. طويل، نسيم. المثلاثية الإستراتيجية في منطقة شمال شرق آسيا دراسة لمرحلة حالة ما بعد الحرب الباردة. ط1. برلين: المركز الديمقراطي الغربي للنشر، 2017.
22. طي، محمد. الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن. ط1. ---: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2019.
23. يرغن، دانييل. بحث عن الطاقة والأمن وإعادة تشكيل العالم الحديث. ط1. تر: شواني، هيثم. مجاهد، شكري. قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015.
24. مون، لودفيك ، الطاقة النفطية والطاقة النووية الحاضر والمستقبل. ط1. تر: مارك، عبود. د ب ن: دار المؤلف، 2014.
25. مصباح، عامر. المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن. ط1. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012.
26. مصباح، عامر. الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية. ط2. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2016.
27. محمد فرج، أنور. النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007.
28. مجموعة مؤلفين. الثقل الآسيوي في السياسة الدولية: محددات القوة الآسيوية. ط1. برلين: المركز الديمقراطي الغربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018.

29. سالم السامرائي، محمود. استراتيجية روسيا الاتحادية الصاعدة نهاية. ط1. عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2018.
30. سيبييل لوبيز، فيليب. الجغرافيات السياسية للبتروول. تر: الصليبي الطويل، نجاه. ط1. أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة مشروع كلمة، 2013.
31. سعد أبو عامود، محمد. العلوم السياسية في إطار الكونية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005.
32. السعيد إدريس، محمد. تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001.
33. سترن، جيفري. تركيبة المجتمع الدولي: مقدمة الدراسة للعلاقات الدولية. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
34. سناي الإبن، جوزيف. المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ. تر: الجميل، أحمد أمين ، ماجدي، كامل. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمي، 1997.
35. عباس فاضل، عباس. العلاقات بين روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي للفترة 2001-2015. ط1. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019.
36. عباس مراد، علي. الأمن و الأمن القومي مقاربات نظرية. ط1. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2017.
37. عبد الواحد الجاسور، ناظم. موسوعة علم السياسة. ط1. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
38. عبد الحفيظ، علاء. الأمن القومي المفهوم والأبعاد. تركيا: المعهد المصري للدراسات، 2020.

39. عبد السلام، محمد. الجيوبولتيكا: علم هندسة السياسة الخارجية للدول. -: دار الكتب، 2019.
40. عودة، جهاد، النظام الدولي نظريات وإشكاليات. ط1. دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.
41. عليان محمود، عليان. الغاز الطبيعي العربي: من مضيق جبل طارق إلى مضيق باب المنذب التحديات والمخاطر الاستعمارية. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2016.
42. عمرو، عبد العاطي. أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية. ط1. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
43. عرفة، خديجة. أمن الطاقة وأثاره الاستراتيجية. ط1. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014.
44. قاسيموف، كمال ، دور منظمة التعاون الإسلامي في تسوية نزاع قره باغ الجبلية. ط1. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2016.
45. قوجبلي، سيد أحمد. الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن. ط1. الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014.
46. قسوم، سليم. الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية. ط1. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2018.
47. رادين، أندرو ورتش، كلينت. وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي. كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2017.
48. رياض، محمد. الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014.

49. الرميحي، محمد. النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982.
50. الرشيدى، أحمد وآخرون. المدخل للعلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003.
51. شاكر سعيد، محمود وعبد العزيز الحرفش، خالد. مفاهيم أمنية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010.
52. الشوفي، جمال. جيوبوليتيكا الدوائر المتقاطعة: سوريا في عالم متغول. الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2018.
53. تيرسكي، رونالد وأودينارن، جون قان. السياسات الخارجية الأوروبية: هل مازالت أوروبا مهمة؟، تر: الشايب، طلعت. ط1. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016.
54. التميمي، ناصر. الإبحار في أجواء عدم اليقين: رد دولة قطر على طفرة الغاز العالمية. قطر: مركز بروكنجز، 2015.
55. الخزرجي ثامر، كامل. العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات. ط1. عمان: الأردن، دار مجدلأوي للنشر والتوزيع، 2009.
56. غريفتش، مارتنو وأوكلاهان، تيري. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.
- II- الدوريات والمجلات
1. أوتابلوم، هيبير. "رؤية أوروبا الاستراتيجية"، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المجلد.02، ع. 49، (مارس 2008).
2. بالة، عمار. "المقاربات التكوينية لمفهوم الأمن من المقترح البنائي إلى نظريات ما بعد الحداثة"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ع.9، (جانفي 2018).

3. بودرجة، رمزي. "الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة تجربة ألمانيا نموذجاً"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، ع. 5، (جوان 2017).
4. بوكردون، أيمن. "الغاز الجزائري والتصور الطاقوي الأوروبي: قراءة في الراهن والبرهان"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد. 5، ع. 2، (2018).
5. بوهيدل، رضوان. "الجيوسياسة (الجيوپولتيك): من الفكرة إلى الأداة"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، ع. 2، (جويلية 2016).
6. بلقاسمي، مولود. "الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الروسية: دراسة نموذج الأزمة السورية والأزمة الأوكرانية: توظيف نموذج تعديل المسار في السياسة الخارجية لـ"تشارلز هيرمان"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، ع. 9، (جوان 2017).
7. بن خليف، عبد الوهاب. "العلاقات الأوروبية- الروسية... والعمق الاستراتيجي المتبادل"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع. 11، (جانفي 2014).
8. بن قيطة، مراد. "إشكالية المكاسب النسبية في العلاقات الدولية عند الواقعية الجديدة"، السياسة العالمية، ع. 2، (جانفي 2018).
9. برجى، نسرين وبوعشة، مبارك. "الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع. 31، (2012).
10. بشارة، عزمي. "روسيا: الجيوإستراتيجيا فوق الإيديولوجيا وفوق كل شيء"، سياسات عربية، ع. 17، (نوفمبر 2015).
11. جليل هاشم، نورا وكاظم عباس المعيني، محمد. "مابين الجيوبولتيك والجيوإستراتيجيا: دراسة في اختلاف المفاهيم"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد. 4، ع. 2، (جويلية 2020).

12. جفاروف، أورخان . " تحالفات جديدة: المساعي الروسية لتفتيت الجبهة الأوروبية - الأطلسية"، اتجاهات الأحداث، ع.11، (جوان 2015).
13. دهقاني، أيوب. "البعد الثقافي والهويتي في السياسة الخارجية الفرنسية: دراسة وفق المنظور البنائي للعلاقات الدولية"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد.3، ع.6، (ديسمبر 2018).
14. دندن، عبد الفادر. "حرب الأنايبب في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: الصراع الروسي - الصيني - الأمريكي"، مجلة قضايا أسيوية، ع.3، (جانفي 2020).
15. هاشم نعمة، كاظم. " المحور الجيوبولتيكي العربي - الإسلامي وعملية هيكلية النظام الدولي: نحو مقارنة جديدة"، سياسات عربية، ع.43، (مارس 2020).
16. هوشات، فوزية، "الأمن البيئي بين مقارنة الأمن الوطني والأمن الإنساني"، مجلة العلوم السياسية، المجلد. ب، ع.50، (ديسمبر 2018).
17. زاوي، رابح. "التأسيس للنظام الإقليمي المغاربي كمركب أمني: قراءة في مرتكزات مدرسة كوبنهاغن"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد. 5، ع.1، (جوان 2018).
18. زقاع، عادل. "المعضلة الأمنية المجتمعية خطاب الأمانة وصناعة السياسة العامة"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع.1، (سبتمبر 2011).
19. حمزاوي، جويده. "من الأمن القومي إلى الأمن الإنساني"، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، المجلد.2، ع.6، (مارس 2020).
20. حسين، عبد الله. "الغاز الطبيعي وقود الغد في انتظار سياسة منسقة عربيا"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد.01، ع.02، (جوان 1999).
21. حسين الحاج علي، أحمد. "حرب أفغانستان: التحول من الجيوإستراتيجي إلى الجيوثقافي"، في أحمد بيضون وآخرون، "العرب والعالم بعد 11سبتمبر"، سلسلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع.23، (2002).

22. حسن الخفاجي، زيد وعلي وسليم فليح السلطاني، آسيا. "الأهمية الجيوسياسية لموقع أوكرانيا الجغرافي في الصراع الأمريكي وأثره على أنابيب النفط والغاز"، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد. 36، ع.03، (سبتمبر 2019).
23. الحضرمي، عمر. "الدولة الصغيرة: القدرة والدول مقارنة نظرية"، مجلة المنارة، المجلد. 19، ع.4، (2013).
24. طواهرية، منى. " نحو مقارنة جديدة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.11، (جولية 2017).
25. طويل، نسيم. "استعادة الدور الروسي ضمن أجندة الإستراتيجية العالمية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع.16، (جوان 2016).
26. كاظم صبيحي، هاشم. "الأهمية الجيوإستراتيجية للبحر المتوسط-دراسة في الجغرافيا السياسية"، مجلة أبحاث ميسان، المجلد. 6، ع.12، (2010).
27. كبابي، صليحة. "الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث"، مجلة العلوم الإنسانية، ع.38، (ديسمبر 2012).
28. كانتني، دانيال. "العصر الذهبي للغاز الطبيعي المسال"، مجلة توتال الخاصة بالشرق الأوسط، ع.3، (2012).
29. لحسن علاوي، محمد. "الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، مجلة الباحث، ع.7، (2009-2010).
30. مطالس، عبد القادر. "مستقبل الغاز الطبيعي في ميزانية الطاقة"، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، ع. 21، (جوان 2014).
31. معياش، نسرين. "النفط لعنة أم نعمة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر"، مجلة جامعة الشارقة، المجلد. 16، ع.1، (جوان 2019).

32. مطاوع، محمد. "تفسير السياسات الأمريكية- الأوروبية والروسية تجاه الأزمة الأوكرانية"، سياسات عربية، ع.13، (مارس 2015).
33. مصطفى، منى. "عودة أوراسيا: تجدد الاهتمام الأكاديمي بالترابط الجغرافي بين أوروبا وآسيا"، أوراق أكاديمية، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ع.6، (أفريل 2019).
34. المشهداني بان علي، حسين. "الآفاق المستقبلية للغاز الطبيعي في سوق الطاقة العالمية مع إشارة خاصة إلى دولة قطر"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد.8، ع.31، (2014).
35. المصري، خالد. "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد.30، ع.2، (2014).
36. مديرية المعلومات. "جمهورية القرم"، سلسلة البحث الراجع، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ع.18، ط.1، (ماي 2014).
37. ملف الطاقة. "انقسام حول الطاقة النووية"، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المجلد.01، ع.50، (سبتمبر 2008).
38. نوري حميدي، إسماعيل. "العلاقات الاقتصادية التركية الأذربيجانية -أنابيب النفط والغاز أنموذجا 1991-2014"، مجلة فنون الفراحديس، مجلد. 12، ع.42، (2020).
39. عامر ماجد، ابراهيم. "الواقع والآفاق المستقبلية للطلب على النفط والغاز الطبيعي في الدول الصناعية والانعكاسات على الدول الأعضاء"، مجلة منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، المجلد.40، ع. 149، (2014).
40. عطار د عوض، عبد الحميد. "روسيا الاتحادية و الولايات المتحدة الأمريكية: التوجهات الجيوإستراتيجية لإدارة الأزمة الأوكرانية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع. 16، (2019).
41. علو، أحمد. "حرب أنابيب الغاز العالمية بين المصالح الاقتصادية والهيمنة السياسية"، مجلة الجيش اللبناني، ع.347، (ماي 2014).

42. علوي، مصطفى. "الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي"، مجلة مفاهيم، السنة الأولى، ع.4، (أفريل 2005).
43. علي الرشدان، عبد الفتاح. "تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد.46، ع.3، (2019).
44. عمر محمود النعيمي، لقمان. "دور تركيا في أمن الطاقة الأوروبي"، دراسات إقليمية، المجلد.12، ع.36، (فيفري 2018).
45. العربي، العربي. "مستقبل التبادل الطاقوي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي سيناريو الغاز الطبيعي 2030"، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، ع.5، (فيفري 2019).
46. عقيل وصفي، محمد. "التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد.42، ع.1، (2015).
47. قاسم حسين، أحمد. "العلاقات الأوروبية - الروسية في مجال الطاقة: ضغوط التعاون وصراع المصالح"، سياسات عربية، ع.23، (نوفمبر 2016).
48. قاسي، فوزية. "أثر خطاب الأمانة على تطور الدراسات الأمنية بعد 9\11: إسهامات مدرسة كوبنهاغن"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد.10، ع.1، (أفريل 2019).
49. القاضي جمال، خالد. "مقاربة نظرية: لمستقبل التحولات الإيديولوجية في بنية النظام الدولي"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، ع.16، (مارس 2018).
50. قدورة، عماد. "محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة للصراع"، سياسات عربية، ع.9، (جويلية 2014).
51. قلواز، ابراهيم وغربي، محمد. "مضامين السياسات الأوروبية لبناء الإقليم المتوسطي"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع.19، (جانفي 2018).

1. بن عبد الرزاق، حنان. " تأثير المأزق الأمني الإثني على الاستقرار الداخلي للدولة: دراسة النموذج الإسباني منذ 1936"، (رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017).
2. بن حداد، هشام. " السياسات الأمنية للإتحاد الأوروبي في حوض المتوسط، الجزائر: دراسة حالة"، (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، 2018-2019).
3. مخلفي، أمينة. "أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات: دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية"، (رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2013).
4. نوري، عزيز. "الخطاب الأمني تجاه الإسلام السياسي في منطقة المتوسط بعد إحداث 11 سبتمبر 2001"، (رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018-2019).
5. العوني، محمود. "الاستراتيجية الروسية لتصدير الغاز الطبيعي"، (رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2018-2019).

IV - الملتقيات والتقارير

1. فاعور ملكاوي، عصام. " تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة"، بحث مقدم في الملتقى العلمي: "الرؤى المستقبلية العربي والشركات الدولية"، الخرطوم-السودان، (3-5 فيفري 2013).
2. صلاح، زين الدين، "أهمية الأمن الاقتصادي في تحقيق السلام الاجتماعي دراسة حالة مصر بعد ثورة 25 يناير 2011"، المؤتمر العالمي: " دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع"، جامعة طنطا: كلية الحقوق، (7-8 أبريل 2014).

3. غريب، حكيم. " البعد الطاقوي في العلاقات الجزائرية-الأوروبية: الواقع والآفاق"، **مداخلة في إطار الملتقى الدولي: "الأمن الطاقوي بين التحديات والرهانات"**، قالمة: جامعة 8 ماي 1945، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (25-26 أكتوبر 2016).
4. أوابك. " أمن الطاقة ودوره في تأمين مستقبل الصناعة البترولية"، السنة 45، ع6-7، (جوان، جويلية 2019).
5. العباسي، عبد الله والدوسري، عبد العزيز. **تقرير الطاقة:** منافسة الولايات المتحدة لروسيا في أسواق الغاز الأوروبية"، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة"، (ماي 2019).
6. التميمي، ناصر. "طفرة الغاز القادمة: الموقف القطري في أسواق متغيرة"، **تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، (1جانفي 2015).
7. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "التعاون الإقليمي وأمن الطاقة في المنطقة العربية"، **نيويورك: الأمم المتحدة**، (ديسمبر 2015).
8. محمد الخياط محمد، مصطفى. "الطاقات المتجددة 2012: تقرير الوضع العالمي"، فرنسا- باريس، **شبكة سياسات الطاقة المتجددة للقرن الواحد والعشرين**، (2012).
9. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. "تتمية موارد الغاز الطبيعي في الدول العربية"، **الكويت: الصفاة**، (2009).
10. منظمة الطليعة العربية في تونس. "روسيا بوتين والجغرافيا السياسية" ، **التقرير الإستراتيجي**، ع.179، (نوفمبر 2019).
11. قطر للبترول. "الغاز الطبيعي المسال"، **التقرير السنوي**، (2011).
12. شركة قطر لنقل الغاز المحدودة (ناقلات). **التقرير السنوي**، (2007).
13. شركة قطر لنقل الغاز المحدودة (ناقلات). **التقرير السنوي**، (2008).
14. شركة قطر لنقل الغاز المحدودة (ناقلات). **التقرير السنوي**، (2016).

٧ مواقع الانترنت

1. ايمن، ريان. "إتحاد الطاقة الأوروبي"، على الرابط:

[إتحاد-الطاقة-](#)

<https://www.Aljazeera.Net/News/ebusiness/2015/2/24>الأوروبي

2. الأمن لوطني المفهوم والأبعاد والمرتكزات"، مجلة درع الوطن، على الرابط:

[الأمن-الوطني-المفهوم-والأبعاد-](#)

Nationshiegd/ae/index.pgp/home/details/Filesوالمرتكزات

3. بداوي، تامر. "تركيا وجيوبوليتيك الطاقة: الخيارات المحتملة بعد الأزمة الأوكرانية"، على

الرابط:

Studies.Aljazeera.Net/ar/reports/2014/07/20147894919298391-
[html](#)

4. دياب، محمد. "مسألة الموارد الطبيعية من منظور الجيوبوليتيك"، على الرابط:

Alriyadh.com/20144

5. هادي الحطاب، علاء. "أطروحة التقاطع والالتقاء بين الواقعية البنوية والهجومية

الدفاعية"، على الرابط:

Ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=621248-

6. هنتر كريشي، ادوارد. "العقوبات بعد شبه جزيرة القرم: هل نجحت؟"، على الرابط:

[NATO.int/docu/review/2015/Russia/sanctions-after-crimea-](http://NATO.int/docu/review/2015/Russia/sanctions-after-crimea-have-theyworked/Ar/index.ht)
[have-theyworked/Ar/index.ht](#)

7. حمدان، خيرى. "مصالح روسية جيواستراتيجية في أوكرانيا"، على الرابط:

مصالح روسية-جيوإستراتيجية-في-

أوكرانيا2014/4/18/Opinion/Alaraby.co.UK

8. كوزما، توماس. "ديناميات الغاز الطبيعي في البحر الأسود: التدايعات الجيوسياسية"،
على الرابط:

ديناميات-الغاز الطبيعي-في-البحر-الأسود/Trendsresearch.org/ar/insight

9. كرد، ألان. "السييل الجنوبي-والعلاقات الروسية-البلغارية"، على الرابط:

https://kassioun.org/world-news/item/39157-12808

10. مكي، حفيظة. "دراسة في الأبعاد والمستويات...النظرية النقدية الجديدة المفسرة
للأمن"، على الرابط:

Acrseg.org/41405

11. مصطفى، عبد الله. "الإتحاد الأوروبي يسوق تكتله الموحد للطاقة...وتكلفته السنوية منها
تصل إلى 400 مليار أورو"، على الرابط:

الإتحاد-الأوروبي-سوق-العدان-تصل-إلى-400-

https://aowsat.com/home/article/351491 مليار

12. مصطفى، عبد الله. "الإتحاد الأوروبي يعد تدابير جديدة لضمان أمن الطاقة على
خلفية الأزمة في أوكرانيا"، على الرابط:

https://aawsat.com/home/article/98711

13. مبروك، خليل. "السييل التركي...حقائق وأرقام عن شريان تدفق الغاز الروسي نحو
أوروبا"، على الرابط:

- السيل-التركي-شريان-يتدفق-بالغاز-الروسي-نحوأوروبا-

Aljazeera.net/News/ebusiness/2020/1/7

14. ناجي الحمداني، عودت. "تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية-الروسية"، على الرابط:

ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=4075688r=0

15. ساريوز ولسكي، جاك "تأمين مستقبل الطاقة في أوروبا"، على الرابط:

<https://Alghad?com/تأمين-مستقبل-الطاقة-في-أوروبا>

16. سقور، حسن. "مخطط إضعاف روسيا من الخصرة الأوكرانية ..هل ينجح؟" على الرابط:

archie.v.almanar.com.Lb/article.php?id=686519

17. عاطف، عبد الحميد. " دور الغاز الروسي بعد الانهيار الشيوعي " على الرابط:

<https://elaph.com/Web/Economics/2006/6/156415.html>

18. عبد القادر مصطفى سناء ،"قضية زج أوكرانيا إلى الإتحاد الأوروبي ورجوع شبه جزيرة القرم إلى روسيا"، على الرابط:

Ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=411231&r=0

19. علو، أحمد. "حرب أنابيب الغاز العالمية بين المصالح الاقتصادية والهيمنة السياسية"، على الرابط:

Lebarmy.Gov.Lb/ar/content/السياسية حرب-أنابيب-الغاز-العالمية

Lebarmy.Gov.Lb/ar/content/السياسية

20. علوي، مصطفى. "خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية"، على

الرابط:

www.siyassa.org.eg/News/8769.asp

21. علي، ندى. "الغاز الطبيعي العالمي: حرب قابلة للاشتعال"، على الرابط:

<http://m.annabaa.org/euabic/energy/16964>

22. عتاب، منصور. "روسيا- تركيا تعميق المصالح الاستراتيجية" على الرابط:

Kassion.org/world-News/item/63784-2020-01-13-08-28-42

23. صايح، مصطفى. "دبلوماسية الغاز الطبيعي الجزائري... بين القوة والقدرة " على

الرابط:

<http://defense-Arab.com/Nb/showthead.php?t=43980>

24. قنديل، أحمد. "فرص عربية: أبعاد ودلالات تأسيس اتحاد الطاقة الأوروبي" على الرابط:

[فرص عربية-أبعاد-دلالات-تأسيس-اتحاد-](http://www.futureual.com/ar/mainpage/Item/742)

<https://Futureual.com/ar/mainpage/Item/742> الطاقة-الأوروبي

25. الشادلي، مرتضى. "دبلوماسية الأنابيب... كيف أصبح الغاز الروسي جزءا من السياسة

الخارجية لبوتين؟" على الرابط:

<https://www.noonpost.com/content/27180>

26. الشدياق، اصطفان. "مصادر الطاقة المستقبلية وأثرها على الواقع الجيوسياسي"، على

الرابط:

<http://www.lebarny.gov.lb/ar/content>

27. التليلي، حسان. "هل تتخلص أوروبا عما قريب من الفحم الحجري؟" على الرابط:

<http://www.mc-doualiya.com/chronicles/environnement->

mcc//20181129

28. يوريسوفنا، جانا. "استراتيجية موسكو النفطية تحتاج لاستثمارات جادة"، على الرابط:

<https://www.albayan.ae/opinions/2006-12-23-1.968255>

29. "الإحتفال ببدء عمليات محطة أدرياتيك للغاز المسال" على الرابط:

arab.qa/story/1389826/الاحتفال-ببدء-عمليات-أدرياتيك-للغاز-المسال

30. "خط أنابيب المغرب -أوروبا، على الرابط:

Marefa.org/خط-أنابيب-المغرب-أوروبا

ثانيا: باللغات الأجنبية (الإنجليزية والفرنسية)

VIBooks/ Livres

1. Angel, Miguel and Ballesteros, Martin. **Ukraine and the New Russian Geopolitical Leadership, In Geopolitical Over View of Conflict 2014**, Spanish: Institute Of Strategic Studies, 2014.
2. Baev, Pavel and Bartuska, Vaclav et al. **Pipelines, Politics and Power: The Future of EU-Russia Energy Relations**, London: Centre for European Reform, 2008.
3. Barry, Buzan and Ole, Weaver. **Region And Power: The Structure Of International Security**, UK: Cambridge University Press, 2003.
4. Bartz, Dietmar. **Energy Atlas: Facts and Figures About Renewables in Europe**, 1ed, Germany: Heinrich Böll Foundation, 2018.
5. Barysch, Katinka and coker, Christopher et al. **EU-Russia Relations Time For a Realistic Turnaround**, Brussels: Centre For European Studies, 2011.
6. Bernard, Attali et Giqueaux, Frédéric et al. **La Conquête des Marchés Dans le Secteur de l'Énergie**, Paris : Institut National des Hautes Etudes de la Sécurité et de la Justice, 2014.

7. Bohme, Dimo. **EU-Russia Energy Relations: What Chance For Solutions ?, A Focus on The Natural Gas Sector**, Germany: Univarsitat Potsdam, 2011.
8. Bonafé, Ernesto and Vanhay, Aurore. **The Role of the Energy Charter Treaty in Fostering Regional Electricity Market Integration: Lessons Learnt from the EU and Implications for the Northeast Asia**, Brussels: Diana Spotinova for Spotinv Print LTD, 2015.
9. Bugajski, Janusz. **Toward an Understanding of Russia New European Perspectives**, New York: Council On Foreign Relations, 2002.
10. C. Smith, Keith. **Russia-Europe Energy Relations, Implications for U.S Policy**, Washington: center for strategic and International studies, 2010.
11. Caminski, Ana Maia. **New Game-Rules for Nord stream II**, Brussels: vocal Europe, 2019.
12. Charap, Samuel et al. **Getting Out From "In –Between " Perspectives On The Regional Order In Post-Soviet Europe and Eurasia**, Santa Monica: Rand Corporations, 2018.
13. Chyong Chi, Kong. **Why Europe Should Support Reform If The Ukrainian Gas Market-Or Risk A Cut–Off**, London: European Council On Foreign Relations, 2014.
14. Corbean, Anne-Sophie and Yermakov, Vitaly. **Will There Be a Price War Between Russian Pipeline Gas and US LNG in Europe ?**, Saudi Arabia: King Abdullah Petroleum Studies and Research Center, 2016.
15. DadwalShebonti, Ray. **The Geopolitics Of Gas: Common Problems Disparate Strategies**, 1stpublished, New Delhi: Institute For Defence Studies & Analyses, 2017.
16. David Charles-Philippe and Roche, Jean Jaques. **Théories De La Sécurité: Définition, Approches Et Concept De La Sécurité International**, paris : Edition Montchrestien, 2002.

17. Eriksson, Johan and Giacomello, Giampiero. **International Relations and Security in the Digital Age**, 1st-ed, London: Routledge, 2007.
18. European commissin. **EU Energy in Figures, Statistical Pocketbook**, Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2019.
19. Flint Colin. **Introduction To Geopolitics**, 1sted New, New Yourk: Routledge, 2006.
20. Sempa, Francis.p. **Geopolitics from the Cold War To The 21st Century**, USA: New Brunswick Transaction Publishers, 2002.
21. Guili, Marco. **Nord Stream2 : Rule No More, But Still Divide**, Belgium: European Policy Centre, 2018.
22. Hamouchene, Hamza andPérez, Alfons.**Energy Colonialism: The EU's Gas Grab In Algeria**, Barcelona: The Observatory On Debt And Globalization, 2016.
23. Hill, Fiona. **Energy Empire :Oil and Gas and Russia's Revival**, London: foreign Policy Centre, 2004.
24. Hough, Peter and Malik, Shahin et al. **International Security Studies Theory and Practice**, 1sted, London: Routledge, 2015.
25. Jackson Robert, Sorensen George. **Introduction to International Relations: Theories and Approaches**, Third Edition, New York: Oxford University Press, 2007.
- 26.Jenicek, Vladimir and V.Krepl. **Energy and the European union**, Prague: University of Economics, 2009.
27. Jortay, Marcel. **Energy, Transport and Environment Indicators**, Luxembourg: Eurostat Statistical Books, 2017.
28. Korteweg, Rem. **Energy as a Tool of Foreign Policy of Authoritarian States, in Particular Russia**, Belgium: European Parliament's Committee on Foreign Affairs, 2018.
29. L.Sakmar, Susan. **Energy For The 21st Ceutury Opportunities And challenges For Liquefied Natural Gas LNG**, UK: Edward Elgar Publishing Limited, 2013.

30. Laruelle, Marlene. **The Russian World Russia's Soft Power and Geopolitical Imagination**, Washington: Center on Global Interests, 2015.
31. Leonard, Mark and Popescu, Nicuu. **A power Audit Of EU-Russia Relations**, London: European Council on Foreign Relations, 2007.
32. LeysenAnneke, Preillon Nicolas. **Belgian Sustainable Energy Solutions**, Belgian:Foreign Trade Agency, 2014.
33. Liuhto, Kari. **Energy in Russia's Foreign Policy**,Finland: Pan-European Institute, Turku School of Economic, 2010.
34. Metais, Raphael. **Ensuring Energy Security in Europe: The EU Between a Market-Based and a Geopolitical Approach**, Belgium: department of EU international relations and diplomacy studies, 2013.
35. Mijalkovic, Sasa and PopovicMancevic, Mariya. **Contemporary Security Studies: An Introduction To Methodological Research And Theoretical Foundations Of Security**, Belgrade: Academy Of Criminalistic And Police Studies, 2018.
36. Nies, Susann. **Oil and Gas Delivery To Europe: An Overview of Existing and Planned Infrastructures**, New Edition, France: les Etudes IFRI, 2011.
37. Oettinger, Günther. **Energy 2020, A Strategy for Competitive, Sustainable and Secure Energy**, Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2011.
38. Orsi, David and Avgustin, J.R. et al. **Realism in Practice: An Appraisal**, Bristol-England: E-International Relations Publishing, 2018.
39. Oxenstierna, Susanne and Olsson, Per. **The Economic Sanctions Against Russia, Impact And Prospects Of Success**, Stockholm: Ministry of Defence, 2015.
40. Palle, Anélique.**Regional Dimensions to Europe's Energy Integration**, Oxford: Institute for Energy Studies, 2013.

41. Palonkorpi, Mikko. **Energy Security and the Regional Security Complex Theory**, Finland: Aleksanteri Institute, 2006.
42. Raik, Krisitiand Racz, Andias. **Post-Crimea Shift in EU-Russia Relations: From Fostering Interdependence to Managing Vulnerabilities**, Estonia: International Centre for Defence and Security, 2019.
43. Uachen, Man- et al. **Energy Security in Central and Eastern Europe**, Prague: Association for International Affairs, 2008.
44. Varol, Tugce. **The Russian Foreign Energy Policy**, Macedonia: European Scientific Publishing, 2013.
45. Youngs, Richard. **Energy Security: Europe's New Foreign Policy Challenge**, London: Routledge Advances in European Politics, 2009.

II-Periodicals

1. Ahm, Eray. "A Comparative Analysis Of The Ukraine Crisis Through The Prisms Of Offensive Realism And Liberal Internationalism ", **Journal Of Management Economics Literature Islamic And Political Sciences**, Vol.4, N°.1,(2019).
2. Alam, Salah. "Broadening The Concept Of Security: Identity And Societal Security", **Geopolitics Quarterly**, Vol.6, N°.4,(2010).
3. Beqa, Mentor. "Neoclassical Realism: Its Promises and Limits as a Theory of Foreign Policy", **European Academic Research**, Vol.5, N°.1, (April 2017).
4. Bertalan, Péter. "The Russian-Ukrainian Crisis And Behind, Energy Policy In The Mirror Of Eurasian Geopolitics", **The central European Journal Of Regional Development and Tourism**, vol.6, Issue.3,(2014).
5. Bilgin, Pinar. "Individual And Societal Dimensions Of Security", **International Studies Review**, Vol.5, (2003).
6. BOSOANĂ, Ionelia Bianca. "Energy Policy in the Actual Context of Foreign Policy", **On-line Journal Modelling the New Europe**, Issue N°.22, (2017).

7. Brocate, Piron and Luis, Roberto et al. "The Black Sea: The Energetic Corridor Between Europe and Asia", **Reflexion Politica**, vol.18, N°35, (Juin2016).
8. Bros, Aurélie and Richard, Yann. "La Relation Energétique Russie-union Européenne, la Liberalisation du Marché de L'energie en Europe :Chance ou Défi pour Gazprom ?", **Revue D'études Comparatives Est-Oues**, Vol.42, N°1, (2011).
9. C, Jean and St Elisabeth. " The Changing Nature Of International Security: The Need For An Integrated Definition ", Paterson Review, **A graduate Journal Of International Affairs**, Vol.8, (2007).
10. Callum, Petrie Carmicheal. "Liberal Theory And The European Union", **Mapping politics**, Vol.5, (2013).
11. Cesmakas, Giediws. "Energy Resources in Foreign Policy: A Theoretical Approach", **Baltic Journal Of Law & Politics**, Vol.3, N°1, (14 July 2010).
12. Cherp, Aleh and Jewell, Jessica. "The Concept Of Energy Security: Beyond The Four AS", **Energy Policy**, vol.75, (December 2014).
13. Chevalier, Jean-Marie. " Security of Energy Supply for the European Union", **European Review of Energy Markets**, Vol. 01, Issue. 03, (November 2006).
14. Chumake, Dmytro and Prokip, Andrian. "Regional Stability Through Energy Cooperation: The Case Of The EU and Ukraine", **European View**, vol.17, N.°1, (2018).
15. Cordeiro Viana. Silva Caroline and Eugenio Pereira, Alexandro. "International Security And New Threats: Securitization And Desecuritisation Of Drug Trafficking At The Brazilian Borders", **Contex To International**, Vol.41, N°1, (2019).
16. Da Silva Bezerra, Valdir. "Constructivism Revisited: An Evaluation of Russian Foreign Policy and Moscow- Washington Relations", **Revista Conjuntura Global**, Vol.8, N°1, (2019).

17. De Miglio, Rocco and Akhmetbekov, Yerbol et al. "Cooperation Benefits Of Caspian Countries In Their Energy Sector Development", **Energy Strategy Reviews**, Issue.4,(Octobre 2014).
18. DehghaniFiroozabadi, Jalal and ZareAshkezari, Mojtaba. "Neo-classical Realism In International Relations", **Asian Social Science**, Vol.12, N°.6, (2016).
19. Deutsch, Nikolett. " The Changing Role of Nuclear Power in the European Union: Reflections from Official Senarios Released Before and After the Fukushima Daïchi Accident ,"**Club of Economics in Miscolc**, Vol. 13, N°.01, (2017).
20. Dubois, Stéphane. "La Russie et ses Hydrocarbures :la Tactique à Court Tterme Aux Dépens de la Stratégie à Long Terme ?",**Cairn info**, Editions choiseul ,vol.1 ,No.48 ,(2009).
21. Dudau, Radu. "The Shah Deniz End Game And The Plight Of The Southern Corridor", **Caucasus International**, Vol.2, N°.02,(2012).
22. Dyer, Hugh. "Environmental Security And International Relations: The Case For Enclosure", **Review Of International Studies**, Vol.27,N°.3, (2001).
23. E.Newnham, Randall. "Pipeline Politics :Russian Energy Sanctions And The 2010 Ukrainian Elections",**Journal of Eurasian Studies**, vol.4, Issue.2, (july 2013).
24. Eyvazov, Jannatkhan. "Some Aspects Of The Theory Of Regional Security Complexes As Applied To Studies Of The Political System In The Post-Soviet Space", **Central Asia And The Caucasus**, Vol.12, Issue. 2,(2011).
25. Fatris, Morina and përparim, Fuga. "The Importance Of Transit Countries In Ensuring EU Energy Security: The Case Of Ukraine", **International Journal Of Academic Research And Reflection**,vol.3,N.°4,(2015).
26. Filimon, Luiza-Maria. "AnOverview Of The Copenhagen School's Approach To Security Studies: Constructing (In)Security Through

Performative Power", **The Romanian Journal For Baltic And Nordic Studies**, Vol.8, Issue.2, (2016).

27. Fischer, Severin, "Nord Stream2 :Trust in Europe", Germany, CSS ETH Zurich, **Policy Perspectives**, vol.4, N.°4, (march 2016).

28. F. Crombois, Jean. "Which Geopolitics For The European Union? The EU's Eastern Partnership, "**International Relations and Diplomacy**, Vol.3, N°.7, (July 2015).

29. Filimon, Luiza-Maria. "An Overview Of The Copenhagen School's Approach To Security Studies: Constructing (In)Security Through Performative Power", **The Romanian Journal For Baltic And Nordic Studies**, Vol.8, Issue.2, (2016).

30. Ghimi, Ana Maria. "EU-Russian Energy Relations, From Realist Point of View", **Europolis**, Vol.5, N°.1, (2011).

31. Gideon, Rose. "Neoclassical Realism And Theories Of Foreign Policy", **World Politics**, Vol.51, (October 1998).

32. Girgin, Dogan. " Geopolitical Issues In The Current Crisis Between Ukraine And Russia", **Journal of Social Sciences**, Vol.4, Issue.1, (2015).

33. Groselj, Klemen. "Energy Security In Russia-EU Partnership", **Politics In Central Europe**, Vol.5, (June 2009).

34. G .Egbe, Jerome and A.Takim, Stephan et al. "Design Approach For Trans-Sahara Gas pipeline Transmission", **International Journal Of Engineering Research & Science**, Vol.2, Issue.3, (March 2016).

35. Gonchar, Michael and Mortyniuk, Vitalii et al. "2009 Gas Conflict And Its Consequences For European Energy Security", Article in EU-Russia Energy Relations, **Eurasia center**, Issue.9, (June 2009).

36. Grama, Yulia. "The Analysis of Russian Oil and Gas Reserves", **International journal of Energy Economics policy**, Vol.2, N.°2, (2002).

37. Groselj, Klemen. "Energy Security In Russia-EU Partnership", **Politics In Central Europe**, Vol.5, (June 2009).

38. Hanau Santini, Ruth."A New Regional Cold War In The Middle East And North Africa: Regional Security Complex Theory Revisited", **The International Spectator**, Vol.52, N°.4,(2017).
39. Hawre, Hasan Hama."State Security, Societal Security And Human Security", **Jadavpur Journal Of International Relations**, Vol.21, N°.1,(2017).
40. Hui, Cao."Energy Security Strategy In The European Union Neo-Realism Approach", **Chinese Academy Of Social Sciences**, Vol.5, N°.2,(2011).
41. Huseynov, Yusif."Geopolitics of the Republic of Turkey's Energy Policy", **International Journal of Energy Economics Policy**, Vol.7, Issue.3, (2017).
- 42.Huotari, Jussi. "Energy Policy and Energy Security as a Part of Russian Foreign Policy", **Nordia Geographical publications**, Vol. 40,N°.4,(2011).
- 43.Ibrayeva, Aigerim and Tashtemkhanova, Raikhan et al."Energy Export Potential In The Caspian Region And Its Impact On EU Energy Security", **PeriodicaPolytechnica Social And Management Sciences**,Vol.25,N°.2,(2017).
44. Ibrayeva, Aigerimand V.Sannikov ,Dimitry et Al."Importance Of The Caspian Countries For The European Union Energy Security",**International Journal Of Energy Economics And Policy**,Vol.8,Issue. 3,(2018).
45. Jorn, Richert."From Single Voice to Coordinated Polyphony EU Energy Policy and the External Dimension", **European Foreign Affairs Review**, Vol.22, N°.2, (2017).
46. Keppler, Jean Horst. "Security of Energy Supply,A European perspective", **European Review of Energy Markets**, Vol. 2, Issue.2, (December2007).
47. Kerrane, Evan."Russian Insecurities: How Fear Drives Perception In The Near Abroad",**Journal Of Baltic Security**, Vol.6, N°.1,(2020).

48. Kessels, John. "Coal in Europe in the Role of Coal in the Energy Supply of the EU-28, **The Official Journal of the World Coal Industry**, Vol. 04, Issue. 3, (2016).
49. Keypour, Javad and hendla, Ivar. "The Annexation Of Crimea: A Realist Look From The Energy Ressources Perspective", **Baltic Journal Of European Studies**, vol.9,N.°3,(December 2019).
50. Klotz, Maximilan. "Russia And The Ukrainian Crisis: A Multiperspective Analysis Of Russian Behavior, By Taking Into Account Nato's And EU's Enlargement", **Croatian International Relations Review**, Vol.23, N°.80, (2017).
51. Kosowska, Katarzyna and kosowski, Piotr. "The Geopolitics of Gazprom's pipelines", Poland, **AGH Drilling Oil, Gaz** , Vol.33,N°.4,(2016).
52. Krickovic, Andrej. "When Interdependence Produces Conflict :EU-Russia Energy Relations as a Security Dilemma", **Contemporary Security Policy**, vol.36 , Issue.1, (05 mars 2015).
53. Kropatcheva, Elena. " Russian Foreign Policy in the Realm of European Security through the Lens of Neoclassical Realism", **Journal Of Eurasian Studies**, Vol.3, (2012).
54. KursadZngin, Alpren and TopsakalIlyas. "Gordian Knot In Central Asia Regional Security Complex: A Multi-Vector Analysis", **Eurasian Research Journal**, Vol.2, N°.2, (July 2020).
55. kushnir, Ostap. "Russian Geopolitical Advancemnts In The Black Sea Region: The Annexation Of Crimea", **Polish Political Science Studies**, vol.56,(2017).
56. Kuzeurko, Caroline. " Ideas, Power and Change: Explaining EU-Russia Energy Relations", **Journal of European Public Policy**, Vol.21, N°.1, (2014).
54. Lapenko, Marina. "The Ukrainian Crisis And Its Effects On The Project To Establish A Eurasian Economic Union", **Connections**, vol.14,N°1,(2014).

57. Lee, Jea-Seung and Commolly, Damiel."Pipeline Politics Between Europe And Russia :A Historical Review From The Cold War To The Post-Cold War",**The Korean Journal Of International Studies**,vol.14,N°1,(April 2016).
58. Lisin, Evgeny and Strielkowski, Wadimet al. "Economic Efficiency and Transformation of the Russian Energy Sector" ,**Economic Research** ,vol.28, No.1, (2015).
59. M.Xheladini, Fatmir." Regional Security Complex: The Macedonian Context", **European Journal Of Multidisciplinary Studies**,Vol.1, Issue.6, (September-December 2016).
60. Mayborn, William."The Pivot To Asia: The Persistent Logics Of Geopolitics And The Rise Of China", **Journal of Military and Strategic Studies**, Vol.15, Issue. 4, (2014).
61. Misiagiewicz, Justyna." Caspian Region's Hydrocarbon Potential As A Challenge For The Energy Security Policy Of The European Union",**AnnalesUniversitatisMariae Curie-sklodowska**,Vol.20, N°.1,(2013).
62. Mohamed Nia, Mahdi."A Holistic Constructivist Approach To IranForeign Policy",**International Journal of Business and Social Science**, Vol.2, N°.4,(March 2011).
63. MostafaGalal, Abdelraouf."External Behavior of Small States in Light Of Theories of International Relations", **Review of Economics and Political Science**, Vol.5, N°.1,(2020).
64. Natorski, Michal and HerranzSurralles, Anna." Securitizing Moves to No Where? The Farming of the European Union's Energy Policy," United Kingdom, **Journal of Contemporary European Research**, Vol .4, Issue.2,(2008).
65. Nies, Susane."l'Energie, l'UE Et La Russia", **Herodote Revues**, vol.138,N°3,(2010).
66. Nuri Aras, Osman and Suleymgnov, Elçin et al."The Importance Of Azerbaijan's Energy Revenues In Its Exports Volume And The

Effects On The National Economy", **International Journal Of Business And social science**, Vol.4, N°.6, (June 2013).

67. Olivier, Laetitia." Theoretical Approaches In International Relations: The South African Military As a Foreign Policy Instrument", **South African Journal Of Military Studies**, Vol.43, N°.2, (2015).

68. Orazgaliyev, Serik."Competition For Pipeline Export Routes In The Caspian Region:The New Great Game Or The New Silk Road?", **Cambridge Journal Of Eurasian Studies**, vol.1, (September 2017).

69. Orlandic, Srdam."Geopolitical Perspective Of The Russian Federation And Brzezinski's Readings Of The Ukrainian Crisis", **Jounal Of Liberty And International Affairs**, vol.4, N°3, (2018).

70. Orlandic, Srdjan."Geopolitical Perspective Of The Russian Federation And Brzezinski's Readings Of The Ukrainian Crisis", **Journal Of Liberty And International Affairs**, vol.4, N°3, (2018).

71. özkan, Güner."The Nabucco Project As A Security Provider For Azerbaijan?", **Caucasus international**, Vol.1, (2011).

72. P. Tsygankov, Andrei." Contested Identity And Foreign Policy: Interpreting Russia's International Choices", **International Studies Perspectives**, Vol.15, (2014).

73. Perovic, Jeronion."Russia's Turn To Eurasia, Russian Efforots To Integrate Some Post Soviet States In To The Common Framework Of Eurasian Economic Union, Could Have A Lastingg Impact-Europe Should Take Note", **Policy Perspectives**, vol.6, N°5, (August 2018).

74. Piram, Keyvan."La Russie, L'Ukraine Et La Sécurité Énergétique De L'Union Européenne", **Annuaire Français De Relations Internationales**, Vol.3, (2012).

75. Pop, Adrian."From Cooperation To Confrontation: The Impact Of Bilateral Perceptions And Interactions On The EU-Russia Relations In The Context Of Shared Neighbourhood", **Eastern Journal Of European Studies**, Vol.7, Issue.2, (December 2016).

76. Proedrou, Filippos."The EU-Russia Energy Approach Under The Prism of Interdependence", **European Security**,Vol.16,N°3-4, (September-December 2007).
77. Rose, Gideon."Neoclassical Realism And Theories Of Foreign Policy",**World Politics**, Vol.51, (October 1998).
78. Ross Smith, Nicholas."The EU's Difficulty in Translating Interests into Effective Foreign Policy Action: A Look at the Ukraine Crisis", **Baltic Journal Of European Studies**, Vol.4, N°.1, (2014).
79. Ş.Ediger, Volkanand Durmaz, Duygu."The New Geopolitical Game in the Caspian Region: Azerbaijan-Turkey Energy Relations", **Turkish PolicyQuarterly**,Vol.15,N°.2,(2016).
80. Salushev, Sergey. "Annexation Of Crimea : Causes, Analysis&Global Implications",**Global Societies Journal**,vol.2, (2014).
81. Salvador Francesc, SerraMassan. "Russia's Foreign Policy In A World In Crisis :A Long Path To Fluid And Normal Relations", **Jean Mount/Robert Schuman Paper Series**,vol.10,N°4,(May2010).
82. Sarikaya, Burak. "Evaluation Of The Ukrainian Crisis Within The Context Of Regional Security Complex Theory",**Afro Eurasian Studies Journal**, vol.6, Issue1&2, (2017).
83. Scekcic, Radenko."Geopolitical Strategies and Modernity: Multipolar World of Nowadays", **Journal of Liberty and International Affairs**, Vol.1, N°.3,(2016).
84. Sharples ,Jack. "Russo-Polish Energy Security Relations: A Case Of Threatening Dependency Supply Guarantee, Or Regional Energy Security Dynanics?", **Political Perspectives**, Vol.6,N°.1,(2012).
85. Siddi, Marco."EU-Russia Energy Relations: From A Liberal To A Realist Paradigm?",**Russian Politics**, Vol.3, N°.2,(2017).
86. Soltani, Fakhreddin and Najji, Saeid. "Levels Of Analysis In International Relations And Regional Security Complex Theory",**Journal Of Public Administration And Governance**, Vol.4, N°.4,(2014).

87. Spiliopoulos, Odysseas."The EU-Ukraine Association Agreement As A Framework Of Intergration Between The Two Parties", **Procedia Economics and Finance**, vol.9,(2014).
88. Stefanova,Boyka."European Strategies for Energy Security in the Natural Gaz Market", **Journal of Strategic Security**, Vol.5, Issue.3, (2012).
89. T.Papanikos, Gregory."Energy Security,The European Energy Union And The Mediterranean Countries", **Athens Journal Of Mediterranean Studies**, vol.3, Issue. 4, (October 2017).
90. Teivans-treinovski, Janis and Jefimovs, Nikolajs."State National Security: Aspect Of Recorded Crime",**Journal Of Security And Sustainability Issue**,Vol.2,N^o.2,(2012).
91. Temnikov, Roman. "Caspian Pipeline Geopolitics. Competition Between Western And Northerm Oil And Gas Transport Routes To Europe",**Central Asia And The Caucasus English Edition** ,Vol.20, Issue.4,(2019).
92. Tichy, Lukas. "the European Integration Discourse In The Energy Relations with Russia", **Slovak Journal of Political Sciences**, vol.16, N^o1,(29 Jan 2016).
93. Touahri, Abdelaziz. "Gazoducs Algérie-Europe: Stress Energetique Ou Sécurité D'Approvisionnement ?", **Revue Des Sciences Economiques De Gestion Et Sciences Commerciales**, Vol.11,N^o.2,(2018).
94. Tsygankov, Andrei."Vladimir Putin's Last Stand: The Sources Of Russia's Ukraine Policy", **Post-Soviet Affairs**, Vol.3,N^o4,(July 2015).
- 95.Ugaz, Pamela." Prospect for Transition Regime on Energy in WTO", **Agenda International**,Vol.18, N^o.29,(2011).
96. Umbach, Frank."Global Energy Security and the Implications for the EU", **Energy Policy**,Vol.38, Issue.3,(March 2010).
97. V.Belyi, Andrei."New Dimensions Of Energy Security Of The Enlarging EU And Their Impact On Relations With Russia", **European Integration**, Vol.25, N^o.4,(2003).

98. Valeriano, Brandon. "The Tragedy Of Offensive Realism: Testing Aggressive Power Politics Models", **International Interactions**, Vol.35,(2009).
99. Vasconcelos, Jorge. "Towards the Internal Energy Market: How To Bridge a Regulatory Gap and Build a Regulatory Framework", **European Review of Energy Markets**, Vol.1 ,Issue.1 , (September 2005).
100. Vidakis, Loannis and Baltos, Georgios. "Security Aspects of Geoenergeia and the Significance of Energy Resources management in International Politics", **Geopolitics of Energy**, Vol.37, Issue.3, (March2015).
101. Vihar, Veebel, and Paul, Markus. "The bust, The Boom And The Sanction In Trade Relations With Russia", **Journal Of International Studies**, vol.11,N°1,(2018).
102. Virag, Attila. "The Turk Stream Pipeline In Light Of The Security Of Demand For Russian Gas", **European Scientific Journal**, Vol.14,N°29, (October 2018).
103. Waheed, Rana." Theory of Complex Interdependence: A Comparative Analysis Of Realist And Neoliberal Thoughts", **International Journal Of Business And Social Science**, Vol.6, N°.2, (February2015).
104. Wieclawski ,Jacek." Contemporary Realism And The Foreign Policy Of The Russian Federation", **International Journal Of Buisness Social Science**, Vol 2, N°.1,(January 2011).
105. Wolczuk, Kataryna. "Ukraine And Europe :Reshuffling The Boundaries Of Order", **Thesis Eleven**, vol.136,N°1,(2016).
106. Wolczuk, Kataryna." Managing The Flows Of Gas And Rules: Ukraine Between The EU And Russia", **Eurasian Geography and Economics**, vol.57,N°1,(2016).
107. Y.Lin, Christina." The Caspian Sea: China's Silk Road Strategy Converges With Damascus", **China Brief**, Vol.10,Issue.17, (August 2010)

108. Yong Lau, Cheng. "Crimea's Annexation: The Blockade Of EU's Energy Deversification Strategy In Black Sea Basin?" **Global Journal Of Buisness And Social Science Review**, vol.1, N°1, (January-March 2015).

III- Dissertations

1. Garifullin, Renar. "Evolution Récente et Perspectives d'Evolution de l'industrie pétrolière En Fédération de Russie Et Plus Spécialement dans la République du Bachkortostan", (Thèse de Doctorat, Ecole du Pétrole et des Moteurs, IFP, Université de Bourgogne, 2001).

2. Lyachi, Azzedine. "The Changing Geopolitics Of Natural Gas: The Case Of Algeria", (PHD, Institute For Public Policy, James A. Baker III, Rince University, November, 2013).

3. Pardo Sauvageot, Eric. "Energy Disputes Between Russia and Ukraine From 2006 To 2009 : Analysis Of Russian's decisions In The Escalation Process Through The Lenses Of Prospect theory", (Doctoral Thesis, Faculty of Political Sciences and Sociology, Department of Public International Law and International Relations, University of Madrid, 2015).

IV Conferences, Reports And Working Papers

1. Adelle, Camilla et al. "Climate Change and Energy Security in Europe: Policy Integration and its Limits", Stockholm, Swedish Institute for European Policy Studies, **Report**, N°.4, (June 2009).

2. Advisory Council On International Affairs. "The EU's Dependence On Russian Gas: How An Integrated EU Policy Can Reduce It", Netherlands, **Advisory letter**, N° 26, (June 2014).

3. Ana, Compos and Carla, Patricio Fernandes. "The Geopolitics of Energy", **IDN Cadernos**, N°.24, (2017).

4. Andzans, Maris. "Prospect of Regionalisation of Security In The Cyberspace: Case Of The Baltic States", Latvia, **Proceedings Of The Conference Of Turiba University**, (14 International Scientific Conference, Creating The Future: Communication, Education, Business, May 2013).

5. Anthony, Ian. "The Role of the European Union in Strengthening Nuclear Security", Sweden, **Non-Proliferation Papers**, SIPRI N° .32, (November 2013).
6. Aspen European Strategy Group. "A More Coherent European Energy Action: Three Intertwined Dimensions", Background Paper Prepared on the Occasion of the International Seminar of the "Energy Security as a Priority for Europe's Foreign Policy", Brussels, **Centre for European Policy Studies**, (November 30-december 1, 2015).
7. Aydin, Ulviyye and Azhgalijeva, Dura. "Assessing Energy Security In The Caspian Region: The Geopolitical Implications For European Energy Strategy", Asian Development Bank institute, **Adbi Working Paper Series**, N° .1011, (October 2019).
8. B. Andres, Richard and Kofman, Michael. "European Energy Security : Reducing Volatility of Ukraine-Russia Natural Gas Pricing Dispute", Center For Strategic Research, **Strategic Forum**, N° 264, (February 2011).
9. Baumann, Florian. "Energy Security as Multi-Dimensional Concept ", Munich, **C.A.P, Policy Analyses**, N° 01, (March 2008).
10. Behrens, Arno and Egenhofer, Christian. "Energy Policy for Europe: Identifying the European Added-Value", Brussels, **CEPS Task Force Report**, (2008).
11. Bilgin, Mert. "Turkey's Energy Strategy: What Difference Does It Make To Become An Energy Transit Corridor, Hub Or Center?", Madrid, **UNSEI Discussion paper**, N° 23, (May 2010).
12. Bremen, Julia kusznir. "TAP, Nabucco West, And South Stream: The Pipeline Dilemma In The Caspian Sea Basin And Its Consequences For The Development Of The Southern Gas Corridor", **Caucasus Analytical Digest**, N° .47, (February 2013).
13. Bros, Awrelie. "Le Secteur Pétrolier en Russie : une Dégradation de la Situation Uniquement Due a la Baisse des cours du Pétrole ?", **France diplomatie magazin**, bimestriel, (Mai/Juin 2016).

14. Caldara, Dario and Iacoviello, Matteo. "Measuring Geopolitical Risk", **International Finance Discussion Papers**,N°1222, (February 2018).
15. Campaner, Nadia . "Les Nouveaux Enjeux Géopolitiques et Economiques de la Coopération Energétique entre l'UE et la Russie, "**Rapport pour le conseil français de l'énergie**, Paris, second volet, (novembre 2008).
16. Checchi, Arianna and Behrens, Arno et al. "Long-Term Energy Security Risks for Europe: A Sector-Specific Approach", Centre for European Policy Studies, **Working Document**, N°.309, (2009).
17. Christien, Lars and V.Talseth. "The EU-Russia Energy Dialogue", Berlin,German Institute For International And Security Affairs,**Working Paper** ,FG.5,N°.1,(April 2012).
18. Cohen, Gina."Natural Gas Import And Export Routes In South-East Europe And Turkey", **IENE Working Paper**, N°.26,(july 2019).
19. Commission Européenne. "Comprendre les Politiques de l'Union Européenne-Energie", Bruxelles, Belgique, **Direction Générale de la Communication Publications**, (2012).
20. Couder, Johan. "Literature Review on Energy Efficiency and Energy Security, Including Power Reliability and Avoided Capacity Costs", Belgium, University of Antwerp, **Working Paper**, (August, 2015).
21. De Jong, Jacques and Groot, Koen."Regional EU Energy Policy," Netherlands, **Clingendael International Energy Programme (CIEP)**, paperN°.6,(2013).
22. De Maio, Giovanna. "A Tale of Two Countries: Italy, Germany and Russian Gas",Center on the United States and Europe at Brookings, **US Europe working paper**,(August 2016).
23. Del Picchia, Robert and Durrieu, Josette et al. "Les Relations Avec La Russie : Comment Sortir De L'Impasse ?", **Rapport D'Information Au Nom De La Commission Des Affaires**

Étrangères, Sénat N°21, Session Ordinaire De 2015-2016,(7 Octobre 2015).

24. Demiryol, Tolga."The Geopolitics Of Energy Cooperation Between Turkey And European Union", **l'Europe En Formation**, N°.367,(2013).

25. Deutsch, Nikolett." The Changing Role of Nuclear Power in the European Union: Reflections from Official Senarios Released Before and After the Fukushima Daïchi Accident,"**Club of Economics in Miscolc**, Vol 13, N° 01, (2017).

26. Dickel, Ralf and ZedahElham, Hassen et al. "Reducing European Dependence on Russian Gas, Distinguishing Natural Gas Security from Geopolitics", Oxford Institute for Energy Studies, **OIES Paper**, NG.9,(2014).

27. Doiya, Anna."L'annexion De La Crimée: Leçon Pour La Sécurité Européenne", Fondation Schuan, **Question d'Europe** ,N° 382,(Février 2016).

28. Dreyer, Lana and Gerald, Stang. "What Energy Security for the EU", European Union Institute for Security Studies, **Brief Issue**, N°.39, (2013).

29. Dumoulin, André." Crise Russo-Ukrainienne Conséquences Sur Les Politiques De Défense OTAN, UE Et De Défense Nationale", Bruxelles, **Sécurité & Stratégie**, N° 126,(Juin 2016).

30. Edwin, Haesenand Vingerhoets, Pieter et al." Investment Needs in Trans European Energy Infrastructure Up To 2030 and Beyond", Luxembourg, Publication Office of the European Union, **Final Report**, (2018).

31. Egenhofer, Christian and Leonid, Grigoriev et al. "European Energy Security What Should it Mean ? What to Do?", Brussels, Centre for European Policy Studies, **ESF Working Paper**, N°.23, (October 2006).

32. Emanuele, Nicola and Heiki ,Jakson."The Role, Risks And The Strategic Importance Of Energy In Conflicts. The Case Of Ukraine",

In Energy Security: Operational Highlights, Lithuania, **Nato Energy Security Centre Of Excellence**, N° 11,(2017).

33. Es-saber, Sharif N. et al."Geopolitics and its Impact on International Business Decisions: A Framework for a Geopolitical Paradigm of International Business", School of Management, **Working Paper**, N°.21, (January 2001).

34. European Commission. "Communication From the Commission Nuclear Illustrative Program" , Brussel, **Presented Under Article 40 of the Euratom Treaty - Final after Opinion of EESC**, (Mai 2017).

35. European commission. "European and Nuclear Safety", **Special Eurobarometers Report**, N° .271, (2007).

36. European commission. "Renewable Energy Prospects for the European Union", **International Renewable Energy Agency**, (2018).

37. European Commission."Europe's Energy Position: Markets and Supply", Belgium, **Annual Report**, (2009).

38. European Commission."Energy Union Package: Framework Strategy for a Resilient Energy Union with a Forward-Looking Climate Change Policy", Brussels,**Policy Document**, 80, (2015).

39. European Commission."State of The Energy Union", Brussels,**ForthReport**, (2019).

40. European Court of Auditors."Improving the Secutity of Energy Supply by developing the Internal Energy Market: More Efforts Needed",Luxembourg, Publication Office of the European Union, **Special Report**,N°.16,(2015).

41. European Environment Agency." Renewable Energy in Europe, Recent Growth and Knock on Effects", Denmark, **EEA report**, N°.20, (2018).

42. Fernandes, Sandra."Russia and Transforming Security Relations in Europe: A Mix of Strategic and Normative Rationales", **E-Cadernos CES**, N°.19, (June 2013).

43. Fiedler, Malte. "The Making of the EU Internal Energy Market", Brussels Office, **Policy Paper**, (2015).
44. Finon, Domimique and Locatelli, Catherine. " Russian and European Gas Interdependence Can Market Forces Balance Out Geopolitics ?", **cahier de Recherche LEP II**, serie EPE N° 41bis, (Janvier 2007).
45. Furuncu, Yunus. "The New Dimension Of The Turkey-Russia Energy Cooperation Turkstream", Turkey, **SETA Analysis**, N° 57, (January 2020).
46. Garrette, Nicholas and Piccinni, Anna. "Natural Resources and Conflict: A New Security Challenge for the European Union", Stockholm International Peace Research, **Policy Brief**, (June 2012).
47. Gausmann Jan, Philipp. "A Game-Theoretic Approach To Cooperation In The European Gas Market: Why A Gas Exporters Cartel Has Not Yet Materialized", Institute Barcelona Estudios Internationals, **Studies Paper Series**, N° 9, (2012).
48. Geden, Oliwer et al. " Perspectives for European Union' s External Energy Policy: Discourse, Ideas and Interests in Germany, the UK, Poland and France", Berlin, German Institute for International and Security Affairs, **SWP Working Paper**, FG.1, (December 2006).
49. Gerrits, André and Bader, Max et al. "The European Union and Russia: Perception and Interest in The Shaping of Relations", Netherlands, Institute Of International Relations Clingendael, **European Paper**, N° 4, (2008).
50. Gierszewski, Janusz and Piwowarski, Juliusz. " Theoretical Basics Of Societal Security ", **International & National Studies**, N° 18, (2016).
51. Goebbels, Robert and Hannes, Swoboda. "Une Politique Energétique Durable et Commune pour l'Europe", **PSE, Groupe Socialiste au Parlement Europeen**, (2006).

52. Golovics, Jozef." Contemporary Realism In Theory And Practice The Case Of The Ukrainian Crisis", **PolgariSzmle**, N°.13, Evf 1-3,(2017).
53. Grant, Charles and Barysch, Katinka."The EU-Russia Energy Dialogue",London, Centre For European Reform, **Briefing Note**,(May 2003).
54. Greenleaf, James et al." Analysis of Impacts of Climate Change Policies on Energy Security",European Commission DG Environment, **Final Report**, (2009).
55. Grigorjeva,Jakaterina. "Starting A New Chapter In EU-Algeria Energy Relations, A Proposal For A Targeted Cooperation", Berlin, Jacques Delorsinstitut, **Policy Paper**, 173, (30 September 2016).
56. Gunnar Austvik, Ole. "Concepts of Geopolitics and Energy Security", International Association for Energy Economics, **Energy Forum**, (Second Quarter 2018).
57. Gunnar Austvik, Ole,"The EU Energy Union, Energy Security And Russian Gas", Harvard Kennedy School, **M-RCBG Associate working paper series**,N°.51,(December 2015).
58. H.Rossbach, Niklas."The Geopolitics of Russian Energy Gas, Oil and The Energy Security of Tomorrow", Swedish, **FOI Report**, N° r-4623-SE,(2018).
59. Havlik, Peter."Economic Consequences Of The Ukraine Conflict",The Vienna Institute For International Economic Studies, **Policy Notes And Reports**14, (November 2014).
60. Hazaki, Konstantinos and Proedrou, Filippos. "EU-Russia Energy Diplomacy the Need for an Active strategic partnership",**Depentement of EU International Relations and Diplomacy studies**, N°4,(2012).
61. Henderson, Jame and Grushevenko, Ekaterina. "Russiau Oil Production Outlook to 2020" ,**theoxford Institute for Energy studies**,(2017).

62. Henderson, James and yermakov, Vitaly."Russian LNG: Becoming A Global Force",Oxford Institute For Energy Studies,**OIES Paper**, NG.154,(November 2019).
63. Hill, Fiona and Fee, Florence. "Fueleing the Future: the Prospects for Russian Oil andGas ", **Demokratizatsiya**,vol 10,N°4,(September2002).
64. House of Lords. "European Energy Governance", London, **6th Report of session 2015-16**, (December 2015).
65. Hubner, Christian. "European Energy Supply Security In Light Of The Ukraine Crisis",**Kourad-Adenauer-Stiftung Facts &Findings**, N° 151,(July 2014).
66. Ruzhinskaya, Titiana."Russian Oil and Gas Industry's Investment Potential and Problems",**ISPI**, N°90,(December 2011).
67. International Gas Union. "Geopolitics And Natural gas", Clingendael International Energy Programme, **Triennium Work Paper**,(2012).
68. Jarosiewicz, Aleksandra. "The Southern Gas Corridor: The Azerbaijani-Turkish Project Becomes Part Of The Game Between Russia And The EU", **Point Of View**, N°53,(August 2015).
69. Jegen, Maya." Energy Policy in the European Union:The Power and Limits of Discourse", Centre D'étudesEuropéennes,**Les Cahiers Européens de Sciences Po**, N.02, (2014).
70. John, Robst et al."Geographic Proximity, Trade and International Conflict/Cooperation", New York-USA,**IZA Discussion paper**, N°.1988, (February 2006).
71. Khader, Bichara. "Quelle Sécurité Energétique pour l'UE ? Le Cas du Pétrole et du Gas", **Géostratégique**, N°.20,(Juillet 2008).
72. Kiyar, Daymar andB.F Wittneben, Bettina."Nuclear Energy in the European Union after Fukushima: Political and Economic Considerations", **IFO Dice Report**, Vol .10, N° .03, (2012).
73. Konstantions, Hazakisand Preodrou, Filippou."EU-Russia Energy Diplomacy :The Need for An Active strategic Partnership", Belgium,

Department of EU International Relations and Diplomacy studies, **EU Diplomacy paper** ,N° 04,(2012).

74. Krane, Jim and Wright, Steven. "Qatar Rises Above Its Region: Geopolitics And The Rejection Of The GCC Gas Market", **Research Paper**, N°.35,(March 2014).

75. Kuteleva, Anna. "Discursive Politics Of Energy In EU-Russia Relations" ,Routledge, **Problems Of Post Communism**, (October2008).

76. Labandeira, Xavier and ManzanoBaltasar. " Some Economic Aspects of Energy Security ", **Working Paper**, N°.09 , (2012).

77. Langlois-Bernard, Simon. "The Contemporary Concept of Energy Security", Canada, Center For Operational Research and Analysis, **Contract Report**, 148, (July 2010).

78. Le Coq Choé and Paltseva, Elena."The EU-RUssia Gas Relationship: A mutual Dependency", Stockholm Institute Of Transition Economics, **working paper**, N°18, (November 2018).

79. Leal-Arcas, Rafael."Energy Transit Activities: Collection of Intergovernmental Agreements on Oil and Gas Transit Pipelines and Commentary", **Report Prepared for the Energy Charter Secretariat Knowledge Centre**, (July 2014).

80. Likhachev, V and Westphal, k.,"Russia-EU Energy Relations",Moscow, **Russian International Affairs council Report**, N°35,(2017).

81. Locateli, Catherine. "Relations EU Russie, Les Enjeux d'une Nouvelle Architecture Gazière" ,France, Economie du développement durable et de l'énergie, **Cahier de Recherche**, N°18, (novembre 2012).

82. Locateli, Catherine and Abbas Mehdi,"Interdépendance Complexe et Hybridation des Modèles Institutionnels Nationaux Le Cas Des Relations Energétiques UE-Russie",France, Grenoble AppliedEconomicLaboratory, **WorkingPaper** ,N°2,(Mars 2019).

83. Lough, John. "Russia's Energy Diplomacy" ,The Royal Institute of international Affairs, **Briefing paper**,(May 2011).
84. Lough, John. "Russia's Energy Diplomcy",London ,Chatman House,**Briefing paper**,N°1,(2011).
85. Lunden Lars, Petter and Fgaertoft, Daniel et al ."Gazprom Vs Other Russian Gas Production: The Evolution of the Russian Gas Sector ",**Energy policy**,N°61,(2013).
86. Lynch, Dow."Russia Faces Europe",Paris, Institute For Security Studies, **Chaillot Paper**, N°60,(May 2003).
87. Makarychev, Andrey. " Incomplete Hegemonies, Hybrid Neighbours: Identity Games and Policy Tools In Eastern Partnership Countries", **CEPS Working Paper**, N°2, (February 2018).
88. Makarychev, Andrey."Russia And / Versus The EU: From Post-Political Consensus To Political Contestations,"**l'Europe En Formation**, N°374, (2014).
89. Mammadli, Ilkim. "European Energy Security: Prospects of the Caspian Basin", **Lunds University Publication**, (2012).
90. Mangott, Gerhard."EU Gas supplies Security : Russian and EU Perspectives, The Role of The Caspian, the Middle East and the Maghreb Counties",Vienna Institute For International Economic Studies Research ,**Reports** ,N°367,(December 2010).
91. Marangé, Céline."Les Stratégies Et Les Pratiques d'Influence De La Russie", **Etudes De L'IRSEM**, N°49,(Mars 2017).
92. Marangé, Céline and palle,Angelique etal." le Gazoduc Nord Stream2 : Enjeux Politiques et Stratégique",Paris, **Institut de Recherche Stratégique de L'Ecole Militaire**, N°62, (December2018).
93. Mariani, Thierry andDerfau, Jean-Pierre,"La Crise Ukrainienne Et l'Union Européenne Et La France", Commission Des Affaires Étrangères, Assemblée Nationale ,**Rapport D'Information**, N°3903, (Juin 2016).

94. Mazzuchi, Nicolas."La Région De La Mer Noire, Un Nouveau Talon D'Achille Pour l'Europe Et l'Alliance ?Les Enjeux Energétiques",Paris, Fondation Pour La Recherche Stratégique, **Rapport Final** ,N°282,(Juillet 2018).
95. Metais,Raphaél." Ensuring Energy security In Europe: The EU Between Market-Based And Geopolitical Approach", Belgium, Department Of EU International Relations And Diplomacy Studies, **EU Diplomacy Papers**, N°3, (2013).
96. Mikhelidze,Noma andSartori,Nicolo et al."The Moscow-Ankara Energy Axis And The Future Of EU-Turkey Relations",**F/EU/Tu/RE, Online Paper**, N°5,(September 2017).
97. Milaschew, Valentina."EU-Russian Energy Relations: How Russian's Power Affects Its Willingness To Cooperate With The EU In Gas-Related Maters", **European studies** University Of Twente School Of Management And Governance Study Program, (August 2012).
98. Miller, Rory and al-Mansouri,Khalid."Qatar's Foreign Policy Engagement With The European Union: Evolving Priorities Of A Small State In The Contemporary Erea", **Comilas Journal Of International Relations**, N°5,(2016).
99. Milov,Vladennir."The EU-RussiaEnergy Dialogue: Competition Versus Monopolies", IFRI, **RussiNeiVisions** ,N°13,(September 2006).
100. Mogar-Polandian,Simonaand Dragoi,Andreea."crimean crisis Impact on International Economy :Risks and Global threats",**2ndinternational conference**,(Bucharest-Romania, ESPERA,13-14November 2014).
101. MohapatraNalin, Kumar. "Energy Securty and Russia's Foreign Policy ", Center for Rising Powers,Departement of Potitcs and International Studies ,**working paper**, N°11, (May2013).
102. Moller,Bgorn."The Concept of security:the Pros and Cons Of Expansion And Contractor",Paper For Joint Sessions Of The" Peace Theories Comission And The Security And Disarmament

Commission",Finland, **The18th General Conference Of The International Peace Research Association(IPRA)**,(5-9August 2000).

103. Monaghan, Andrew andMontanaro-Jankovski, Lucia."EU-Russia Energy Relations: The Need for Active Engagement",**European policy center, Issue paper**, No45, (March2006).

104. Monaghan, Andrew. "Russian Oil and EU Energy Security",Conflict Studies Research Centre, **Russian Series**,N°05/65,(November 2005).

105. Netherlands, Amsterdam."Turkstream Gas Pipeline Project-Offshore Section Environmental And Social Overview Of The Project In Turkey", (2018).

106. Oettinger,Günther.H and Sergey,I.Shmatko."EU-Russia Energy Dialogue",Brussel/Moscow, **Joint Report** , EU-Russia Energy Dialogue 2000-2010 : Opportunities For Our Future Energy partnership, (November 2010).

107. Ortung, Robert andPerovic, Jeronim et al."Russia's Energy Sector Between Politics and Buisness ",Bermen ,Germany,**workingpaper**,N.92,(February2008).

108. Ouki,Mostefa."Algerian Gas In Transition: Domestic Transformation And Changing Gas Export Potential", The Oxford Institute For Energy Studies, **Oies Paper**,NG.151, (October 2019).

109. Piebalgs,Andris andShmatko Sergey."Energy Dialogue EU-Russia,"Moscow, **The Tenth Progress Report**, (November 2009).

110. Pifer, Steven."Crisis Between Ukraine And Russia", Council On Foreign Relations, Center For Preventive Action, **DontingencyPlaning Memorandum**, N°3, (July 2009).

111. Pirami, Simonand Sterm, Jonathan et al."The Russo-Ukrainian Gas Dispute Of January 2009 :A Comprehensive Assessment", **Oxford Institute for Energy Studies**, NG.27,(February 2009).

112. Pirani, Simon." The Russo-Ukrainian Gas Dispute2009", Zurich, Center For Security Studies, **Russian Analytical Digest**,N°53,(20 January 2009).
113. Pirani, Simon andYafamiva,katja," Russian Gas Transit Across Ukraine Post-2019: Pipeline Scenarios, Gas Flow Consequences and Regulatory Constraints", The Oxford Institute for Energy Studies, **Oies Paper**, NG.105,(February 2016).
114. Pototsching, Alberto."The Integration of the Internal Energy Market in the European Union: Recent Developments and Future Challenges",Cambridge, **Agency for the Cooperation of Energy Regulators (ACER)**, (2015).
115. Pozzo, Yves andDi Borgo, et al."Les Relations Entre l'Union Européenne Et La Russie", **Rapport d'Information Au Nom De La Commission Des Affaires Européenne-Sénat**,N°57,(Juin 2017).
116. Preiherman,Yauheni." Belarus's Assymmetric Relations with Russia: The Case of Strategic Hedging? ", University Of Tartu Press, **working paper**, N°.4, (2017).
117. Recardostraad, David."Russia to Keep its Dominance in European Gas Market", Netherlands,____**Atradius Economic Research**,(July 2018).
118. Ristori, Dominique."Enjeux et Défis de la Politique Energétique En Europe", **RevueGoeconomie**, N°.73,(2015).
119. Ritter, Anselm."The EU's Gas Security Of Supply: Risk Analysis And Management", Belgium, Department Of EU International Relations And Diplomacy Studies,**EU Diplomacy papers**,N°10,(2011).
120. Scholl, Elle andWestphal, Kristen,"European Energy Security Reimagined, Mapping the Risks, Challenges and Opportunities of Changing Energy Geographies", Gernary, German in stitute for international and security Affairs, **SWP Research Paper**, (2017).
121. Schutterle, Peter."Energy Transit: The Multilateral Challenge", Moscow, **G8 Energy Ministerial Meeting**, (April1998).

122. Secrieru,Stanislav."The REAL and Hidden Costs of Russia's Foreign Policy",European Union in Institute for Security Studies, **Brief Issue**, N°2, (February 2018).
123. Siddi, Maroko."Russia's Evolving Gas Relationship with the European Union : Trade Surges Despite Political Crises" , Helsinki, Finnish Institute of International Affairs, **Briefing Paper**, N°246,(September 2018).
124. Simola, Heli and Solanko, Laura."Overview if Russia's Oil and Gaz Sector," Bank of Finland, **Bofit Policy Brief** ,N°5,(May2017).
125. Slavikova,Viera."Thematic Study on Energy Efficiency and Renewable Energies", Brussels, **Central Europe Program**, (2014).
126. Stern, Jonathan andPirani, Simon et al."Does The Cancellation Of South Stream Signal a Fundamental Reorientation Of Russian Gas Export Policy ?",**The Oxford Institute For Energy Studies**, (2015).
127. Stone,Mariane."Security According To Buzan: A Comprehensive Security Analysis", USA-New York, **Security Discussion Paper Series**, N°1, (2009).
128. Sushko,Oleksandr."The Impact Of Russian On Goovernance Structures In Ukraine", Germany, Bonn, **Discussion paper**,N°24, (2008).
129. Tagliaferri, Carla and Clift, Roland et al. "Liquefied Natural Gas For The UK: A Life Cycle Aessment",Springer,**The International Journal Of Life Cycle Assessment**,N°22, (March 2017).
130. Tagliapietra, Simone. "Beyond Coal: Facilitating the Transition in Europe", Brussels, **Policy Brief**, Issue.5,(2017).
131. Tahchi,Belgacem."La Guerre Des Gazoducs", **Outre-Terre Revue Européenne De Géopolitique**, N°41, (2014).
132. Tekin, Ali and A.Willians, Paul. "Europe's External Energy Policy And Turkey's Accession Process",Center For European Studies, **Working Paper**,N°170, (2009).

133. The Economist Intelligence Unit Limited."The Great Game For Gas In The Caspian, Europe Opens The Southern Corridor", **Industry Briefing**, (2013).
134. The Pioneer. " Forging Lasting Relationships Building On Qatargas Reputation For Safety, Flexibility And Reliability", **The Magazine Of Qatargas Operating Company Limited**, Issue.153,(2016).
135. The Pionner." Outstanding Safety Achievement ForQatargas offshore Operations 10 Years Without LTI", **The Magazine Of Qatargas Operating Company Limited**, Issue. 136,(June 2012).
136. The World Bank Group. "Energy Security Issues", Moscow-Washington, **Briefing Paper**, (2005).
137. Tribune News Network Doha."QP Arm Sings LNG Deal With Fluxys Belgium",**Qatar Tribune Business**, (Tuesday,3 September 2019).
138. UNEP. "Addressing the Role of Natural Resources in Conflict and Peace Building", Nairobi- Kenya, **Progress Report**, (2008-2015).
139. Vandzina,Evgenia."The Development of NatrualGaz, Demand in The Russian Electricity and Heat Sector",**Oies Paper**,,NG.136,(August 2018).
140. Vanhecke, Karel." Nuclear Energy in the European Union ? ", **Working Papers European Affairs Program**, Vol. 60, N° .02, (2007).
141. Varsa, Tuuli."Ukraine And The European Union", **l'EuropeUnie**, N°11, (2017).
142. Vihma, Antto and Turksen, Umu." The Geoeconomics Of Russian-EU Gas Trade: Drawing Lessons From The South Stream Pipeline Project", Mit center For Energy and Environment Policy Research, **Working Paper** ,N° 2015-14,(November 2015).
143. Vinois, Jean-Arnold and Bros, Thierry." ,Russian Gas Pipelines And The European Union :Moving From a Love-Hate Relationship

with Adults in the Room ?",Paris, Jacques Delors Energy Centre ,**European Energy policy paper**, N°247,(2019).

144. Washington, The Brookings Institution,"The Russian Federation- Executive summary",the brookings foreign policy studies,**energy security series**,(2006).

145. Winzer,Chistraan."Conceptualizing Energy Security", **Cambridge Working Paper In Economics**,N°.1151,(July 2011).

146. Woertz,Eckart."Qatar And Europe's Neglect Of The Gulf Region",**Notes Internationals CIDOB**, N°46,(February 2012).

147. Yafimava, Katja."Euroean Energy security And The Role of Russian Gas: Assessing The Feasibility And The Rationale of Reducing Dependence", Italy, InstitutoAffariInternazionali (IAI), **working papers** ,15/54, (December 2015).

148. Yegorov, Yuri and Wirl, Franz."Gas Transit , Geopolitics And Emergence Of Games With Application To CIS Countries", United States Association For Energy Economics, **Working paper** ,10-044,(February 2010).

149. Zadorozhna,Olha ."How Much Do The Neighbors Pay ? Economic Costs Of International Gas Disputes", Milano , Center For Research on Energy and Environmental Economics and policy, **working Paper**,N°48,(March 2012).

150. Zivrev,Aleksandr."Competing Approach: Neorealism Versus Constructivism On The Ukrainian Crisis", St. Petersburg, Centre For German And European Studies, **Working Paper**, N°22, (2015).

151. ——. "Preventive Action Plan BelguimAfter Regulation N°994/2010 Of The European Parliament And Of The Council Of 20October 2010 Concerning Measures To Safeguard Security Of Gas Supply", Brussels,**Fps Economy,S.M.E,Self-Employed And Energy**,(December 2014).

V Internet Links

1.Bros Aurélié and A.MitrovaTtian."YamalLNG :An Economic Project Under Political Pressure", at:

[-Frstrategie.org/en/publications/Notes/Yamal-LNG-Economic-Project-Under-Political-Pressure-2016.](https://www.frstrategie.org/en/publications/Notes/Yamal-LNG-Economic-Project-Under-Political-Pressure-2016)

2. Dempsey, Judy. "Is Europe Too Dependent On Russia's Energy?", Carnegie Europe, AT:

[-caregieeurope.eu/strategic Europe /71507.](https://caregieeurope.eu/strategic-Europe/71507)

3. Olikier, Olga and S. Chivvis, Christopher et al. "Russian Foreign Policy in Historical and Current Context", at:

- [https://www.rand.org/pubs/perspectives/pE144.html.](https://www.rand.org/pubs/perspectives/pE144.html)

4. parkhomchik, Lidiya. "Trans-Caspian Pipelines Routes: Problems And Prospects", at:

[Ayu.edu.tr/static/aae_haftalik/aae-bulten-en-96pdf.](http://Ayu.edu.tr/static/aae_haftalik/aae-bulten-en-96pdf)

5. Salami, Youcef. "Sonatrach Donne Les Chiffres Des Exportations De Gas", sur :

[-Liberte-Algerie.com/actualite/sonatrach-donne-les-chiffres-des-Exportatins-de-gaz-316909.](http://Liberte-Algerie.com/actualite/sonatrach-donne-les-chiffres-des-Exportatins-de-gaz-316909)

6. Salavopoulos, Yanni. "Need to strengthen Energy security in EU with new Risks Management and continuity Concept", AT:

[https://www.votewatch.eu.](https://www.votewatch.eu)

7. Sonatrach. "projet Trans-Saharan Gas-Pipeline TSGP", AT :

[-Euro-petrole.com/projet-trans-Saharan-gas-pipeline-Tsgp-m-F-1191.](http://Euro-petrole.com/projet-trans-Saharan-gas-pipeline-Tsgp-m-F-1191)

8. Szulecki, Kacper. "The Multiple Faces of Energy Security: An Introduction", **Researchgate**, University of Oslo, (2017), p.2. At:

[https://www.researchgate.net/publication/318209933_The_Multiple_Faces_of_Energy_Security_An_Introduction.](https://www.researchgate.net/publication/318209933_The_Multiple_Faces_of_Energy_Security_An_Introduction)

9. vanheck, Karel. "Coal Power in the European Union", Working Papers European Affairs Program, Vol. X , N20, (2007), at:

[-aei.pitt.edu/907/1/coal.power.in.EUKVH1.pdf.](http://aei.pitt.edu/907/1/coal.power.in.EUKVH1.pdf)

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

9	مقدمة.....
27	الفصل الأول: المحروقات بين الإتحاد الأوروبي وروسيا مقارنة مفاهيمية/ نظرية.....
27	المبحث الأول: المحروقات وارتباطها بمصطلح الأمن
28	المطلب الأول: مفهوم الأمن وارتباطه بالمحروقات في العلاقات الأوروبية الروسية
41	المطلب الثاني: أبعاد ومستويات الأمن في ظل تغير مصادر التهديد
56	المطلب الثالث: العلاقات الأوروبية الروسية ضمن مركب أمن الطاقة الإقليمي.....
64	المبحث الثاني: تفسير علاقات الإتحاد الأوروبي - الروسية حسب نظريات العلاقات الدولية
64	المطلب الأول: العلاقات الأوروبية الروسية حسب تفسيرات البراداييم الواقعي
82	المطلب الثاني: العلاقات الأوروبية الروسية حسب البراداييم الليبرالي
93	المطلب الثالث: المقاربة البنائية في تفسير علاقات الإتحاد الأوروبي وروسيا
105	المبحث الثالث: العلاقات الأوروبية الروسية حسب الطروحات الجيوبوليتكية.....
106	المطلب الأول: الجيوبولتك بين المفهوم والتطور
117	المطلب الثاني: أهمية تحليل العلاقات الأوروبية -الروسية من المنظور الجيوبوليتكي.....
123	المطلب الثالث: مناطق العبور وأهميتها في ضمان أمن المحروقات للإتحاد الأوروبي
134	الفصل الثاني: الطاقة في الإتحاد الأوروبي - دراسة جيواقتصادية.....
134	المبحث الأول: تحليل الوضعية الطاقوية للإتحاد الأوروبي.....
134	المطلب الأول: القدرات الإنتاجية لقطاع الطاقة في الإتحاد الأوروبي
153	المطلب الثاني: المنظور الأوروبي لأمن الطاقة
167	المبحث الثاني: الأبعاد الاستراتيجية لأمن الطاقة للإتحاد الأوروبي.....
168	المطلب الأول: نحو بناء سوق طااقوية داخلية موحدة (لتحقيق سوق طااقوية متماسكة).....
183	المطلب الثاني: تحقيق الاكتفاء الذاتي وإقامة اتحاد الطاقة
193	الفصل الثالث: المحروقات السلاح الاقتصادي الروسي في علاقاته مع الإتحاد الأوروبي.....
193	المبحث الأول: دور المحروقات في السياسة الخارجية الروسية تجاه الإتحاد الأوروبي.....
193	المطلب الأول: الإمكانيات الطاقوية لروسيا.....
202	المطلب الثاني: المحروقات ودورها في الاقتصاد الروسي

فهرس الموضوعات

المطلب الثالث: مكانة المحروقات في السياسة الخارجية الروسية بين المتغيرات الداخلية والخارجية.....	211
المبحث الثاني: المحروقات ودورها في خارطة العلاقات الأوروبية الروسية.....	223
المطلب الأول: طبيعة العلاقات الأوروبية الروسية بين جدلية التبعية والاعتماد المتبادل.....	224
المطلب الثاني: جيوبوليتيك الطاقة: أنابيب نقل الغاز الروسي لأروبا غازبروم والبعد الاستراتيجي الروسي.....	239
المطلب الثالث: الحوار الطاقوي الأوروبي الروسي.....	265
الفصل الرابع: الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على العلاقات الأوروبية الروسية.....	273
المبحث الأول : الأهمية الجيوإستراتيجية لأوكرانيا بالنسبة للاتحاد الأوروبي.....	274
المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا كرابط طاقي بين دول الاتحاد الأوروبي وروسيا:.....	274
المطلب الثاني: الأزمة الأوكرانية وانعكاساتها على العلاقات الاتحاد الأوروبي - الروسي.....	287
المطلب الثالث: أزمة شبه الجزيرة القرم 2014 وتداعياتها على علاقات الاتحاد الأوروبي وروسيا.....	305
المبحث الثاني: الإتحاد الأوروبي وجيوبوليتيك تنويع مصادر الإمدادات الطاقوية كإستراتيجية لكسر النفوذ الروسي ..	323
المطلب الأول: توجه الاتحاد الأوروبي لمنطقة المتوسط ودور الجزائر في تأمين الإمدادات المحروقات.....	325
المطلب الثاني: منطقة الخليج والدور القطري البديل لضمان أمن إمدادات المحروقات.....	342
المطلب الثالث: منطقة قزوين مفتاح ضمان تنويع إمدادات المحروقات.....	356
الخاتمة.....	373
قائمة المصادر والمراجع.....	379
فهرس الموضوعات.....	429
فهرس الخرائط والجداول والأشكال.....	432
ملخص.....	437
Abstract.....	438

فهرس الخرائط والجداول والأشكال

أولاً: الخرائط

الصفحة	عنوانها	رقم الخريطة
110	خريطة توضح قلب الأرض	01
112	خريطة توضح الريميلاند	02
246	خط أنبوب نقل الغاز السيل الشمال (نورد ستريم)	03
253	خط أنابيب السيل الجنوبي South Stream Gas Pipeline	04
257	خط أنابيب السيل التركي	05
263	خط أنابيب يامال-أوروبا	06
278	أهمية موقع أوكرانيا	07
311	شبه جزيرة القرم	08
340	مسارات أنابيب الغاز الجزائر- الاتحاد الأوروبي	09
363	مسار أنابيب غاز باكو-تبليسي-أرزوروم	10
366	خط أنابيب الغاز نابوكو	11
370	الرابط التركي اليوناني-الإيطالي للغاز الطبيعي	12

ثانيا: الجداول

رقم الجدول	عنوانه	الصفحة
01	احتياطات الطاقة الروسية في الساحة الدولية	197
02	إنتاج النفط الروسي حسب الشركة (ألف برميل/اليوم)	206-205
03	حقول الغاز الجديدة في جنوب غرب الجزائر	333-332
04	خطوط أنابيب التي تربط الجزائر بعملائها الأوروبيين	340-339

ثالثا: الأشكال

رقم الشكل	عنوانه	الصفحة
01	إنتاج النفط الروسي سنة 2015	204
02	مستوردي الغاز الطبيعي الجزائري	329
03	أكبر أسواق مستوردة للغاز الطبيعي المسال من قطر سنة 2013	347

ملخص

تسعى هذه الأطروحة إلى الإحاطة بطبيعة دور المحروقات في العلاقات الأوروبية الروسية والتي تقوم بالأساس على قضية أمنة الطاقة في القارة الأوروبية التي شهدت العديد من الأزمات المتعلقة بالمحروقات، خاصة منها الغاز الطبيعي والتي لم يخلو أي نقاش ضمن دائرة دول الاتحاد الأوروبية من طرح قضية الغاز الطبيعي كمورد في المبادلات التجارية بين الإتحاد الأوربية وروسيا .

وسيعيا منا لدراسة مختلف جوانب الموضوع، يطرح مصطلح الأمن بقوة ضمن هذه الدراسة كمفهوم يقوم عليه هذه العلاقات عبر مختلف أطوار البحث خاصة منذ عملية توسيعه من طرف رواد مدرسة كوبنهاغن والتحول في مدركات التهديد والانتقال من الأمن الصلب إلى الأمن اللين الذي أصبح يمس مختلف القطاعات ويعتبر تأمين الطاقة من المسائل المهمة في الأجندة السياسة للإتحاد الأوروبي الذي يعاني من تراجع الاحتياطات والقدرات الإنتاجية على المستوى الداخلي مما جعله تابع للمصادر الخارجية، وبالتالي فهو عرضة لأي اضطرابات محتملة أو ممكنة، ولهذا وبالنظر إلى طبيعة التفاعلات الإقليمية بين روسيا والإتحاد الأوروبي، أصبحت قضية المحروقات في علاقاتها تتميز بالاضطراب وعدم الاستقرار خاصة في السنوات 2000 التي شهدت أزمة الغاز بين روسيا وأوكرانيا أدى إلى غلق الإمدادات عن هذه الأخيرة ومنها للإتحاد الأوروبي، وبسبب امتلاك روسيا لهذه الموارد وقربها الجغرافي من أول الإتحاد الأوروبي وما تمثله أوروبا من أسواق واسعة للمنتجات الطاقوية الروسية جعلها تستعمل هذه الورقة لإعادة مكانتها الإقليمية والدولية.

أثيرت قضية أمن الطاقة في علاقات الإتحاد الأوروبي وروسيا الدعوة إلى إعادة النظر في طبيعة هذه العلاقات واعتبار روسيا مصدرا غير موثوق وهذا من خلال العمل على أخذ التدابير المختلفة لتتويع مصادر الإمداد لتجاوز الخطر الروسي وكسر نفوذه في المنطقة وبالتالي الاعتماد على مصادر طااقوية تمتاز بالوفرة والشرط الأساسي هو الموثوقية والاستمرارية في الامداد، وكانت الجزائر، قطر ومنطقة قروين أحد هذه الحلول للتقليل من

مخاطر التبعية لمورد واحد وهو روسيا من جهة، وخلق خيارات جديدة على المدى الإقليمي والدولي لاستمرار الإمدادات من جهة ثانية.

Abstract

This thesis seeks to capture the nature of the role of fuels in European-Russian relations, which is based mainly on the issue of energy security in the European continent, which has witnessed many crises related to hydrocarbons, especially natural gas, and in which no discussion within the European circle was devoid of raising the issue of natural gas as a resource in Trade exchanges between the European Union and Russia.

We would be interested in studying differently Aspects of the topic, the term security is strongly presented within this study as a concept on which these relationships are based across the various phases of research, especially since the process of expanding it by the pioneers of the Copenhagen School, the shift in threat perceptions and the transition from solid security to soft security, which has come to affect various sectors and considers energy security from Important issues on the political agenda of the European Union, which suffers from a decline in reserves and production capacities at the internal level, which made it dependent on external sources, and therefore it is vulnerable to any potential or possible disturbances. Therefore, and given the nature of regional interactions between Russia and the European Union, the fuel issue in its relations has become characterized by turmoil and instability, especially in the 2000 years, which witnessed the gas crises between Russia and Ukraine, which led to the closure of supplies to the latter and from the European Union, and because of Russia's possession of these resources and its geographical proximity from the first. The European Union and the wide markets that Europe represents for Russian energy products, made it use this card to restore its regional and international status.

The issue of energy security in the relations of the European Union and Russia has been raised, calling for a reconsideration of the nature of these relations and considering Russia as an unreliable source, and this by working to take various measures to diversify

sources of supply to bypass the Russian threat and break its influence in the region, thus relying on energy sources characterized by abundance and the basic condition It is reliability and continuity in supply, and Algeria, Qatar, and the Karrouin region were one of these solutions to reduce the risks of dependence on one supplier, which is Russia, on the one hand, and to create new options on the regional and international term for the continuation of supplies on the other hand.